

# منهج الشيخ أبي جعفر الطوسي في تفسير القرآن الكريم

دراسة لغوية نحوية بلاغية

تأليف

د. كاسد ياسر الزيدي



مكتبة السيد حسن النوري

بيت الحكمة



# منهج الشيخ أبي جعفر الطوسي في تفسير القرآن الكريم

دراسة لغوية نحوية بلاغية

د. كاسد ياسر الزيدي

---

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

عنوان الكتاب: منهج الشيخ ابي جعفر الطوسي في تفسير القرآن الكريم  
دراسة لغوية نحوية بلاغية

اسم المؤلف: د. كاسد ياسر الزيدي

الناشر: بيت الحكمة/ بغداد

الطبعة الاولى/ ٢٠٠٤

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر

بيت الحكمة - العراق - بغداد - باب المعظم - ص.ب. (٥٣٦٤٠)

هاتف - ٠١٤٠٠١٤٠١ / ٤١٤١٢٠١، فاكس ٨٨٣٠١٥

E-Mail: al\_hikma1@Hotmail.com

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

بدأ اتصالي بتفسير ابي جعفر الطوسي منذ أربعين عاماً، وكنت قبل ذلك لا اعرف للامامية من التفاسير القديمة الجيدة الا (مجمع البيان في تفسير القرآن)، لابي علي الفضل الحسن الطبرسي المتوفى سنة ٥٤٨ للهجرة، ذلك التفسير الذي نال عناية الامامية وغيرهم. حتى اذ اطلعت على تفسير الطوسي المتوفى سنة ٦٠٤ للهجرة، لفتني ما وجدته بين التفسيرين من تشابه، بل تناظر في كثير من موادهما: في التفسير والقراءات واللغة والاعراب، وهو أمر شجعني على الموازنة بينهما، حتى انتهيت الى حقيقة لم يطمسها الطبرسي نفسه في مقدمة تفسيره، وهي أن تفسير الطوسي كان الاساس الذي بنى عليه كتابه، وإن قلت انه استقى منه جل تفسيره، لم أعد الصواب. وهذا ما دفعني الى دراسته دراسة علمية جادة اتناول فيها منهجه بموضوعية وتفصيل، بما فيه من لغة ونحو وصرف وبلاغة، وجعلت عنوانه (الدراسات اللغوية والنحوية والبلاغية في التبيان في تفسير القرآن للطوسي)، إذ لا يخفى أن اللغة بمفهومها العام يشمل، هذه العلوم، كلها.

والكتاب مقسوم على تمهيد وخمسة فصول وخاتمة، تحدثت في التمهيد الذي عنوانه (في حياة الطوسي). عن نشأته وثقافته وأشهر شيوخه الذين أخذ عنهم من الامامية والجمهور، وعن آثاره وأنبه تلاميذه، وختمت الفصل بالحديث عن وفاته. وعرضت بعد ذلك (لتفاسير معاصرة للطوسي)، وهي تفاسير للشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ)، وأخيه الشريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، الذي تلمذ له الشيخ الطوسي، ونال ثقته وثناءه عليه في اثناء اقامته في بغداد.

وضم الكتاب بعد هذا مادة في العربية منوعة في فصوله الخمسة، تكلمت في الفصل الأول على (مصادر تفسير الطوسي)، وبينت انه رجع الى مصادر عدة متنوعة، منها كتب في معاني القرآن، وكتب تفسير بالمأثور وأخرى عامة، وكتب في الحديث النبوي والسير، وكتب في القراءات والنحو واللغة. وأوضحت في اثناء ذلك منهجه في الافادة من هذه المصادر الكثيرة.

وضم الفصل الثاني: (مادة التفسير) عند الطوسي، وهي النقل عن الرسول (ص) والصحابة والتابعين، والنقل عن الائمة، وتفسير القرآن بالقرآن، والتفسير العقلي والتأويل. وتكلمت في الفصل الثالث على: (القراءات واللهجات)،



وكيف أن الطوسي اهتم بتدوين قراءات الصحابة والتابعين وأهل البيت، وكذلك بالقراءات العشر المشهورة وتوجيهها، وبالقراءات الشاذة والاحتجاج لها. وختمت الفصل بالكلام على اللهجات العربية المختلفة. وتكلمت في الفصل الرابع (اللغة والنحو) على تفسير الطوسي اللغوي للالفاظ القرآنية، وشواهده اللغوية وآرائه النحوية، وعنايته بأصول النحو وأدلته، ومذهبه النحوي. وتكلمت في الفصل الخامس على (البلاغة) في تفسير الطوسي، فوفقت عند رأيه في الاعجاز القرآني، وبينت مفهوم البلاغة عنده، وقسمت الموضوعات البلاغية التي عرض لها، على علومها الثلاثة المعروفة، وهي: المعاني والبيان والبديع.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على مصادر كثيرة، كان لكل منها أثره فيها. وأفادني على وجه الخصوص فيه تعرف ما نسب الى الأئمة من تأويل مبني على ما أوتوا من علم وهبة فيه. وقد اعتمدت في تعرف ماروى عن النبي (ص) والصحابة والتابعين من وجوه التأويل على تفسير الطبري. وأفادني في معرفة القراءات القرآنية المشهورة التي أوردها الطوسي وتوثيقها، كتاب السبعة لابن مجاهد، والقراءات وعللها لابن خالويه، والحجة للقراءات السبعة لأبي على الفارسي، وإتحاف فضلاء البشر في قراءات الاربعة عشر للدمياطي. وأفادني في تبين القراءات الشاذة، مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه، والمحاسب في القراءات الشواذ لابن جني. كما امدني بمعلومات وافية عن آراء الفرق الاسلامية، مقالات الاسلاميين للأشعري، وأوائل المقالات للمفيد، ورسائل الشريف المرتضى، وشرح الاصول الخمسة للقاضي عبد الجبار. وأمدني بمعلومات مفيدة عن اللهجات العربية القديمة، وما فيها من ظواهر لهجية متعددة، كتاب الخصائص لابن جني. كما أفادني في تحليل هذه الظواهر من الناحية الصوتية، وبيان ما يراه علم اللغة الحديث فيها، كتاب اللهجات العربية للدكتور ابراهيم انيس. وزودني بمعلومات عن البلاغة، كتاب النكت للرماني، وكتاب الصنائع للعسكري وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ودلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني. وأعانني على تراجم الاعلام الواردة في أثناء البحث، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ومعجم الادباء لياقوت الحموي، وبغية الوعاة للسيوطي، وطبقات المفسرين للداودي.

وكان مصدري الاساس في البحث كتاب (التبيان في تفسير القرآن) للطوسي، بأجزائه العشرة. وقد وجدت فيه مادة وفيرة للدراسة .

وآمل أن يستفيد القارئ والباحث من هذا الجهد العلمي الذي بذلته في هذا الكتاب، ويعرف عن كُتب القيمة العلمية لتفسير الطوسي، رائد التقريب بين المسلمين، فما أوجبنا اليوم إلى هذه الروح السامية الجامعة، في الوقت الذي يعمد فيه المستعمرون، أعداء الإسلام وأعداء العروبة، إلى محاولة تفريق كلمتنا، ولن يفلحوا بحمد الله - مادمنّا وعادة نرد ما يدبرون، ونعتصم بحبل الله جميعاً،(والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون).



# **تمهيد**

## **في حياة الطوسي وتفسير معاصرة لتفسيره**





## المبحث الاول في حياة الطوسي

(١)

### نشأته:

هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي<sup>(١)</sup> الملقب بـ "الطوسي" نسبة الى مدينة طوس بخراسان. والصيغة الفارسية الاصلية لها: "توس".<sup>(٢)</sup> افتحت هذه المدينة الشهيرة في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم عرفت من بعد بالآثار الاسلامية، ففيها قبر الامام علي بن موسى الرضا بن الامام موسى بن جعفر (ع)، وكذلك قبر هارون الرشيد الخليفة العباسي المعروف.<sup>(٣)</sup> وقد وهب الله لهذه المدينة طبيعة جميلة غنية بالمياه والاشجار والاحجار الكريمة كالفيروزج وغيره. ولها ما يزيد على الف قرية<sup>(٤)</sup> مغلّة منتجة. واشتهرت طوس بكونها مركزا علميا مرموقا، فقد تخرج فيها من أئمة العلم والفقه ما لا يسعهم الحصر، كما يقول ياقوت في معجمه. وذكر من مشاهيرهم حجة الاسلام أبا حامد محمد بن محمد الغزالي وأخاه أبا الفتوح، وتميم بن محمد صاحب المسند الحافظ، والوزير الشهير نظام الملك الحسن بن علي<sup>(٥)</sup>، ولكنه لم يذكر أبا جعفر الطوسي في جملة من ذكرهم من الطوسيين، مع ما لهذا الشيخ من نباهة الذكر والاشتهار في الأوساط العلمية بخاصة.

وهناك من شارك الطوسي في اسمه ولقبه جميعا، كمحمد بن الحسن الطوسي والد نصير الدين الفيلسوف صاحب العلم الرياضي، المعروف بالخواجه، المتوفى سنة ٦٧٢هـ والمدفون بجوار الامام موسى بن جعفر في مدينة الكاظمية بالعراق<sup>(٦)</sup>، ومحمد بن الحسن الطوسي الخراساني الفقيه صاحب كتاب "الفيروزجة الطوسية في شرح الدرة الغروية" في فروع الفقه.<sup>(٧)</sup>

(١) الطوسي: الفهرست ص ١٨٩. والنجاشي: الرجال ص ٢٨٧، وأمالى الطوسي ٣١/١.

(٢) دائرة المعارف الاسلامية: ٣٥٨/١٥.

(٣) الحموي: معجم البلدان ٤٩/٤. ودائرة المعارف الاسلامية ٣٦٢/١٥.

(٤) القمى: الكنى والالقب ٣٥٩/٢. الحموي: معجم البلدان ٤٩/٤ - ٥٠.

(٥) الحموي: معجم البلدان ٤٩/٤ - ٥٠.

(٦) الخوانساري: روضات الجنات ٣١٩/٦. ووازن بالعامل: أمل الآمل ٢٥٩/٢.

(٧) العامل: اعيان الشيعة ٣٤٣/٤٣ وكحالة: معجم المؤلفين ١٩٥/٩.

وممن عاصر الشيخ من مشاهير الطوسيين: جعفر بن محمد بن عبد الواحد الشريف الطوسي، شيخ الصوفية في عصره.<sup>(١)</sup>

وقد ولد أبو جعفر الطوسي في شهر رمضان سنة ٣٨٥ هـ. ولا نجد بين من ترجموا له خلافا في ذلك. فقد أجمعوا على ولادته في هذه السنة<sup>(٢)</sup>. نشأ أبو جعفر في مسقط رأسه طوس إذ قضى فيها صدر شبابه، وتلقى دروسه الأولى بها<sup>(٣)</sup>. ولسنا نعرف شيئا مفصلا عن حياته في هذه الحقبة وطبيعة دراساته المبكرة ونوعها، إلا أن الذي لا شك فيه أنه درس أوليات العلوم النقلية والعقلية، التي كانت دراستها لازمة لمن هو في مثل مرحلته وسنه، وأنه تفقه على مذهب الإمامية منذ ذلك الحين.

وعلى كل فإن الطوسي لم يقض سني حياته كلها في طوس، وإنما استشرفت نفسه الطموح الى آفاق علمية ابعد وارحب. ولم يكن هناك ما هو اجدر بأن يرحل اليه من العراق او على وجه الخصوص بغداد، إذ كانت حاضرة العالم الاسلامي، حيث مدارس العلم ومجالسه تموج بالعلماء والمتعلمين وتغص بالوافدين من كل حذب وصوب.

وحقق أبو جعفر ما كان يطمح اليه؛ إذ قدم بغداد سنة ٤٠٨ هـ<sup>(٤)</sup> وما أن حظ الرحال حتى انضم الى صفوف أولئك الناهلين من منابع العلم الثرة هناك. فكان يحضر الدروس التي يلقيها العلماء من مختلف المدارس الاسلامية. وكان استماعه لدروس الشيخ ابي عبد الله محمد ابن محمد بن النعمان المقلب بالمفيد، فاتحة تعلمه في عاصمة العلم، والممهّد لتبحره من بعد في علوم الشريعة الاسلامية. فقد كان الشيخ المفيد المعروف بابن المعلم فقيه الامامية وأستاذهم ورئيسهم إذ ذاك.<sup>(٥)</sup> وكان له مجلس في الفقه والكلام وغيرهما، يحضره كثير من أهل العلم. وكان هذا الشيخ الجليل معاصراً لعلمين من أعلام الكلام في عصره، هما ابو بكر

(١) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ٩٥/٥.

(٢) ينظر: الحلّي: الرجال ص ١٤٨. نجف: اتقان المقال في احوال الرجال ص ١٢١. الصدر: تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام ص ٣٣٩. القمي: الكنى والالقب ٣٥٧/٢. روندلسن: عقيدة الشيعة ص ٢٨٥. البستاني: دائرة المعارف ٢٤٠/٤.

(٣) دائرة المعارف الاسلامية ٣٧٧/١٥ مقال بقلم هدايت حسين.

(٤) الحلّي: الرجال ص ١٤٨. ودائرة المعارف الاسلامية ٣٧٦/١٥. الطهراني: الذريعة الى تصانيف الشيعة ٣٢٨/٣.

(٥) (الطوسي: الفهرست ص ١٨٦. والعاملي: امل الآمل ٣٠٤/٢).

الباقلائي الاشعري والقاضي عبد الجبار المعتزلي. وكان بينه وبينهما مناظرات حفظتها المصادر التاريخية، وحكت لنا طرفاً منها.<sup>(١)</sup>

حتى إذا توفي المفيد، انتقل الطوسي الى مجلس علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى، الذي آلت اليه رئاسة الإمامية. وحين توفي الشريف المرتضى آلت الأستاذية والرئاسة العلمية الى ابي جعفر الطوسي، وصار الإمامية يرجعون إليه، فكانت داره التي في الكرخ يؤمها طلبة العلم.

وكان عصر الشيخ يتسم بشيء غير قليل من حرية الفكر على الصعيد الرسمي. فلم يكن هناك حجر عقيدي على مدارس المسلمين المختلفة، ومنهم الامامية بل كانت المناظرات العلمية في المسائل العقيدية تجري علناً، حتى ما كان منها يتعلق بالامامة. وساعد على ذلك وجود البويهيين في الحكم. وكان لهم ميل ورغبة في تشجيع الادباء والعلماء. وقد حظى الطوسي لذلك بكرسي الكلام الذي كان يعد للمناظرة، ولا يناله عادة الا من تزلج من العلم وأوتى فيه حظاً وفيراً.<sup>(٢)</sup> غير أن هذا الكرسي احرق في الفتنة التي حدثت في بغداد سنة ٤٤٩هـ.<sup>(٣)</sup>

## (٢)

### شيوخه وثقافته :

درس الطوسي على شيوخ كثيرين. وكثير منهم كانوا من علماء الجمهور. وقد ذكر عددا منهم في أثناء كتبه ولا سيما "الفهرست" و"الرجال" و"الامالي" ومن هنا نجد الذين ترجموا له وذكروا شيوخه، أشاروا الى أن هذا الشيخ من (الخاصة)، وهذا من (العامة). ومرادهم بالاول من كان من الامامية وبالثاني من ينتمي الى الجمهور. وكل هؤلاء الشيوخ تلقى عنهم في إبان إقامته بمدينة بغداد بعد رحلته اليها من مسقط رأسه طوس. اما قبل ذلك فلا نعرف عن شيوخه شيئاً، ولم يشر هو الى أحد منهم.

(١) الخوانساري: روضات الجنات ٢١٩/٦.

(٢) ( المامقاني:تنقيح المقال في أحوال الرجال ص ١٠٥ فوق، والطهراني: حياة الطوسي ص (د).

(٣) (ابن حجر: لسان الميزان ١٧٩/٨.



وأشهر شيوخه من الامامية خمسة هم: ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الملقب بـ"المفيد" المتوفى سنة ٤١٣هـ، وقد لازمه الطوسي خمس سنوات، أي منذ وروده. من طوس سنة ٤٠٨هـ. ووصفه بأنه مقدم في العلم وصناعة الكلام، وأنه فقيه متقدم حسن الخاطر دقيق الفطنة حاضر الجواب، له مؤلفات كثيرة. ثم ذكر طرفاً من مؤلفاته وأشار الى تلقيه عنه بقوله سمعنا منه هذه الكتب كلها أو بعضها قراءة عليه، وبعضها يقرأ عليه غير مرة وهو يسمع<sup>(١)</sup>. وقد روى عنه جملة من الاخبار في كتابه "الاستبصار"<sup>(٢)</sup>

ومنهم أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦هـ<sup>(٣)</sup>، لازمه الطوسي مدة طويلة بلغت ثلاثة وعشرين عاماً<sup>(٤)</sup>، لقي فيها منه رعاية وأهتماماً، اذ جعل له داراً في الكرخ، وعطاء شهرياً مقداره اثنا عشر ديناراً<sup>(٥)</sup>. وأفاد الطوسي من دراسات أستاذه. المرتضى المتنوعة في الفقه والاصول والتفسير والكلام والعقائد واللغة وغيرها. فكانت هذه المدة الطويلة أساس نبوغه وتبحره في العلوم الاسلامية، ومنها علم التفسير الذي كان للمرتضى فيه، منهج متميز ودراسات خاصة تجلت في أماليه.

وأشاد في ترجمته في "الفهرست" بعلمه وتنوع ثقافته فقال: "علم الهدى الأجل المرتضى رضي الله عنه، متوحد في علوم كثيرة، مجمع على فضله مقدم في العلوم، مثل علم الكلام والفقه وأصول الفقه والادب والنحو والشعر ومعاني الشعر واللغة وغير ذلك". وبعد أن عدد كتبه أشار الى تتلمذه عليه وطرق تحمله العلم عنه فقال "قرأت هذه الكتب أكثرها عليه وسمعت سائرهما يقرأ عليه دفعات كثيرة"<sup>(٦)</sup> وأشار الى آرائه في التفسير في غير موضع من تفسيره "التبيان".<sup>(٧)</sup>

(١) الطوسي: الفهرست ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) الطوسي: الاستبصار فيما اختلف من الاخبار ١٣، ١٢، ٩/١.

(٣) الطوسي: الفهرست ص ١٢٦.

(٤) المصدر: تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام ص ٣٣٩.

(٥) العامل: الكشكول ص ٢٦٩.

(٦) الطوسي: الفهرست ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٧) الطوسي: التبيان ٣٩٨/٢، ٤٥٢/٥، ١٤٩/٩.

ومتهم أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد البزار المعروف بابن عبدون وابن الحاشر<sup>(١)</sup>، وصفه الطوسي بأنه كثير السماع والرواية، وبين أنه أجازله بجميع ما رواه<sup>(٢)</sup> وأخبره بكتب وروايات بعض الامامية سماعا واجازة<sup>(٣)</sup>. وقد روى عنه في الأمالي في غير موضع<sup>(٤)</sup> وكذلك في الاستبصار<sup>(٥)</sup>. ومن هؤلاء الشيوخ أبو عبد الله الحسين بن عبد الله الغضائري المتوفى سنة ٤١١ هـ.<sup>(٦)</sup> ذكره في الفهرست<sup>(٧)</sup> والرجال<sup>(٨)</sup> وروى عنه في أماليه كثيراً من الأخبار<sup>(٩)</sup>. وقد وصفه بأنه "كثير السماع عارف بالرجال له تصانيف". ثم قال "سمعنا منه وأجاز لنا بجميع رواياته".<sup>(١٠)</sup>

ومتهم أيضاً أبو الحسين علي بن أحمد بن أبي جيد القمي، ذكره الطوسي في غير موضع من الفهرست<sup>(١١)</sup>، مشيراً إلى أنه روى عنه مصنفات بعض الامامية<sup>(١٢)</sup>. كما روى عنه في كتابه "الاستبصار" عدة أخبار.<sup>(١٣)</sup> ووراء هؤلاء شيوخ كثيرون ذكرهم في غير كتاب من كتبه، وروى عنهم في أماليه، منهم: أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم القزويني<sup>(١٤)</sup>، وأبو طالب بن عزور<sup>(١٥)</sup> وأبو القاسم علي ابن شبل الوكيل<sup>(١٦)</sup>.

(١) الطوسي: الفهرست ص ١٢٩ والرجال ص ٤٥٠.

(٢) الطوسي: الرجال ص ٤٥٠.

(٣) الطوسي: الفهرست ص ١٢٩.

(٤) الطوسي: الأمالي ١/٢٠١٦، ٢/٨٧، ٢٨٣.

(٥) الطوسي: الاستبصار فيما اختلف من الأخبار ١/٢٠١٦، ٢/٢٠١٦.

(٦) الطوسي: الرجال ص ٤٧٠-٤٧١.

(٧) الطوسي: الفهرست ص ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠

وأشهر شيوخه من الجمهور ابو الطيب الطبري، الذي وصفه الطوسي بأنه امام الشافعية في عصره<sup>(١)</sup> أخذ عنه الفقه والحديث، اذ روى عنه في أماليه طرفا من الاخبار<sup>(٢)</sup>، وتحدث عن رأيه في بعض مسائل الفقه في تفسيره التبيان<sup>(٣)</sup>.

ومنهم ابو الحسن أحمد بن محمد بن موسى الاهوازي المعروف بابن الصلت المتوفى سنة ٤٠٩ هـ وهو واحد شيوخه الكبار الذين أكثر من الرواية عنهم، كما يشعرونا بذلك كتاباه: الفهرست<sup>(٤)</sup> والرجال<sup>(٥)</sup>.

ومن هؤلاء الشيوخ ابو الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفار المتوفى سنة ٤١٤ هـ ذكره الطوسي في كتاب الرجال<sup>(٦)</sup> وروى عنه في أماليه. قال في بعض المواضع "اخبونا الحفار"<sup>(٧)</sup> وقال في آخر "قرئ علي ابن أبي الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفار وأنا اسمع"<sup>(٨)</sup> وذكر كثير ممن ترجم للطوسي أنه حدث عن الحفار<sup>(٩)</sup>.

وهناك شيوخ آخرون من الجمهور ايضا، سمع منهم الطوسي، وأخذ عنهم العلم، وحدث عنهم في أماليه، منهم ابو الفتح محمد بن احمد بن أبى الفوارس الحافظ المتوفى بعد سنة ٤١١ هـ. أخذ عنه الشيخ إملاء في مسجد الرصافة ببغداد سنة ٤١١ هـ<sup>(١٠)</sup>، ومنهم أبو محمد الحسن الفحام السامري<sup>(١١)</sup> وأبو علي بن شاذان المتكلم، وقد نص الطوسي في كتاب الرجال على انه من الجمهور<sup>(١٢)</sup>. هؤلاء اشهر شيوخه من الإمامية وأهل السنة، لم نتوخ فيما ذكرناه حصرهم؛ إذ هم كثير، وانما قصدنا الاشارة الى مايلقى ضوءا على مصادر دراسته وثقافته.

(١) الطوسي: التبيان ٢٧٢/٥.

(٢) الطوسي: الامالي ٢/١.

(٣) الطوسي التبيان ٢٧٢/٥.

(٤) الطوسي: الرجال ص ٤٤٢ وقران بالفوائد الرجالية لبحر العلوم ١٠٠/٤.

(٥) الطوسي: الامالي ٣٨٤/١.

(٦) الطوسي الرجال ص ٤٥٢.

(٧) انظر مثلاً ابن حجر: لسان الميزان ١٣٥/٥ والسبكي: طبقات الشافعية ١٢٧/٤. والسيوطي: طبقات المفسرين ص ٢٩.

(٨) نفسه ٣٨٤/١.

(٩) انظر مثلاً ابن حجر: لسان الميزان ١٣٥/٥ والسبكي: طبقات الشافعية ١٢٧/٤. والسيوطي: طبقات المفسرين ص ٢٩.

(١٠) الطوسي: الامالي ٣١٢-٣١٣.

(١١) الطوسي: الامالي ٢٩١/١ وانظر بحر العلوم: الفوائد الرجالية ١٠٠/٤.

(١٢) الطوسي: الرجال ص ٤٦٥.

فالطوسي ذا أفق واسع وعقلية مرنة متفتحة على آفاق العلم المتباينة ومصادره المتنوعة، إذ لم يلتزم - وهو الامام - الامامي بطائفة معينة من الشيوخ ولم ينهل عن شيوخ مذهبه فحسب. وانما انبرى ينهل من معين العلم ويجتني ثماره من أي صوب جاء. ولعل هذا الاتجاه الايجابي هو الذي جعله موسوعيا في تأليفه كثير العناية بالموازنات في كتبه، مجددا في اسلوبه الدراسي والعلمي تجديداً فاق من سبقه ومن لحقه من علماء الامامية على الاطلاق، على كثرة شيوخهم وتعدد تصانيفهم، حتى عد " حداً فاصلاً بين عصرين من عصور العلم - عند الامامية - بين العصر العلمي التمهيدي، والعصر العلمي الكامل. فقد وضع هذا الشيخ الرائد حداً للعصر التمهيدي، وبدأ به عصر العلم، الذي اصبح الأصول فيه علماله دقته وصناعته وذهنيته العلمية الخاصة".<sup>(١)</sup>

وتشعرنا مؤلفاته بهذه العقلية المتفتحة والثقافة الواسعة، ولعل تفسيره "التبيان" خير ما يمثل هذا الاتجاه؛ إذ ألقيناه زاحراً بمصادر متنوعة لمؤلفين من الشيعة والسنة والمعتزلة. كما تشعرنا كتبه الفقهية، ولاسيما "خلاف الفقهاء"، بهذه الروح الموسوعية والنظرة العلمية الشاملة، حتى ان الأستاذ المرحوم محمد ابا زهرة عدّه عالماً في الأصول على المنهاجين الامامي والسني"<sup>(٢)</sup>، وهي شهادة لها قيمتها العلمية.

ويبدو أن هذه الثقافة المزدوجة أثرت في منهج الطوسي ودراساته الى مدى بعيد، حتى انه اعتمد في كثير مما اورده في تفسيره من المآثور، على أهل السنة. وحتى انه سلك في أصول الفقه مالا يسلكه الامامية عادة، من مثل قوله بالقياس والاستحسان في كثير من مسائل كتابية" المبسوط في الفقه" وخلاف الفقهاء"<sup>(٣)</sup>، وكأن ذلك صار من المآخذ عليه؛ إذ إن الامامية لا يعملون بالقياس الشرعي الا في حدود، كما أنهم لا يعملون على الاستحسان والرأي كما هو معروف عنهم.

وكانت ثقافة الطوسي الواسعة في الكلام - وله فيه أكثر من مؤلف - هي التي حدثت الخليفة القائم بأمر الله أن يمنحه منصباً علمياً ممتازاً هو كرسي علم الكلام.<sup>(٤)</sup> الذي ما كان يحظى به الا من أوتى علماً جمّاً، وملكة فائقة، على

(١) (الصدر: المعالم الجديدة في الأصول ص ٥٦-٥٧.

(٢) (ابو زهرة: الامام الصادق ص ٢٦٠.

(٣) (الخوانساري: روضات الجنان ٢١٧/٦.

(٤) (الطهراني: حياة الطوسي ص (د).



المناظرة والحجاج. وكان الذين يأخذون منه في هذا العلم خاصة، ينتمون الى مختلف المذاهب الإسلامية. وقد ذهب الأستاذ أبو زهرة الى أن ذلك هو السبب في رواية الطوسي عن غير الإمامية، باعتبار أن هذا المنصب "الذي يتلقى عنه فيه كل طلاب المسلمين من غير انحياز طائفي، بلا ريب يثمر ثمراته في رواياته، فينطلق من القيد الطائفي الى طلب العلم من كل قبيل، غير مقيد الا بقيد الثقة والاطمئنان". وعلى هذا الاساس رأى "أن الطوسي كان بشخصيته أول من حاول التقريب الفكري والنفسي بين طائفة الاثني عشرية وجمهور المسلمين"، ولم يجد إزاء ذلك الا أن يقول: "وإنا لذلك لنرحب بتلك المقدمة التي ابتدأها ذلك العالم الجليل وهي مقدمة يطمح اليها - لاشك - العالم<sup>(١)</sup> الإسلامي في حاضره، كما كان طموحها اليها في غابره".

(٣)

### آثاره

ألف الطوسي في موضوعات شتى، في التفسير والحديث والفقه وأصوله والعقائد وعلم الكلام والتراجم والسير والعبادات والفقه المقارن والادعية وغيرها. وأكثر مؤلفاته مطبوع أو مخطوط، وقليل منها لم يصل إلينا. ولعله موجود في بعض المكتبات النائية، أو التي لم تنلها يد الفهرسة بعد، أو مضمور في زوايا النسيان.

وقد تجاوزت مؤلفاته المعروفة الخمسين. ما بين كتاب ورسالة. ذكر أكثرها في كتابه (الفهرست)، وأشار إليه في تفسيره "التبيان" في مواضع كثيرة. وما نحن نرتبها حسب موضوعاتها، على حروف المعجم:

### الأدعية:

يعد الطوسي من أقدم المؤلفين في هذا الموضوع من الإمامية وغيرهم وقد اعتمد عليه كثير ممن جاءوا بعده، يقتبسون من مؤلفاته أو يختصرونها أو يجعلون لها ذيولا وتتمات، ونحو ذلك مما يشعر باتصالهم العلمي بها واعتمادهم عليها. والكتب التي ذكرت له في هذا المجال اثنان هما:

(١) الجليل وهي مقدمة يطمح اليها - لاشك - العالم.

(١) (مختصر المصباح في عمل السنة): اختصره الشيخ من كتابه الكبير "مصباح المتجهّد" ويقال له أيضا: (المصباح الصغير)، وهو مخطوط.

٢- (مصباح المتجهّد في عمل السنة): وصفه الطوسي في الفهرست بأنه كبير وله مختصرات وذبول مثل "اختيار المصباح" لابن باقي و"تتمات لمصباح المتجهّد" لابن طاووس و"منهاج الصلاح في مختصر المصباح" للحلي. طبع المصباح في طهران سنة ١٣٣٨ هـ. وبهامشه ترجمته الفارسية للشيخ عباس القمي المتوفى سنة ١٣٥٩ هـ.

### أصول الفقه:

للطوسي كتاب قيم في هذا الموضوع هو (العدة في أصول الفقه) الذي يعد لدى الامامية أحسن المصادر الاصلية في الاصول. الفه في حياة استاذ المرتضى بعد كتابيه: الاستبصار والتهذيب، وقد قسمه قسمين: الاول في أصول الدين، والثاني في أصول الفقه. قال عنه آغا بزرگ الطهراني: "وهو ابسط"<sup>(١)</sup> ما ألف في هذا الفن عند القدماء، أفاض فيه القول في تتبع مباني الفقه بما لا مزيد عليه في ذلك العصر"<sup>(٢)</sup>. وهو مطبوع عدة طبعات. وقد اشار اليه الطوسي في تفسيره التبيان في غير موضع.<sup>(٣)</sup>

### التراجم والسير:

#### وله فيها اربعة كتب هي:

١- (الرجال): الذين رواوا عن النبي (ص) والأئمة الاثني عشر ومن تأخر عنهم، من الرواة واسم الكتاب يدل على مضمونه. وهو من أقدم وأشهر كتب الرجال عند الامامية، وقد يسمى "الايواب"<sup>(٤)</sup> أيضا، لانه مرتب على ابواب بعدد أصحاب النبي (ص) وأصحاب كل واحد من الأئمة.

(١) يريد: اوسع، ولا يريد: اسهل.

(٢) (الطهراني: حياة الطوسي (خ).

(٣) انظر مثلا ٣٠٣/١، ٣٩٤، ٣٩٨، ٧٢/٢.

(٤) (الطهراني: الذريعة الى تصانيف الشيعة ١٠/١٢٠.

وفي آخره باب من رآهم ولم يرو عنهم. ويبدو انه الفه قبل سنة ٤٣٦هـ، لانه كان يذكر فيه أستاذه المرتضى، ويدعو له بما لا يدل على وفاته.<sup>(١)</sup> وقد اعتمد على هذا الكتاب عدد ممن ألف في الطبقات من أهل السنة كالحافظ ابن حجر العسقلاني في "لسان الميزان"<sup>(٢)</sup>. والحافظ محمد بن علي الداوري في "طبقات المفسرين"<sup>(٣)</sup>. والكتاب مطبوع أكثر من طبعة، آخرها بتحقيق محمد صادق بحر العلوم سنة ١٩٦١ في النجف.

٢- (اختيار الرجال): وهو تهذيب لكتاب "رجال الكشي" أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز. وكان هذا الكتاب كثير الاغلاط، كما ذكر ابو العباس النجاشي، فعمد الطوسي الى تهذيبه وتجريده من أغلاطه، وأملاه على طلابه في مشهد الامام علي (ع) عام ٤٥٦هـ.

٣- (فهرست كتب الشيعة): ذكر فيه من صنف من الامامية، ومن صنف لهم وليس منهم. ورتبهم على حروف المعجم ليسهل الرجوع اليهم، مبينا أنه لم يرتبهم بحسب أزمانهم وعصورهم، بل ربما يتفق ذكر من تقدم زمانه بعد ذكر من تأخر وقته". وهو لا يكتفي فيه بذكر أسماء المؤلفين وإنما يتناولهم بالنقد توثيقا وتضعيفا. والكتاب من آثاره الثمينة، وقد اعتمد عليه الامامية منذ عصره حتى اليوم. اذ هو كما قال الاستاذ محمد ابو زهرة "سد فراغا في ذلك المذهب ما كان يمكن لغير الطوسي أن يسده"<sup>(٤)</sup> وقد اعتمد الطوسي في فهرسته على الفهارس التي سبقتها، كفهرست ابن النديم<sup>(٥)</sup>، وغلطة في ترجمة لوط بن يحيى<sup>(٦)</sup>. كما اعتمد على فهرس محمد بن علي بن بابويه القمي<sup>(٧)</sup>، الذي يعد من الكتب المفقودة. وأيضا نقل عن كتاب (الرجال) لابي عمرو الكشي<sup>(٨)</sup>. طبع الفهرست في لندن طبعة جيدة متقنة. وطبع ثانية في كلكتا بالهند سنة ١٢٧١هـ بعناية

(١) الطوسي: الرجال ص ٤٨٥.

(٢) ابن حجر: لسان الميزان ١٠٣/١ في ترجمة ابراهيم بن محمد الثقفي.

(٣) الداودي: طبقات المفسرين ١٨/١ في ترجمة ابراهيم بن محمد الثقفي ايضا. وقال ذكره الطوسي في رجال الشيعة.

(٤) أبو زهرة: الامام الصادق ص ٤٥٨.

(٥) انظر الفهرست للطوسي ص ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٩٤، ٩٥، ١٢٩.

(٦) انظر المصدر نفسه ص ١٥٥.

(٧) انظر المصدر نفسه ص ٩٧.

(٨) انظر المصدر نفسه ص ٥٩.

المستشرق أ. شبرنجر والمولى عبد الحق، ثم طبع في النجف سنة ١٩٥٦ بتحقيق محمد صادق بحر العلوم، فجاءت هذه الطبعة وافية متدركة لما فات الطبعتين السابقتين.

- ٤- (مختصر أخبار المختار بن أبي عبيدة)، ويسمى أخبار المختار أيضا.  
٥- (مقتل الحسين)، وكلاهما ذكره في الفهرست.

### التفسير:

للطوسي ثلاثة آثار في التفسير هي:

١- (التبيان في تفسير القرآن): وهو من أهم كتب الطوسي وأشهرها، وأكثرها تميزا، ألفه بنمط جديد ومنهج مبتكر لم يسبق إليه. أذ هو أول تفسير للامامية يضم في أبواب متفردة مختلف مباحث التفسير وعلوم القرآن، كالقراءات وحجتها والمعاني، والاعراب، واللغة والنظم، وأسباب النزول وغيرها. وقد أشار الى هذا التفسير كثير من القدامى في تراجمهم للطوسي، كالسبكي<sup>(١)</sup> والصفدي<sup>(٢)</sup> وأبن حجر العسقلاني<sup>(٣)</sup> وابن تغري بردي<sup>(٤)</sup> وجلال الدين السيوطي<sup>(٥)</sup> وغيرهم. ووصفه الصفدي وأبن تغري بردي بأنه "تفسير كبير"، كما أشار اليه ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير<sup>(٦)</sup>.

واسم التفسير: (التبيان في تفسير القرآن)، وهو الذي نص عليه معاصره وأستاذه أبو العباس أحمد بن علي النجاشي حين ذكر مؤلفاته<sup>(٧)</sup>. وما ذكره السيد مهدي بحر العلوم من أنه (التبيان الجامع لعلوم القرآن) غير صحيح، وكذلك من تابعه في هذه التسمية من المحدثين مثل عباس القمي<sup>(٨)</sup> ويوسف الياس

(١) طبقات الشافعية ١٢٦/٤.

(٢) الوافي بالوفيات ٣٤٩/٢.

(٣) لسان الميزان ١٣٥/٥.

(٤) النجوم الزاهرة ٨٢/٥.

(٥) طبقات المفسرين ص ٢٩.

(٦) ابن تيمية: مقدمة في اصول التفسير ص ٨٤.

(٧) رجال النجاشي ص ٢٨٨، كما سماه بهذا الاسم محمد بن علي بن شهر آشوب المتوفى سنة ٥٨٨ في

كتابه: معالم العلماء ص ١١٤.

(٨) الكنى والالقب ٣٥٧/٢.



سركيس<sup>(١)</sup>، وحمد كمال الدين<sup>(٢)</sup>، وخير الدين الزركلي<sup>(٣)</sup>. فما ذكره النجاشي هو  
الاثبت والاشهر لمعاصرتة للطوسي.

وأبعد بعض المحدثين في تسمية التفسير، الذي كتب عن الطوسي في دائرة  
معارف البستاني (البيان الجامع)<sup>(٤)</sup>، وسماه حاجي خليفة (مجمع البيان في تفسير  
القرآن).<sup>(٥)</sup> وهو اسم تفسير الطبرسي لا الطوسي. وتابعه في هذا الوهم والخلط  
قاسم القيسي<sup>(٦)</sup>، عاذا كتاب (جوامع الجامع) للطوسي ايضا، على حين هو من  
مؤلفات الطبرسي في التفسير، وقد طبع طبعة حجرية في ايران. وسمى الدكتور  
أحمد الشرباصي تفسير الطوسي: (البيان الجامع لكل علوم القرآن)<sup>(٧)</sup> فأبعد ايضا  
في تسميته.

والتفسير يقع في الاصل في عشرين جزءا<sup>(٨)</sup>، غير ان إدماج النساخ لأجزائه  
بعضها في بعض حمل بعض المعاصرين، وهو السيد حسن الصدر الكاظمي، على  
القول إنه يقع في عشرة أجزاء.<sup>(٩)</sup>

طبع التبيان طبعين: أولاهما في ايران ما بين سنتي ١٣٦٠هـ - ١٣٦٤هـ،  
وهي طبعة مليئة بالاغلاط اللغوية والمطبعية. والثانية في النجف ما بين سنتي  
١٩٥٧م - ١٩٦٣م في عشرة أجزاء، وهي طبعة جيدة بتحقيق أحمد شوقي الامين  
وأحمد حبيب القصير، الا أنها لم تخل من بعض الاغلاط المطبعية أشرنا الى شيء  
منها، في أثناء دراستنا للتفسير؛ إذ كانت هذه الطبعة عمدتنا في هذا البحث.

(١) معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٢/١٢٤٨.

(٢) فقهاء الفيحاء ص ٨٢.

(٣) الاعلام ٦/٣١٥.

(٤) دائرة معارف البستاني ٤/٢٤٠.

(٥) كشف الظنون ٢/٣٨٥.

(٦) تاريخ التفسير ص ٧.

(٧) قصة التفسير ص ٩٠.

(٨) الصفدي: الوافي بالوفيات ٢/٣٤٩ وبردي: النجوم الزاهرة ٥/٨٢ والسيوطي: طبقات المفسرين

ص ٢٩. والطهراني: الذريعة الى تصانيف الشيعة ٣/٣٣٠.

(٩) الصدر: تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام ص ٣٣٩.

وللتيبان نسخ مخطوطة كثيرة، منها طائفة في العراق بمدينة النجف<sup>(١)</sup>، ومنها طائفة خارجة عن النجف. وقد أشار آغايزرك الطهراني الى عدة نسخ في ايران، كما ذكر أن لديه مجلداً ضخماً منه يقع في ثلاثة اجزاء<sup>(٢)</sup>

٢- (المسائل الرجبية في تفسير القرآن): وهي في تفسير أي من الكتاب الحكيم وصفها الطوسي في الفهرست بأنها "لم يصنف مثلها"<sup>(٣)</sup>..

٣- (المسائل الدمشقية في تفسير القرآن): قال في الفهرست هي "اثنتا عشرة مسألة وكلتا هاتين المسألتين مفقودة"<sup>(٤)</sup>.

### الحديث:

- ١- (الاستبصار فيما اختلف من الاخبار): وهو أحد المصادر الاصلية الاربعة لدى علماء الامامية، المعول عليها-بعد كتاب الله- في استنباط الاحكام الشرعية منذ عصر الطوسي حتى يومنا هذا، وقد ذكره في الفهرست وأحصى أحاديثه بخمسة آلاف وخمسمئة حديث وهو مطبوع عدة طبعات.
- ٢- (تهذيب الاحكام): وهو الكتاب الآخر الاصيل لدى الامامية في الحديث ألفه قبل كتاب الاستبصار، وضمنه ما اتفق واختلف من الاخبار، على حين اقتصر في الكتاب الاول على ما اختلف منها فحسب. وأحاديثه مرتبة على عدة كتب في الفقه، مثل كتاب الطهارة وكتاب الصلاة وكتاب الزكاة... وهو مطبوع طبعتين.
- ٣- (المجالس في الاخبار): وهو المعروف بالامالي، وسمي بذلك لأنه أملاه مرتباً في عدة مجالس في النجف. وكان ابنه ابو علي الحسن الطوسي قد روى هذه المجالس عنه ما بين سنتي ٤٥٥-٤٥٧ هـ، ثم أملاها على تلامذته في سنة ٥٠٩ هـ. وهو مطبوع في النجف.

(١) انظر في مكتبة الحكيم العامة رقم ٢٦٦ و ٥٠٧ و ٢٣٠٤ و ٢٢٨٨ (تفسير عربي). وفي مكتبة أمير المؤمنين العامة برقم ٢٨١ و ٢٨٤٦ (تفسير) وفي فهرس خزانة الروضة الحيدرية ص ٢٥.

(٢) الطهراني: الذريعة ٣/ ٣٢٩-٣٣١.

(٣) الطوسي: الفهرست ص ١٩٠.

(٤) المصدر نفسه: المكان نفسه.

## العبادات:

١- (الاقتصاد فيما يجب على العباد): بين فيه الطوسي العبادات الشرعية بصورة موجزة والكتاب مطبوع.

٢- (الجمل والعقود في العبارات): وصفه في الفهرست بأنه مختصر، وأحال اليه في تفسيره التبيان في مثل الكلام على مناسك الحج<sup>(١)</sup>. وهو مخطوط.

## العقائد:

١- (اصول العقائد): وصفه الطوسي في الفهرست بأنه "كبير خرج منه الكلام في التوحيد وبعض الكلام في العدل". وأشار اليه في تفسيره التبيان<sup>(٢)</sup>.

٢- (تلخيص الشافي في الامامة): ذكره في الفهرست، وكذلك في التبيان<sup>(٣)</sup>. وهو تلخيص لكتاب

"الشافي في الامامة" لاساتذه المرتضى، الذي الفه في نقض باب الامامة من كتب "المغني" للقاضي عبد الجبار المعتزلي. طبع التلخيص في طهران، ثم في النجف بتحقيق حسين بحر العلوم.

٣- (شرح ما يتعلق بالاصول من جمل العلم والعمل): وهو شرح لما يتعلق بأصول العقائد من كتاب "جمل العلم والعمل" المطبوع لاساتذه الشريف المرتضى. ذكره في الفهرست، وأحال اليه في التبيان<sup>(٤)</sup> وسماه (شرح جمل العلم)<sup>(٥)</sup>.

٤- (الغيبة)، وهو كتاب يبحث في اعتقاد الامامية بغيبة الامام المهدي، طبع بايران سنة ١٣٢٤هـ، والنجف سنة ١٣٥٨هـ،

٥- (المفصح في الامامة)، ذكره في الفهرست، وأشار اليه في التبيان في بحث يتعلق في الامامة وسماه (كتاب الامامة)<sup>(٦)</sup>. والكتاب مخطوط.

(١) الطوسي: التبيان ١٥٤/٢.

(٢) التبيان ٢٢٠/٣.

(٣) التبيان ٥٥٨/٢.

(٤) التبيان ٥٤٩/٢، ٤٧٠/٣.

(٥) التبيان ٥٤٩/٢.

(٦) التبيان ٤٨٦/٢ و ٥٦٣/٣ و ٥٧٠/٧.

## علم الكلام:

١- (رياض العقول): وهو شرح لكتابه الموسوم: (مقدمة في المدخل الى علم الكلام)، ذكره في الفهرست بقوله "وله شرح لهذه المقدمة" بعد اشارته الى المقدمة المذكورة.

٢- (المسائل في الفرق بين النبي والامام)، ذكرها في الفهرست، وأوضع في (التبيان) بأنه املاها على طلبته، قائلا "وقد أملينا رسالة مقررة في الفرق بين النبي والامام" (١).

٣- (الكافي في الكلام): وصفه ابن شهر اشوب بأنه كتاب غير تام. وهو مفقود.

٤- (مقدمة في علم الكلام): ذكرها في الفهرست ووصفها بأنها "لم يعمل مثلها" وقد شرحها قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي المتوفى سنة ٥٧٣هـ. وعزيز الله الحسيني المدرس بأردبيل سنة ٩٦٧هـ.

## الفقه:

١- (الايجاز في الفرائض): وصفه في الفهرست بأنه "مختصر" وأشار اليه في تفسيره التبيان، ووصفه ابن شهر اشوب بأنه كتاب حسن. وهو مطبوع.

٢- (المبسوط في الفقه): ذكره في الفهرست أيضا وفي التبيان. وهو يشتمل على ثمانين بابا في فروع الفقه كلها، ولذلك وصفه بأنه "لم يصنف مثله". وهو من اجل كتبه الفقهية. ذكر ابن شهر آشوب. أنه في ثمانية أجزاء ولأنه كتاب حسن. طبع في ايران سنة ١٢٧٠هـ.

٣- (النهاية في مجرد الفقه والفتاوى): هكذا اورد اسمه في الفهرست، واصفا اياه بأنه يشتمل على كثير من أبواب كتاب التهذيب. وهو من أعظم آثاره وأجل كتب الفقه ومتون الاخبار، كما يقول الطهراني (٢). وكان عليه مدار الدراسات الفقهية عند الامامية منذ عصر مؤلفه حتى عصر نجم الدين ابي القاسم جعفر بن الحسن الحلي المشهور بالمحقق، والمتوفى سنة ٦٧٦هـ،

(١) التبيان ٤٤٩/١.

(٢) الطهراني: حياة الطوسي (أهـ).

"فكان بحثهم وتدريسهم فيه وشروحهم عليه، وكانوا يخصونه بالرواية والاجازة".<sup>(١)</sup> . طبع النهاية سنة ١٢٧٦هـ.

وقد ذكر الطوسي هذه الكتب الثلاثة في موضع من التبيان فقال "ومسائل المواريث وفروعها بسطناها في (النهاية) و(المبسوط) وأوجزناها في (الاجاز فسي الفرائض)، لا نطول بذكرها في الكتاب"<sup>(٢)</sup>.

وللطوسي في الفقه المقارن كتاب مهم هو:

(مسائل الخلاف مع الكل في الفقه): ويعد من خيرة كتبه الفقهية، إذ ذكر فيه مسائل الخلاف في الفقه بين الامامية وغيرهم من المذاهب الاسلامية كالأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة. وأشار اليه في الفهرست، وأحال اليه في التبيان إحالات كثيرة<sup>(٣)</sup> ويطلق الطوسي عليه اسم (خلاف الفقهاء) أحياناً، و (الخلاف) أحياناً أخرى، كقوله "والظاهر" في روايات أصحابنا أن الساحر يجب قتله. وفيه خلاف ذكرناه في الخلاف".<sup>(٤)</sup> .

وللطوسي عدة رسائل في الموضوعات التي بينها أنفأ، لم نر ضرورة لذكرها وإنما اكتفينا بالإشارة الى كتبه الهامة.<sup>(٥)</sup> .

وهناك كتب نسبت الى الطوسي خطأ. فمثلاً نسبت اليه دائرة المعارف - الاسلامية كتابي (الجوشن الكبير) و ( الجوشن الصغير)<sup>(٦)</sup>، على حين هما اسمان لدعائين متأثرين عن علي بن الحسين زين العابدين عن النبي (ص). وقد روي في كتابي (البلد الأمين) و (المصباح) لابراهيم بن علي الكفعمي العاملي المتوفى سنة ٩٠٠ هـ.<sup>(٧)</sup> ونسبت اليه دائرة معارف البستاني<sup>(٨)</sup> كتاب (الحل والعقد)، وليس له كتاب بهذا الاسم، غير أنه يحتمل أن يكون تحريفاً لعنوان كتابه (الجمال والعقود)

(١) (الطهراني: حياة الطوسي) (أ-هـ-أ و).

(٢) (التبيان ١٣٧/٣).

(٣) (التبيان ١/٣٨٤، ٢٥/٣١٥٤، ١٣٩/٧، ٤٠٥/٧، ٤٠٦-٤٠٧).

(٤) (التبيان ١/٣٨٤).

(٥) (زيادة الاطلاع على كتبه ورسائله. ينظر: الطوسي الفهرست ص ١٨٩-١٩٠ والنجاشي: الرجال ص ٢٨٨ وابن شهر آشوب/ معالم العلماء ص ١١٤-١١٥ والطهراني: الذريعة ١/٣٦٥/١٤-١٥، ٢٨٦، ٢٧٠، ٣١٠، ٣١٣، ٣٢٨ وما بعده ٤/٤٠٥، ٥٠٤، ٧٠١، ٢٣٥/١٠٠، ١٢٠. والزركلي: الاعلام ٦/٣١٥. والعاملي: أعيان الشيعة ٤٤/٤٧-٥٠. ط. بيروت ١٩٥٩).

(٦) (دائرة المعارف الاسلامية ١٥/٣٧٧).

(٧) (القمي: مفاتيح الجنان ص ٨٦، وانظر في ترجمة الكفعمي: العاملي: أمل الآمل ١/٢٨٩).

(٨) (دائرة معاني البستاني ٤/٢٤١).

الذي ذكرناه سالفًا في كتب العبادات. ونسبت إليه دائرة معارف البستاني<sup>(١)</sup> وخير الدين الزركلي<sup>(٢)</sup> كتاب (معالم العلماء)، على حين هو من كتب محمد بن علي بن شهر آشوب المتوفى سنة ٥٨٨ هـ، وهو مطبوع<sup>(٣)</sup> متداول. كما نسب إليه<sup>(٤)</sup> (ثلاثون مسألة على مذهب الشيعة) و (اصطلاحات المتكلمين)، مع أنهما ليسا من مؤلفاته، ونسب إليه صاحب (الاعلام) كتاب (مصارع المصارع)، ورمز له بحرف الخاء دلالة على أنه مخطوط، وبين أنه رد على كتاب المصارع للشهرستاني الذي انتقد فيه بعض أقوال ابن سينا وآرائه.<sup>(٥)</sup> وليس هذا من كتب أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المفسر، وإنما هو من كتب سميّه أبي جعفر محمد بن محمد بن الحسن الطوسي النصيري المعروف بالخواجة وهو مطبوع. ونسب إليه صاحب "الاعلام" أيضًا، كتاب (الفصول في الأصول)،<sup>(٦)</sup> وليس هذا من كتب الطوسي، وإنما له (العدة في أصول الفقه) وقد ذكرناه في كتبه سالفًا.

### تلاميذه ووفاته:

درس على الطوسي كثير من طلبة العلم في عصره، حتى قيل إن تلامذته من الامامية ثلاث مئة ومن الجمهور عدد كبير<sup>(٧)</sup>. غير أن المعروف منهم نيّف وثلاثون شيخاً<sup>(٨)</sup>، تصدروا من بعد للتدريس والفتيا والرواية. وقد آثرنا ان نذكر من اشتهر منهم بالرواية والتأليف، وخاصة أولئك الذين عمدوا الى توضيح مذهب الامامية وتقويته في نفوس الاتباع، ومن ثم المساعدة على نشره، وذلك بما ألفوه من كتب في عقائد الامامية كالإمامة مثلاً. واشهر تلاميذ الطوسي ابنه أبو علي الحسن بن محمد الطوسي المتوفى سنة ٥١٥ هـ. خلف آياه بعد وفاته في الافتاء والتدريس، فصارت الرحلة اليه من بعده. وهو الذي روى عنه اماليه - المتداولة المطبوعة - ثم املاها على طلبته سنة ٥٠٩ هـ، في مشهد الامام علي بالنجف،

(١) المصدر نفسه: المكان نفسه.

(٢) الاعلام ٣١٥/٦.

(٣) طبع الكتاب أكثر من طبعة آخرها في النجف سنة ١٩٦١.

(٤) دائرة معارف البستاني ٢٤١/٤ والزركلي: الاعلام ٣١٥/٦.

(٥) الزركلي: الاعلام ٣١٥/٦.

(٦) المصدر نفسه: المكان نفسه.

(٧) الخوانساري: روضات الجنات ٢١٩/٦ والقمي: الكنى والالقب ٣٥٨/٢.

(٨) انظر: الطهراني: حياة الطوسي (أو) - (أي).

فحفظ بذلك أثراً هاما من آثار الطوسي. ويشعرنا بذلك قول الراوي لهذه الأمالي عنه: حدثني الشيخ السعيد أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله بمشهد مولانا أمير المؤمنين صلوات الله عليه/ قال: حدثنا الشيخ السعيد الوالد أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي رحمه الله..<sup>(١)</sup>.

وأبو علي من جملة من احتفظ برواية صحيحة لتفسير التبيان، إذ كان قد قرأه على أبيه في سنة ٤٥٥ هـ، فأجازه به مع تلميذين آخرين قرأه عليه، كما يشعر تقرير الطوسي في ظهر إحدى نسخ التبيان.<sup>(٢)</sup> ولأبي علي، غير رواية الأمالي، من الآثار كتاب "المرشد إلى سبيل المتعبد"<sup>(٣)</sup>.

وظل أبو علي ينشر على تلاميذه ما اجتناه من علم أبيه، وكان لتقواه وصدقه فيما يحدث به، موضوع عناية علماء الجمهور أيضا، إذ ذكر ابن حجر ثلاثة ممن روى عنه منهم، وهم: الفضل بن عطاء وهبة الله السقطي ومحمد ابن محمد النسفي، ثم أثنى عليه مبينا أنه كان ورعا متدينا.<sup>(٤)</sup>

ومن تلاميذ الطوسي المعروفين بالتأليف والرواية أبو بكر أحمد بن الحسين النيسابوري نزيل الري، وصفوه بأنه عدل ثقة جليل وأنه قرأ على الرضى والمرتضى والطوسي، وأن له مؤلفات منها: "الأمالي في الأخبار" بأربع مجلدات، و"عيون الأحاديث" و"الروضة في الفقه" و"السنن" و"المفتاح في الأصول" و"المناسك"<sup>(٥)</sup>.

ومن تلاميذه أبو الخير بركة بن محمد بن بركة الأسدي، وصفه محمد ابن الحسن العاملي المتوفى في سنة ١١٠٤ هـ، بأنه فقيه دين،<sup>(٦)</sup> وترجم له ابن حجر في لسان الميزان، ناقلاً عن فهرست منتجب الدين بن بابويه اسماء كتبه الثلاثة: "حقائق الايمان في الأصول" و"الحجج في الامامة" و"عمل الأديان والأبدان"،<sup>(٧)</sup> وهي الكتب التي ذكرها العامليان<sup>(٨)</sup> في ترجمتهما له.

(١) الطوسي: الأمالي ٣١/١.

(٢) العاملي: محسن الامين-: أعيان الشيعة ١٩٧/٣١ ط ١٩٤٦.

(٣) ابن شهر آشوب: معالم العلماء ص ٣٧-٣٨.

(٤) ابن حجر: لسان الميزان ٢٥٠.

(٥) العاملي- محمد بن الحسن-: أمل الآمل ٤٣/٢ والعاملي- محمد الامين- أعيان الشيعة: ٥٧/٨ من

الطبعة الاولى بدمشق. ١٩٣٨.

(٦) العاملي: أمل الآمل ٤٣/٢.

(٧) ابن حجر: لسان الميزان ٩/٢.

ومن تلاميذ الطوسي النابهيين ابو الصلاح تقي الدين بن النجم الحلبي. كان من مشاهير فقهاء حلب، ووكيلا له في بلاد الشام<sup>(١)</sup>، وقد ذكره في كتاب "الرجال" ووثقه وبين انه قرأ عليه وعلى المرتضى<sup>(٢)</sup>، وقد عدَّ هذا التنويه دليلا على جلالة الرجل ومنزلته في العلم والدين<sup>(٣)</sup> وللحلي مؤلفات، رأي محمد بن الحسن العلملي منها كتاب "تقريب المعارف"، ووصفه بأنه "حسن جيد"<sup>(٤)</sup>. وذكر ابن شهر آشوب أن له "البداية في الفقه" وشرح "الذخيرة في أصول الفقه للمرتضى"<sup>(٥)</sup>.

ومن تلاميذ الطوسي الموثقين أبو عبد الله محمد بن هبة الله الوراق الطربلسي، قرأ على الطوسي جميع مؤلفاته، ونال اجازته في رواية تفسيره التبيان<sup>(٦)</sup>. وله مصنفات منها "الزهد" و"النيات" و"الفرج"<sup>(٧)</sup> و"الواسطة بين النفي والاثبات" و"مالاييسع المكلف إهماله" و"عمل يوم وليلة" و"الزهرة في أحكام الحج والعمرة" و"الانوار" و"الاصول والفصول" و"المسائل الصيداوية"<sup>(٨)</sup>، فهو إذاً من المكثرين في التأليف كما ترى.

ومن تلاميذ الطوسي الكبار الحسن بن الحسين بن يابويه القمي المعروف بـ "حسكا" وهو من أسرة علم ودين. وممن قراءته على الشيخ جميع تصانيفه<sup>(٩)</sup>. وقد اجازه في رواية التبيان بعد قراءته عليه<sup>(١٠)</sup> وله عدة مؤلفات منها كتاب "العبادات" و"الاعمال الصالحة" و"سير الأتبياء والأئمة"<sup>(١١)</sup>.

ومن هؤلاء التلاميذ ابو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي، قال عنه العاملي: "عالم فاضل متكلم فقيه محدث ثقة جليل القدر"<sup>(١٢)</sup> وله كتب في اصول

(١) العاملي - محمد بن الحسن: أمل الآمل ٤٣/٢ والعاملي محمد الامين - أعيان الشيعة: ٤٢١.

(٢) الخوانساري/ روضات الجنات ١١٢/٢ - ١١٣.

(٣) الطوسي: الرجال ص ٤٥٧.

(٤) الخوانساري/ روضات الجنات ١١٣/٢.

(٥) العاملي: أمل الآمل ٤٦/٢.

(٦) ابن شهر آشوب: معالم العلماء ص ٢٩.

(٧) العاملي: أعيان الشيعة ١٩٧/٢١ ط١ بدمشق.

(٨) العاملي: أمل الآمل ٣١٣/٢.

(٩) ابن آشوب: معالم العلماء ص ١٣٤.

(١٠) العاملي: أمل الآمل ٦٤/٢ والعاملي: أعيان الشيعة ١٩٧/٢١ ط١.

(١١) العاملي: أعيان الشيعة ١٩٧/٢١.

(١٢) العاملي: أمل الآمل ٦٤/٢.

(١٣) نفسه ٢٨٧/٢.



العقائد والفقه وغيرهما منها: " الامامة " و " الاستبصار في النص على الأئمة الأطهار " و " الابانة عن المماثلة في الاستدلال بين طريق النبوة والامامة " و " الكروالفر في الامامة " ، و " كنز الفوائد ومعدن الجواهر " و " رياض الخواطر " و " أخبار الآحاد " و " المنهاج في معرفة مناسك الحج " و " شرح جمل العلم " للمرتضى " والاستطراف في ذكر ما ورد في الفقه من الاتصاف " .<sup>(١)</sup> وممن تلمذ للطوسي أبو محمد زيد بن علي بن الحسين الحسني، وصفه بأنه "صالح عالم فقيه"، وذكروا له كتباً هي "المذهب" و"الطالبيه" و"علم الطب عن أهل البيت"<sup>(٢)</sup>.

ومن تلاميذه أيضاً ناصر بن الرضا بن محمد العلوي الحسني، وصف بأنه "فقيه صالح ثقة محدث"، وأن له من المؤلفات كتاباً في مناقب آل الرسول، وكتب أدعية زين العابدين علي بن الحسين، وكتاباً فيما جرى بينه وبين أحد الفضلاء من المكاتبات والمطايبات<sup>(٣)</sup>. فكان هذا الرجل أديباً فوق أنه فقيه.

ومن أشهر تلاميذ الطوسي وأنبيهم محيي الدين الحسين بن المظفر الحمداني نزير قزوين وصفوه بأنه "ثقة، وجه، كبير" وأنه قرأ على الشيخ جميع تصانيفه لمدة ثلاثين سنة، وأن له مؤلفات منها "هتك أستار الباطنية" ونصرة "الحق" و "لؤلؤة التفكر في المواعظ والزواجر"<sup>(٤)</sup>.

هذه قبسة من تلاميذ الطوسي، وكلهم كما ترى من أهل العلم والفضل بما لهم من آثار متنوعة عديدة. وهذا أن دل على شيء، فأنما يدل على أثر الطوسي في الجيل الذي عاصره من طلبة العلم، بل في الاجيال التي تلتها، إذ إن هؤلاء الطلبة، العلماء، حملوا من بعد علم الشيخ وعلم بقية الشيوخ الذين أخذوا عنهم، ونشروهم بين جماعة الامامية ولذلك اطلقوا على الطوسي لقب "شيخ الطائفة"<sup>(٥)</sup>. و"الشيخ"<sup>(٦)</sup> بحيث صار علماً له بالغلبة، فاذا أطلق أي منهما لم ينصرف الى غيره.

(١) (العاملي: أمل الآمل ٢/٢٨٧ وابن شهر آشوب: معالم العلماء ص ١١٩).

(٢) (العاملي: أمل الآمل ٢/١٢٢).

(٣) (نفسه ٢/٣٣٤).

(٤) (نفسه ٢/١٠٣).

(٥) (الطهراني: الذريعة الى تصانيف الشيعة ٣/٣٢٨). وقد وهم محمد هدايت حسين في دائرة المعارف الاسلامية حين قال ان الطوسي "اشتهر عامة بشيخ الطريقة"؛ إذ ان هذا ليس من القاب، وكأنه بالقاب الصوفية أشبه، ولم يكن الطوسي متصوفاً، بل كان متكلماً. انظر دائرة المعارف الاسلامية ١٥/٣٧٧.

(٦) (انظر دائرة المعارف الاسلامية ١٥/٣٧٧).

وأختلف الذين ترجموا للطوسي اختلافا غير قليل في تاريخ وفاته، فاعلبيهم ذكروا أنه توفي سنة ٤٦٠ هـ. كابن الجوزي<sup>(١)</sup> وابن الأثير<sup>(٢)</sup>. وتاج الدين السبكي<sup>(٣)</sup> وابن تغري بردي<sup>(٤)</sup> وابن حجر العسقلاني<sup>(٥)</sup> والسيوطي<sup>(٦)</sup> وروندلسن<sup>(٧)</sup>. وزاد الحلبي: أنه توفي في ليلة الاثنين الثاني والعشرين من شهر محرم من تلك السنة<sup>(٨)</sup>، فحدد تاريخ وفاته تحديدا دقيقا. وتفرّد الصفدي بجعل وفاته سنة ٤٥٩ هـ<sup>(٩)</sup>. وعدها ابن شهر آشوب المازندراني في آخر المحرم سنة ٤٥٨ هـ<sup>(١٠)</sup>. ولم يقطع هدايت حسين في دائرة المعارف الاسلامية بسنة وفاته، بل بين أنه توفي في رواية معظم أصحاب كتب التراجم بالنجف في سنة ٤٦٠ هـ، أو في سنة ٤٥٨ هـ في قول بعض الروايات<sup>(١١)</sup>، وذكر ابن حجر أن بعضهم ارجح وفاته بسنة ٤٦١ هـ<sup>(١٢)</sup>، بعد أن اشار الى أنه توفي في سنة ٤٦٠ هـ كما بينا آنفا. وذهبت دائرة معارف البستاني الى ان وفاته اما في سنة ٤٦٠ هـ واما في سنة ٤٥٩ هـ<sup>(١٣)</sup>. ويبدو ان الكاتب اعتمد فيها على ما أورده الصفوطي الذي يطمئن اليه الدارس أنه توفي سنة ٤٦٠ هـ عن عمر يناهز الخامسة والسبعين، اذ هو الأشهر الذي عليه جمهور من ترجم له، وبخاصة من الإمامية، الذين هم أكثر بحثا في سيرته. فلا يلتفت والحال هذه إلى بقية التواريخ؛ لأنها عدت أشبه بروايات الآحاد في مقابل الروايات المتواترة التي يستبعد فيها التواطؤ على الكذب أو الخطأ. وهذا التاريخ هو الأثبت عند السيد مهدي بحر العلوم، إذ نراه يقول بعد إشارته الى شيء من هذا الاختلاف: "والأثبت وفاته عام ستين"<sup>(١٤)</sup>. وذكر

(١) المنتظم: ٢٥٢/٨.

(٢) الكامل في التاريخ: ٥٨/١٠.

(٣) طبقات الشافعية ١٢٧/٤.

(٤) النجوم الزاهرة ٨٢/٥.

(٥) لسان الميزان ١٣٥/٥.

(٦) طبقات المفسرين ص ٢٩.

(٧) عقيدة الشيعة ص ٢٨٦.

(٨) الحلبي: الرجال ص ١٤٨.

(٩) انوافي بالوفيات ٣٤٩/٢.

(١٠) معالم العلماء ص ١١٤.

(١١) دائرة المعارف الاسلامية ٣٧٧/١٥.

(١٢) لسان الميزان ١٣٥/٥.

(١٣) دائرة معارف البستاني ٢٤٠/٤.

(١٤) بحر العلوم: الفوائد الرجالية ١٠٢/٤.

جميع من ترجم له أنه توفي بمشهد الإمام علي بن أبي طالب بالنجف.<sup>(١)</sup> إلا أن تاج الدين السبكي ذكر أنه توفي بالكوفة<sup>(٢)</sup>، وتابعه في هذا روندلسن<sup>(٣)</sup> وخير الدين الزركلي<sup>(٤)</sup> الذي عده الطهراني ساهيا فيما ذكر.<sup>(٥)</sup> واحتمل محمد صادق بحر العلوم أن يكون النجف إذ ذاك ضمن الكوفة، وهذا ليس ببعيد، فيكون الاخبار عن دفنه بالكوفة مع أنه في النجف من باب تغليب الكل على الجزء. دفن الطوسي في داره<sup>(٦)</sup>، وتولى غسله ودفنه بعض تلاميذه.<sup>(٧)</sup> وصارت داره بعد ذلك مسجدا، وصار قبره مزاراً، وهما اليوم في محلة المشرق بمدينة النجف، وعرف مسجده من بعد بمسجد الطوسي، وهو قريب من مرقد الامام علي(ع)، إذ لا يبعد عنه أكثر من خمسين متراً من الجهة الشمالية. وسمي الباب الذي يؤدي إليه من جهة المرقد "باب الطوسي"، وهو معروف لدى زوار الامام.

وبمرور الزمن غدا مسجد الطوسي مدرسة من مدارس العلم الكبرى، إذ كانت الحلقات العلمية تعقد فيه لكبار مجتهدي الامامية وفقهائهم على مرّ العصور.<sup>(٨)</sup>

(١) كابن الجوزي في المنتظم ٢٥٢/٨ والحلي في الرجال ص ١٤٨ وابن كثير في البداية والنهاية ٩٧/١٢.

(٢) السبكي: طبقات الشافعية ١٢٧/٤.

(٣) عقيدة الشيعة ص ٢٨٥.

(٤) الاعلام ٣١٥/٦.

(٥) الطهراني: حياة الطوسي (أبي).

(٦) الحلي: الرجال ص ١٤٨.

(٧) الخوانساري/ روضات الجنات ٢١٧/٦.

(٨) بحر العلوم - محمد صادق: مقدمة رجال الطوسي ص ١١٦-١١٧.

## المبحث الثاني تفاسير معاصرة لتفسيره

### تفاسير للرضي والمرتضى:

كان التفسير عند الامامية حتى بداية القرن الرابع الهجري نقلياً، لا يتجاوز تفسير القرآن بالمأثور عن النبي (ص) والأئمة وعدد من الصحابة والتابعين. الا أنه لم يستمر على هذه الحال، بل بدت بوادر جديدة تظهر فيه، اساسها العناية بالرأي الى جانب النقل. وكان ذلك قبيل القرن الخامس الهجري بقليل. على يدي الشريفين محمد بن الحسن الرضي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ، وأخيه علي بن الحسين المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦ هـ، اللذين كانا الممهدين للتفسير بالرأي عند الامامية. غير أنهما في الواقع لم يحررا ذلك في كتاب تفسير منهجي منظم، وانما أوردها في كتابين: أحدهما، وهو الذي من تأليف الرضي، يعد من كتب معاني القرآن، والآخر الذي من تأليف المرتضى يعد من كتب الأدب. وقد رأينا أن ننوه بهما بوصفهما الخطوة الاولى السابقة لمنهج التفسير بالرأي عند الطوسي.

ويبدو أن هذا المنهج الجديد الذي تجلى في محاولة الشريفين، كان ثمرة الحياة العلمية التي شهدتها بغداد أواخر القرن الرابع الهجري، وأن المؤثرات الفكرية والعقلية التي واكبت تلك النهضة هي التي ولدته. ويبدو أن للتقارب الواضح بين علماء الامامية والمعتزلة في هذه الحقبة اثره ايضا. وآية ذلك مانجده في كتاب (حقائق التأويل) للرضي من نقول عن كبار المعتزلة كأبي علي الجبائي<sup>(١)</sup> وأبي علي الفارسي<sup>(٢)</sup> وعلي بن عيسى الرماني<sup>(٣)</sup> وأبي مسلم الاصفهاني<sup>(٤)</sup> والقاضي عبد الجبار الهمداني<sup>(٥)</sup>. وقد صرح الرضي في بعض المواضع من هذا التفسير باطلاعه على كتب المعتزلة، كقوله في تفسير الآية ٤٨ من النساء: "ان هذه الآية قد استقصى الاجوبة عنها شيوخ أهل العدل في كتبهم عند الكلام المتعلق بالوعيد".<sup>(٦)</sup> وايضا فإن النقاش الكلامي في المسائل العقيدية بين الامامية

(١) الرضي: حقائق التأويل في متشابه التنزيل ص ٥٢، ٥٣، ٩٢.

(٢) حقائق التأويل ص ١٠.

(٣) حقائق التأويل ص ٨٧-٨٨، ٢٢٩.

(٤) حقائق التأويل ص ٩٥، ١٣٧، ٢١٨.

(٥) حقائق التأويل ص ١٠، ٢٢، ٤١، ٥٩.

(٦) حقائق التأويل ص ٣٦١.

والمعتزلة، يشعر بنمو هذا الاتجاه العقلي، وهو جلي في رد المرتضى بكتابه "الشافى في الامامة" على ماكتبه القاضي عبد الجبار في الامامة من كتابه الكبير: "المغنى".

ويبدو ان ظهور هذا التأثير في كتابات الشريفيين هو الذي حدا بعض المعاصرين على أن يعدوا المرتضى من المعتزلة، مع أنه امامى بشهادة كل من ترجم له من القدامى. قال ابن كثير في ترجمته له: "علي بن الحسين بن موسى بن جعفر.. الشريف الموسوي الملقب بالمرتضى.. له تصانيف في التشيع اصولاً وفروعاً، وقد نقل عنه ابن الجوزي أشياء عن تفرداته في التشيع"<sup>(١)</sup>، وايضاً فإن مؤلفاته في الأصول والكلام تدل على ذلك. وكونه يأخذ ببعض آراء المعتزلة في الفروع لا يخرجها من فرقته الى فرقته من غير ريب. وقد صرح الحاكم الجشمي الزيدي بأنه امامى.<sup>(٢)</sup>

ويبدو أن جولدتسهر ساعد في اشاعة هذا الوهم بين المعاصرين؛ اذ تكلم على منهج المرتضى بايجاز ضمن مناهج المعتزلة.<sup>(٣)</sup> فكان هذا خطأ آخر اضافته الى خطئه في الاعتماد على تفسير القمي وحده، في بيان منهج التفسير عند الامامية.

(١)

### التفسير في حقائق التأويل للرضي

وكتاب الرضي الذي ورد فيه تفسير لأي من الذكر الحكيم، هو كتاب (حقائق التأويل في متشابه التنزيل)، تناول فيه تفسير الآيات المتشابهات. وهو كتاب يدل على معرفة وافية بالعلوم الإسلامية والعربية. وقد شهد للرضي بذلك شيخه ابو الفتح بن جني حين قال: "إن الرضي صنف كتاباً في معاني القرآن يتعذر وجود مثله، دل على توسع في علم النحو واللغة".<sup>(٤)</sup>

والكتاب في الأصل يقع في عشرة أجزاء، الا أن الموجود منه الجزء الخامس فقط، وبقيّة الأجزاء مفقودة، وتدور مادته الأصلية على تأويل مجموعة من

(١) ابن كثير: البداية والنهاية ٥٣/١٢.

(٢) الجشمي: شرح العيون، ٣٨٣.

(٣) جولدتسهر: مذاهب التفسير، ١٣٦ ص وما بعدها.

(٤) ابن خلكان/ وفيات الأعيان ٤٥/٣.

الآيات المتشابهات، وتشعرنا طريقة تفسيرها بالحرص على دفع شبهة أو إزالة وهم أو رد اعتراض معترض. وتتعلق تلك الشبهات بلغة القرآن وتعبيره بصيغة دون أخرى، كما تتعلق بمعانيه وهو الأكثر. وقد رتبها الرضي على شكل أسئلة يثيرها سائلون تحمل في طياتها تلك الشبهات والأوهام. فيجيب عنها بما يجلى الحقائق ويرد الاشكالات. وهو لا يدخر وسعا في التوسل بما يوصله الى غايته، من رجوع الى الآيات المحكمات ورد المتشابهات اليها، واحتكام الى أسلوب القرآن وسياقه، واستئناس بالآثار المروية عن النبي(ص) وصحابته وتابعيهم، وأحيانا عن الائمة، واستشهاد بكلام العرب وأساليبهم في الاداء والتعبير. وعناية بآراء المفسرين واللغويين والمتكلمين والفقهاء من مختلف المذاهب الاسلامية.

فالرضي يفسر القرآن ، اذ يرد الآيات المتشابهات الى الآخر المحكمات ليفسرها بها. وله في ذلك اصل يقرره ويلتزم به في كتابه كله وهو " ان من صفة المتشابه الا يقتبس ظاهره وفحواه، فوجب رده الى ماورد من المحكم في هذا المعنى".<sup>(١)</sup> وقد حد المحكم بموافقة لدلالة العقل، والمتشابه بمخالفته لتلك الدلالة،<sup>(٢)</sup> وطبق هذا المنهج في تفسيره للآتي. ففي وقوفه عند: قوله تعالى (ربنا لاترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا).<sup>(٣)</sup> يبين الرضي أن الآية لايمكن أن تحمل على ظاهرها؛ أنها لو حملت على الظاهر لأدتنا الى أن الله سبحانه يضل عن الإيمان. وقد قامت الدلائل على أنه لايفعل ذلك؛ لأنه قبيح وهو غنى عنه، ولأنه امرنا بالإيمان وحببه إلينا، فكيف يزيع قلوبنا عنه؟. ثم يبين أن الازاغة ترد في المحكم تارة وفي المتشابه أخرى، فلا بد من ردها في هذه الآية المتشابهة الى أختها المحكمة، وهي قوله تعالى(فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم)، التي اعلمتنا أن الزيغ الاول كان منهم، وأن الثاني كان من الله عقوبة لهم. وأن الزيغ الاول غير الثاني، لأن الاول قبيح والثاني حسن؛ اذ كان جزاء وعقوبة.. فعلمنا أن زيغهم كان عن الإيمان وازاغته تعالى لهم، اما كانت عن طريق الجنة والثواب.<sup>(٤)</sup> وهو في هذا

(١) حقائق التأويل ص ٢٣.

(٢) حقائق التأويل ص ٢٧٧.

(٣) آل عمران: ٨٠.

(٤) حقائق التأويل ص ٢٤.

يستمد من المبرد والرماني، إذ كانا يعدان نسبة المكر والزيف والخداع الى الله تعالى ضربا من المزاجية المراد بها الجزاء..<sup>(١)</sup>

والرضي حين يفسر القرآن بالقرآن يلحظ السياق فيجعله قرينة على تبيين معاني الآي وبيان الصحيح من السقيم من اقوال المفسرين. فحين فسر بعضهم الملك في آية آل عمران (تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء)<sup>(٢)</sup> بالجنة، استبعد الرضي تفسيره، ورأى فيه استكراها وتعسفا، مبينا ان سياق هذه الآية والآية التي تليها يدلان على أن هذا الملك الذي يؤتيه الله وينزعه انما هو في الدنيا دون الآخرة. يقول: "الا ترى الى قوله تعالى تالي ذلك (وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير تولج الليل في النهار وتولج النار في الليل وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي..) وهذا كله من أحوال الدنيا لادمخل فيه لأمر الآخرة".<sup>(٣)</sup>

وعناية الرضي بالمأثور عن النبي(ص) والصحابه والتابعين والأئمة في تأويل الآي وتفسيرها، لا تقل عن عنايته بالسياق، إذ نراه يورد كثيراً من الروايات التي تعضد رأيه في معاني الآيات المتشابهات او المحكمات. من ذلك ما بينه تعليقا على قوله تعالى (الحق من ربك فلا تكونن من الممترين).<sup>(٤)</sup> إذ وردت شبهة تقول: ظاهر هذا الخطاب للنبي صلى الله عليه وآله، فكيف يجوز عليه الامتراء والشك وقد باشر برد اليقين وتلقى عن الروح الامين، والشك لا يكون نبيا ولا عن الله مؤديا؟ فيجيب عنها الرضي بأربعة وجوه منها: "أنه يجوز أن يكون تعالى أمر النبي بألا يكون من الممترين ليس بأنه داخل معهم في المريبة والشك، ولكنه سبحانه أمره بألا يكون منهم بالمقاربة لهم والصبر عليهم والمقاربة على قبيح فعلهم. ثم يستشهد لهذا التأويل بقول النبي (ص): (ليس منا من غشنا) ويبين أن بعض العلماء فسر: ليس من أفعالنا أو أخلاقنا، أو ليس ممن نتولاه ونحبه ونحمد طريقته ومذهبه، وأن الأمام عليا قال: "ليس منا ههنا معناه: ليس مثلنا".<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ١٤، والنكت في اعجاز القرآن للرماني ص ٩٩.

(٢) آل عمران: ٢٦.

(٣) حقائق التأويل ص ٦٥-٦٦.

(٤) آل عمران: ٦٠.

(٥) حقائق التأويل ص ١٠٧-١٠٨.

وفي تفسير قوله تعالى (واذ أخذنا ميثاق النبيين لما أتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه..)<sup>(١)</sup>، يورد الرضي رواية مأثورة عن الامام علي والحسن البصري والسدي، ان ذلك عهد أخذ على الأنبياء: لنن بعث محمد (ص) وهم احياء، ليؤمنن به ولينصرنه.<sup>(٢)</sup> وفي رواية أخرى يوردها عن ابن عباس وطاووس: أن الذين أخذ ميثاقهم هم الأنبياء دون أممهم ليصدق بعضهم بعضا، ويشهد بعضهم على بعض.<sup>(٣)</sup> وهناك روايات أوردها في مواضع متباينة من كتابه، مروية عن محمد الباقر<sup>(٤)</sup> وجعفر الصادق<sup>(٥)</sup> وأبي العالية<sup>(٦)</sup> وعكرمة<sup>(٧)</sup> والشعبي<sup>(٨)</sup> وقتادة<sup>(٩)</sup> والنظام<sup>(١٠)</sup>.

وهو يعتمد على المأثور في بيان أسباب النزول، ويجعله قرينة من الخارج دالة على معنى الآية<sup>(١١)</sup> كما ينقل الاجماع على سبب النزول في بعض المواضع.<sup>(١٢)</sup> ويستعين بالمأثور في التفسير القصصي، فيقبل منه ما يراه قريبا.<sup>(١٣)</sup> ويرد ما لا يراه كذلك، وخاصة حين يكون من أخبار الاحاد، كالذي روى عن النبي (ص) في صعوده الى السماء، ودخوله الجنة وما شاهد فيها من الاشجار والثمار حتى وصف نبقتها كأنه القلقل.<sup>(١٤)</sup>

وما حكى عنه (ع) من اجتماعه مع بعض الانبياء فيها، الى غير ذلك مما يطول ذكره. فهي أخبار آحاد لا يعتمد عليها في هذا الباب، وليس طريقها العلم، وانما يجب ان يعمل في ذلك على القطع والتحقق، كما يقول<sup>(١٥)</sup>

(١) آل عمران: ٨١.

(٢) حقائق التأويل ص ١٣٣.

(٣) حقائق التأويل ص ١٣٣-١٣٤.

(٤) حقائق التأويل ص ٢٩١.

(٥) حقائق التأويل ص ٣٧٥.

(٦) حقائق التأويل ص ٧٤.

(٧) حقائق التأويل ص ١٢١.

(٨) حقائق التأويل ص ١٥٢.

(٩) حقائق التأويل ص ٢٧٣.

(١٠) حقائق التأويل ص ٩٨.

(١١) حقائق التأويل ص ٧٤.

(١٢) حقائق التأويل ص ١٠٩.

(١٣) حقائق التأويل ص ١٧٥-١٧٦.

(١٤) في الاصل "كالقلقل" ولا حاجة لكاف التشبيه مع وجود (كان) وهو من أخطاء النساخ.

(١٥) حقائق التأويل ص ٢٤٧.



وبالمثل نراه يستبعد الاخبار التي هي من قبيل الإسرائيليات، اذا صادمت أسس العقيدة الإسلامية، فلم يرتض مثلاً ماروي عن عكرمة والسدي من "ان الملائكة لما نادت زكريا بالبشرى، اعترض ذلك النداء الشيطان، فوسوس اليه أن ما سمعه من غير جهة الملائكة، وأنه من جهة الشيطان.. فشك حينئذ وقال: "رب أنى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وامراتي عاقر".<sup>(١)</sup>

والكلام هنا يسلم الى التفسير بدليل العقل عند الرضي؛ اذ أثر العقل واضح في تأويله للآي. وقد رأينا أنفا يقف وقفات عقلية عند المأثور ناقدا له. وهو كغيره من الامامية يعتمد العقل ويجعله حجة بعد السمع، ويتخذ وسيلة في تبين معاني الآي، فالاية الكريمة ( قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى مضاجعهم).<sup>(٢)</sup>،تثير مسألة تتعلق بأفعال الانسان، هل هو مخير فيها أو مجبر عليها؟..

والرضي يقف هنا موقفا عقيدياً واضحاً، اذ يقرر ان الإنسان مخير في أفعاله وليس مجبراً. وهو يبدأ بيانه لهذا الرأي بافتراض اعتراض بهذه الصيغة " فحوى هذا الكلام- يريد الذي في الاية - يدل على ضد ماتدعونه من أن الانسان يمتنع عن فعل ماكتب عليه وعلم منه، وهو قادر على ذلك غير عاجز عنه" فيجيب عنه قائلاً: " ان الذي ادعاه الخصم على مخالفه غير صحيح عنهم ولا هو قول لأحدهم، وذلك ان اهل الحق لايقولون ان احدا من العباد يجوز ان يقع منه خلاف ماعلم الله سبحانه ان يفعله، ومع ذلك فمن قولهم: ان العباد وان كانوا سيفعلون ماعلم الله انهم يفعلونه لامحالة ، فأنهم غير مضطرين ولا مقهورين، بل قادرون مختارون. وبعد فليس في وقوع المعلوم من فعل الفاعل دليل على اضطراره وعدم اختياره؛ لأن المسلمين مجمعون على ان ماعلم الله سبحانه انه يفعله فاعل له لامحالة. وليس يوجب ذلك أن يكون مضطراً او مضطهداً"<sup>(٣)</sup>.فهو ينفي هنا مايسموه احياناً:الإلجاء او الاضطرار؛لأنه لايليق بعدالة الخالق سبحانه، اذ كيف يلجئ ويضطر ثم يحاسب ويعاقب؟فهذا اصل هذه النظرية عند من يقول بحرية الاختيار في الافعال.

(١) حقائق التأويل ص ٩٢ وفي تفسير الاية ٤٠ من آل عمران

(٢) آل عمران: ١٥٤.

(٣) حقائق التأويل ص ٢٦٦-٢٦٧.

وتفسير القرآن باللغة: من منهج الرضي في تأويل الآي، وقد اصله على قاعدة مهمة هي أن القرآن لا يحمل الا على اللغة الفصحى والطريقة المثلى.<sup>(١)</sup> ولذلك رد قول ابي مسلم الاصفهاني المعتزلي، حين جعل معنى " كنتم خير أمة" صرتم خير أمة" مبينا أن فيه بعداً شديداً من سنن فصاحة اللسان العربي، " وذلك أن كان بمعنى صار، وان استعملت على بعض الوجوه، فليس بالفصح الجيد".<sup>(٢)</sup>

وهو يربط تعابير القرآن بتعاريف العرب للكلام، وعدته في ذلك الشعر القديم واقوال العرب وأمثالهم، فنراه مثلاً يحتج على ان المجلس يسمى عند العرب مقاما ببيت لبيد بن ربيعة، وهو قوله

ومقامة غلب الرقاب كأنهم \*\*\* جن البدي رواسياً اقدامها

اذا أورده في تفسير قوله تعالى ( قال عفريت من الجن أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك).<sup>(٣)</sup> والبيت ملفق من بيتين للبيد، أخذ من أحدهما الصدر،<sup>(٤)</sup> ومن الآخر العجز<sup>(٥)</sup>. ويبدو أنه وهم في ذلك، أو أن رواية البيت وصلت بهذه الصيغة.

وعنى الرضي، بالاضافة الى ماتقدم، ببلاغة القرآن وقراءاته ونحوه، فكثيرا مايلمح المجاز في الآي ويتخذه عدة لدفع الشبهات والتساؤلات التي تثار حول الآي المتشابهات، وقد يسميه أحياناً: " الاتساع في اللغة"<sup>(٦)</sup>. كما يلمح في مواضع صوراً بلاغية أخرى، كالالتفات،<sup>(٧)</sup> والتغليب<sup>(٨)</sup>، والتكرار لحسن البيان ومنع الالباس في الكلام<sup>(٩)</sup>، والتبيين بعد الابهام،<sup>(١٠)</sup>، وغيرهما من صور الاطناب. ويقف تكررنا عند فصاحة القرآن وبلاغته مظهراً الخشوع أمامهما والاعظام لهما<sup>(١١)</sup>.

( ١ ) حقائق التأويل ص ٢١٨.

( ٢ ) حقائق التأويل ص ٢١٨.

( ٣ ) النمل: ٣٩.

( ٤ ) انظر ديوان لبيد ص ٢٩٠.

( ٥ ) المصدر نفسه ص ٣١٧.

( ٦ ) حقائق التأويل ص ٣٠.

( ٧ ) حقائق التأويل ص ٨٨.

( ٨ ) حقائق التأويل ص ١٥٤، ١٤٢.

( ٩ ) حقائق التأويل ص ٣٠٢.

( ١٠ ) حقائق التأويل ص ٣٦٣.

( ١١ ) حقائق التأويل ص ٣٥٥، ١٠١.

(٢)

### التفسير في آمال المرتضى

والمنهج التفسيري المتميز للمرتضى يتجلى في آماله التي املها في طريقه الى الحج سنة ٣٩٥ هـ. وهي ألوان من الادب واللغة والتفسير. جمعها فيما بعد بكتاب سماه "الغرر والدرر".<sup>(١)</sup> قال عنه ابن خلكان: "وهو كتاب ممتع يدل على فضل كثير وتوسع في الاطلاع على العلوم"،<sup>(٢)</sup> والمرتضى اذ يتناول تفسير الآي في هذه المجالس المنظمة، يعتمد على العقل واللغة والبلاغة بصورة واضحة، ويسمي ذلك تأويلاً.

فأما العقل، فقد جعله كاشفاً عن صحة التفسير او ضعفه. فما يأباه العقل من وجوه التفسير مرفوض عنده باستمرار. وذلك مانراه في تفسير قوله تعالى: (واذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم واشهدهم على أنفسهم الست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين).<sup>(٣)</sup> اذ حمل على أولئك الذين ظنوا في تأويلهم للآية "أن الله استخرج من ظهر آدم جميع ذريته وهم في خلق الذر، فقررهم بمعرفته واشهدهم على أنفسهم"، مبيناً أن هذا التأويل يبطله العقل ويحيله،<sup>(٤)</sup> ومفصلاً ذلك بقوله: فأما شهادة العقل فمن حيث لا تخلو هذه الذرية التي استخرجت من ظهر آدم عليه السلام فخطبت وقررت، من ان تكون كاملة العقول مستوفية لشروط التكليف، أولاً تكون.. فان كانت بالصفة الاولى، وجب ان يذكر هؤلاء بعد خلقهم وإنشائهم واكمال عقولهم ماكانوا عليه في تلك الحال، وما قرروا به واستشهدوا عليه؛ لأن العاقل لا ينسى ما جرى هذا المجرى وان بعد العهد وطال الزمان.. وان كانوا على الصفة الثانية من فقد العقل وشرائط التكليف، قبح خطابهم وتقريرهم واشهادهم وصار ذلك عبثاً قبيحاً.<sup>(٥)</sup> وينتهي بعد هذا التحليل العقلي الدقيق الى أن في الآية وجهين: "أحدهما أنه انما عنى جماعة من بني آدم خلقهم وأكمل عقولهم وقررهم على ألسن رسله عليهم السلام بمعرفته وما يجب من طاعته، فأمرؤا بذلك واشهدهم على أنفسهم.. والآخر أنه

(١) ابن خلكان: وفیات الاعيان ٣/٣.

(٢) ابن خلكان: وفیات الاعيان ٣/٣.

(٣) الاعراق: ١٧٢.

(٤) المرتضى: الامالي ١/٢٨.

(٥) نفسه: ٢٨-٢٩.

تعالى لما خلقهم وركبهم تركيباً يدل على معرفته ويشهد بقدرته ووجوب عبادته، وأراهم العبر والآيات والدلائل في أنفسهم وفي غيرهم، كان بمنزلة المشهد لهم على أنفسهم... ويجري هذا مجرى قوله تعالى: (ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها قالتا أتينا طائعين)، وإن لم يكن منه تعالى قول على الحقيقة ولا منهما جواب.. ومثل هذا قولهم: جوارحي تشهد بنعمتك وحالي معترفة باحسانك..<sup>(١)</sup>.

ومن مظاهر منهجه العقلي التمسك بظواهر القرآن واتخاذها حججاً في دعم تأويله لآي، إذا لم تصادم أسس العقيدة الدينية. فحين جعل العقل في الآية المذكورة أنفاً شاهداً على بطلان ذلك التأويل الذي لم يرتضه، بين أيضاً أنه مما يشهد بظاهر القرآن بخلافه؛ لأن الله تعالى قال: (وإذ أخذ ربك من بني آدم) ولم يقل: من آدم، وقال (من ظهورهم) ولم يقل من ظهره، وقال (ذرياتهم) ولم يقل: ذريته، وأنه تعالى أخبر "بأنه فعل ذلك لنلا يقولوا إنهم كانوا عن هذا غافلين، أو يعتذروا بشرك آبائهم وأنهم نشؤوا على دينهم وسنتهم. وهذا يقتضي أن الآية لم تتناول ولد آدم لصلبه، وإنما تناولت من كان له آباء مشركون. وهذا يدل على اختصاصها ببعض ذرية بني آدم. فهذه شهادة الظاهر ببطلان تأويله"<sup>(٢)</sup>.

واللغة: الأساس الثاني الذي أقام عليه المرتضى منهجه في التفسير. فهو كما قال جولد تسهر حقاً: "يستطيع بسيطرته غير المألوفة على اللغة والشعر العربي القديم... أن يبرهن على استاذية حقة"<sup>(٣)</sup>؛ إذ هو يفهم النص القرآني في ضوء لغة العرب وطرائقهم في البيان والتعبير، وما جرى به الفهم وعاداتهم من وجود الكلام. ففي قوله تعالى (أن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق)، وقوله (وقتلهم الأنبياء بغير حق)<sup>(٤)</sup>، وقوله (ومن يدع مع الله الهاً آخر لا برهان له به)<sup>(٥)</sup>، يبين المرتضى أن ظاهر الآيتين الأوليين ربما يوحي بأن قتل الأنبياء قد يكون بحق، وظاهر الثالثة منها قد يشعر بجواز شرك من لا يجد

(١) الامالي ٢٩/١.

(٢) الامالي ٢٨/١.

(٣) جولد تسهير: مذاهب التفسير الاسلامي ص ١٣٩.

(٤) آل عمران: ٢١.

(٥) آل عمران: ١٨١.

(٦) المؤمنون: ١١٧.

البرهان على التوحيد. ثم يدفع هذه الشبهة التي يفترضها ابتداءً، بالوقوف على كلام العرب واتخاذها سنداً في هذا الدفع.

كما يجد في شواهد الشعر القديمة خير ما يحقق له هذا الامر، فيقول: "اعلم أن للعرب فيما جرى هذا المجرى من الكلام عادة معروفة ومذهبا مشهورا عند من تصفح كلامهم وفهم عنهم. ومرادهم بذلك المبالغة في النفي وتأكيده. فمن ذلك قولهم: فلان لا يرجى خيره، ليس يريدون أن فيه خيرا لا يرجى، وانما غرضهم أنه لا خير عنده على وجه من الوجوه. ومثله: قلما رأيت مثل هذا الرجل، وأنما يريدون أن مثله لم ير قليلا ولا كثيرا. وقال امرؤ القيس<sup>(١)</sup>.

على لا حب لا يهتدى بمناره \*\*\* إذا سافه العود الديافي جرجرا<sup>(٢)</sup>  
يصف طريقا، واراد بقوله: لا يهتدى بمناره، انه لا منار له فيهتدى به.  
وقال ابن احمر :

لا يفزع الأرنب أهوالها \*\*\* ولا ترى الضب بها ينجر  
أراد: ليست بها أهوال فيفزع الارنب.

ثم اورد بعد ذلك شواهد اخرى على هذا المنوال، وبهذه الدلالة ليثبت ما قرره من معنى الآية<sup>(٣)</sup>.

ولاحتفائه الكبير باللغة واعتمادها مصدرا وثيقا في تفسير ألفاظ القرآن وتراكيبه نراد يرفض التفسيرات الاختيارية التي لا تعتمد على شواهد اللغة المعتمدة. كتفسير بعض أهل الرأي للفظ (الحساب) في قوله تعالى (والله سريع الحساب) بالعلم أو الدعاء<sup>(٤)</sup>.

وبلاغة العرب: الاساس الثالث الذي يستند اليه المرتضى في تفسيره للآي. وكثيرا ما يتخذها وسيلة لتأويل الآي التي يصادم ظاهرها اصلا من اصول عقيدة الامامية والمعتزلة، كمبدأ العدل الالهي، فيحمل التعبير الذي هو مورد الشبهة، على المجاز أو غيره من وجوه البلاغة، لدفع تلك الشبهة وابطالها. فالآية الكريمة (وإذا اردنا

(١) ديوان امرؤ القيس ص ٦٦.

(٢) العود: المسن من الابل. والديافي: نسبة الى دياف، قرية بالشام. وسافه: شمه، والجرجرة: مثل الهدير الامالي ٢٢٩/١.

(٣) الامالي ٢٢٨/١-٢٢٩.

(٤) الامالي ٣٩٠/١.

أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها<sup>(١)</sup> ، إذا أخذت على ظاهرها، كانت حصيلتها المعنوية مصادمة لمبدأ العدل الإلهي؛ لأن إرادة الفسق قبيحة، والقبيح لا تجوز نسبته إلى الخالق سبحانه. والمرضى يتلمس لدفع هذه الشبهة بعضاً من وجوه البلاغة العربية، الأول: المجاز على ما سيؤول إليه والثاني: التقديم والتأخير. فيقول: "في هذه الآية وجوه عدة من التاويل، كل منها يبطل الشبهة الداخلة على بعض المبطلين فيها، حتى عدلوا بتأويلها عن وجهه وصرفوه عن بابه... "وبعد أن يذكر وجهين من وجوه تأويلها، يقول: "والوجه الثالث: أن يكون ذكر الإرادة في الآية مجازاً واتساعاً وتنبيهاً على المعلوم من حال القوم وعاقبة أمرهم، وأنهم متى أمروا ففسقوا وخالفوا، وذكر الإرادة يجري هنا مجرى قولهم إذا أراد التاجر أن يفتقر أتته النوائب من كل جهة، وجاءه الخسران من كل طريق. وقولهم: إذا أراد العليل أن يموت خلط في مأكله وتسرع إلى ما تتوق إليه نفسه، ومعلوم أن التاجر لم يرد في الحقيقة شيئاً، ولا العليل أيضاً، لكن لما كان المعلوم من حال هذا الخسران ومن حال هذا الهلاك، حسن هذا الكلام، واستعمل ذكر الإرادة لهذا الوجه".

ثم يقول: "وكلام العرب وحي وإشارات واستعارات ومجازات. وهذه الحال كان كلامهم في المرتبة العليا من الفصاحة، فإن الكلام متى خلا من الاستعارة وجرى كله على الحقيقة، كان بعيداً من الفصاحة برياً من البلاغة، وكلام الله تعالى أفصح الكلام".

وأخير يلتجئ إلى التقديم والتأخير فيقول: "والوجه الرابع: أن تحمل الآية على التقديم والتأخير فيكون تلخيصها: إذا أمرنا مترفي قرية بالطاعة فعصوا واستحقوا العقاب، أردنا إهلاكهم. والتقديم والتأخير في الشعر وكلام العرب كثير"<sup>(٢)</sup> .

ويمثل هذا الأسلوب من الاعتماد على البلاغة، يؤول المرضى النظر في قوله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرة للعلاقة \*\*\* إلى ربها ناظرة)<sup>(٣)</sup>. فيحمله على المجاز بالحذف، ويجعل التقدير: انتظار الثواب، مبيناً أن تلك عادة للعرب معروفة<sup>(٤)</sup> .

(١) الأسراء: ١٦ .

(٢) الأمالي ١/٣-٤ .

(٣) القيامة: ٢٢-٢٣ .

(٤) الأمالي ١/٣٦ .

وهو في هذا على رأي المعتزلة وأصحابه الإمامية الذين يرون أن الخالق لا يرى ابداً لا في الدنيا ولا في الآخرة، تنزيهاً له عن أن يشبه بخلقه الذين تقع عليهم الأبصار وتدرّكهم الأنظار. ويتجوزون لذلك بمثل قوله تعالى (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير)<sup>(١)</sup>. فيحملون نفي الإدراك بالبصر على التأييد ولا يوقفونه على الدنيا فحسب. وهو خلاف رأي أهل السنة، الذين يرون أن الله سبحانه يتجلى لعباده المؤمنين في الآخرة فيروونه بالأبصار، ويحملون الآية على ظاهرها. وقد صرح بذلك منهم الإمام أحمد بن حنبل واحتج بالحديث الذي روى عن الرسول (ص): (انكم سترون ربكم) يخرج من كتب الحديث ويقول لموسى عليه السلام (لن تراني)<sup>(٢)</sup> وعدم قوله له "لن أرى"<sup>(٣)</sup>، كما احتج له من الأشاعرة أبو بكر الباقلاني بآيات من القرآن الكريم.<sup>(٤)</sup> وعلى هذا الرأي أيضاً فريق من المرجئة إذ جوزوا رؤيته في الآخرة على حين نفاها آخرون.<sup>(٥)</sup> وبذا نختم كلامنا على التفسير عند الإمامية قبل الطوسي، راعيناً في إيراد الإيجاز.

(١) الاتعمام: ١٠٣.

(٢) الاعراف: ١٤٣.

(٣) الإمام أحمد: الرد على الزنادقة والجهمية ص ٨٥.

(٤) الباقلاني: الاتصاف فيما يجب اعتقاده ص ١٧٦، ٢٥.

(٥) الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/٢٣٣.

# **الفصل الاول**

## **مصادر التبيان**





## كتب معاني القرآن:

اعتمد الطوسي على عدة كتب في معاني القرآن، وتفاوتت نقوله منها كثرة وقلة. فنقل كثير من كتب: الفراء والاختش وأبي عبيدة والزجاج، ونقل قليلا من كتاب المفضل بن سلمة.

## أكتاب معاني القرآن للفراء:

مصنف هذا الكتاب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ<sup>(١)</sup>. وكتابه هذا من خيرة كتب معاني القرآن، أملاه على تلامذته فحفظ لنا بعضهم روايته. وكان ثعلب شديد الإعجاب به حتى وصفه بأنه "لم يعمل قبله ولا بعده مثله. ولم يتهيا لأحد من الناس جميعا أن يزيدوا عليه شيئا"<sup>(٢)</sup>. والكتاب مطبوع متداول. نقل الطوسي من معاني القرآن كثيرا من النصوص التي تتعلق بالتفسير والقراءات واللغة والنحو. فمما أخذه في التفسير وجاء مطابقا في اللفظ لمنا في معاني القرآن ما أورده في تفسير قوله تعالى (كتاب أنزل اليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتتذرع به وذكرى للمؤمنين)<sup>(٣)</sup>، إذ قال: "وقيل في معنى الحرج في الآية ثلاثة أقوال: "... الثالث - قال الفراء: لا يضيّق صدرك بأن يكذبوك، كما قال عز وجل (فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا)<sup>(٤)</sup>.

وقد يتفق نص الطوسي في التفسير مع مافي معاني القرآن الا في الفاظ وعبارات قليلة، كذلك ورد في تفسير الآية الكريمة: (وما كنت ترجو ان يلقى اليك الكتاب الا رحمة من ربك فلا تكونن ظهيرا للكافرين)،<sup>(٥)</sup> يقول: "قال الفراء: تقديره: الا ان ربك رحمك فأنزل عليك، فهو استثناء منقطع ومعناه: وما كنت ترجو ان تعلم كتب الأولين وقصصهم تتلوها على أهل مكة ولم تشهدا ولم تحضرها، بدلالة قوله (وما كنت ثاويا في أهل مدين تتلو)<sup>(٦)</sup> أي انك تتلو على أهل مكة قصص مدين وموسى، ولم تكن هناك ثاويا مقيما فتراه وتسمعه، وكذلك

(١) أبو الطيب: مراتب النحويين ص ١٤١. والزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٢.

(٢) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٢.

(٣) الاعراف: ٢.

(٤) الطوسي: التبيان ٣٤٢/٤. وقارن بمعاني القرآن ٣٧٠/١.

(٥) القصص: ٨٦.

(٦) القصص: ٤٥.

قوله (وما كنت بجانب الغربي). فهذا أنت تتلو قصصهم وأمره، فهذه رحمة من ربك<sup>(١)</sup>.

وقد يختلف النصان في اللفظ ويتفقان في المعنى، كما في آية النمل: (فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب)<sup>(٢)</sup>. فقد أورد الطوسي تفسير الفراء للفظ "جان" في مقابل تفسيره لها قال (فلما رآها تهتز كأنها جان)، وهي الحية الصغيرة، مشتق من الاجتنان وهو الاستتار. وقال الفراء: هي حية بين الصغيرة والكبيرة.<sup>(٣)</sup> والذي ذكره الفراء: "الجان: الحية التي ليست بالعظيمة ولا الصغيرة".<sup>(٤)</sup> فالمعنى واحد واللفظ مختلف كما ترى.

وافاد الطوسي من معرفة الفراء بالقراءات، فأورد طرفا من توجيهه للقراءات المشهورة، كقراءة حمزة (عبد الطاغوت) بدلا من قراءة الباقيين: (عبد الطاغوت)، وذلك في قوله تعالى "وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت:"<sup>(٥)</sup> فبعد أن اشار الى هاتين القراءتين، بين ان حمزة أراد بذلك: خدم الطاغوت، في قول الأعمش ويحيى بن وثاب، ثم قال "قال الفراء: "عبد" على ما قرأ حمزة إن كانت لغة فهو مثل حذر وحذر وعجل وعجل فهو وجهه، والا فأنه أراد قول الشاعر:

ابني لبني إن امكم \*\*\* أمة وإن أباكم عبد

فحرك، وهذا في ضرورة الشعر لافي القراءة<sup>(٦)</sup>. وحين رجعنا الى كتاب الفراء لم نجد فيه تصريحاً بأن (عبد الطاغوت) قراءة حمزة، وإنما فيه بيان لهذه القراءة، وتوجيه لها بالصورة التي بينها الطوسي.<sup>(٧)</sup> فيبدو أن عبارة "على ما قرأ حمزة" أوردتها للتوضيح والتذكير بأن هذه القراءة لحمزة. وأخذ الطوسي من كتاب الفراء كثيراً من الآراء اللغوية، ولا سيما ما يتعلق بلغات العرب. ومن ذلك ما بينه في تفسير آية البقرة: (كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا اظلم عليهم قاموا)<sup>(٨)</sup> فقال: "قل

(١) التبيان ١٨٣/٨-١٨٤ ووازن بمعاني القرآن ٣١٣/٢.

(٢) النمل: ١٠.

(٣) التبيان ٧٧/٨-٧٨.

(٤) الفراء: معاني القرآن ٢٨٧/٢.

(٥) المائدة: ٦٠.

(٦) التبيان ٥٧٤/٣.

(٧) الفراء: معاني القرآن ٣١٤-٣١٥.

(٨) البقرة: ٢٠.

الفراء: يقال ضاء القمر يضوء، واضاء، يضيء، لغتان. وهو الضوء والضوء بفتح الضاد وضمها. وقد اظلم الليل ووظلم، بفتح الظاء وكسر اللام<sup>(١)</sup> وهو معنى الفراء<sup>(٢)</sup>، غير أن الطوسي لم يشر الى أن الضوء والضوء لغتان في قول الفراء. وعنى الطوسي بمسموعات الفراء عن العرب، فذكر في تفسير قوله تعالى (فلا أقسم بالشفق)<sup>(٣)</sup> أن الفراء قال "سمعت بعض العرب يقول عليّ ثوب كأنه الشفق حمرة: <sup>(٤)</sup> وهو بمعنى ما أورده الفراء<sup>(٥)</sup>.

وفي النحو نقل الطوسي أقولاً للفراء في أعراب الآتي، غير أنه لم يعزها اليه في بعض المواضع، كما في قوله تعالى (فما لبث أن جاء بعجل حنيذ)<sup>(٦)</sup>، إذ بين أن في اعراب (أن جاء) وجهين: أحدهما النصب والآخر الرفع. وكلا هذين الوجهين من قول الفراء<sup>(٧)</sup>، إلا أن الطوسي لم يعز الاول اليه، بل اكتفى بالقول إنه "في موضوع نصب بوقوع لبث عليه، كأنه قال: فما أبطأ عن مجيئه بعجل، فلما حذف الجر نصب"، على حين عزا الثاني الى الفراء فقال "قال الفراء: ويحتمل أن جاء بعجل أن يكون في موضوع رفع، بأن تجعل (لبث) فعلا له، كأنك قلت: فما أبطأ مجيؤه<sup>(٨)</sup> بعجل حنيذ"<sup>(٩)</sup>. ويبدو أنه لم يعز الوجه الاول الى الفراء سهوا منه؛ إذ لاتفسير له بغير ذلك مع عزو الوجه الثاني.

### بد معاني القرآن للأخفش:

ومن مصادر الطوسي في تفسيره معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المعروف بالأخفش الاوسط<sup>(١٠)</sup> المتوفى سنة ٢١٥ هـ<sup>(١١)</sup>. وكتابه هذا من خيرة الكتب التي الفت في موضوعه، فقد روى عنه أن الكسائي سأله بعد

(١) التبيان ٨٨/١.

(٢) الفراء: معاني القرآن ١٨/١.

(٣) الاشتقاق: ١٦.

(٤) التبيان ٣١٢/١٠.

(٥) الفراء: معاني القرآن ٢٥١/٣.

(٦) هود: ٦٩.

(٧) معاني القرآن ٢١/٢.

(٨) في الاصل: "مجيئه" والصحيح ما أثبتناه لاتضمام الهمزة بعد سكون.

(٩) التبيان ٢٧/٦.

(١٠) هذا هو المشهور عنه، غير أن الزبيدي ذكر انه الاخفش الصغير. انظر: طبقات النحويين ص ٧٢.

(١١) (السيوطي: بغية الوعاة ٥٩١/١ والداودي: طبقات المفسرين ١/ ١٨٥-١٨٦).

التقائه به، أن يؤلف كتاباً في معاني القرآن، قال: " فألفته، وجعله الكسائي إمامه، وعمل عليه كتاباً في المعاني، وعمل الفراء كتاباً عليهما<sup>(١)</sup> ". وهذا غير بعيد إذا علمنا أن الكسائي والفراء تلميذاً له، بل " تابعاه في كثير من آرائه النحوية التي حاول بها نقض آراء سيبويه والخليل<sup>(٢)</sup> ". والكتاب مطبوع<sup>(٣)</sup>، ويضم صنوفاً من علوم العربية والقرآن كالتفسير والقراءات واللغة والنحو، وقد أفاد أبو جعفر الطوسي من ذلك كله لاسيما ما يتعلق بالنحو.

ومع أن الطوسي لم يصرح بكتاب الأخفش، إلا أن مادة النقول هدتنا الى انها منه. ومنهجه في الأخذ منه يتلخص في أنه يعزو في الاكثر أقوال الأخفش اليه، مصرحاً بلقبه أو كنيته، فيقول: " قال الأخفش " أو " قال ابو الحسن"، والأول افشى. وقد يبهم النسبة اليه فيقول: " قال بعض النحويين " أو " قال بعض البصريين"، وهو يريد بذلك الاخفش. وقد يهمل الإشارة اليه مطلقاً ويدرج كلامه في معية كلامه، فيبدو الكلامان كلاماً واحداً، مع أنهما ليسا كذلك. فلا يهتدى الى نص الاخفش عندئذ إلا بضرب من التتبع الدقيق أو تداعي المعاني.

وله في التعامل مع نصوص الأخفش اساليب متنوعة، فهو يأخذ النص كاملاً بألفاظه حيناً، وقد يأخذ بعضه ويصوغ بقية الفاظه بأسلوبه، وربما أخذ معناه، أو سها فنقل عن الاخفش مالم يقصده من المعاني والأفكار. وهو لا يقبل كل ما ينقل منه، بل يرجع عليه وغيره حين يرى سبباً للترجيح. فما نقله في التفسير وعزاه الى الاخفش مصرحاً بلقبه ما أورده في تفسير قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين)<sup>(٤)</sup> فقال " قال الأخفش: السلم بكسر السين: الصلح، وفتح اللام: الاستسلام<sup>(٥)</sup> ". ولم يكن الاول رأيي الاخفش وإنما هو قول نقله عن بعضهم، ورأيه أن السلم: الاسلام<sup>(٦)</sup> وليس الاستسلام، فما نقله الشيخ هنا عنه ليس بدقيق.

(١) بغية الوعاة ١/ ٥٩٠، وطبقات المفسرين ١٨٥/ ١-١٨٦.

(٢) ضيف: المدارس النحوية ص ٦٩.

(٣) طبع في العراق بتحقيق الدكتور عبد الامير الوردو، بيروت بتحقيق الدكتور فائز فارس ومنه نسخة مخطوطة بمكتبة المشهد بابران برقم ٢٢٠ تفسير. مصورة عن نسخة بمكتبة القدس.

(٤) البقرة: ٢٠٨.

(٥) التبيان ٢/ ١٨٥.

(٦) الأخفش: معاني القرآن الورقة ٧٣ ظ.

ومما أخذ من دون أن يصرح باسمه، بل اكتفى ببيان أنه لبعض النحويين، ثم اختار غيره من وجوه التأويل، ما أورده في تفسير قوله تعالى (وإذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبوالدين إحساناً)<sup>(١)</sup>، فبين أولاً أن تقدير المعنى: وأخذنا ميثاق بني اسرائيل، قلنا لا تعبدوا الا الله. فجعل صيغة الخبريراد بها الطلب بحسب هذا التقدير. ثم قال مشيراً الى رأي الاخفش: "قال بعض النحويين: المعنى" وإذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبوالدين إحساناً" حكاية. كأنه قال: استخلفناهم لا يعبدون الا الله اذ قلنا لهم: والله لا تعبدون<sup>(٢)</sup>". وهذا نص كلام الاخفش في معاني القرآن،<sup>(٣)</sup> ، الا أن الطوسي لم يخره وإنما رجح عليه القول الاول ورأى انه أجود<sup>(٤)</sup>. ولعل تقدير الاخفش للقسم في الآية، هو الذي جعل رأيه مرجوحاً لدى الطوسي؛ اذ لا يخلو هذا التقدير من بعد وتكلف.

وأفاد الطوسي من كتاب الاخفش في توجيه القراءات المشهورة والشاذة، فنقل منه آراء مصنفة في بعض تلك القراءات معزوة اليه في اكثر المواضع ومغفلة في بعضها. فمن الاول ما بينه في قراءة من قرأ (شركاً) في آية الاعراف (فلما آتاهما صالحا جعلا له شركاء فيما آتاهما فتعالى الله عما يشركون)<sup>(٥)</sup>. فقال: "وقال أبو الحسن: كان ينبغي لمن قرأ بكسر الشين أن يقول: جعلاً لغيره شركاً<sup>(٦)</sup>". وهذا شطر مما ذكره الاخفش في هذه القراءة، وأوله: "وقال بعضهم "شركاً" لأن الشرك إنما هو الشركة"<sup>(٧)</sup> ومن الثاني ما أورده في قراءة قوله عز وجل: (وقولوا للناس حسناً)<sup>(٨)</sup> اذ بين أن في "حسناً" قراءتين إحداهما بضم الحاء وإسكان السين، والاخرى بفتحهما. ثم قال: "واختلف أهل اللغة في الفرق بينهما، فقال بعض البصريين: هو على وجهين: إحداهما أن يكون أراد بالحُسْن: الحسن - ويكون لمعنيين - مثل البُخْل والبُخْل، وأما ان يكون جعل الحُسْن هو الحسن، لأن الحُسْن

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) الاعراف: ١٩٠.

(٣) الطوسي: التبيان ٣٢٨/١.

(٤) الاخفش: معاني القرآن الورقة ٥٨و.

(٥) التبيان ٣٢٨/١.

(٦) البقرة: ٨٣.

(٧) التبيان ٥١/٥.

(٨) الاخفش: معاني القرآن الورقة ١٢٤ظ.

مصدر، والحسن هو الشيء الحسن، فيكون ذلك كقول القائل: إنما أنت أكلٌ وشربٌ، قال الشاعر<sup>(١)</sup>.

وخيْلُ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ \*\*\* تَحِيَّةٌ وَبَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجَمِيعٌ<sup>(٢)</sup>

فمراده ببعض البصريين الاخفش. وما ذكره معنى كلام الاخفش، إلا أن عبارة- يكون لمعنيين- تبدو مقحمة؛ لأنها تجعل الكلام مضطرب المعنى، ما لم نحملها على الاعتراض، وفي حملها عليه نظر، ونص الاخفش خال منها<sup>(٣)</sup>.

نقل الطوسي من كتاب الاخفش بعض الآراء اللغوية، مما يتصل باللغات والجموع وغيرهما. فذكر في تفسير قوله تعالى: (يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم)<sup>(٤)</sup>، أن في (إسرائيل) خمس لغات، وأن الاخفش حكى إسرائيل بكسر الهمزة من غير ياء، وإسرائيل بفتح الهمزة<sup>(٥)</sup>، وهو ما حكاه الاخفش عن العرب<sup>(٦)</sup>. وفي تفسير قوله تعالى: "وأنزلنا المن والسلوى"<sup>(٧)</sup> أورد الطوسي رأي الاخفش في أفراد وجمع كلمة السلوى، فقال: "قال الاخفش: لم اسمع له بواحد، قال و (هو شبيهه)<sup>(٨)</sup> أن يكون واحده سلوى مثل جماعته، كما قالوا: دفلَى للواحد والجماعة"<sup>(٩)</sup> وعبارة الطوسي: "لم اسمع" تشعر أن الاخفش هو الذي لم يسمع ذلك، على حين عمم الاخفش عدم السماع، فلم يخصه به وحده إذ قال: "لم يسمع له بواحد"<sup>(١٠)</sup>، والفرق بين التعبيرين واضح، ولكل منهما حكمه في أصول اللغة.

وأفاد الطوسي من كتاب الاخفش في أعراب بعض الآي، وعزا إليه أقواله في أكثر المواضع، كما في أعراب آية الفاتحة (إياك نعبد وإياك نستعين)، إذ قال: "قال الأخفش: لاموضع للكاف من الأعراب لأنها حرف خطاب"<sup>(١١)</sup> وحين رجعنا

(١) انظر كتاب سيبويه ٣٦٥/١.

(٢) التبيان ٣٢٩/١.

(٣) الاخفش: معاني القرآن الورقة ٥٨ و.

(٤) البقرة: ٤٠.

(٥) التبيان ١٨٠/١.

(٦) الأخفش: معاني القرآن الورقة ٣٥ ظ.

(٧) البقرة: ٥٧.

(٨) هذه العبارة ساقطة من المخطوطة واحتمل لها المحققان كلمة (يجوز). وما أثبتناه هو الصحيح بدليل نص الاخفش.

(٩) التبيان ٢٥٩/١.

(١٠) الأخفش: معاني القرآن الورقة ٤٤ ظ.

(١١) التبيان ٣٧/١.

الى كتاب الأخفش لم نجده يصرح بحرفية الكاف، ولم يقل انها للخطاب، وانما فهم الطوسي ذلك من مضمون كلامه؛ اذ بين ان "إياك" كلها في موضوع نصب.<sup>(١)</sup> واخذ الطوسي الإعراب عن الأخفش في بعض المواضع دون أن يعزوه اليه، ونقل كلامه حرفياً في قوله تعالى (قال إنه يقول انها بقرة لافارض ولا بكر عوان بين ذلك)<sup>(٢)</sup>، فقال "لافارض ولا بكر": ارتفع ولم ينتصب كما انتصب<sup>(٣)</sup> النفسي؛ لأن هذه صفة في المعنى للبقرة، والنفي المنسوب لايكون من صفتها، وانما هو اسم مبتدأ وخبره مضمّر. وهذا مثل قولك : عبد الله لاقائم ولا قاعد أدخلت ( لا ) للنفي، وتركت الاعراب على حاله، لو لم يكن فيه (لا).<sup>(٤)</sup>

### ج: مجاز القرآن لأبي عبيدة:

أفاد الطوسي من مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة ٢١٠هـ<sup>(٥)</sup>، في التفسير والقراءات واللغة والنحو. وذكره في موضع من تفسيره فقال: "ذكر ابو عبيدة في كتاب المجاز.." <sup>(٦)</sup> واكتفى في بقية المواضع بعبارة "قال أبو عبيدة" او نحوها.

وينقل الطوسي كلام أبي عبيدة بلفظة في عدة مواضع، كما في آية البقرة (في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً)<sup>(٧)</sup>، اذ قال: "قال أبو عبيدة: المرض: الشك والنفاق".<sup>(٨)</sup> وقد ينقله بمعناه دون لفظه، كما في قوله تعالى "كل له قانتون"<sup>(٩)</sup>.

اذ أورد في باب اللغة ان من معاني القنوت في اللغة: الطاعة، ثم استطرذ الى ان ابا عبيدة قال: "القانتات: الطائعات"<sup>(١٠)</sup>، على حين هو في المجاز

(١) ( الأخفش: معاني القرآن الورقة ٨.

(٢) ( البقرة: ٦٨.

(٣) (يريد: مدخول (لا) النافية للجنس، فإنه يبنى على الفتح.

(٤) (التبيان ٢٩٦/١ ووازن معاني القرآن الورقة ٤٨ و.

(٥) (الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص ٧٨ والسيوطي: بنية الوعاة ٢/ ٢٩٦.

(٦) ( التبيان ٢٨٦/٨.

(٧) ( البقرة : ١٠.

(٨) ( التبيان ٧٢/١ وقارن بمجاز القرآن ٣٢/١.

(٩) (البقرة: ١١٧.

(١٠) (التبيان ٤٢٨/١.



المطبيعات".<sup>(١)</sup> وكلا اللفظين بمعنى واحد كما لا يخفى، إلا أن ما أورده الطوسي يناسق صيغة اللفظة المفسرة القائنات" ويناسبها، وكأنه تصرف فيها لهذا السبب.

ونراه يذكر في تفسير قوله تعالى: (إن الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله)<sup>(٢)</sup>، أن أهل التأويل اجمعوا على أن المراد بالكلمة في الآية الكريمة: المسيح عليه السلام، ثم يستثنى منهم أبا عبيدة، ناقلاً معنى كلامه في المجاز فيقول: "ألا ما حكى عن أبي عبيدة أنه قال: "بكلمة": أي بكتاب من الله، كما يقولون: أنشدني فلان كلمة فلان، أي قصيدته، وإن طالت".<sup>(٣)</sup>

واختلف مانقله الطوسي اختلافاً واضحاً في تفسير قوله تعالى (وجعلنا قلوبهم قاسية)<sup>(٤)</sup>. إذ قال: "قال أبو عبيدة "قاسية" معناه: فاسدة، من قولهم: درهم قسبي أي زائف".<sup>(٥)</sup> والذي في المجاز: "قاسية قلوبهم": أي يابس صلبة من الخير".<sup>(٦)</sup>

وبعض ما عزاه الطوسي لأبي عبيدة من توحيد للقراءات، لم نجده في المجاز. ففي قراءة "تنسخ" من قوله تعالى (مانسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها)<sup>(٧)</sup>، يقول: "من قرأ بضم النون وكسر السين، فإنه يحتمل أمرين: أحدهما: قال أبو عبيدة: ما ننسخك يا محمد، يقال: نسخت الكتاب وأنسخه غيري".<sup>(٨)</sup> وهذا توجيه ابن خالوية للقراءة وليس توجيه أبي عبيدة. يقول ابن خالوية "ما ننسخك" بامحمد من آية، كقولك: نسخت زيدا الكتاب".<sup>(٩)</sup>

ومع ذلك فأنتنا لا نستبعد أن يكون الطوسي قد نقل توجيه هذه القراءة من نسخة من نسخ المجاز التي لم تصل إلينا. ونقل الطوسي من المجاز بعض آراء أبي عبيدة اللغوية، وخاصة ما يتعلق منها باللغات واللهجات التي كانت دائرة على السنة العرب، فجاءت نقوله لها مطابقة لما في المجاز. من ذلك أنه بين في تفسير قوله تعالى: (ولا تقتلوا أولادكم خشية أملأ نحن نرزقكم وإياهم أن قتلهم كان خطأ

(١) أبو عبيدة: مجاز القرآن ٥١/١.

(٢) آل عمران: ٣٩.

(٣) التبيان ٤٥١/٢. وقارن بمجاز القرآن ٩١/١.

(٤) المائدة: ١٣.

(٥) التبيان ٤٧٠/٣.

(٦) أبو عبيدة: مجاز القرآن ١٥٨/١.

(٧) البقرة: ١٠٦.

(٨) التبيان ٣٩٥/١.

(٩) ابن خالوية: القراءات وعللها ٦٣/١.

كبيراً<sup>(١)</sup> أن ابا عبدة يرى خطأت وأخطأت لغتين، والخطء بفتح الخاء مصدرا وبكسرهما اسما<sup>(٢)</sup>، وهو ما بينه أبو عبدة في المجاز<sup>(٣)</sup>.  
ونقل الطوسي بعض أقوال أبي عبدة النحوية<sup>(٤)</sup> والصرفية<sup>(٥)</sup> والبلاغية<sup>(٦)</sup>، لم نشأ الاطالة بذكرها؛ اذ فيما أوردناه كفاية لبيان أسلوبه في النقل من مجازه.

### ضياء القلوب في معاني القرآن للمفضل بن سلمة:

مؤلفه ابو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم النحوي اللغوي الكوفي المتوفى سنة ٣٠٠ هـ. نقل الطوسي منه بعض الاقوال، وأشار اليه في مقدمة تفسيره فبين أن المفضل ممن استكثروا في علم اللغة واشتقاق الالفاظ في تأليفه هذا الكتاب<sup>(٧)</sup> ولم يسم كتاب المفضل جريا على عادته في غالب المصادر التي رجع اليها، وسماه الشريف الرضي وبين أنه رد فيه على بعض اقوال الفراء في التفسير<sup>(٨)</sup>، كما اشار اليه ياقوت في معجمه وسماه بهذا الاسم ايضا، ووصفه بأنه نيّف وعشرون جزءاً<sup>(٩)</sup> وهو من الكتب المفقودة.

أخذ الطوسي من ضياء القلوب التفسير، فبين في آية البقرة (ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا مابعوضة فما فوقها)<sup>(١٠)</sup>، ان المفضل يرى ( لا يستحي) لا يمتنع<sup>(١١)</sup>، وفي الآية الأخرى ( ونحن نسيح بحمدك ونقدس لك)، بين أن المفضل يرى التسبيح يعني " رفع الصوت بذكر الله"، وأنه أنشد لذلك قول جرير:

فَبِحَ الاله وَجوهَ تَعْلَبَ كُلما \*\*\* سَبَحَ الْحَجِيجُ وَهَلَّلُوا تَهْلِيلًا<sup>(١٢)</sup>

(١) الاسراء: ٣١.

(٢) التبيان: ٤٧٣/٦.

(٣) مجاز القرآن ١/٣٧٦.

(٤) التبيان ٧/١٢٢-١٢٣ وقارن بمجاز القرآن ٢/٧-٨.

(٥) التبيان ٤/٥٩ وقارن بمجاز القرآن ١/١٨٢.

(٦) البيان ١/٣٠ وقارن بمجاز القرآن ١/٢٠.

(٧) التبيان ١/١.

(٨) الرضي: حقائق التأويل ص ٣٧، ٣٩.

(٩) ياقوت: معجم الادباء ١٩/١٦٣.

(١٠) البقرة: ٢٦.

(١١) البيان ١/١١٢.

(١٢) التبيان ١/١٣٥ والبيت في ديوان جرير ص ٤٥٠، وروايته فيه: شبح الحجيج وكبروا إهلالا.

ولما كان المفضل لغويا يعني في كتابه هذا، على قول الطوسي، بعلم اللغة واشتقاق الألفاظ، فقد جاءت نقوله منه مصحوبة باستطرادات وشروح لغوية متنوعة، من ذلك ما بينه في تفسير قوله تعالى ( فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون )<sup>(١)</sup>، فقال: قال المفضل بن سلمة: ال ند: الضد، والندود: الشرود كما يتبد البعير، "ويوم التناد": يوم التنافر، والتنديد: التقليل، والفراش: البساط، والفُرش: البُسُط، فرش يفرش فرشاً، وافتَرش افتراشاً، وفراش الرأس: طرائق رفاق من القحف.."<sup>(٢)</sup>.

ولعناية المفضل باللغة، أفاد منه الطوسي في بيان المعنى اللغوي لطائفة من الألفاظ التي اتخذت مفهوما اصطلاحيا إسلاميا في التنزيل، كالجنة والفردوس والركوع وما إليها. يقول في تفسير قوله عز وجل ( وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار )<sup>(٣)</sup>: "قال المفضل: الجنة كل بستان فيه نخل، وإن لم يكن فيه شجر غيره. وإن كان فيه كرم فهو فردوس، كان فيه شجر غير الكرم أم لم يكن."<sup>(٤)</sup>.

### همعاني القرآن للرجاج :

ومن مصادر الطوسي كتاب "معاني القرآن"<sup>(٥)</sup> لأبي اسحق ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ.<sup>(٦)</sup> وقد نقل منه في عدة مواضع من تفسيره وخاصة الأجزاء الأولى منه. وأشار إليه في المقدمة دون أن يسميه، وعد مؤلفه الزجاج من علماء الأمة الذين سلكوا في التفسير مسلكا متوسطا بمقدار ما قويت به منتهم. وذكر انه من النحويين الذين أفرغوا وسعهم فيما يتعلق

(١) البقرة: ٢٢.

(٢) التبيان ١٠١/١-١٠٢.

(٣) البقرة: ٢٥.

(٤) التبيان ١٠٨/١.

(٥) كذا سماه الاكثرون كالآهري في مقدمة التهذيب ص ٣٦ وياقوت في معجم الادباء ١٥١/١ والسيوطي في بغية الوعاة ١/٤١٢. وسمته محققته السيدة هدى قراغة- اعراب القرآن ومعانيه- ونحن الى التسمية الاولى أميل/ لأنها أشهر. ومنه مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١١١ م تفسير تبدأ من النساء الى نهاية هود.

(٦) ياقوت: معجم الادباء ١٥١/١ والسيوطي: بغية الوعاة ١/٤١٣، والداودي: طبقات المفسرين ١٠/١.

بالأعراب والتصريف.<sup>(١)</sup> واتنى الأزهرى على علم الزجاج في هذا الكتاب، وبين أنه حضره بعد الفراغ من تأليفه فوجد عنده جماعة يسمونه منه.<sup>(٢)</sup>

وقد اخذ الطوسي من معاني القرآن التفسير والقراءات واللغة والنحو، ونوع أسلوبه في الاخذ منه، فتارة يأخذ نص كلامه دون تغيير في ألفاظه، أو بتغيير جزئي فيها، بأن يحذف الفاظا وي زيد أخرى، ويقدم بعض العبارات على بعض، وتارة يأخذ معنى كلامه فحسب. وهو في كل ذلك قد ينسب اقواله اليه وهو الأكثر، وقد يغفل ذلك في مواضع. وربما وهم في نقل كلام الزجاج كأنه لم يتأمله جيدا أو أوقعته السرعة في النقل.

فما اخذه في التفسير ونسبه اليه، ما أورده في تفسير آية البقرة (قال انه يقول انها بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقى الحرث مسلمة لاشية فيها)<sup>(٣)</sup> فقال الزجاج: يحتمل أن يكون اراد: ليست بذلول وهي تثير الارض، ويحتمل أنها ليست ذلولاً<sup>(٤)</sup> ولا مثيرة الارض.<sup>(٥)</sup>

ولم يكن الوجه الأول احتمالا من الزجاج، بل أيضا الثاني؛ لأن الأول رأييه القاطع، والثاني رأي لبعض المفسرين ذكره بصيغة "قالوا".<sup>(٦)</sup>

ومما نقله دون أن يعزوه اليه ما أورده في تفسير آية النساء (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلفكم من نفس واحدة وخلق منها وجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء).<sup>(٧)</sup> فقال في باب اللغة والمعنى: "وقوله" وبث منهما رجالا كثيرا ونساء". معنى بث: نشر، يقال: بث الله الخلق، ومنه قوله (كالفراس المبيوث)، وذلك يدل على بث، وبعض العرب يقول: أبث الله الخلق. ويقال: بثنك سري وأبثنك سري لغتان<sup>(٨)</sup>. وهو نص كلام الزجاج في تفسير هذه الآية، الا أن الزجاج لم يقل أن بث وأبث لغتان،<sup>(٩)</sup> وانما ذاك من استنتاج الطوسي. وللزجاج في فعلت وأفعلت رسالة

(١) التبيان ١/١.

(٢) الأزهرى: مقدمة التهذيب ص ٣٦.

(٣) البقرة: ٧١.

(٤) في الاصل: ذلول. وهو خطأ مطبعي.

(٥) التبيان ٢٩٩/١.

(٦) الزجاج: اعراب القرآن ومعانيه ص ١٢١، من القسم الثاني بتحقيق هدى قراعة.

(٧) النساء: ١.

(٨) التبيان ٩٩/٣.

(٩) الزجاج: اعراب القرآن ومعانيه ص ٤٥٤. من القسم الثاني.

يشير فيها الى اختلاف العرب في فعل وأفعل، يقول: "دجا الليل وأدجى، اذا اظلم...  
ودجن الغيم وأدجن اذا لبس الارض"<sup>(١)</sup>

ونقل الطوسي من كتاب الزجاج توجيهات لبعض القراءات المشهورة  
والشاذة، ونسب تلك التوجيهات الى الزجاج في اكثر المواضع، وأغفل ذلك في  
بعضها ففي قراءة من قرأ في الشواذ (غير المغضوب عليهم ولا الضالين)<sup>(٢)</sup>  
بنصب "غير" يقول "... ويجوز أن يكون نصبا على الحال. وقال الاخفش والزجاج:  
انها نصب على وجه الاستثناء من معاني صفة "الذين انعمت عليهم"، وتقديره:  
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم الا المغضوب عليهم"<sup>(٣)</sup> وهذا  
بسط لكلام الزجاج، في توجيه هذه القراءة، الا انه خلا من الإشارة الى أن الزجاج  
احتمل نصبها على الحال ايضا، مع أن الزجاج نص على ذلك<sup>(٤)</sup>. ولعله أراد أن  
يظهر انفراد الاخفش والزجاج بالقول بالاستثناء، ولذلك نسبه اليهما، دون الوجه  
الاول الذي هو في حكم الشائع المشهور بين النحويين.

واعتمد الطوسي بآراء الزجاج النحوية فأورد طائفة منها في اعراب الآي،  
كالذي أورده في اعراب (بعوضة) من قوله تعالى (أن الله لا يستحي أن يضرب مثلا  
ما بعوضة فما فوقها).<sup>(٥)</sup> اذ بين ان الزجاج قال "نصبت بعوضة من وجهين.  
أحدهما: أن تكون "ما" زائدة: نحو قوله "فبما رحمة". والآخر: أن تكون "ما"  
نكرة ويكون المعنى: أن الله لا يستحي أن يضرب شيئا بعوضة. فكان بعوضة في  
موضع نصب شيء"<sup>(٦)</sup>. يريد أنها بدل منها؛ لأن البدل يصح أن يوضع موضع  
المبدل منه. وهذا الذي ذكره الطوسي اختصارا لكلام الزجاج في اعراب هذه  
اللفظة<sup>(٧)</sup>.

(١) الزجاج: فعلت وأفعلت ص ١٥.

(٢) البقرة: ٧.

(٣) التبيان ١/ ٤٤.

(٤) الزجاج: اعراب القرآن ومعانيه ص ١٥ من القسم الثاني.

(٥) البقرة: ٢٦.

(٦) التبيان ١/ ١١٢-١١٣.

(٧) الزجاج: اعراب القرآن ومعانيه ص ٦٧ من القسم الثاني.

وأورد الطوسي رد الزجاج على استاذة المبرد في عده "كان" زائدة في قوله عز وجل: <sup>(١)</sup> "أنه كان فاحشة وساء سبيلاً". فقال: "قال الزجاج: هذا ليس بصحيح؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل، كما قال الشاعر: <sup>(٢)</sup>

فكيف إذا حلت ديار قوم \*\*\* وجيران لنا كانوا كرام

لما كانت زائدة لم تعمل في الخبر" <sup>(٣)</sup>. وهو معنى كلام الزجاج، إلا أن الطوسي أبدل عبارة الزجاج: "لم تنصب خبرها" بأخرى بمعناها هي "لم تعمل في الخبر"، وذكر البيت الذي استشهد به الزجاج كاملاً، على حين اجتزأ الزجاج بالعجز، <sup>(٤)</sup> الذي هو موضع الشاهد. وهذه صورة من صور تصرف الطوسي في عبارات وشواهد النصوص التي يوردها في تفسيره.

(٢)

### كتب التفسير بالمأثور

أ- أقدم تفاسير الإمامية التي رجع إليها الطوسي في تحرير تفسيره، كتاب أبي الجارود زياد بن المنذر العبدي رئيس فرقة الجارودية الزيدية، الذي روى تفسيره هذا، حين كان إمامياً، عن الإمام محمد الباقر، ثم عنى به من بعد مفسرو الإمامية كالقمي والعياشي. وجاء أبو جعفر الطوسي فأفاد منه في تفسيره ناقلاً روايات أبي الجارود عن محمد الباقر. واختار من هذه الروايات ما اتفق وأقوال المفسرين الأوائل من الصحابة والتابعين، فهو يذكر أقوالهم في معاني الآي والنزول والنسخ. ثم يبين أن أبا الجارود روى ذلك عن محمد الباقر. أو يعكس الوضع، فيذكر رواية أبي الجارود أولاً ثم يشير إلى ما وافقها من أقوال المفسرين. ففي آية البقرة (وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى وأتوا البيوت من ابوابها). <sup>(٥)</sup> يذكر الطوسي أن في تأويل الآية قولين: أحدهما - وهو قول ابن عباس وجماعة من الصحابة والتابعين، أن قوماً في الجاهلية كانوا إذا أحرموا للحج نقبوا في ظهور بيوتهم نقباً يدخلون منه ويخرجون فنهوا عن التدين بذلك، وأمرُوا أن يأتوا البيوت من ابوابها، ثم يقول بعد ذلك: "وروى أبو الجارود عن أبي

(١) النساء: ٢٢.

(٢) البيت للفرزدق. انظر ديوانه ٨٣٥/٢. والكتاب ١٩٢/١.

(٣) التبيان ١٥٥/٣.

(٤) الزجاج: أعراب القرآن ومعانيه ص ٤٨٦ من القسم الثاني.

(٥) البقرة: ١٨٩.

جعفر (ع) مثل قول ابن عباس سواء<sup>(١)</sup> وهذه الرواية لم يذكرها القمي<sup>(٢)</sup>، ولا العياشي<sup>(٣)</sup> مما يدل على أن الطوسي رجع إلى تفسير أبي الجارود مباشرة. ولا نستبعد وجوده في عصره قبل أن تصيب بغداد الاحداث التي أودت بكثير من تراثها العلمي بعد دخول المغول عليها.

وقد تكون رواية أبي الجارود التي يوردها الطوسي عن الباقر مختلفة عن رواية أخرى عنه ، فيذكر عندئذ كل رواية مع نظيرها من أقوال المفسرين الآخرين، دون أن يرجع احدهما على الأخرى، بل يكتفي بعرضها وبيان مفادهما. من ذلك ما أورده في تفسير قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة)<sup>(٤)</sup> اذ بيّن في باب (المعنى) أن الخطاب متوجه في الآية إلى المؤمنين، وأنه تعالى نهاهم عن أن يرثوا النساء كرها، وإن المفسرين اختلفوا في معنى ذلك: "فقال الزهري والجبائي وغيرهما وروي ذلك عن أبي جعفر، هو أن يحبس الرجل المرأة عنده لاحتاجة له إليها، وينتظر موتها حتى يرثها، فنهى الله تعالى عن ذلك". ثم بين أن الحسن ومجاهدا قالا: "معناه ما كان يعملُه أهل الجاهلية من أن الرجل إذا مات وترك امرأته قال وليه: ورثت امرأته كما ورثت ماله. فإن شاء تزوجها بالصدّاق الأول ولا يعطيها شيئا وإن شاء زوجها وأخذ صدّاقها". ثم قال بعد هذا: "وروى ذلك أبو الجارود عن أبي جعفر"<sup>(٥)</sup>، فتباينت الروايتان عن محمد الباقر ولم يرجع الطوسي احدهما على الأخرى.

وفي النسخ أورد الطوسي رواية لأبي الجارود عن محمد الباقر مع رواية أخرى مباينة لها عن جعفر الصادق دون أن يرجع إحدى الروايتين على الأخرى. ففي آية المائدة (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم)<sup>(٦)</sup>، بين أن أبا الجارود روى عن أبي جعفر الباقر أن الزواج من الكتابيات

(١) التبيان ١٤٢/٢.

(٢) انظر تفسير القمي لهذه الآية في ٦٨/١.

(٣) انظر تفسير العياشي لهذه الآية في ٨٦/١.

(٤) النساء: ١٩.

(٥) التبيان ١٤٩/٣.

(٦) المائدة: ٥.

منسوخ بقوله تعالى( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن). ثم أورد رواية أخرى عن جعفر الصادق تقول: أنه منسوخ بقوله( ولا تمسكوا بعصم الكوافر)<sup>(١)</sup> ولم يبد رأيه في الروایتين، اللتين اتفقتا في المنسوخ واختلفتا في الناسخ. وهنا يتجلى لنا الطوسي غير متعصب على ابي الجارود، لكونه زيديا وهو أمامي، وإنما كان يضع مروياته على قدم المساواة مع روايات الإمامية، كما هو واضح فيما اسلفناه.

ب- واعتمد الطوسي على تفسير علي بن ابراهيم القمي المتوفى بعد سنة ٣٠٧. وأشار اليه في تفسير الآية ١٥٩ من النساء وعده من أصحابه الإمامية.<sup>(٢)</sup> ومن هنا نتبين أن الطوسي إذا قال: "وهو المذكور في تفاسير اصحابنا"، أو ما يشبه هذه العبارة، فإن تفسير القمي يندرج تحت كلامه هذا. وأكثر رواياته عنه تنتهي الى محمد الباقر وجعفر الصادق، ومنها ما هو مروي عن علي بن ابي طالب وعلي بن الحسين، والنصوص التي أخذها الطوسي من هذا التفسير قليلة بالقياس الى التي أخذها من تفسير العياشي وتفسير ابي الجارود، وأكثرها في التفسير وأسباب النزول.

ولما كان تفسير القمي مشحونا بالتأويل الباطني، الذي ليس من منهج الطوسي في شيء، فإن الروايات التي أخذت طريقها الى تفسير الطوسي، هي تلك التي تجري مجرى المأثور عن النبي(ص) أو الصحابة أو التابعين. أو بعبارة أخرى، هي الروايات التي لم ينفرد بها القمي بتأويل بعيد عن ظاهر الآي، فالطوسي كان يختار من الروايات المنسوبة الى الأئمة، واختياره واع سليم، خلافا لمن سبقوه؛ إذ كانوا يجمعون الصحيح والسقيم من الروايات ويدونونها في تفاسيرهم.

وفي تفسير قوله تعالى( وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا)<sup>(٣)</sup>، يذكر الطوسي أنه روى عن ابي عباس والحسن انهم قرابة الانسان. ثم يقول: " وقال علي بن الحسين عليه السلام: هم قرابة الرسول وهو الذي رواه

(١) التبيان ٤٤٦/٣.

(٢) التبيان ١٦٥/٢.

(٣) الاسراء: ٢٦.



اصحابنا".<sup>(١)</sup> وهذه الرواية أوردها القمي عن علي بن الحسين مرسله من غير اسناد، وبين أنه قال "يعني قرابة الرسول(ص)".<sup>(٢)</sup>

وفي موضع آخر نقل من تفسير القمي رواية الامام علي في تفسير الآيات الاربع الأول من سورة الذاريات، من غير ان يشير الى أنه مروى في تفسير اصحابه الامامية، أو يشير الى أنه مروى في تفسير القمي. يقول: "روي عن أمير المؤمنين علي بن ابي طالب وابن عباس ومجاهد أن: الذاريات" الرياح. ثم يقول: "وسأل ابن الكوا أمير المؤمنين عليه السلام وهو يخطب على المنبر، ما الذاريات ذرواً؟". قال : الرياح. قال ما ( الحاملات وقرأ؟ فقال: السحاب. فقال ما ( الجاريات يسراً؟ قال : السفن. فقال ما ( المقسمات أمراً؟ قال: الملائكة".<sup>(٣)</sup> وهذا ما رواه القمي في تفسيره بسنده عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل ابن دراج عن جعفر الصادق.<sup>(٤)</sup>

وفي أسباب النزول اخذ الطوسي من تفسير القمي تلك القصة الطويلة التي أوردها في تفسير آية النساء ( انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولاتكن للخائنين خصيماً).<sup>(٥)</sup> وخلصتها أن الآية الكريمة نزلت في بنى ابيرق حين نقبوا على عم قتاده بن النعمان وسرقوه واتهموا بذلك مؤمناً فقيرا يقال له لبيد بن سهل، فلما اغلظ لهم لبيد القول تركوه، ثم بلغهم أن قتادة مضى الى رسول الله(ص) بخبر السرقة، فأرسلوا اليه أسيد بن عروة ليدفع عنهم التهمة. فلما كلم أسيد الرسول(ص) لام قتادة لرميه القوم بالسرقة، فرجع مغموماً لذلك، فنزلت هذه الآية.<sup>(٦)</sup> والطوسي نقل هذه الحادثة من تفسير القمي في الباب الذي سماه " القصة والنزول"، ولم يغير من عبارات القمي الا بضعة ألفاظ، تركها لتكرارها.<sup>(٧)</sup> وكان ابو جعفر الطبري قد روي هذه الحادثة بعدة اسانيد عن قتادة عن ابيه عن جده قتادة بن النعمان<sup>(٨)</sup>، بألفاظ ومفادات فيها تغاير عما أورده القمي.

(١) التبيان ٤٦٨/٦.

(٢) تفسير القمي ١٠٨/٢. والرواية مسندة في تفسير الطبري ٧٢/١٥ ط الحلبي.

(٣) التبيان ٣٧٩-٣٧٨/٩.

(٤) تفسير القمي ٣٢٧/٢.

(٥) النساء: ١٠٦.

(٦) تفسير القمي ١٥٠/١-١٥١.

(٧) التبيان: ٣١٧/٣.

(٨) الطبري: جامع البيان ١٧٧/٩-١٨٣ من المطبعة المحففة.

وهذا ماجعلنا نقطع بأن الطوسي نقل هذه الرواية من تفسير القمي، لامن تفسير الطبري.

جـ-وبالمثل اعتمد الطوسي على تفسير أبي النضر محمد بن مسعود العياشي المتوفى في أوائل القرن الرابع الهجري ونقل منه روايات في التفسير والنزول، طارحا اسنادها مكتفيا في الغالب بالإشارة الى من رويت عنه من الأئمة. وأكثر هذه الروايات ينمى الى محمد الباقر وجعفر الصادق، وبعضها الى ائمة آخرين مثل علي بن الحسين. ولم يشر الطوسي الى تفسير العياشي، غير أن مادة النقول هدتنا الى أنه استقاها منه. والمنهج الذي سلكه في التعامل مع روايات العياشي لا يختلف عن المنهج الذي بيناه في روايات القمي ، فهو يتخير من تلك الروايات مايوائم منهجه في التفسير. وهو المنهج الذي لا يأبى بالروايات التي لا يحتملها النص القرآني. ففي آية البقرة (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى)،<sup>(١)</sup> يذكر أن المراد بالصلوة الوسطى: صلاة العصر، في قول النبي (ص) وعلي وابن عباس والحسن، وان زيد بن ثابت وابن عمر قالوا: هي صلاة الظهر. ثم يقول بعد ذلك: "وهو المروي عن ابي جعفر وأبي عبد الله".<sup>(٢)</sup> وهو ما رواه العياشي عن زرارة بن أعين ومحمد بن مسلم عن محمد الباقر وجعفر الصادق<sup>(٣)</sup>. وفي اسباب النزول، لم يجعل الطوسي روايات العياشي السبب الوحيد في نزول الآي، وانما اوردها في جملة ما روى عن المفسرين الأوائل من هذه الاسباب. ففي قوله تعالى ( ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله).<sup>(٤)</sup> يبين ان قتادة جعل الآية نازلة في المهاجرين والانصار، وأن عكرمة جعلها نازلة في أبي ذر الغفاري حين اخذه اهله مراراً فانفلت منهم ورجع الى صف المسلمين، وفي صهيب الرومي حين أخذه المشركون، فافتدى منهم بماله وخرج مهاجراً فأدركه من الكفار منقذ بن طريف، فأعطاه بقية ماله ليخلي سبيله. ثم يقول بعد ذلك: وروى عن أبي جعفر محمد الباقر أنها نزلت في علي عليه السلام، حين بات في فراش رسول الله

(١) البقرة : ٢٣٨.

(٢) التبيان ٢/ ٢٧٥.

(٣) تفسير العياشي ١/ ١٢٧.

(٤) البقرة: ٢٠٧.

(ص). لما أرادت قریش قتله<sup>(١)</sup> وهو معنی رواية العياشي عن جابر بن يزيد الجعفي عن محمد الباقر<sup>(٢)</sup>.

وكثيراً ما يلتزم الطوسي بنص رواية العياشي عن الأئمة، فيوردها بألفاظها وليس بمعناها، كما في قوله تعالى: (وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا)<sup>(٣)</sup>، يقول "روى جابر عن أبي جعفر محمد بن علي (ع).. قال يعني أن يؤتي الأمر من وجهه، أي الأمور".<sup>(٤)</sup>

وأفاد الطوسي من تفسير العياشي في تعرف رأي الأئمة في نسخ الآي، فذكر في تفسير آية النساء: "واللهي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم"<sup>(٥)</sup>، أن حكم الآية منسوخ عند أكثر المفسرين، وأنه كذلك فيما روي عن أبي جعفر وأبي عبد الله<sup>(٦)</sup> وكلتا الروايتين أوردها العياشي، إذ روي عن جابر الجعفي عن محمد الباقر، وعن أبي بصير عن جعفر الصادق أن الآية منسوخة.<sup>(٧)</sup>

(٣)

### كتب التفسير العامة

لم يقتصر الطوسي على كتب أصحابه الإمامية في التفسير، وإنما اضاف إليها، بوجي من نظراته الشاملة للتراث الاسلامي، كتب غيرهم من مفسري الامة. فأفاد من مصادر أهل السنة والمعتزلة على السواء. وكان رأس ما اعتمد عليه منا، كتاب مهم أصيل مشهور هو:

### التفسير الطبري:

مؤلف هذا التفسير الكبير المسمى "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" ابو جعفر محمد بن جرير الطبري الآملي المتوفى سنة ٣١٠ هـ<sup>(٨)</sup>. وقد اشتهر تفسيره هذا في الافاق ونال ثناء العلماء في كل عصر ومصر حتى وصفوه بأنه لم

(١) البيان ١٨٣/٢.

(٢) تفسير العياشي ١٠٩/١.

(٣) البقرة: ١٨٩.

(٤) التبيان ١٤٢/٢ وقارن بتفسير العياشي ٨٦/١.

(٥) النساء: ١٥.

(٦) التبيان ١٤٣/٣.

(٧) تفسير العياشي ٢٢٧/١.

(٨) ياقوت: معجم الاطباء ٤٠/١٨ والداودي: طبقات المفسرين ١١٤/٢.

يصنف أحد مثله<sup>(١)</sup> وأشار الطوسي إليه في مقدمة تفسيره، وعد مؤلفه الطبري من علماء الأمة الذين أطلوا في تفاسيرهم وعنوا بجمع معاني القرآن واستيعاب ما قيل من فنونه<sup>(٢)</sup>. وكان الطوسي عرف لتفسير الطبري هذه الأهمية، فبنى عليه هيكل تفسيره وأقام على أسسه مارواه من غير الإمامية خاصة من وجوه التفسير بالمأثور، فروايات الطبري هي المصدر الأول لتلك الوجوه الكثيرة التي يوردها الطوسي عن النبي (ص) وعن الصحابة والتابعين، كعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وعبد الله ابن مسعود وأبي هريرة رضي الله عنهم ، أو يوردها عن عبد الله بن عمر وسعيد بن جببر ومجاهد وقتادة والسدي وعكرمة وأبي مالك والربيع وعطاء وغيرهم ممن يزخر تفسيره برواياتهم وأقوالهم في مواد مختلفة: في التفسير وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ ونحوها.

ومنهجه الذي اتبعه في الإفادة منه، يقوم على طرح سند الرواية والاكتفاء بمتنه غالبا، مع الإشارة إلى رأس السند الذي انتهت إليه تلك الرواية. ويكاد يكون ذلك مطردا في تفسيره كله، إلا مواضع قليلة أشار فيها إلى بعض رجال السند الذين روى عنهم الطبري، كقوله: "روى الطبري بإسناده عن عطاء عن سعيد بن جببر عن ابن عباس"<sup>(٣)</sup>. وفيما عدا هذه المواضع يورد الطوسي روايات الطبري دون الإشارة إلى أنه استقاها من تفسيره، كقوله "روي عن النبي (ص) .. وهو المروي عن عمر وابن عباس .. وبه قال عطاء ومجاهد وابن الزبير"<sup>(٤)</sup>. فهذه الروايات أوردها الطبري بإسناده عن النبي (ص) والصحابة والتابعين الذي ذكرهم الطوسي.<sup>(٥)</sup> بل أن الطوسي ليأخذ طائفة من آراء الطبري اللغوية والنحوية دون أن يعزوها إليه. وقد يشير إلى رأي الطبري ليعرضه في جملة آراء مقولة في التفسير أو النزول أو النسخ أو اللغة، أو ليعقب عليه بالموافقة أو الرفض. فهذا ما هددتنا إليه الموازنة الدقيقة بين تفسير الطوسي وتفسير الطبري.

وتبين لنا من هذه الدراسة أيضا أن الطوسي لا يمس روايات الطبري بتجريح رجال إسنادهما أو تضعيف متونها، وإنما يحكيها من غير تعليق، ثم يختار منها

(١) ياقوت: معجم الأدباء ٤٠/١٨.

(٢) التبيان ١/١.

(٣) التبيان ٢٢٣/٦. وانظر مثله في ٩٨/١٠.

(٤) التبيان ١٧١/٥.

(٥) الطبري: جامع البيان ١١٤/١٤ وما ذكرناه هنا وما بعده مستقى من الطبعة المحققة.

على اسس علمية أصلاً على وفق منهج مدروس واضح، مع أن الطبري جمع في تفسيره روايات مختلفة في اسنادها قوة وضعفاً، وأخرى بعيدة المضامين كالاسرائيليات ونحوها. كما أنه لا يورد في كل حال جميع الوجوه والاقاويل التي حملتها روايات الطبري، وإنما يتخير منها طائفة ويترك أخرى. فهذا ما يتعلق بالرواية، أما ما سبيله الدراية فالامر يختلف فيه تماماً، إذ نرى الطوسي يقف منه موقف الدارس المتأمل، فيأخذ على الطبري بعض هفواته، وينقد عليه طرفاً من آرائه في القراءات واللغة والنحو. ولنبداً بالقسم الأول الذي يتعلق بالرواية، لنرى كيف افاد منه الطوسي. في تفسير قوله تعالى ( وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله )<sup>(١)</sup> يبين الطوسي أن في معنى " الحج الأكبر " ثلاثة أقوال، يقول " أحدها ما روى عن النبي أنه قال: عرفة، وهو المروي عن عمر وابن عباس، بخلاف فيه، وبه قال عطاء ومجاهد وابن الزبير. والثاني: في رواية أخرى عن النبي (ص) وعلي (ع) وابن عباس وسعيد ابن جبير وعبد الله بن أبي أوفى وإبراهيم ومجاهد: انه يوم النحر. وهو المروي عن ابي عبد الله - يقصد جعفرأ الصادق - . الثالث: قال مجاهد وشعبة هو جميع أيام الحج".<sup>(٢)</sup> وهذه الوجوه الثلاثة رواها الطبري باسناده عن النبي (ص) والصحابة والتابعين<sup>(٣)</sup> الذين ذكرهم الطوسي، الا أنه لم يشر الى شعبة في رواية الوجه الثالث، ففعل الطوسي استقى ذلك من مصدر آخر، أو ذكره سهواً.

ولم يورد الطوسي كل ما رواه الطبري في تأويل هذه العبارة، وإنما اختار بعضه وترك البعض الآخر، كالقول بأن " الحج الأكبر " حجة الوداع، ويورد الروايات على الترتيب التي هي عليه في تفسير الطبري والقرآن في الحج، والعمرة كما انه لم<sup>(٤)</sup>، بل قدم بعضها على بعض. وهذا من اسلوبه في النقل من المصادر، وقد بيناه عند الكلام سالفاً على كتب معاني القرآن. وعلى هذا المنوال كان موقف الطوسي من روايات الطبري في اسباب النزول، فهو يأخذ طائفة من تلك الروايات، فيطرح اسنادها، ثم يجعلها في مقدمة ما يورده من هذه الأسباب. وهو لا يعزوها الى

(١) التوبة: ٣.

(٢) التبيان ١٧١/٥.

(٣) الطبري: جامع البيان ١١٦/١٤ - ١٢٧.

(٤) الطبري: جامع البيان: ١٢٨/١٤ - ١٣٠.

رواية الطبري، ولكن قد يبين ما اختاره الطبري منها ورآه أولى بالقبول، ففي تفسير قوله تعالى (أن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون)<sup>(١)</sup>، يذكر الطوسي أن الآية "نزلت في ابي جهل وفي خمسة من قادة الاحزاب قتلوا يوم بدر، في قول الربيع بن أنس" ثم يقول: "وقال ابن عباس نزلت في قوم بأعيانهم من أحبار اليهود، ذكرهم بأعيانهم من اليهود الذين حول المدينة. وقال قوم: نزلت في مشركي العرب، واختار الطبري قول ابن عباس".<sup>(٢)</sup> وحين رجعنا الى تفسير الطبري ألفيناه يروي بسنده عن الربيع بن أنس أن الآية نزلت في قادة الاحزاب، وهم الذين قتلوا يوم بدر.<sup>(٣)</sup> ثم يقول "وكان ابن عباس يرى أن هذه الآية نزلت في اليهود الذين كانوا بنواحي المدينة على عهد رسول الله (ص)"<sup>(٤)</sup>، ويروي بسنده عن ابن عباس أيضا: "أن صدر سورة البقرة الى المثة منها نزلت في رجال سماهم بأعيانهم وأنسابهم من أحبار اليهود"،<sup>(٥)</sup> ويقول بعد ذلك مختارا لقول ابن عباس: وأولى هذه التأويلات بالآية تأويل ابن عباس، وإن كان لكل قول مما قاله الذين ذكرنا قولهم في ذلك مذهب".<sup>(٦)</sup>

ويلاحظ أن الطوسي جمع بين روايتي الطبري عن ابن عباس، وصاغ منهما رواية واحدة، عدها سببا في نزول الآية. وهذه صورة من صور تعامله مع روايات الطبري، إضافة لما اسلفناه.

وأفاد الطوسي من تفسير الطبري في النسخ، فنقل منه بعض الروايات الواردة فيه، وأشار في مواضع الى اختصار الطبري منها. فبين في تفسير آية الانفال: "(يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم)"<sup>(٧)</sup> أن المفسرين اختلفوا في هذه الآية: هل هي منسوخة او محكمة؟ قال مجاهد وعكرمة والسدي وعامر الشعبي: هي منسوخة بقوله (واعلموا أن ماغنمتم من شيء فإن لله خمسة...) وهو ما رواه الطبري باسناده عن هؤلاء المفسرين

(١) البقرة: ٦.

(٢) التبيان ١/٥٩-٦٠.

(٣) الطبري: جامع البيان ١/٢٥٢.

(٤) نفسه ١/٢٥١.

(٥) المصدر نفسه: المكان نفسه.

(٦) نفسه ١/٢٥٢.

(٧) الانفال: ١.

الأربعة.<sup>(١)</sup> ثم قال الطوسي: وقال<sup>(٢)</sup> آخرون: ليست منسوخة، ذهب اليه ابن زبد واختاره الطبري، وهو الصحيح<sup>(٣)</sup>. ورأي ابن زيد رواد الطبري بسنده عنه، فبين أنه يرى آية الانفال عامة، وأن المسلمين سلموا لله ولرسوله الأنفال بعد نزولها يحكمان فيها بما شاءا، فلما نزل بعده: ( واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه ) علموا أن لهم أربعة أخماس منها.<sup>(٤)</sup> ومعنى هذا أن ابن زيد، وهو عبد الرحمن بن زيد بن اسلم، لا يرى آية الغنائم ناسخة لآية الانفال، بل يراها مخصصة لها. وهذا مافهمه الطوسي من رواية الطبري عنه، وهو فهم سليم. وقد صرح الطبري برأيه - الذي نوه له الطوسي - في إحكام الآية فقال: " ليس في الآية دليل على أن حكمها منسوخ... وغير جائز أن يحكم بما قد نزل به القرآن أنه لا منسوخ الا بحجة يجب التسليم لها.. على أنه منسوخ الا ما أبطل حكمه حادث حكم بخلافة ينفيه من كل معانية".<sup>(٥)</sup> وكأن الطوسي تابع الطبري في طلبه الدليل على النسخ وناصره فيه اذ قال بعد تصحيح قوله " لأن النسخ محتاج الى دليل، ولاتنافي بين هذه الآية وآية الخمس".<sup>(٦)</sup>

وافاد الطوسي من بعض اقوال الطبري اللغوية التي اوردها في تفسيره وهو يتناول الآي بالتأويل، فأخذ منه المعاني المختلفة لكلمة ( حصورا ) في قوله تعالى ( ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا.. )<sup>(٧)</sup> مقدما بعضها على بعض، على عادته احيانا في اقتباس الاقوال والنصوص " فبين أن الحصور معناه " الممتنع عن الجماع، ومنه قيل: للذي يمتنع أن يخرج مع ندمائه شيئا للنفقة: حصور. ثم احتج بقول الاخطل الذي انشده الطبري:

وشارب مربج بالكأس نادمني \*\*\* لابلحصور ولا فيها بسوار

وفسر السوار بالمعرب، ثم قال " ويقال للذي يكتم سره: حصور، ويقال: حصر في قراءته اذا امتنع بالانقطاع فيها... وقال عبد الله: الحصور: العنين.. وقال الحسن

(١) التبيان ٧٣/٥ - ٧٤.

(٢) الطبري: جامع البيان ١٣/٣٨٠.

(٣) التبيان ٧٤/٥.

(٤) الطبري: جامع البيان ١٣/٣٨١.

(٥) نفسه ١٣/٣٨٢.

(٦) التبيان ٧٤/٥.

(٧) آل عمران: ٣٩.

وقتاده: هو الذي لا يأتي النساء...<sup>(١)</sup> وهذا كله مما أورده الطبري في تفسير هذه اللفظة.<sup>(٢)</sup>

وفاد الطوسي من بعض أقوال الطبري النحوية، إدراكا منه لاحاطته بأراء النحاة المختلفة، ولم ينسب إليه تلك الآراء، فيما تبين لنا، إلا حين غلطه فيها. فمن ذلك ما أورده في تفسير قوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم)<sup>(٣)</sup>، فبين أن بعض النحويين قال: إن هؤلاء تنبيه وتوكيد لـ "أنتم" وزعم أن أنتم وإن كان كناية عن أسماء جميع المخاطبين، فاما جاز أن يؤكد بهؤلاء وأولاء، (لأنها) يكنى بها عن المخاطبين، كما قال خفاف بن ندبة:

أَقُولُ لَهُ وَالرَّمْحُ يَاطُرُ مَتْنُهُ \*\*\* تَبَيَّنَ خُفَافًا أَنَّنِي أَنَا ذَلِكَ

يريد: أنا هو. وكما قال (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة)<sup>(٤)</sup>.

وهو نص ما أورده الطبري في تفسيره، إلا أن الطبري قدر الكلام في البيت: "أنس هذا"<sup>(٥)</sup> والطوسي جعله: أنا هو. فالطوسي هنا لم ينسب هذا القول إلى الطبري، ولكنه نسب قوله إليه حين غلطه في اعراب "ثم" من قوله تعالى (أنتم إذا ما وقع آمنتم الآن وقد كنتم به تستعجلون)<sup>(٦)</sup>، فقال: وقال الطبري: معنى ثم ها هنا: هناك. وهذا غلط؛ لأن ثم بالفتح تكون بمعنى هنالك، وهذه مضمومة فلا تكون إلا للعطف.<sup>(٧)</sup> وهذا صحيح، فإن الطبري وهم في عده ثم التي في الآية ظرفاً<sup>(٨)</sup>؛ إذ لا ريب أنها عاطفة هنا. وهو أمر مستغرب حقاً، إذا علمنا أن الطبري جيد المعرفة بالنحو ومسائله، كما يشعرنا بذلك تفسيره. وبذا ننهي كلامنا على تفسير الطبري مصدراً مهماً لتفسير الطوسي.

(١) التبيان ٤٥٢/٢.

(٢) الطبري: جامع البيان ٦ / ٣٧٦ - ٣٧٧، ٣٧٩.

(٣) البقرة: ٨٥.

(٤) التبيان ٣٣٤-٣٣٥.

(٥) الطبري: جامع البيان ٢/٣٠٤.

(٦) يونس: ٥١.

(٧) التبيان ٣٩٠/٥.

(٨) انظر: جامع البيان ١٥/١٠١.



## بدي تفسير أبي على الجبائي:

من أهم التفاسير التي اعتمد عليها الطوسي تفسير أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ<sup>(١)</sup>، الذي كان رأس المعتزلة في عصره ذلك التفسير الضخم الذي وصفه الملطي بأنه يقع في مئة جزء،<sup>(٢)</sup> وبين القاضي عبد الجبار أنه أملاه على تلامذته من غير كتاب<sup>(٣)</sup>. وقد نال هذا التفسير عناية المعتزلة والشيعة وأهل السنة، فنقل منه القاضي عبد الجبار عدة نقول في كتابه (متشابه القرآن)،<sup>(٤)</sup> والشريف الرضي في (حقائق التأويل)<sup>(٥)</sup> والطوسي في (التيبان)، وفخر الدين الرازي في تفسيره الكبير (مفاتيح الغيب)<sup>(٦)</sup> ولم يصل إلينا من هذا التفسير إلا هذه النقول، وهي التي استأنسنا ببعضها في هذه الدراسة. وعرضنا طائفة من نقول الطوسي عليها لغرض الموازنة والتثبت.

وقد أورد الطوسي أقوالاً كثيرة للجبائي، في التفسير والنزول والنسخ والمتشابهة والبلاغة، فبين في تفسير قوله تعالى: (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شيء عليم).<sup>(٧)</sup> أن في تأويل الاستواء في الآية الكريمة وجوهاً. ثم جعل قول أبي علي ثاني وجهين فضلهما على هذه الوجوه فقال: وأحسن هذه الوجوه أن يحمل على أنه علا عليها فقهرها، وارتفع فدبرها بقدرته... وبعد ذلك قول من قال: قصد إليها فخلقها.<sup>(٨)</sup> وهذا القول الأخير لأبي علي حكاه عنه القاضي عبد الجبار.<sup>(٩)</sup>

وفي تفسير قوله تعالى: (قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أولئك شر مكاناً وأضل عن سواء السبيل)<sup>(١٠)</sup>. حكى الطوسي عن أبي علي الجبائي أن قوله (عبد

(١) ابن المرتضى: طبقات المعتزلة ص ٨٤ والداودي: طبقات المفسرين ١٨٩/٢.

(٢) زررور - الدكتور عدنان: الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن ص ١٣٣.

(٣) القاضي: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ٢٩٢.

(٤) ينظر مثلاً ١٧٠٠، ١٧٢، ١٩٠.

(٥) تنظر الصفحات ٨٠، ١٠٢، ٥٢، ٦٧، ٦٩.

(٦) ينظر مثلاً ٢٤٢، ٢٦٣، ٣٠٩.

(٧) البقرة: ٢٩.

(٨) التبيان ١٢٥/١.

(٩) القاضي: متشابه القرآن ٧٤/١.

(١٠) المائدة: ٦٠.

الطاغوت) معطوف على من "لعنه الله" وليس على جعل منهم فهم القردة والخنازير وان التقدير على هذا: من لعنه الله وغضب عليه ومن عبد الطاغوت ومن "جعل منهم القردة والخنازير". واستدل الطوسي بذلك على سقوط شبهة من يظن ان الله جعلهم يعبدون الطاغوت؛ إذ بهذا التقدير "تسقط الشبهة".<sup>(١)</sup> وهذا عين ما حكاه القاضي عبد الجبار عن ابي علي الجبائي، وهو يدفع هذه الشبهة أيضا، فقال: وقال شيخنا ابو علي رحمه الله: ان تقدير الكلام: قل هل انبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه ومن عبد الطاغوت ومن جعل منهم القردة والخنازير.<sup>(٢)</sup>

ولم يقف الطوسي موقف المتقبل لأقوال أبي علي، المستأنس بها باستمرار، بل كان يرد منها ما هو بعيد مستغرب، ففي آية البقرة: (وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار وان منها لما يشقق فيخرج منه الماء وان منها لما يهبط من خشية الله)،<sup>(٣)</sup> ضعف الطوسي قول أبي علي بأن المراد بالحجارة في الآية الكريمة البرد النازل من السماء. وعد هذا القول شاذًا لمخالفته لقول الاكثرين، وهو ان المراد بذلك الحجارة الصلبة.<sup>(٤)</sup> وهذا الوجه حكاه الرازي في تفسيره عن ابي علي، فبين أنه فسر الحجارة بالبرد الذي يهبط من السحاب تخويفا للعباد، أو بما يوجب الخشية لله، كما يقال: نزل القرآن الكريم بتحريم كذا وتحليل كذا. وأورد رد القاضي عبد الجبار عليه واستبعاده أن يوصف البرد بالحجارة، لأنه اذا اشتد عند النزول فهو ماء في الحقيقة، ولانه لا يليق ذلك بالتسمية.<sup>(٥)</sup>

وربما اورد الطوسي قول أبي علي من غير تعليق عليه بترجيح او تضعيف، وان خالف قول كبار المفسرين الاوائل. فنراه مثلا يذكر ان قوله تعالى في سورة آل عمران: (ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون)<sup>(٦)</sup>، منسوخ في قول قتادة والربيع والسدي بقوله (فاتقوا الله ما استطعتم) وأن أبا علي الجبائي انكر نسخ الآية، ورأى أنها محكمة؛ "لأن من اتقى

(١) التبيان ٣/٥٧٤-٥٧٥.

(٢) القاضي: منسابة القرآن ١/٢٣٠..

(٣) البقرة: ٧٤.

(٤) التبيان ١/٣٠٩.

(٥) الرازي: مفتاح الغيب ١/٣٨٥.

(٦) آل عمران ١٠٢.

جميع معاصيه فقد اتقى الله حق تقاته، ومثل هذا لا يجوز أن ينسخ لأنه إباحة لبعض المعاصي".<sup>(١)</sup>

ويكتفي الطوسي بهذا البيان دون أن يرجح أحد القولين. ويبدو أنه اختصر كلام أبي علي؛ إذ كان الشريف الرضي قد حكاه عنه، بما يدل على أنه كلام مبسوط.<sup>(٢)</sup> وفي تفسير آية المتشابهة: (وما يعلم تأويله إلا الله)<sup>(٣)</sup>، يذكر الطوسي قولين: أحدهما مروي عن أم المؤمنين عائشة والحسن البصري، وهو أنه ما يعلم تأويل جميع المتشابهة إلا الله؛ لأن فيه ما يعلمه الناس، وفيه مالا يعلمونه كوقت الساعة وما بيننا وبينها من مدة. ثم يذكر أن أبا علي الجبائي اختار هذا الوجه.<sup>(٤)</sup> وهو ما حكاه الشريف الرضي عن الجبائي، ووصف القائلين به بأنهم العلماء المحققون، وبين أنهم يقفون بذلك موقفا وسطا في تأويل الآية<sup>(٥)</sup>. وبذلك يتبين لنا أن نقول الطوسي من تفسير أبي علي الجبائي دقيقة وموافقة لما نقلته كتب التفسير الأخرى منه.

#### جـ- تفسير أبي القاسم البلخي:

ورجع الطوسي إلى تفسير أبي القاسم عبد الله بن أحمد البلخي الكعبي المتوفى سنة ٣١٩ هـ<sup>(٦)</sup> الذي كان من كبار المعتزلة وشيوخهم في عصره وقد ذكر القاضى تفسيره، وأثنى عليه وبين أنه بارع في أكثر من علم فقال: وله كتاب تفسير وقد أحسن فيه، وهو متقن في علم الكلام وعلم الفقه أيضا، فأما الأدب فناهيك.<sup>(٧)</sup> ولم يصل إلينا من هذا التفسير إلا نقول حفظتها لنا بعض كتب التفسير مثل حقائق "التأويل للشريف الرضي"، وتفسير التبيان للطوسي. وقد أشار الطوسي في مقدمة تفسيره إليه، وعد البلخي من المتكلمين الذين اضافوا إلى العناية الفائقة بالمعاني الكلامية، ادخال بحوث مطولة، من بسط فروع الفقه مع بيان اختلاف الفقهاء.<sup>(٨)</sup> ونقل منه التفسير والقراءات والنحو والبلاغة.

(١) التبيان ٥٤٣/٢.

(٢) الرضي حقائق التأويل ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٣) آل عمران: ٧.

(٤) التبيان ٤٠٠/٢.

(٥) الرضي: حقائق التأويل ص ٨.

(٦) ابن المرتضى: طبقات المعتزلة ص ٨٩، والداودي: طبقات المفسرين ٢٢٢/١.

(٧) القاضي: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ٢٩٧.

(٨) التبيان ١/١.

وفي تفسير قوله تعالى (ولا تنكحوا مانكح آبؤكم من النساء الا ما قد سلف انه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا)<sup>(١)</sup>، حكى الطوسي عن البلخي أن الهاء في قوله (انه كان فاحشة)، يحتمل أن تكون عائدة على النكاح بعد النهي، ويحتمل ان تكون على النكاح الذي كان عليه اهل الجاهلية قبل. ولا يكون ذلك الا وقد قامت عليهم الحجة بتحريمه من جهة الرسل<sup>(٢)</sup>. وهو عين ما حكاه الشريف الرضي عن البلخي.<sup>(٣)</sup>

ونقل الطوسي من تفسير البلخي اعرابا للآي، واستبعد بعضه ولم يره الوجه، كما في قوله تعالى (لن يضروكم الا أذى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون)<sup>(٤)</sup>، اذ بين أن البلخي والطبري جعلوا الاستثناء في الآية منقطعا، باعتبار ان الأذى ليس من الضرر في شيء.<sup>(٥)</sup>

وهو ما نقله الشريف الرضي عن البلخي في تفسير هذه الآية فقال: وقال بعضهم: قوله الا اذى استثناء منقطع من أول الكلام، كقولهم: ما اشتكى الا خيرا، والى هذا ذهب أبو القاسم البلخي وبعض المفسرين.<sup>(٦)</sup> ولم ير الطوسي الاستثناء في الآية منقطعا، وإنما رآه متصلا؛ ولذلك غلط البلخي في قوله السالف، فقال: وهذا ليس بصحيح؛ لأنه اذا أمكن حمله على الاستثناء الحقيقي، لم يجز حمله على المنقطع. والمعنى في الآية: لن يضروكم الا ضررا يسيرا، فالأذى وقع موقع المصدر الأول. واذا كان الأذى ضررا فالاستثناء متصل<sup>(٧)</sup>. والطوسي يقيم رده على البلخي هنا على مبدأ الأصالة أو استصحاب الأصل، الذي هو الاتصال، ما دام لذلك وجه سائغ في اللغة.

واورد الطوسي بعض أقوال البلخي في العقائد كالامامة<sup>(٨)</sup> واللفظ<sup>(٩)</sup> وتفضيل الملائكة على الانبياء،<sup>(١٠)</sup> وناقشها، كما ناقش أقوالا لأبي علي الجبائي أيضا في الاحباط<sup>(١١)</sup> وتفضيل الملائكة على الانبياء<sup>(١٢)</sup> وغيرهما.

(١) النساء: ٢٢.

(٢) التبيان ٣/ ١٥٤-١٥٥.

(٣) الرضي: حقائق التأويل ص ٣١٧.

(٤) آل عمران: ١٧٦.

(٥) التبيان ٢/ ٥٥٩.

(٦) الرضي: حقائق التأويل ص ٢٧٧.

(٧) البيان ٢/ ٥٥٩.

(٨) التبيان: ١٣/ ١٤.

(٩) التبيان ٢/ ١٩٦.

## د تفسير أبى مسلم الاصفهاني:

ومن تفاسير المعتزلة التي رجع اليها الطوسي في تحرير تفسيره "جامع التلويل لمحكم التنزيل" لأبى مسلم محمد بن بحر الاصفهاني المتوفى سنة ٣٢٢هـ<sup>(٤)</sup>، الذي يقع في اربعة عشر مجلدا.<sup>(٥)</sup> ولذلك قال القاضي<sup>(٦)</sup> عنه: "صاحب التفسير الكبير والعلم الكثير و اشار الطوسي الى أبى مسلم في مقدمة التبيان وأبدى اعجابه بتفسيره، وعده هو وعلي بن عيسى الرماني اصلح من سلك في التفسير مسلكا مقتصدا، وعد كتابيهما أصلح ما صنف في تفسير القرآن، الا أنه أخذ عليهما الاطالة في الخطب وإيراد كثير مما لا يحتاج اليه<sup>(٧)</sup> ولعل ثناء الطوسي يصدق بوجه خاص على تفسير الرماني، إذ هو قيم حقا، كما لاحظناه عند دراسته. أما تفسير أبى مسلم فهو مليء بالتعمق والاعراب، حتى أن ذلك اثار عليه ثائرة الشريف الرضي فانبرى ينقده بشدة واضحة<sup>(٨)</sup> ولم يصل إلينا من تفسير أبى مسلم الا نقول عنه كالذي في كتاب الرضي وتفسير الرازي.

وأكثر ما نقل الطوسي عن أبى مسلم التفسير، ففي آية البقرة (ومنهم أमीون لا يعلمون الكتاب الا أمانى وان هم الا يظنون)<sup>(٩)</sup>، يذكر الطوسي، عدة اقوال في معنى الأمانى، كالكذب والتمنى والاحاديث والتلاوة. ثم يقول "وقال أبو سلم محمد بن بحر الاصفهاني: الأمانى: التقدير، قال الشاعر<sup>(١٠)</sup>

ولا تقولن لشيء سوف افعله \*\*\* حتى تبين مايمني لك الماني

اي مايقدر لك المقدّر.<sup>(١١)</sup> وهو ما حكاه الرازي عن أبى مسلم في تفسير هذه الآية<sup>(١٢)</sup>.

(١) التبيان: ١٤٢/٤.

(٢) التبيان: ١٩٠/٤.

(٣) التبيان: ١٢٢/٤.

(٤) ياقوت: معجم الادباء ٣٥/١٨. والداودي: طبقات المفسرين ١٠٦/٢.

(٥) ياقوت: معجم الادباء ٣٦/١٨.

(٦) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ٢٩٩.

(٧) التبيان ١-٢.

(٨) الرضي حقائق التلويل ص ٢٤٣.

(٩) البقرة: ٧٨.

(١٠) فأنله ابو قرعة الهذلي. انظر ديوان الهذليين ٣٩/٣.

(١١) التبيان ٣١٩/١.

(١٢) الرازي: مفاتيح الغيب ٣٨٩/١.

وقد يورد الطوسي تفسير ابي مسلم في مقابل التفسير الذي عليه أكثر المفسرين، والذي تبناه هو وجعله المعتمد في تأويل الآي. ففي آية البقرة ( وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة)<sup>(١)</sup>، يبين الطوسي أن المراد بالجنة هنا: الجنة التي كان فيها آدم في السماء؛ لأنه أهبط منها. ثم يقول بعد ذلك: "وقال ابو مسلم محمد بن بحر: هي في الارض لأنه امتحنهما فيها بالنهي عن الشجرة التي نهاهما عنها دون غيرها من الثمار"<sup>(٢)</sup>. وهو ما حكاه الرازي في تفسيره عن أبي مسلم، ونسبه الى البلخي ايضا فقال من كلام طويل: "واختلفوا في أن الجنة المذكورة في هذه الآية هل كانت في الارض أو في السماء؟... فقال ابو القاسم البلخي وابو مسلم الاصفهاني: هذه الجنة كانت في الأرض، وحملوا الاهباط على الانتقال من بقعة الى بقعة"<sup>(٣)</sup>.

وقد يغرب أبو مسلم، وينزع بتأويل الآية بعيدا عن مدلول ظاهرها، فيحكي ذلك الطوسي عنه ويستملحه ويستجيده، ولكنه لا يخفي أن فيه تعسفا وتكلفا، ففي وقوفه عند قوله تعالى ( وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض أعدت للمتقين)<sup>(٤)</sup>، يذكر أن المفسرين اختلفوا في معنى "عرضها السموات والارض" فقال ابن عباس والحسن البصري: معناه عرضها كعرض السموات السبع والارضين السبع، اذا ضم بعض ذلك الى بعض. ثم يبين أن الجبائي والبلخي اختارا هذا الوجه، ويقول بعد ذلك: "وقال ابو مسلم : معناه: ثمنها لو بيعت كثمن السموات والارض لو بيعا، كما يقال: عرضت هذا المتاع للبيع". ثم يعقب عليه قائلا: "وهذا مليح غير أن فيه تعسفا شديدا"<sup>(٥)</sup>. ولست أدري اين موضوع الملاحاة في تفسير تجافي عن مفهوم الآية مثل هذا التجافي، وشرده عنه هذا الشرود؟! وقد حكى الشريف الرضي هذا القول الغريب، عن أبي مسلم، ثم أنكره اشد الانكار؛ اذ قال " فأقول ان هذا التأويل عن اعتساف ابي مسلم وخبطه واستكراهه وتعمقه، وقد قال الشاعر: وعند التعمق الزلل. ويكفي في فساد قوله هذا، إجماع الأمة على خلافه، مع ما فيه من شواهد التعسف ودلائل التكلف"<sup>(٦)</sup>.

(١) البقرة: ٢٥.

(٢) التبيان: ١/١٥٩.

(٣) الرازي مفتاح الغيب ١/٣٠٥.

(٤) آل عمران: ١٣٣.

(٥) التبيان: ٢/٥٩٢.

هذا، إجماع الأمة على خلافه، مع ما فيه من شواهد التعسف ودلائل التكلف<sup>(١)</sup>. فالطوسي كما ترى كان رفيقا بأبي مسلم كل الرفق، على حين كان الرضي حادا مشددا وهذا الموقف سائد في منهج الطوسي؛ إذ هو يتلقى الأقوال البعيدة، بهدوء واضح، وإن لم يقبلها.

### هـ تفسير النقاش:

ومن مصادر الطوسي تفسير أبي بكر محمد بن الحسن بن محمد النقاش الموصلي المقرئ نزيل بغداد المتوفى سنة ٣٥١هـ<sup>(٢)</sup>، الذي كان أمام أهل العراق في القراءات والتفسير<sup>(٣)</sup>. وقد ذكره الذهبي في الطبقة الثامنة من طبقات القراء الكبار، وبين أنه صنف في القراءات والتفسير والحديث والسنن<sup>(٤)</sup> إلا أن ابن مجاهد دلسه، فقال: حدثنا محمد بن سند، نسبة إلى جد له أعلى، وضعفه الدار قطني<sup>(٥)</sup>، وذكر ابن عطية أن الناس كثيرا ما استدركوا عليه<sup>(٦)</sup> واسم تفسيره: "شفاء الصدور في التفسير"، والموجود منه الجزء الثاني يقع في خمس وسبعين ومنتى ورقة، ويبدأ من قوله تعالى (وبرا بوالدتي) في سورة مريم، وينتهي بسورة الناس، وهو مخطوط<sup>(٧)</sup>.

أشار الطوسي إلى النقاش في مواضع قليلة من تفسيره، وعني بنقل معنى كلامه دون لفظه، وأكثر ما نقل عنه التفسير وأسباب النزول. ففي تفسير قوله تعالى (فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين)<sup>(٨)</sup>، يقول: "قال النقاش: معنى فليعلمن الله"، أي فليميزن الله الصادقين من الكاذبين<sup>(٩)</sup>.. وهو تلخيص لكلام النقاش<sup>(١٠)</sup>. وفي تفسير قوله تعالى عز وجل: (والذين هم عن اللغو معرضون)<sup>(١١)</sup>،

(١) الرضي: حقائق التأويل ص ٢٤٣.

(٢) الذهبي: معرفة القراءات الكبار ١/٢٤٠. وابن الخمدي: غاية النهاية في طبقات القراء ١٢١/٢.

والداودي: طبقات المفسرين ١٣٣/٢.

(٣) الداودي: طبقات المفسرين ١٣٢/٢.

(٤) الذهبي: معرفة القراء الكبار ١/٢٣٦-٢٤٠.

(٥) ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء ١٢٠/٢-١٢١.

(٦) مقدمة ابن عطية لتفسيره المحور الوجيز ص ٢٦٣، ضمن كتاب "مقدمتان في علوم القرآن" نشر آرثر جفري.

(٧) انظر مخطوطته بدار الكتب برقم ٥٢ تفسير.

(٨) العنكبوت: ٢.

(٩) التبيان ١٨٧/٨.

(١٠) النقاش: شفاء الصدور ج ٢ الورقة ٧٥ ظ.

يقول: وحكى النقاش أنهم نهوا عن سباب الكفار إذا سبوهم وعن محادثتهم<sup>(١)</sup>، وهو ما بينه النقاش في تأويل هذه الآية، إلا أنه لم يذكر أنهم نهوا عن محادثة الكفار، بل بين أنهم نهوا عن أذاهم فضلا عن شتمهم، كما بين أن قوله تعالى: (وإذا مروا باللغو مروا كراما)<sup>(٢)</sup>، نزل في هؤلاء المؤمنين<sup>(٣)</sup> الذين اتلى الخالق سبحانه عليهم. ولم يذكره الطوسي، وكأنه رآه استطرادا فتحاشاه.

ونقل الطوسي من تفسير النقاش سبب نزول قوله تعالى: (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً).<sup>(٤)</sup> فقال: "قال النقاش: نزلت في قوم كانوا يؤذون عليا عليه السلام"<sup>(٥)</sup>. هذا بعض ما أورده النقاش إذ قال: "نزلت في علي بن أبي طالب رضى الله عنه، وذلك أن نفراً من المنافقين كانوا يؤذونه ويكذبون عليه"<sup>(٦)</sup>، ووضح أن الطوسي لم ينقل كلام النقاش بلفظه. وإنما تصرف فيه واختصره. وهذه صورة من صور تعامله مع مصادره.

#### و- تفسير الرماني:

ومن التفسير التي اعتمد عليها الطوسي اعتمادا كبيرا تفسير أبي الحسن علي بن عيسى الرماني المعتزلي المتوفى سنة ٣٨٤ هـ<sup>(٧)</sup>. وقد عده وأبا مسلم الأصفهاني أصلح من سلك في التفسير مسلكا مقتصدا، وعد كتابيهما: "أصلح ما صنف في هذا المعنى". إلا أنه أخذ عليهما الإطالة في الخطب، وإيراد كثير مما لا يحتاج إليه<sup>(٨)</sup>. ولم يسم الطوسي تفسير الرماني وفقا لمنهجه الغالب في مصادره. وسماه الرماني في رسالته: "النكت في اعجاز القرآن" باسم "الجامع لعلم القرآن"<sup>(٩)</sup> ولابد أنه أراد بذلك هذا التفسير الذي وصلت إلينا بعض أجزائه، والذي لا يزال مخطوطا<sup>(١٠)</sup>. وأشار القاضي عبد الجبار إلى تفسير الرماني، ووصفه

(١) التبيان ٤٨/٧.

(٢) الفرقان: ٧٢.

(٣) النقاش: شفاء الصدور ج ٢ الورقة ٣٧ ظ.

(٤) الأحزاب: ٥٨.

(٥) التبيان: ٣٦٠/٨.

(٦) النقاش: شفاء الصدور ج ٢ الورقة ٩٩ ظ.

(٧) السيوطي: بغية الوعاة ١/١٨١. والداودي: طبقات المفسرين ١/٤٢١.

(٨) التبيان ٢-١/١.

(٩) ص ١٤.

(١٠) منه الجزء الثاني عشر في معهد المخطوطات، وهو من مصورات المكتبة الخالدية بالقدس الشريف. وقد اعتمدنا عليه في هذه الدراسة.



بالتفسير الكبير. ويبدو أن هذا التفسير نال شهرة واسعة وحظى بثقة أهل العلم، فقد قبل للصاحب بن عباد: هلا صنفنا تفسيراً؟ فقال: وهل ترك لنا علي بن عيسى شيئاً؟<sup>(١)</sup>.

أخذ الطوسي من تفسير الرماني التفسير والقراءات واللغة وغيرها. فنسب إليه ما أخذ منه غالباً وأهمّل ذلك أحياناً، وطرح للايجاز أسلوب السؤال والجواب الذي اصطنعه الرماني في تحرير مواد تفسيره بصيغة: "ويقال ما...؟ الجواب...". وهو الأسلوب الذي أخذ به الزمخشري من بعد، وأورده بصيغة الفنقلة "فان قلت.. قلت..". بعد أن تأثر الرماني تأثراً واضحاً فيما أورده من وجوه التأويل<sup>(٢)</sup>.

وفي تفسير قوله تعالى (وترى المجرمين مقرنين في الاصفاد)<sup>(٣)</sup>، أخذ الطوسي تفسير كلمتي "مقرنين" و"الاصفاد" من تفسير الرماني، دون أن يشير إليه، فقال "أي قرنت ايديهم بالغل الى اعناقهم. وقال الجبائي قرن بعضهم الى بعض" والصفد: الغل الذي يقرن اليد الى العنق. ويجوز أن يكون السلسلة التي يقع بها التقرين. وأصل الصفد: القيد، وهو الصفاد، وجمعه صفد. قال عمرو بن كلثوم: فآبوا بالنّهاب وبالسّبايا \*\*\* وأبناء الملوك مصفدين<sup>(٤)</sup>

وهو نص كلام الرماني بعد طرح صيغ السؤال والجواب التي اشرنا إليها آنفاً، الا ان الرماني قال: قال أبو علي<sup>(٥)</sup>، وعرف الطوسي أنه يحكى كلام الجبائي، فقال "قال الجبائي" كما مر.

وأفاد الطوسي من تفسير الرماني في بيان بعض القراءات المشهورة ونقل عنه رأي النحاة في بعضها، وبين في بعض المواضع توجيهه لها، ولم يشر في كل حال الى أنه اعتمد عليه في ايرادها، بل صرح بذلك في مواضع أخرى. من ذلك نقله عنه رأي أكثر النحاة في قراءة حمزة (ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي) بكسر الياء من "مصرخي" بدلا من فتحها في قراءة الباقيين<sup>(٦)</sup>. اذ قال الرماني:

(١) ابن المرتضى: طبقات المعتزلة ص ١١٠.

(٢) الجويني: منهج الزمخشري في تفسير القرآن ص ٨٥ ومابعداها.

(٣) ابراهيم: ٤٩.

(٤) التبيان ٣١٠/٦ وروايته في تفسير الرماني ٤٠/١٢ وجمهرة اشعار العرب لابي زيد ص ١٤٥ وابنا بالملوك مصفدين بدلا من "وابناء الملوك"، وهو المشهور الاشبه بالمعنى.

(٥) الرماني: الجامع العلم القرآن ج ١٢ الورقة ٤٠ والتفسير غير مرقم فقننا بترقيمه.

(٦) ابراهيم: ٢٢.

الكسر لايجوز عند أكثر النحويين وأجازه الفراء على ضعف<sup>(١)</sup>، وهو نص كلام الرماني.<sup>(٢)</sup> ومما لم يعزه اليه بيانه لاختلاف القراء في قراءة "مفرطون" من قوله (لاجرم أن لهم النار وأنهم مفرطون)<sup>(٣)</sup>، إذ ذكر أن فيها ثلاث قراءات احدهما بكسر الراء وتخفيفها، والاخرى بفتحها والتخفيف، والثالثة بكسرها والتشديد، ثم وجه قراءتين منهما التوجيه الذي أورده الرماني في تفسيره، بعد أن قدم إحدى القراءتين على الأخرى، وتصرف قليلاً في ألفاظ الرماني فقال: "قرأ نافع" مفرطون" بكسر الراء والتخفيف، من الافراط في الشيء، أي: الاسراف، بمعنى أنهم مسرفون. وقرأ أبو جعفر مثل ذلك بالكسر، غير أنه شدد الراء، من التفريط في الواجب. وقرأ الباقر بفتح الراء والتخفيف".<sup>(٤)</sup>

وفي اللغة نقل الطوسي من تفسير الرماني أنواعا من المباحث اللغوية كالتناظر المعنوي بين الألفاظ، في مثل قوله تعالى: (وبرزوا لله جميعا فقال الضعفاء للذين استكبروا إنا كنا لكم تبعاً..)<sup>(٥)</sup>، يقول (للذين استكبروا) أي للذين طلبوا الكبر. والاستكبار والتكبر والتجبر واحد<sup>(٦)</sup>. ويقول الرماني: "ويقال ما الاستكبار؟ الجواب: طلب والكبر. والا استكبار والتكبر والتجبر من النظائر".<sup>(٧)</sup>

وبالمثل أخذ الطوسي من الرماني تحديده لطائفة من الألفاظ القرآنية تحديدا معنوياً دقيقاً. يقول في بيان الحق والخلق والخالق: "والحق: هو وضع الشيء في موضعه على ما تقتضيه الحكمة، وإذا أجري المعنى على ما هو له من الأشياء فهو حق، وإذا أجرى على ما ليس هو له من الشيء فذلك باطل. والخلق فعل الشيء على تقدير وترتيب. والخالق: الفاعل على مقدار ماتدعو الحكمة اليه، لايجوز عليه غير ذلك"<sup>(٨)</sup>. وقال الرماني: ويقال ما الحق؟ الجواب: وضع الشيء في موضعه على ماتدعو اليه الحكمة (وإذا)<sup>(٩)</sup> أجري المعنى على ما هو له من الأشياء فهو حق. وإذا

(١) التبيين ٢٨٩/٦.

(٢) الرماني: الجامع لعلم القرآن ٩/١٢.

(٣) النحل: ٦٢.

(٤) التبيين ٣٩٥/٦ وقرن بالجامع لعلم القرآن ١٦٨/١٢.

(٥) إبراهيم: ٢١.

(٦) التبيين ٢٨٨/٦.

(٧) الرماني: الجامع لعلم القرآن ٨/١٢.

(٨) التبيين: ٢٨٦/٦.

(٩) غير واضحة في المخطوطة، وقد استدللنا عليهما بنص الطوسي.

أجرى على مالميس له من الاشياء فذلك باطل... ويقال ما الخلق؟ الجواب: فعل الشيء على تقدير وترتيب. والخالق الفاعل للشيء على مقدار ما تدعو اليه الحكمة، لا يجوز عليه غير ذلك في اطلاق الصفة<sup>(١)</sup>.

واذا كان الطوسي لم يعز الى الرماني ما أخذه منه في هذين الموضعين من اقوال لغوية، فهو في مواضع أخرى كثيرة يعزوها اليه. من ذلك ما بينه في آية الحجر (فانتقمنا منهم) وانهما لبامام ميين<sup>(٢)</sup>، من تفرقة معنوية دقيقة بين الانتقام والعقاب، فقال، وفرق الرماني بين الانتقام والعقاب، فقال: الانتقام نقيض الانعام، والعقاب نقيض الثواب. فالعقاب مضمن بأنه على المعصية، والانتقام مطلق. وهو ههنا على المعاصي؛ لأن الاطلاق يصلح فيه التقييد بحرف الاضافة<sup>(٣)</sup>. وهو نص كلام الرماني<sup>(٤)</sup>.

(٤)

### كتب الحديث النبوي والسير

#### أمن كتب الحديث الامامية:

من مصادر الطوسي التي رجع اليها الطوسي في الحديث النبوي كتاب "الأمالي" لمحمد ابن علي بن الحسين بن بابويه القمي الملقب بالصدوق. المتوفى سنة ٣٨١ هـ. فقد أخذ منه حديث الثقلين بلفظيه المختلفين: (إني مَخْلَفٌ فيكُمْ الثَّقَلَيْنِ ما إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابُ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي وَانْهَمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْخَوْضَ)<sup>(٥)</sup>، و (إني تاركٌ فيكُمْ الثَّقَلَيْنِ كِتَابُ اللَّهِ وَعِزَّتِي)<sup>(٦)</sup>؛ اذ كلا الحديثين رواه الصدوق بسنده، الاول: عن علي ابن موسى الرضا عن النبي (ص)، وبين أنه حدث به في مجلس المأمون<sup>(٧)</sup>. والثاني: بسنده عن زيد بن ثابت عن النبي (ص)<sup>(٨)</sup>. ولم يتبين لنا أنه استقاه من كتاب "الكافي" لمحمد بن يعقوب

(١) الرماني: الجامع لعلم القرآن ١٢/٥-٦.

(٢) الحجر: ٧٩.

(٣) التبيان: ٦/٣٥٠.

(٤) الرماني: الجامع لعلم القرآن ١٢/١٢٣.

(٥) التبيان: ١/٣.

(٦) التبيان ٩/٤٧٤.

(٧) الصدوق: الأمالي ص ٤٦٩.

(٨) نفسه ص ٣٧٢.

الكليني المتوفى سنة ٣٢٨ هـ<sup>(١)</sup>، ولا من صحيح مسلم<sup>(٢)</sup> أو صحيح الترمذي<sup>(٣)</sup>. وذلك لاختلاف الألفاظ.

كما أخذ من هذا الكتاب الحديث الذي رواه الصدوق بسنده عن علي بن موسى الرضا عن آبائه عن النبي (ص) في حقيقة الإيمان وهو (الإيمان إقراراً باللسان ومعرفةً بالجان وعمل بالأركان)<sup>(٤)</sup>، غير أنه قدم فيه وآخر<sup>(٥)</sup> ولعله كان يحفظه فسها فيه.

وأخذ بعض الأحاديث من كتاب "الأمالى" لشيخه محمد بن محمد بن النعمان المفيد المتوفى سنة ٤١٣ هـ. كالحديث المشهور الذي أورده في تفسير الآية ٥٤ من المائدة، وبين في مناسبتة أنه روى عن النبي (ص) في علي ابن أبي طالب قبيل غزوة خيبر، وهو: (لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كزار غير فرار لا يرجع حتى يفتح الله على يديه)<sup>(٦)</sup>. إذ رواه المفيد بسنده عن سعد بن أبي وقاص عن النبي (ص) بهذا اللفظ<sup>(٧)</sup>. على حين تباينت ألفاظه في بقية المصادر التي أورده مثل أمالي الصدوق<sup>(٨)</sup> وصحيح البخاري<sup>(٩)</sup>، وصحيح مسلم<sup>(١٠)</sup>، وسنن ابن ماجه<sup>(١١)</sup>. وصحيح الترمذي<sup>(١٢)</sup>، ولذلك تأكد لنا أنه أخذه من أمالي المفيد دون هذه المصادر.

(١) رواه الكليني بسنده عن سليم بن قيس عن علي عن النبي (ص). انظر: اصول الكافي ٤١٥/٢.

(٢) انظر صحيح مسلم ج ٤ حديث ٣٦، ٣٧ كتاب: فضائل الصحابة.

(٣) رواه الترمذي بسنده عن جابر بن عبد الله وزيد بن أرقم عن النبي (ص) انظر صحيح الترمذي ١٣/٢٠١-٢٠٩

(٤) الصدوق: الأمالي ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٥) التبيان ٥٥/١.

(٦) التبيان ٥٥٦/٣.

(٧) المفيد: الأمالي ص ٤٣.

(٨) الصدوق: الأمالي ص ٤٦٠-٤٦١.

(٩) رواه البخاري بعدة أسناد عن سهل بن سعد وغيره، عند كلامه على فضائل علي. انظر: الصحيح :

كتاب بدء الخلق ٢٤١/٤ بشرح الكرماني..

(١٠) رواه مسلم بسندين: أحدهما عن سعد بن أبي وقاص، والآخر: عن أبي هريرة انظر: الصحيح: كتاب

فضائل الصحابة، الحديث ٣٢-٣٥ في ١٨٧١-١٨٧٣.

(١١) رواه ابن ماجه بسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي عن النبي (ص)، انظر السنن: فضائل

علي: الحديث ١١٧ في ٤٣-٤٤.

(١٢) رواه الترمذي عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه سعد عن النبي (ص)، انظر: صحيح:

الترمذي: ابواب المناقب مناقب، علي في ١٧١-١٧٢.

## بمكتب الحديث السنية:

والمصادر السنية التي رجع اليها الطوسي في الحديث النبوي ليست قليلة بل يبدو لها أنها أكثر من المصادر الشيعية. وهي فيما تبين لنا من الكتب المشهورة، كمسند الامام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ، الذي أخذ منه على ما نرجح، حديث الوصية في الارث، اذ قال: " نهى النبي (ص) أن يوصي باكثر من الثلث، وقال (والثلث كثير)، وقال لسعد (لأن تدع ورثتك أغنياء أحب إلي من أن تدعهم عالة يتكفون الناس بأيديهم)<sup>(١)</sup>. وهو الحديث الذي رواه الامام احمد باسناد عن ثلاثة من ولد سعد بن أبي وقاص عنه.<sup>(٢)</sup> وايضا نرجح انه اخذ من هذا الكتاب الحديث المروي عن النبي (ص): (لاتنكح المرأة على عمتها ولا خالتها)<sup>(٣)</sup>، الذي رواه الامام أحمد بسنده عن الامام علي عن النبي (ص)<sup>(٤)</sup>. وكصحيح البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ، الذي أخذ منه الطوسي قول النبي (ص): (أحب الأديان الى الله الخنفية السمحة)<sup>(٥)</sup>، اذ كان البخاري رواه معلقاً في صحيحه<sup>(٦)</sup>، ثم وصله في " المفرد"<sup>(٧)</sup> كما اخذ منه قول النبي (ص): (ولعل بعضكم ألحن بحجته<sup>(٨)</sup>)، وكصحيح مسلم المتوفى سنة ٢٦١ هـ. فيبدو ان الطوسي أخذ منه قول النبي (ص) (بدأ بمن تعول)<sup>(٩)</sup> وقوله (ص) (العين حق)<sup>(١٠)</sup>. ومثلها صحيح الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ هـ، الذي لا شك أنه أخذ منه حديث أم المؤمنين عائشة عن النبي (ص) (من نوقش الحساب هلك)<sup>(١١)</sup>، وحديثها الآخر (إيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل)<sup>(١٢)</sup>.

(١) التبيين ١٢٥/٣.

(٢) الامام احمد: المسند، الحديث رقم ١٤٤٠ في ٢٥/٣.

(٣) التبيين ١٦٧/٣.

(٤) الامام احمد: المسند، مسند علي. الحديث رقم ٢٥٧٨ في ٢٦/٢.

(٥) التبيين ٤٨٠/١.

(٦) انظر: صحيح البخاري: كتاب الايمان في ١٦٠/١.

(٧) المنتخب من السنة ٣٥٦/١.

(٨) التبيين ٣٠٥/٩. وقارن بصحيح البخاري: كتاب الشهادات في ٢٠٤/١١.

(٩) التبيين ١٠٩/٣. وقارن بصحيح مسلم: كتاب الزكاة. الحديث رقم ١٠٦ في ٧٦١/٢.

(١٠) التبيين ١٦٧/٦. وقارن بصحيح مسلم: كتاب السلام. الحديث رقم ٤٢٠٤١ في ١٧١٩/٤.

(١١) التبيين ٣٠٩/١٠-٣١٠. وقارن بصحيح الترمذي: ابواب صفة القيامة في ٢٥٨/٩.

(١٢) التبيين ٥٥٩/٣. وقارن بصحيح الترمذي ابواب النكاح في ١٣/٥.

ويمكن أن نعد تفسير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ . أهم المصادر السننية التي أمدت الطوسي بالأحاديث النبوية: إذ كان عدته في استقواء أكثر ما استشهد به منها. وله في الإفادة منه أسلوبان: أحدهما أن يذكر الحديث بعد طرح سلسنة اسناده، مكتفيا بإيراد الراوي الأخير الذي سمع الحديث مباشرة من النبي(ص) وهذا هو الغالب. وفي هذه الحال لا ينسب رواية الحديث الى الطبري، بل يكتفي بإيراد النص. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما ذكره في مقدمة تفسيره من أن واثلة بن الأسقع روى عن النبي(ص) أنه قال ( أعطيت مكان التوراة السبع الطول، وأعطيت مكان الزبور المنين، وأعطيت مكان الانجيل المثاني. وقد ضللت بالمفضل). وهو الحديث الذي رواه الطبري بسنده عن واثلة عن النبي(ص). واللفظان متفقان تماما<sup>(١)</sup>. ومنها الحديث القدسي الذي أورده في تفسير سورة الفاتحة عن جابر بن عبد الله أنه قال: "قال رسول الله (ص): قال الله تعالى( قسمت الصلاة بيني وبين عبدي، فله ما سأل، فإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين، قال: حمدني عبدي. وإذا قال: الرحمن الرحيم قال: أتني علي عبدي. وإذا قال: مالك يوم الدين، قال مجدني عبدي.. ثم قال: هذا لي وله ما بقي)<sup>(٢)</sup> . وهو نص الحديث الذي رواه الطبري بسنده عن جابر بن عبد الله<sup>(٣)</sup>.

والأسلوب الآخر الذي انتهجه الطوسي في الإفادة من أحاديث الطبري، عزوها إليه مع الإشارة الى بعض رجال السند. وأكثر هذا النوع يتعلق بفصائل الامام علي خاصة. وهو هنا إما أن يجتزئ ببعض الحديث ناقلًا إياه بالفاظه، أو يشير الى مضمونه مع ذكر الراوي الذي رواه عن النبي(ص). فمن الأول قوله: "روى الطبري بأسناده عن عكرمة عن بريدة، قال: سمعت رسول الله(ص) يقول لعلي عليه السلام( يا علي إن الله أمرني أن أدنيك ولا أقصيك وأن أعلمك)<sup>(٤)</sup>. وهو الحديث الذي رواه الطبري بسنده عن بريدة، وتامه: "وأن تعي، وحق على الله أن تعي"<sup>(٥)</sup>. ومن الثاني ما ذكره في تفسير قوله عز وجل( لنجعلها تذكرة وتعيها أذن

(١) التبيان ٢٠/١. وقارن بجامع البيان ١٠٠/١ من الطبعة المحققة.

(٢) التبيان: ٤٦/١.

(٣) الطبري: جامع البيان ٢٠١/١ من المحققة.

(٤) التبيان ٩٨/١٠.

(٥) الطبري: جامع البيان ٥٥/٢٩ من طبعة الحلبي الثانية.

واعية<sup>(١)</sup>، فقال: "وقيل: انها لما نزلت هذه الآية، قال النبي(ص): ( اللهم اجعلها أذن علي) ثم قال: "ورواه الطبري بإسناده عن مكحول<sup>(٢)</sup>. والذي رواه الطبري بإسناده عن مكحول: (سألت الله أن يجعلها أذنك)<sup>(٣)</sup>. وهي رواية الحاكم الحسكاني أيضا عن مكحول<sup>(٤)</sup>. فالطوسي هنا لم يذكر نص الحديث الذي رواه الطبري. وإنما أشار الى مضمونه، بدليل الحديث الذي رواه عن غير الطبري. والأمثلة على استقائه من كتب أهل السنة في الحديث كثيرة، اجتزأنا منها بما ذكرناه آنفاً، تجنباً لطلاقة.

### جكتب السير:

أما كتب السير: فلدينا منها كتابان مهمان رجع اليهما الطوسي، أحدهما كتاب السيرة النبوية لابن اسحق، والآخر: كتاب الغازي للوافدي. وابن اسحق هو ابو عبد الله محمد بن اسحق بن يسار المطلبلي المتوفى سنة ١٥١هـ<sup>(٥)</sup>، احد الأئمة الاعلام والمحدثين الاثبات. وكتابه في سيرة الرسول(ص) نال ثقة أهل العلم في مختلف العصور. غير أن أصل الكتاب ضاع، ولم يصل إلينا منه الا تهذيب ابن هشام له، اذ ألف كتابا في السيرة الشريفة، ضمنه مختصر سيرة ابن اسحق، مع اضافات من عنده ذات فائدة لاتنكر. والغالب أن يذكر الطوسي محمد بن اسحق<sup>(٦)</sup> بكنيته فيقول: "قال ابن اسحق<sup>(٧)</sup>. والغالب أن يذكر رواياته من غير اسناد، وقد يذكرها بأسنادها كقوله: "... ذكر ذلك محمد بن اسحق بإسناده عن عكرمة عن ابن عباس".<sup>(٨)</sup>

ومنهجه في نقل المادة العلمية من كتاب السيرة، كمنهجه في سائر مصادره، فهو ينقل باللفظ وبالمعنى، وأكثر ما نقل بالمعنى في اسباب النزول. وفي التفسير كان النقل باللفظ أكثر، فما أخذه في النزول، ما أورده في تفسير قوله عز

(١) الحاقه: ١٢.

(٢) التبيان ٩٨/١٠.

(٣) الطبري: جامع البيان ٥٦/٢٩ من طبعة الحلبي الثانية.

(٤) الحسكاني: شواهد التنزيل ص ٢٧٧-٢٧٨.

(٥) ياقوت: معجم الادباء ٥/١٨. وابن حجر تهذيب التهذيب ٤٥/٩.

(٦) التبيان ٣٢١/٢. ٣٢٦. ٣٠٩/٧. ٢٥٩/٧.

(٧) التبيان ٥/٧.

(٨) التبيان: نفس المكان.

وجل: (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا)<sup>(١)</sup>، فقال: "قال ابن اسحق: وقال بعض أحبار اليهود: ألا تعجبون من محمد(ص) يزعم أن سليمان كان نبيا، والله ما كان الا ساحرا، فأنزل الله تعالى(وما كفر سليمان)<sup>(٢)</sup>. وهو قريب في اللفظ مما حكاه ابن هشام عن ابن اسحق.<sup>(٣)</sup> وفي تفسير قوله عز وجل: (ولاعلى الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا ألا يجدوا ما ينفقون)<sup>(٤)</sup>، يقول: "وقال محمد ابن كعب القرظي وابن اسحق: نزلت في سبعة نفر من قريش من قبائل شتى"<sup>(٥)</sup>. وهو اختصار لكلام طويل لابن اسحق حكاه عنه ابن هشام. فقال: "قال ابن اسحق: ثم أن رجالا من المسلمين أتوا رسول الله(ص) وهم البكاؤون، وهم سبعة نفر من الانصار وغيرهم"، ثم نقل عنه بعد ذلك أسماءهم وقبائلهم<sup>(٦)</sup>.

والطوسي يسلك ابن اسحق في مسلك المفسرين، فيأخذ من سيرته التفسير كما يأخذ النزول. يقول في تفسير آية البقرة(واتبعوا ما اتتو الشياطين على ملك سليمان)<sup>(٧)</sup>:

(والذي تتلوه هو السحر، على قول ابن اسحق وغيره من أهل العلم)<sup>(٨)</sup>. وهو عين ما حكاه ابن هشام عن ابن اسحق<sup>(٩)</sup>.

اما الواقدي فهو محمد بن عمر الواقدي المتوفى سنة ٢٠٧ هـ<sup>(١٠)</sup>. وكتابه هذا من مراجع سيرة الرسول(ص) ومغازيه. وقد اشار اليه الطوسي في أحد المواضع فقال: "والحديث- يقصد القصة- مشروح في كتاب الواقدي"<sup>(١١)</sup>. وأخذ منه اسباب النزول وتبيين بعض المبهمات القرآنية. ونقله عنه اقل من نقوله عن ابن

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) التبيان ١/٣٧١.

(٣) ابن هشام: السيرة النبوية ٢/٣٨٦.

(٤) التوبة: ٩٢.

(٥) التبيان ٥/٢٨٠.

(٦) ابن هشام: السيرة النبوية ٤/٩٤٥.

(٧) البقرة: ١٠٢.

(٨) التبيان ١/٣٧١.

(٩) ابن هشام: السيرة النبوية ٢/٣٨٦.

(١٠) ابن خلكان: وفيات الاعيان ١/٥٠٦. ابن حجر: تهذيب التهذيب ٩/٣٦٦.

(١١) التبيان ٥/٢٦١.



اسحق، ولعل ذلك يرجع الى أصالة سيرة ابن اسحق بين كتب السير وشهرة مؤلفها.

وأكثر مانقل عن الواقدي مطابق لما في كتابه، وبعضه فيه شيء من التباين. والغالب أن ينقل كلامه بمعناه، كما في سبب نزول آية الانفقال (واما تخافن من قوم خيانة فأنبذ إليهم على سواء)<sup>(١)</sup>، إذ قال الواقدي: نزلت هذه الآية في بني قينقاع. وبهذه الآية سار النبي (ص) إليهم<sup>(٢)</sup>. ويلاحظ أن هذه الرواية مسندة في مغازي الواقدي؛ إذا رواها بسنده عن الزهري عن عروة بن الزبير<sup>(٣)</sup> فطرح الطوسي سندها إجازا ونسبها الى الواقدي باعتباره الراوي لها، وهذا من منهج الطوسي في التعامل مع روايات الواقدي.

وقد يلتزم الطوسي بأكثر لفظ الواقدي وهو يحكي سبب النزول عنه، كما في قوله تعالى (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين)<sup>(٤)</sup>، إذ قال (نزلت الآية في بلتعة بن حاطب وكان محتاجا، فنذر لئن استغنى ليصدقن. فأصاب اثني عشر ألف درهم، فلم يتصدق ولم يكن من الصالحين. هكذا قال الواقدي<sup>(٥)</sup>. ويلاحظ أن الواقدي جعل هذا السبب شاملا للآية التي بعدها أيضا<sup>(٦)</sup> على حين قصره الطوسي على هذه الآية. ونقل الطوسي من مغازي الواقدي تبينا للمبهم الوارد في آية آل عمران: (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم)<sup>(٧)</sup>. فبين أن المراد بلفظة "الناس" الاولى ثلاثة اقوال منها: " قال الواقدي: هو نعيم بن مسعود الأشجعي<sup>(٨)</sup>، والطوسي اقتصر فيما نقله عن الواقدي هنا على تبين المبهم في الآية الكريمة، من غير أن يشير الى الأحداث التي لا بدت نزولها، والتي بسطها الواقدي في مغازيه<sup>(٩)</sup>، والسبب هو أنه معني في هذا الموضوع بتفسير الآية ببيان سبب نزولها. إذ بين ذلك في باب

(١) الانفقال: ٥٨.

(٢) التبيان ١٤٦/٥.

(٣) التوبة: ٧٥.

(٤) التبيان ٢٦٢-٢٦٣.

(٥) الواقدي: المغازي ١٠٦٨/٣-١٠٦٩.

(٦) آل عمران: ١٧٣.

(٧) البيان: ٢٨٠/٥.

(٨)

(٩) الواقدي: المغازي ٩٩٤/٣.

المعنى" الذي خصصه لتفسير مفردات الآية وتراكيبها. وهذه صورة من صور افادته من هذا الكتاب.

(٥)

### كتب القراءات واللغة والنحو

اعتمد الطوسي على بعض كتب القراءات والنحو واللغة الجيدة المشهورة.  
أكتب القراءات:

القراءات وعللها لابن خالويه:

ومؤلفه أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي اللغوي المتوفى سنة ٣٧٠ هـ<sup>(١)</sup>، تلميذ عالم القراءات الكبير أبي بكر بن مجاهد؛ إذ أخذ عنه القراءات عرضاً<sup>(٢)</sup>. وله عدة مصنفات في الدراسات القرآنية، منها هذا الكتاب الذي ألفه لعهد الدولة البويهية<sup>(٣)</sup> وهو الذي اتخذه أبو جعفر الطوسي مصدراً للقراءات في تفسيره، والذي منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية<sup>(٤)</sup>. نقل الطوسي عن ابن خالويه توجيهها لبعض القراءات المشهورة وروايات وآراء لابن مجاهد في بعض القراءات المشهورة والشاذة. وهو ينسب إليه ما استفاه من كتابه، فيقول: "قال ابن خالويه"<sup>(٥)</sup> أو "روى ابن خالويه"<sup>(٦)</sup> وهو لا يذكر في جميع المواضع كل ما يورده ابن خالويه في توجيه القراءات، بل أنه ليجتزئ منه، في بعض المواضع، بالاقوى في رأي ابن خالويه. من ذلك ما بينه في قراءة عبد الله بن عامر الشامي لقوله تعالى (واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه)<sup>(٧)</sup>، فقال: "قرأ ابن عامر وحده" بالغداة والعشي" بضم الغين.. واسكان الدال، الباقون بفتح الغين والبدال ومع الالف. ولا يجوز عند أهل العربية ادخال الالف واللام على " غدوة؛ لأنه معرفة.. وقال ابن

(١) ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء (٢٣٧/١) والداودي: طبقات المفسرين ١/١٤٨.

(٢) ابن الجزري: غاية النهاية ٢٣٧.

(٣) المصدر نفسه: المكان نفسه.

(٤) برقم ٥٢ قراءات، وتقع في جزأين، وهي التي رجعنا إليها في هذه الدراسة.

(٥) التبيان: ٥٠٥/٦، ٣٥-٣٤/٧، ١٥٨/١٠.

(٦) التبيان: ٣٢٤/٦.

(٧) الكهف: ٢٨.

خالويه: العرب تدخل الالف واللام على المعرفة اذا جاؤا بمافيه الالف واللام ليزدوج الكلام، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكاً \*\*\* شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَهُ

فأدخل الألف واللام على اليزيد .. جاور الوليد. فلذلك أدخل ابن عامر الالف واللام في "الغدوة" لما جاور "العشي". والعرب تجعل بكرة وغدوة وسحر معارف اذا ارادوا اليوم بعينه<sup>(٢)</sup> وهذا الذي ذكره الطوسي الوجه الثالث من وجوه احتجاج ابن خالويه لقراءة ابن عامر وتوجيهه لها، وقد أوردته بنصه، الا عبارة "فلذلك ابن عامر أدخل الالف واللام"<sup>(٣)</sup>، اذ جعلها الطوسي: "فلذلك ادخل ابن عامر الالف واللام"، وكأنه وجدها أليق بالتعبير. ويبدو أنه اختار هذا الوجه دون الوجهين الاولين فحكاه عن ابن خالويه، لتوثيق ابن خالويه له واعتباره "أشبهها بالصواب"<sup>(٤)</sup>.

والطوسي يطرح اسناد روايات خالويه لبعض القراءات، ويكتفي بالاشارة الى من رويت عنه على وفق منهجه العام في ايراد الروايات الذي اشرنا اليه في غير موضوع سالف. ففي قراءة آية الحجر: (لَقَالُوا إِنَّمَا سُكَّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ)<sup>(٥)</sup> يقول: "روى ابن خالويه عن الزهري أنه قرأ "سكرت" بفتح السين وكسر الكاف والتخفيف. أي اختلطت وتغيرت عقولهم"<sup>(٦)</sup>. وهذه القراءة رواها ابن خالويه عن ابن مجاهد بسنده عن الزهري<sup>(٧)</sup> فهي إذا مسندة في كتاب ابن خالويه، ومرسلة في تفسير الطوسي ايجازا. ونقل الطوسي من كتاب ابن خالويه رأي ابن مجاهد في قراءة طلحة بن مصرف في الشواذ: (ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم)<sup>(٨)</sup> بفتح همزة "أن بدلا من كسرها في القراءة المشهورة فقالت: "وروي عن طلحة بن مصرف<sup>(٩)</sup> أنه فتح- يريد فتح الهمزة- على تقدير فجزأوه أن له. وقال

(١) البيت من شواهد القراء في معاني القرآن ٢/٤٠٨، وروايته في "باحناء".

(٢) التبيان ٣٤/٧ - ٣٥.

(٣) ابن خالويه: القراءات وعللها ١/٢٧٧-٢٧٨.

(٤) نفسه ١/٢٧٧.

(٥) الحجر: ١٥.

(٦) التبيان: ٦/٣٢٤.

(٧) ابن خالويه: القراءات وعللها ١/٢٣٩-٢٤٠.

(٨) الجن: ٢٣.

(٩) في الاصل: مصروف: وهو تحريف النسخ.

ابن خالويه: سألت ابن مجاهد عن ذلك فقال: هو لحن<sup>(١)</sup>. وهو عين ما ذكره ابن خالويه في كتابه هذا<sup>(٢)</sup>، وزاد في كتابه الآخر "مختصر في شواذ القراءات الشاذة" في مضمون روايته عن ابن مجاهد فقال: "وسمعت ابن مجاهد يقول: ما قرأ بهذا أحد، وهو لحن؛ لأنه بعد فاء الشرط"<sup>(٣)</sup>. يريد أنها يجب أن تكسر بعد هذه الفاء.

### الحجة في القراءات السبع للفرسي:

ومؤلف هذا الكتاب القيم<sup>(٤)</sup> أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي المشهور المتوفى سنة ٣٧٧ هـ<sup>(٥)</sup>. وهو تلميذ ابن مجاهد أيضاً، روي عنه القراءة عرضاً<sup>(٦)</sup>، واحتفظ لنا، كما يقول أستاذنا الدكتور شوقي ضيف، بنسخة عالية السند من كتاب ابن مجاهد<sup>(٧)</sup>؛ وذلك لأنه روى عنه هذا الكتاب، ثم أذاعه في الناس. فالطوسي حين اعتمد على كتاب الفارسي كان واعياً لهذه الحقيقة حق الوعي. وقد أحسن الاختيار إذ أفاد من الرواية الصحيحة للقراءات والتوجيه الدقيق لها، كما أفاد من آراء أبي علي اللغوية والنحوية التي نثرها في أرجاء كتابه.

ومنهجه في إيراد القراءات يقوم غالباً على التصرف في عبارات الفارسي، وفي ترتيب وجوه القراءات، مع القصد إلى الإيجاز، وهو لا ينسب هذه القراءات إلى أبي علي على سبيل الرواية، خلافاً لحججها، فأغالب أن ينسبها إليه. والأمر واضح؛ إذ إن القراءات ليست أفكاراً لأبي علي، وإنما هي مما رواه عن استاذه ابن مجاهد، كما نوهنا، على حين كانت حججها من نتاج فكرة، وإن كان استاذه افتتحها في كتابه "السبعة" إلا أنه لم يتمها<sup>(٨)</sup>.

(١) التبيان: ١٥٨/١٠.

(٢) ابن خالويه: القراءات وعليها ٥٥٦/٢.

(٣) ابن خالويه: مختصر في شواذ القراءات، ١٦٣.

(٤) الكتاب منه نسخة مصورة عن مكتبة مراد ملا محفظة بمكتبة جامعة القاهرة برقم (٢٤٠١٢). وهي التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة. كما اعتمدنا على الجزء الأول المطبوع بتحقيق الاستاذ على النجدي ناصف ورفيقه.

(٥) ابن الجزري: غاية النهاية ٢٧٠/١ والسيوطي: البغية ٤٩٧/١.

(٦) ابن الجزري: غاية النهاية ٢٧٠/١.

(٧) مقدمة كتاب السبعة في القراءات ص ٤٠.

(٨) انظر ما كتبه ابن مجاهد في خاتمة قراءة "غير المغضوب عليهم" من كتاب السبعة ص ١١٢.

فلننظر بعد هذا كيف أخذ الطوسي القراءات من كتاب الحجة: في قراءة قوله تعالى (ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلاماً) <sup>(١)</sup> يقول: "قرأ حمزة والكسائي (سَلَّمَ) بكسر السين وسكون اللام من غير ألف هنا وفي الذاريات". <sup>(٢)</sup> وهو اختصار لما أورده أبو علي اذ قال: قرأ حمزة والكسائي: (قالوا سلاماً قال سَلَّمَ) بكسر السين وسكون اللام، في السورتين جميعاً، ها هنا في الذاريات". <sup>(٣)</sup>

وفي توجيه القراءات يورد الطوسي كلام أبي علي ملتزماً بأكثر الفاظه، ففي قراءة "عقد" من قوله تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان) <sup>(٤)</sup> يقول: "قال أبو علي الفارسي: من شَدَّدَ احتمل أمرين: أحدهما أن يكون لتكثير الفعل لقوله (ولكن يؤاخذكم) مخاطباً الكثرة. فهم مثل (وغلقت الأبواب). والآخر: أن يكون "عقد" مثل ضَعَف لا يراد به التكثير، كما أن ضاعف لا يراد به فعل من اثنين". ثم يقول: "ومن قرأ بالتخفيف جاز أن يريد به الكثير من الفعل القليل. إلا أن فَعَلَ يختص بالكثير، كما أن الرُّكْبَةَ تختص بالحال التي يكون عليها الركوب" <sup>(٥)</sup>. وفي بعض المواضع يحافظ على المعنى أكثر مما يحافظ على اللفظ، كما في آية البقرة (فأزلهما الشيطان فاخرجهما مما كانا فيه) <sup>(٦)</sup> إذ يقول "قال أبو علي.. ومن قرأ (فأزلهما) أراد المقابلة بين قوله (أزلهما) وبين قوله (اسكن) وأثبت أنت وزوجك. وتقديره: اثبتا. فأراد أن يقابل ذلك فقال (فأزلهما) فقابل الزوال بالثبات". <sup>(٧)</sup>

وفي بعض المواضع يورد الطوسي توجيه أبي علي للقراءات دون أن يعزوه إليه. كما في قراءة "عليهم" بكسر الهاء في آية الفاتحة (صراط الذين أنعمت عليهم) اذ يقول "فمن قرأ بكسر الهاء واسكان الميم، أنه أمن اللبس إذ كانت الالف في التثنية قد دلت على الاثنين، ولا ميم في الواحد. فلما لزمت الميم الجمع، حذفوا

(١) هود: ٦٩.

(٢) التبيان ٦/٢٤.

(٣) الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع م ٣ الورقة ٣١٨ و٣.

(٤) المائدة: ٨٩.

(٥) التبيان ١١/٤. وقرن بالحجة م ٣ الورقة ٣٤-٣٥ و٣.

(٦) التبيان ١٦١/١ وقرن بالحجة م ٢ الورقة ٥٧ ظ.

(٧) البقرة: ٣٦.

الواو واسكنوا الميم طلبا للتخفيف".<sup>(١)</sup> وهذا عين ما رواه أبو علي عن أستاذه ابن مجاهد.<sup>(٢)</sup>

واخذ الطوسي من كتاب الحجة اللغة ايضا، سواء أكانت من مقولات أبي علي نفسه كاشتقاق الشفاعة الذي أورده دون أن يعزوه اليه فقال "وأما الشفاعة فهي مأخوذة من الشفع الذي هو خلاف الوتر. فكأنه سؤال من الشفيع شفع سؤال المشفوع له"<sup>(٣)</sup>، أو كانت مما حكاه أبو علي عن بعض اللغويين الذين يعني بمقولاتهم كابى زيد الانصاري<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن يزيد المبرد. يقول الطوسي في تفسير آية البقرة (قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم)<sup>(٥)</sup>، حاكيا رواية أبي علي عن أبي زيد "قال أبو علي... وحكي عن أبي زيد انه قال رجل من بكر بن وائل أخذت هذا منه ومنهما. وكسر الهاء في الادراج والوقف. وحكى عنه: لم أعرفه ولم أضربه. فكسر الهاء مع الباء. ويحتمل أن يكون ما اعتد بالحاجز بين الكسرة والهاء لسكونها فكأن الكسرة وليت الهاء".<sup>(٦)</sup> وعبارة "يحتمل" وما بعدها من تعليل الطوسي لهذه الظاهرة اللغوية؛ إذ لم يذكر ذلك أبو علي عقب حكايته لرواية أبي زيد<sup>(٧)</sup>. وفي تفسير قوله تعالى: (قالوا سلاماً قال سلام).<sup>(٨)</sup> يذكر الطوسي، ما رواه أبو علي عن أستاذه أبي اسحق الزجاج، عن أستاذه المبرد في المعاني المختلفة لكلمة "السلام" في اللغة<sup>(٩)</sup>، دون أن يشير الى أنه استقاه من كتاب الحجة فيقول: "قال محمد بن يزيد المبرد: "السلام" في اللغة يحتمل أربعة أشياء: منها مصدر سلمت، ومنها جمع سلامة، ومنها اسم من أسماء الله، ومنها اسم شجرة، ومنه قول الاخطل: الإسلام وحرم<sup>(١٠)</sup>

(١) التبيان ١/١٦١. وقارن بالحجة م ٢ الورقة ٥٧ ظ.

(٢) التبيان: ٤٣/١.

(٣) الفارسي: الحجة ١/٤٤ من المطبوعة.

(٤) التبيان ١/٢١٣ وقارن بالحجة م ٢ الورقة ١٧٠ يبدو أن الفارسي كثير العناية بأقوال أبي زيد اللغوية.

فقد ذكر تلميذه ابن جني في المحتسب ١/٦٣ أنه قرأ عليه نوادر أبي زيد.

(٥) البقرة: ٣٣.

(٦) التبيان ١/١٤٤.

(٧) لنظر الحجة م ٢ الورقة ١٥٦ و.

(٨) هو: ٦٩.

(٩) الفارسي: الحجة م ٣ الورقة ٣١٨.

(١٠) التبيان ٦/٢٤.

وبالمثل يأخذ الطوسي من كتاب الحجة أقوالاً لابي علي في اعراب الاي، كاعراب "يوم" في قوله تعالى في الفاتحة (مالك يوم الدين)<sup>(١)</sup>. وبذلك نستطيع أن نقول: ان كتاب الحجة للفارسي من أهم مصادر الطوسي في تفسيره.

## بكتب اللغة والنحو:

### كتاب العين:

رجع الطوسي في كثير من مسائل اللغة الى كتاب "العين"<sup>(٢)</sup> المنسوب للخليل ابن احمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٠ هـ<sup>(٣)</sup>. الذي يعد أول معجم في اللغة العربية. ولم ينسب الطوسي النصوص التي اخذها من هذا الكتاب الى الخليل. وانما كان يقول: "قال صاحب العين". فكأنه يقف بهذا التعبير موقفاً وسطاً بين من يقول ان الكتاب للخليل<sup>(٤)</sup>، وبين من يرى أنه لليث بن المظفر الخراساني نحله الخليل ليرغب الناس فيه.<sup>(٥)</sup> والغالب أن يستشهد الطوسي بأقوال صاحب العين في باب "اللغة". فيوردها مع أقوال اللغويين الآخرين مثل ابن دريد صاحب الجمهرة، وهو يتخذ من كلامه شاهداً على معاني المفردات القرآنية التي يعنى بتفسيرها. وليس للطوسي منهج مطرد في تعامله مع نصوص كتاب العين من حيث الاستزاد بألفاظه أو عدمه، غير أن الغالب عليه ألا يذكر النص بجميع ألفاظه وعباراته، وانما يتخير منه، مسقطاً أكثر من عبارة وصيغة، وتاركا بعض الاحاديث النبوية والآيات القرآنية، طلباً للإيجاز. فلما فسر قوله عز وجل: "انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير"<sup>(٦)</sup> قال صاحب العين: يقال رجل لحم، اذا كان أكل اللحم، وبيت لحم: يكثر فيه اللحم. وألحمت القوم: اذا قتلتهم وصاروا لحماً. والملحمة: الحرب ذات القتل الشديد. واستلحم الطريق اذا اتسع. واللحمة: قرابة النسب. واللحمة: ما يسدى به بين السديين من الثوب...<sup>(٧)</sup> فالطوسي لم يورد كل ما ذكره صاحب العين في هذه المادة، وانما ترك بعض العبارات مثل "وبازي لحم

(١) التبيان ٣٥/١. وقارن بالحجة ١٤/١-١٥ من المطبوعة.

(٢) من نسخة مخطوطة بمكتبة الآثار العراقية برقم ٥٠٩ و ٧٧٣ لغة.

(٣) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص ٥١. والسيوطي: بغية الوعاة ١/٥٦٠.

(٤) من القائلين بذلك ممن جاء بعد عصره ابن الاثيري. انظر: نزهة الالباء ص ٤٦.

(٥) هذا رأي الأزهري. انظر مقدمة التهذيب ص ٢٧.

(٦) البقرة: ١٧٣.

(٧) التبيان ٨٦/٢.

ولاحِمْ: يأكل اللحم. ومُلَحِم: يطعم اللحم.. اللَّحِيم: القَتِيل". فضلا عن الحديث النبوي (إن الله ليُبَغِضُ البيت اللحم وأهله)<sup>(١)</sup>. وهذا يدل على أنه يختار من مواد الكتاب.

وقد يكون العكس، إذ يورد الطوسي شاهدا لم يرد في كتاب (العين)، ويدرجة في أثناء النص، حتى انه ليبغض وكأنه منه، وما هو منه، وانما هو مما اضافه للبيان وزيادة الايضاح. كالحديث الذي روي عن النبي (ص) انه قال (لاتنبر باسمي) لمن قال له: ياتبي الله. فقد جعله الطوسي ضمن نص العين الذي اورده في تفسير آية البقرة: "قال أنبنوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين"<sup>(٢)</sup> فقال: الإنباء والأعلام والأخبار واحد. قال صاحب العين: النبأ- مهموز-<sup>(٣)</sup> هو الخبر والمنسئ: الخبر. ولغلان نبا: اي خبر.. والنبوّة إذا أخذت من الإنباء فهي مهموزة لكن روي عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه قال: " لاتنبر بأسمي" لرجل قال له: ياتبي الله. والنبي بالمهمز: الطريق الواضح يأخذ بك الى حيث تريد...<sup>(٤)</sup> فصاحب العين لم يذكر نص الحديث الشريف ولا مناسبته، وانما قال " والنبوّة: لولا ما جاء في الحديث، الهمز"<sup>(٥)</sup>، يريد أنها مهموزة لولا النهي الذي ورد في الحديث فهذه صورة لتصرف الطوسي في نصوص العين.

وربما عمد الطوسي الى مضمون بعض كلام صاحب العين فصاغة بأسلوبه، بعد طرح قسم من عباراته. ففي تفسير قوله تعالى : قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم)<sup>(٦)</sup>، يقول في بيان معنى الصوم: "قال صاحب العين: الصوم والصمت واحد كقوله "إني نذرت الرحمن صوماً اي: صمتاً والصوم: قيام بلا عمل. صام الفرس على آريّه: إذا لم يغلف. وصامت الريح: إذا ركبت.."<sup>(٧)</sup>، وفي كتاب العين نجد النص بهذه الصورة: "الصوم: ترك الأكل وترك الكلام. وقوله جلت عظمتة" إني نذرت للرحمن صوماً،

(١) العين: ٢٤٥/١ من المخطوطة. وهي مرقمة حسب الصفحات.

(٢) البقرة: ٣١.

(٣) كذا في الاصل، وهو كذلك في العين. ويبدو أنه: مهموزا " بالنصب على الحال.

(٤) التبيان ١٣٧/١.

(٥) العين ٣٧٦/٢.

(٦) البقرة: ١٨٣.

(٧) التبيان: ١١٤-١١٥.



اي: صمتاً، وقرئ به. ورجال صيام. ولغة تميم صَيِّمٌ. والصوم: قيام بلا عمل. وصام الفرس على آربه: إذا لم يعتلف. وصامت الريح: ركبت..<sup>(١)</sup>.  
ولا بد من الإشارة هنا الرأي الى أن الطوسي كثيراً ما يعقب على نصوص كتاب العين، ببيان الاستعمال الأول للمادة اللغوية ويسميه "أصل الباب" كما في مادة "ل ح م" التي ذكرناها سالفاً، إذ نراه يقول: ".....". وأصل الباب: اللزوم، فمنه اللحم للزوم بعضه بعضاً".<sup>(٢)</sup>.

### كتاب سيبويه:

واتخذ الطوسي كتاب ابي بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ<sup>(٣)</sup>، مصدراً من مصادر تفسيره في النحو والصرف وبعض القراءات. واستشهد بعدد غير قليل من شواهد في موضوعات متباينة وأفاد منه في التعرف على أقوال الخليل ويونس. وهو ينقل عادة معنى كلام سيبويه. وقد يضيف اليه ما يشبه الشرح والبيان. أو يضم الى شواهد سيبويه شواهد أخرى، كأنما يعزبها قوله ويدعم الوجه الذي ارتآه. وذلك يبدو في النحو خاصة. من ذلك قوله في تفسير آية البقرة: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصاري من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)<sup>(٤)</sup>: "وقيل في معنى رفع الصابئين ثلاثة اقوال: أحدها- قال سيبويه: انه على التقديم والتأخير، إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصاري من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك. قال الشاعر:

وَالَا فاعلموا أَنَا وَأَنْتُمْ \* \* \* بغاةً مابقينا في شقاق

والمعنى: فاعلموا أنا بغاةً مابقينا في شقاق، وأنتم كذلك. وقال ضابئ البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَةً \* \* \* فإني وقيارٌ بها لغريب<sup>(٥)</sup>

وحين رجعنا الى " الكتاب "، لم نجد سيبويه يبسط معنى الآية بعد إعراب الصابئون" بهذه الصورة، ولا ذكر الشاهد الثاني المشهور الذي أورده الطوسي في

(١) العين ٢٠٣/٢.

(٢) التبيان ٨٦/٢.

(٣) الزبيدي: طبقات اللغويين النحويين ص ٧٢.

(٤) المادة: ٦٩.

(٥) التبيان ٥٩٣/٣. والبيت في الكتاب ٣٨/١.

جملة حكايته لقوله<sup>(١)</sup>، وهذا لاشك استطراد من الطوسي لغرض الايضاح وزيادة البيان.

ولفتنا في هذه الدراسة أمر، وهو أن الطوسي يعزو الأقوال التي رواها سيبويه عن الخليل، إلى الخليل صراحة، خلافاً لمنهجه في النقل من كتاب "العين"، إذ ألفيناه هناك لايتجاوز عبارة "قال صاحب العين". فكأنه مستوثق، كما استوثق الأوائل، من صحة رواية سيبويه عن الخليل، وقد شهد يونس من قبل بذلك حين تصفح الكتاب لينظر أقوال الخليل فيه،<sup>(٢)</sup> ولم يقدح من جاء بعده فيما نعلم في نسبة هذه الأقوال إلى الخليل، على حين كان حول كتاب العين كلام وكان هنالك من يرى أنه لغير الخليل، كما بينا سالفاً.

والطوسي لا يورد في كل حال ما يحكيه سيبويه عن أستاذه الكبير في المسألة الواحدة، وإنما قد يجتزئ منه بما يتصل بالموضوع الذي يبحث فيه، تاركاً ما فيه من تعليل أو تنظير أو نحوهما. ففي تفسير آية آل عمران: (قل اللهم مالك الملك) يبين أن في زيادة الميم في (اللهم) قولين: أحدهما قول الخليل إنها عوض من يالتي النداء.<sup>(٣)</sup> وهذا بعض ما أورده سيبويه عن الخليل في هذا الموضوع؛ إذ ذكر أنه يجعل الميم في هذه الكلمة نظيرة النون في جمع المذكر السالم، وأنها حرفان أولهما "مجزوم"، وأن الأعراب يقع على الهاء في لفظ الجلالة<sup>(٤)</sup>.

وقد يقيس الطوسي أعراب ما في الآي من الالفاظ، على الامثلة التي رواها سيبويه عن الخليل ويونس. ففي تفسير قوله تعالى (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً)<sup>(٥)</sup>، يبين أن في رفع "أيهم". ثلاثة أقوال: أولهما وهو قول الخليل أنه على الحكاية على تقدير: فيقال لهم أيهم أشد على الرحمن عتياً فليخرج<sup>(٦)</sup>. وهذا الوجه رواه سيبويه عن الخليل، إلا أنه لم يذكر أنه مثل له بالآية الكريمة، وإنما بين أنه مثل له بكلام مصنوع هو: "أضرب أيهم أفضل فقال" وزعم الخليل أن "أيهم" في "أضرب أيهم أفضل" على أنه حكاية، كأنه قال: أضوب

(١) سيبويه: الكتاب: ٢٩٠-٢٩١.

(٢) الزبيدي: طبقات النحويين واللفويين ص ٥٢.

(٣) التبيان ٤٢٨/٢.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣١٠/١.

(٥) مريم: ٦٩.

(٦) التبيان ١٤١/٧.

الذي قال له أيهم أفضل<sup>(١)</sup>، فالطوسي إذا قاس موضوع (أي) في الآية على موضعها في مثال الخليل، وجعل قول الخليل في المثال شاملاً لها. ومثله ما حكاه عن يونس في اعراب "أي" في الآية نفسها، وجعله الوجه الثالث فقال "والثالث أن يكون" لنزع عن معلقة كتعليق: علمت أيهم في الدار وهو قول يونس<sup>(٢)</sup>، إذ وجدنا سيبويه يروي عن يونس أنه يجعل الفعل في مثال الخليل السالف: "اضرب أيهم أفضل" معلقاً بمنزلة قولك: أشهد أنك لرسول الله<sup>(٣)</sup>، دون أن يشير إلى الآية. فما نسبته الطوسي إذا ليونس في اعراب "أي" في الآية قياس منه، ولكنه قياس صحيح؛ لأن أي في مثال الخليل كأي في الآية الكريمة كما هو واضح. وعرض الطوسي لرأي سيبويه في بعض القراءات، إلا أنه - رحمه الله - لم يكن دقيقاً فيما حكاه عنه في قراءة آية هود (هؤلاء بناتي هنّ أظهر لكم)<sup>(٤)</sup>، إذ قال: "ولا يجوز نصب" أظهر" في قول سيبويه وأكثر النحويين، لأن الفصل إنما تدخله مع الخبر ليؤذن أنه معتمد الفائدة دون ما هو زائد الفائدة، أو على معنى الصفة، فلهذا لم يجز في الحال..<sup>(٥)</sup> مع أن كلام سيبويه في الكتاب لا يدل على أنه لا يجوز نصب "أظهر" في الآية، وإنما روي عن يونس أن أبا عمرو كان لا يجيزه، وأنه أنكر على محمد بن مروان هذه القراءة، فقال في باب "لا تكون هو وأخواتها فصلاً": "ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: ما أظن أحداً هو أكرم منك، وما أجعل رجلاً هو أكرم منك.. لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة.. وأما أهل المدينة فينزلون (هو) هاهنا بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع" فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا، وقال احتبى ابن مروان في ذه اللحن. يقول: لحن وهو رجل من المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ (هؤلاء بناتي هنّ أظهر لكم) فنصب<sup>(٦)</sup> فليس سيبويه إذاً هو الذي أنكر هذه القراءة، وإنما ذلك أبو عمرو، كما هو جلي من نص الكتاب. وقد أنكرها من بعد

(١) سيبويه: الكتاب ١/٣٩٧-٣٩٨.

(٢) التبيان ٧/١٤١.

(٣) سيبويه: الكتاب ١/٣٩٨.

(٤) هود: ٧٨.

(٥) التبيان ٦/٤٠.

(٦) سيبويه: الكتاب ٢/٣٩٧ من المحققة. والنص فيها أتم من طبعة بولاق ١/٣٩٧.

المبرد وعدها لحنا فاحشا وعللها بجهل قارئها ابن مروان بعلم العربية<sup>(١)</sup>. وفي كل ماذكراه نظر؛ إذ لابد أن تكون هذه القراءة مسندة، والا ماقراً بها ابن مروان، إذ لادليل على أنه كان يقرأ بالقياس والعقل، حتى يصح القول بأنه أخطأ. وسيبويه لم يمنع الفصل بهذا الضمير مطلقا، وإنما قيد المنع بتقديم النكرة عليه، بدليل كلامه الذي قدمناه. والضمير في الآية مسبوق بمعرفة فلا يشملته منعه.

على أن هذا الذي وقع فيه أبو جعفر الطوسي، له إشارة في أوقوال بعض المتقدمين، إذ نقل ثعلب في مجالسه عن سيبويه المنع أيضا. ووهم في اعتباره قول ابي عمرو رأيا لسيبويه. كما غلط في تسمية القارئ؛ إذ نسب الى سيبويه أنه قال "احتبى ابن جوية في اللحن في قوله (هُنَّ أظهر لكم)، لأنه يذهب الى أنه حال" و اضاف أنه قال: "والحال لايدخل عليها العماد".<sup>(٢)</sup> مع أن سيبويه لم يقل ذلك مطلقا ولا ذكر الحال أصلا. ويبدو أن ثعلبا لم يدقق في كلام سيبويه وكذلك الطوسي من بعد...

#### الجمهرة لابن دريد:

وافاد الطوسي من معجم "الجمهرة في اللغة" لابي بكر محمد بن الحسن ابن دريد الازدي المتوفى سنة ٣٢١ هـ<sup>(٣)</sup>. فنقل منه طائفة من النصوص اللغوية واستشهد بها وهو يفسر الآتي، مستدلا بها على المعاني اللغوية المختلفة ومنهجه في الاستشهاد بنصوص الجمهرة، شبيه بما اتبعه في العين، إذ هو يورد معاني الصيغ المختلفة للمادة اللغوية، ثم يعقبها غالبا ببيان الاستعمال الاول لها، ويسميه "اصل الباب" فيقول مثلا في مادة "ر س ب": "وأصل الباب: الفرق الرسوب في الماء".<sup>(٤)</sup> ويقول في مادة "ب د ع": "وأصل الباب: الانشاء".<sup>(٥)</sup>

وهو يراعي الترتيب الزمني والسبق العلمي فيما يورده عن ابن دريد. فاذا ذكره وصاحب العين في موضع واحد من تفسيره، قدم صاحب العين عليه ويبدو في بعض المواضع كأنه يربط قوليهما برابط معنوي واحد، فحين نقل عن صاحب

(١) المبرد: المقتضب ١٠٥/٤.

(٢) ثعلب: المجالس ٣٥٩/٢.

(٣) الزبيدي: طبقات التحويين واللغويين ص ١٨٤ وابن الاثاري: نزهة الاثياء ص ٣٥٨ وابن قاضي شعبة: طبقات النحاة واللغويين ص ٨٤.

(٤) التبيان ٢٢٧/١.

(٥) التبيان ٤٢٩/١.

العين أن "الأبعد نقيض الأقرب"، شفعه بقول ابن دريد "البعد ضد القرب. ويبعد ضد قبل".<sup>(١)</sup>

وهو يتخذ من نصوص الجمهرة سنداً لدعم أقواله في مسائل لغوية متنوعة كبيان اللفظة التي ترد في العربية مناقضة في المعنى للفظه التي يتولى تفسيرها. ففي تفسير قوله تعالى (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم)<sup>(٢)</sup> يقول: "البر - في أصول اللغة - والصلة والاحسان نظائر. يقال: هو بارٌّ وصولٌ محسنٌ. وضد البر: العقوق. وقال ابن دريد: البر: ضد العقوق. ورجلٌ (بارٌ) وبرز بمعنى واحد"<sup>(٣)</sup>، وهو ما ذكره ابن دريد في الجمهرة، إلا أن كلمة (بر) مقدمة فيها على (بار)<sup>(٤)</sup> فالطوسي تصرف في العبارة، والمعنى في الموضعين واحد.

وقد يستشهد بكلام ابن دريد للتدليل على التناظر المعنوي بين اللفظة القرآنية التي يتناولها بالتفسير وبين ألفاظ أخرى في العربية لها نفس المدلول ففي وقوفه عند قوله تعالى: "بديع السموات والارض"<sup>(٥)</sup>، يذكر أن "الابداع والاختراع والانشاء نظائر"، ثم يستشهد بنص كلام ابن دريد في الجمهرة<sup>(٦)</sup> فيقول: "وقال ابن دريد: بدعت الشيء: إذا أنشأته، والله (بديع السموات والارض): أي مُتَشَبِّهُهُمَا، وبدعت الركي<sup>(٧)</sup>: إذا استنطتها"<sup>(٨)</sup>.

وربما يطرح الطوسي من كلام ابن دريد ما يراه تكريراً لكلام صاحب العين. كالأذي نراه في تفسير قوله تعالى (فمن خاف من موص جنفاً أو اثماً فأصلح بينهم فلا اثم عليه)، إذ استشهد لمعنى الجنف في الآية الكريمة ببعض ما أورده ابن دريد في الجمهرة فقال "قال ابن دريد: جَنَفَ يَجْفُ جَنَفًا: إذا صدَّ عن الحق"<sup>(٩)</sup>، وترك بقية النص وهو "رجلٌ أجنف: إذا كان في خلقه ميلٌ وقال آخرون: الأجنف:

(١) التبيان ٢٣٦/١ وقارن بالجمهرة ٢٤٥/١.

(٢) البقرة: ٤٤.

(٣) التبيان ١٩٧/١.

(٤) ابن دريد: الجمهرة ٢٧/١.

(٥) البقرة: ١١٧.

(٦) ابن دريد: الجمهرة ٢٤٥/١.

(٧) الركي: البر.

(٨) التبيان ٤٢٩/١.

(٩) التبيان ١١٢/٢.

الذي ينخفض أحد جانبي صدره ويرتفع.." <sup>(١)</sup>فكانه رأى فيه تكريرا لقول صاحب العين الذي أورده قبل كلامه. وهو "الجنف الميل في الكلام.. ورجل أجنف: في أحد شقيه ميل على الآخر" <sup>(٢)</sup>.

### تهذيب اللغة للأزهري:

وهو ثالث كتب اللغة التي رجع اليها الطوسي. ومؤلفه ابو منصور محمد ابن احمد الازهري المتوفى سنة ٣٧٠ هـ <sup>(٣)</sup>. وقد افاد منه الطوسي في تفسير طائفة الالفاظ العربية في القرآن. وأكثر مانسبه الى الأزهري من أقوال، حكاه الازهري عن كبار اللغويين كابي زيد الانصاري وابي عبيد القاسم بن سلام والحياتي وثعلب وغيرهم. وجاءت نقوله مطابقة لحكاية الأزهري عن هؤلاء في مواضع ومغايرة لها في أخرى. ولم نجد بعض النصوص في كتاب التهذيب، فلعله استقاها من كتاب الازهري الآخر "التقريب في التفسير" <sup>(٤)</sup>.

والغالب أن يورد الطوسي القول الذي ينسبه الى الازهري، مع أقوال المفسرين فقد بين في وقوفه عند قوله تعالى: (ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل وليه بالمعروف). <sup>(٥)</sup> أن عباس سألَه وليَ يتيم له ابل، هل يصيب من ألبانها؟ فقال له: (إن كنت تلوط حوضها وتهنأ جرباها فأصبت من رسلها.. ثم قال مفسرا كلام ابن عباس: "إن كنت تلوط حوضها: تطينه. وتهنأ جرباها معناها: تطليها بالهناء وهو الخضخاض ذكره الازهري" <sup>(٦)</sup> وحين رجعا الى التهذيب ألفينا الازهري يحكى شطرا مما نسبه اليه الطوسي، عن أبي عبيد وهو الى قوله "تطينه" <sup>(٧)</sup> قبحكى الشطر الآخر عن أبي زيد الانصاري <sup>(٨)</sup> وقد حافظ الطوسي على معنى كلام الازهري، مستعملا بعض الالفاظ المناظرة لالفاظه كالخضخاض بدلا من القطران الذي ورد في كلام الازهري. <sup>(٩)</sup> والمعنى واحد أن "الخضخاض ضرب من القطران

(١) ابن دريد: الجمهرة ١٠٨/٢.

(٢) النبيان ١١٢/٢.

(٣) ابن قاضي شهبة: طبقات النحاة واللغويين ص ٣٠ والسيوطي: بغية الوعاة ٢٠/١.

(٤) الداودي: طبقات المفسرين ٦٢/٢.

(٥) النساء: ٦.

(٦) النبيان ١١٩/٣.

(٧) الازهري: التهذيب ٢٣/١٤ مادة (لوط).

(٨) الازهري: التهذيب ٤٣٢/٦. مادة (هنا).

(٩) نفسه: المكان نفسه.

تهنأ به الابل" كما يقول الجوهرى<sup>(١)</sup> وفي تفسير قوله تعالى: "إن يدعون من دونه  
الا إننا<sup>(٢)</sup> يذكر الطوسي خمسة أقوال في معنى الآية بداها بالمأثور عن المفسرين  
الأوائل من الصحابة والتابعين، وختمها بقول نسبه الى الازهرى، فقال: "قال  
الازهرى: الاتا: للموات"<sup>(٣)</sup> ولم يزد على ذلك.

وحين رجعنا الى التهذيب وجدنا الازهرى يحكى هذا المعنى عن اللحياني عن  
المفسرين. وقد مثل له بالحجر والخشب والشجر<sup>(٤)</sup>. وأهمّل الطوسي التمثيل  
لظهوره، أو اختصارا فيما يبدو.

ولم نجد في التهذيب ماعزاه الى الازهرى من أن المراد بأهل الذكر في  
قوله (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون)<sup>(٥)</sup>، أهل العلم بأخبار من مضى من  
الامم، سواء كانوا مؤمنين أو كفارا<sup>(٦)</sup>. وكل ما وجدناه فيه "الذكر: الكتاب الذي فيه  
تفصيل الدين، وكل كتاب من كتب الانبياء عليهم السلام"<sup>(٧)</sup>. كما لم نجد في  
التهذيب اصلا ما بينه في تفسير قوله تعالى "واذا العشار عطلت"<sup>(٨)</sup> من أن الازهرى  
حكى عن أبي عمرو أنه قال: العشار: الحساب، وأنكر معرفته لذلك في اللغة،  
وقال: المعنى إن الحوامل التي يتنافس أهلها فيها قد أهملت<sup>(٩)</sup> ولدينا ظن قوي أن  
هذين النصين الاخيرين استقاهما الطوسي من تفسير الازهرى "التقريب" اذ لا يعقل  
أن يرجع الى كتابه الذي في اللغة ولا يرجع الى تفسيره وهو الصق بموضوعه،  
واقرب الى مادة بحثه. وعدم تسميته لكتب من يأخذ منهم من أهل العلم، لايحيل  
هذا الظن.

(١) الجوهرى: الصحاح ١٠٧٤/٣ مادة (خضض).

(٢) النساء: ١١٧.

(٣) التبيان ٣٣٢/٣.

(٤) الازهرى: التهذيب ١٥/١٤٦.

(٥) النحل: ٤٣.

(٦) التبيان: ٢٨٤/٦.

(٧) الازهرى: التهذيب ١٠/١٦٢.

(٨) التكوير: ٤.

(٩) التبيان ١٠/١.

## الفصل الثاني

### مادة التفسير





تنوعت مادة التفسير في ( التبيان ) ، فكانت صفوفاً متعددة، منها ما يتعلق بالفعل ومنها ما يتناول الموازنة بين المنقول وترجيح بعض ما فيه على بعض، وذلك بأدلة متعددة، منها الإجماع، واللغة، وسبب النزول، كما تناولت مادة التفسير النقل عن أئمة التفسير ، وتفسير القرآن بالقرآن، والتفسير العقلي والتأويل. وذلك ما يجلبه الآتي:

### النقل عن الرسول والصحابة والتابعين<sup>(١)</sup>

عنى الطوسي بالتفسير النقلى عناية فائقة ، وذلك ينسجم مع ثقافته العامة واتجاهه العلمي، اذ هو أكبر محدثي الامامية وأكبر الفقهاء والاصوليين عندهم، يروي عنهم كما يروي عن جماهير المسلمين.<sup>(٢)</sup> وهذه السمة واضحة ايضاً في تفسيره . اذ نجد اكثر الروايات فيه مأثور عن النبي(ص) والصحابة والتابعين، وينضم اليها في مواضع ما اثر عن الأئمة من وجوه التفسير. وقد يسر له هذه المهمة اعتماده على مصادر متنوعة ، والافادة منها بعقلية واعية متفتحة. فكأنه أراد أن يشعرنا بوحدة المسلمين حين ضم المأثور عن الأئمة الى المأثور عن غيرهم من علماء الامامة. وأكثر الروايات دورانا في تفسيره مأثورة عن العبادلة الثلاثة: عبد الله بن عباس<sup>(٣)</sup> وعبد الله بن مسعود<sup>(٤)</sup> وعبد الله بن عمر<sup>(٥)</sup>، وعن صحابة آخرين منهم: جابر بن عبد الله<sup>(٦)</sup> وابو هريرة<sup>(٧)</sup> وعمر بن الخطاب<sup>(٨)</sup> وابو سعيد الخدري<sup>(٩)</sup> وابو بكر الصديق<sup>(١٠)</sup> وعثمان بن عفان<sup>(١١)</sup> والسيدة عائشة<sup>(١٢)</sup> وسلمان الفارسي<sup>(١٣)</sup>، ابو ذى الغفاري<sup>(١٤)</sup>.

(١) ابو زهرة: الامام الصادق ص ٤٥٢.

(٢) التبيان ١/٤٨٨، ١٠٤، ٥٣٧/٢، ٣/٣. هذا وما بعده للتمثيل لا الحصر.

(٣) التبيان ١/٤٨٨، ٤٥/٣، ٦٤.

(٤) التبيان ٢/٢٤٧، ٥٣٧، ٣٣/٣، ٣٥.

(٥) التبيان ٢/١٥٩، ٨٢/٣، ٩٣، ٥٢٢.

(٦) التبيان ٢/٢٦٢، ٣/٣٥، ٥٩، ٢٩٤/٦.

(٧) التبيان ٢/٣٦٢، ٣/٢٥، ١١٩، ١٦٢، ١٦٦.

(٨) التبيان ١/٣٢١، ٣٣٢، ٦٨/٦، ١٣٤/٧.

(٩) التبيان ١/٣٢١، ٣٩٤، ٢٩٣/٣.

(١٠) التبيان ١/٣٢١، ٥، ١٦٧.

(١١) التبيان ١/١٠٤، ٣٣٧/٣، ١٥٤/٧.

(١٢) التبيان ١/٧٤، ١٩٩/٦.

(١٣) التبيان ٢/١٥٩.

(١٤) التبيان ٢/١٥٩.

وعقيدة الطوسي في الصحابة معتدلة، إذ لم يتعرض في تفسيره لتجريح أحد منهم بما يثلّم عدالته أو يضعف الثقة به، بل وجدناه يدعو لابي بكر برضوان الله ويذكر في أثناء بيان رأيه في امامة علي بعد رسول الله (ص)، أنه لا يريد أن يطعن بذلك على أبي بكر لان عقيدته فيه أجمل شيء <sup>(١)</sup>. وبذلك نزه الطوسي تفسيره عن بعض التأويلات التي نسبت الى الائمة في تفاسير الامامية السابقة له، كتفسير القمي وتفسير العياشي.

وبالمثل نجد الامر مع كبار التابعين وأواسطهم، إذ حفل تفسيره بما روي عنهم. فكثير من وجوه التأويل التي يوردها مروية عن مجاهد بن جبر <sup>(٢)</sup> تلميذ ابن عباس، الذي كان الثوري يقول فيه: "إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به" <sup>(٣)</sup>، وعن قتادة بن دعامة السدوسي <sup>(٤)</sup> والسدي <sup>(٥)</sup> وسعيد بن جبير <sup>(٦)</sup> ومحمد ابن اسحق صاحب السيرة <sup>(٧)</sup> وعكرمة مولى ابن عباس <sup>(٨)</sup> والربيع بن أنس <sup>(٩)</sup> والضحاك <sup>(١٠)</sup> وعامر الشعبي <sup>(١١)</sup> والحسن البصري <sup>(١٢)</sup> وسعيد بن المسيب <sup>(١٣)</sup> وطاووس بن كيسان <sup>(١٤)</sup> وعطاء بن أبي رباح <sup>(١٥)</sup> وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم <sup>(١٦)</sup> وغيرهم ممن ازدان تفسيره بأقوالهم.

ولم يتعرض الطوسي لأحد من التابعين بتجريح، شأنهم في ذلك شأن الصحابة. الا أنه أورد في ابي صالح والسدي والكلبي ما هو معروف عنهم في كتابات

(١) التبيان: ٥٥٧/٣.

(٢) التبيان: ٦/٢٠٣٤، ٦٤/١.

(٣) ابن تيمية: مقدمة في اصول التفسير ص ١٠٣.

(٤) التبيان: ٣٠١/٣٠، ٢٤٣/٢، ٣٢٥/٤.

(٥) التبيان: ٢٦٣/١، ٣/٣، ١٤٠، ٤٣.

(٦) التبيان: ٢٨٠/٢، ٣٠٨، ٢٢٤/٣، ٣٠٦.

(٧) التبيان: ٣٢٠/٢، ٣٢٨، ٣٨٣/٣.

(٨) التبيان: ٣٦٥/٢، ٣٠٤/٣، ٣٠٦.

(٩) التبيان: ٢٩٤/٢، ٣٠٤، ٣٣٤/٣.

(١٠) التبيان: ١٥٢/٢، ١٦٨، ٣٦٠/٣.

(١١) التبيان: ١١٩/٢، ١٥٥، ١١٧/٣، ١١٩.

(١٢) التبيان: ١١/٢، ٥٣٧، ٣٢٣، ٣٦.

(١٣) التبيان: ٢٦٩/٢، ٢٧٢، ٤٤٤/٣.

(١٤) التبيان: ٤٤٠/٣، ١٣/٤.

(١٥) التبيان: ٣٠٦/٢، ٤١٩/٣، ٣٠٢/٧.

(١٦) التبيان: ١٠/٢، ٢٥٩، ٣٣١/٣، ٣٣٤.

السابقين له من المفسرين وأقوالهم. إذ عدهم ممن ذمت مذاهبه في التفسير على حين جعل ابن عباس وقتادة والحسن البصري ممن "حمدت طرائقه ومدحت مذاهبه".<sup>(١)</sup> وكان عامر الشعبي قد طعن من قبل علي السدي وأبي صالح<sup>(٢)</sup>، فلم يكن الطوسي إذا متفردا بهذا الرأي. ولا كان منه بسبب مذهبي.

ولم يخل تفسير الطوسي، من روايات أهل الكتاب الذين أسلموا مثل كعب الاحبار<sup>(٣)</sup> ووهب ابن منبه<sup>(٤)</sup> وعبد الملك بن جريح<sup>(٥)</sup>. فهو في هذا على منهج الطبري الذي حفل تفسيره بالرواية عن هؤلاء.

والغالب أن يصرح الطوسي باسم الصحابي أو التابعي الذي اثر عنه التفسير. وقد يبهمه فيقول مثلاً: "وروى عن ابي مسعود وجماعة من الصحابة"<sup>(٦)</sup>، او "روي عن جماعة من السلف"<sup>(٧)</sup> أو "روي عن بعض التابعين"<sup>(٨)</sup>. وقد يكتفي بعبارة "روي في الاخبار"<sup>(٩)</sup> أو "روي" وحدها<sup>(١٠)</sup>.

ويبدو أن هذا المنهج الجديد الذي افتتحه الطوسي، لم يرق بعض مفسري الامامية المتأخرين، لخروجه في نظرهم عن المنهج المألوف لدى الامامية في التفسير بالمأثور. ذلك المنهج الذي عمدته المروي عن الائمة ثم المروي عن الصحابة والتابعين. وقد صرح بذلك منهم ملا محسن الكاشاني المتوفى سنة ١٠٩١ هـ، إذ أخذ على بعض مفسري الامامية، دون أن يذكرهم، مخالفتهم لهذا الاسلوب، باستنادهم الى اقوال أهل السنة ونسجهم على أقوالهم، وعدم نقلهم عن أهل البيت الا القليل.<sup>(١١)</sup> وكأنه عنى بذلك الطوسي ومتابعه الطبرسي، لانهما أول من سلك هذا المنهج الجديد في كتاب تفسير، وللطوسي على خلفه سبق. وينعت

(١) التبيان: ٦/١.

(٢) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ١٥٨/٢.

(٣) التبيان: ٣٧١/٢، ٣٠/٥.

(٤) التبيان: ٢٩٢/٢، ٤٧٨، ١٨٣/٧.

(٥) التبيان: ٢٤٤/٢، ١٣/٣، ١٩٣، ١٤.

(٦) التبيان: ٩٤/١.

(٧) التبيان: ٣٩/٧.

(٨) التبيان: ٢٩/١.

(٩) التبيان: ٨٠/١.

(١٠) التبيان: ١٤٦/١.

(١١) الكاشي: الصافي في تفسير القرآن ص ٣.

الطوسي المفسرين من الصحابة والتابعين بالمفسرين<sup>(١)</sup> تارة، وبأهل التأويل<sup>(٢)</sup> أو اصحاب التأويل<sup>(٣)</sup> أخرى. وهذا يشعرنا أن مفهوم التأويل والتفسير عنده واحد. وهو مبني "بحسب عرف الاستعمال"<sup>(٤)</sup>، خلافاً لمن يفرق بينهما مثل الراغب الاصفهاني، اذ يجعلهما مختلفين عموماً وخصوصاً، بأن يكون التأويل أعم من التفسير، وغير ذلك من صور الاختلاف في النسبة.<sup>(٥)</sup> وواقع التفسير يكشف عن ذلك اذ نجد الطوسي يذكر التأويل فيه مرادفاً للتفسير، كما في تفسير قوله عز وجل (ومن الذين اشركوا يودّ أحدهم لو يعمر ألف سنة وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر والله بصير بما يعملون).<sup>(٦)</sup> اذ يقول: "تأويل الآية: وما طول العمر بمبعده من العذاب ولا منجيه منه، لأنه لا بد للعمر من الفناء فيصير الى الله تعالى<sup>(٧)</sup>" وهو تفسير للآية كما هو واضح.

ولا يعني التأويل عنده صرف اللفظ القرآني بالضرورة عن ظاهره، أو حمله على معان باطنية وأخرى بعيدة، فاذا قال: "وعند اصحابنا وأكثر اصحاب التأويل<sup>(٨)</sup>" لم يرد به التأويل الباطني الذي عرف في بعض تفاسير الامامية كتفسير القمي والعياشي. أو في بعض تفاسير الفرق والجماعات الاسلامية كالتصوفه واخوان الصفا والفلاسفة، بل يريد به مطلق التأويل المساوي في النسبة للتفسير.

ولابد لنا بعد هذا أن نبين كيف افاد الطوسي، في تفسيره النقلي، من المأثور؟ وما المنهج الذي سلكه في الافادة منه؟ وما موقفه من تلك الروايات الكثيرة التي أوردها مأثورة عن النبي(ص) والصحابة والتابعين. ان نظرة الطوسي الى الحديث النبوي لا تختلف عن نظرة جمهور المسلمين له. فهو يراه مصدراً مهماً من مصادر تفسير الكتاب العزيز، من غير أن يعد المصدر الوحيد لتفسيره وأنه كما ينقل عن الحشوية والمجبرة، "لا يفهم معناه الا بتفسير الرسول له". وحجته في ذلك "أنه

(١) التبيان ١٠٠/٣.

(٢) التبيان: ١/٣٦٢، ٣/١١٢.

(٣) التبيان: ٦/٤٤٦.

(٤) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ٢/١٤٩.

(٥) تنظر هذه الأقوال في: السيوطي/ الاتقان ٢/١٧٣.

(٦) البقرة: ٦٩.

(٧) التبيان ١/٣٦٠.

(٨) التبيان ٦/٤٤٦.

تعالى حث على تدبره ليعملوا به<sup>(١)</sup>. وقد وجد في بعض آي التنزيل ما يدعم وجهته هذه. كقوله تعالى (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها<sup>(٢)</sup>)؟، فقال بعد بيانه لمعنى هذه الآية "وفي ذلك حجة على بطلان قول من يقول لا يجوز تفسير شيء من ظاهر القرآن الا بخبر وسمع"<sup>(٣)</sup>. غير أنه يقرر ايضا أن "من القرآن ما يعلم المراد منه بدليل ويحتاج الى الفكر فيه والرجوع الى الرسول في معرفة مراده، وذلك مثل المتشابهة"<sup>(٤)</sup> فهو إذا لا ينكر اهمية الحديث النبوي في بيان ما استغلق فهمه من القرآن، وعزّ على الناظر فيه معرفته، بل هو ينفي أن يتوقف فهم القرآن بجملته على الحديث وحده. وهذا مالا مشاحة فيه.

ثم أنه لا يعتمد بكل حديث مروي، بل يقف من الأحاديث موقف الناقد المدقق تساعده على ذلك ثقافته الجيدة في علم الحديث. فلا يقبل منها الا ما بلغ مرتبة الوثاقة في السند. كأن تتعدد طرقه وتستفيض، مثل الحديث الذي أجمعت الأمة عليه ولا خلاف بينها فيه، فهذا يبلغ عنده أعلى مراتب القوة، ولذا يتخذ سنداً وحجة في بيان معاني القرآن وتفسير الفاظه (فآزر) الوثني لا يمكن أن يكون في رأي أصحابه الامامية أباً لابراهيم ابي الانبياء، لقول النبي (ص) في الحديث الذي ينقل الاجماع عليه: (نقلني الله من أصلاب الطاهرين الى أرحام الطيبين لم يذنسني بدنس الجاهلية)<sup>(٥)</sup> فلو كان منهم كافر لما جاز وصفهم بأنهم طاهرون، لأن الله وصف المشركين بأنهم أنجاس فقال (انما المشركون نجس). على هذا فان الصحيح أن يكون (آزر) جد ابراهيم لأمه او عمه، لان هذا الحديث دل على أن آباء النبي (ص) موحدون الى آدم<sup>(٦)</sup>.

والمتواتر من الاخبار "معلوم" لا يتسرب اليه الشك، وهو حجة في الدين كثبوت رجم الزاني المحصن، فإنه معلوم من جهة التواتر على وجه لا يختلج فيه شك. وعليه اجماع الامامية، بل اجماع الامة. ولم يخالف فيه الا الخوارج وهم لا يعتد بخلافهم فيما يذكر الطوسي<sup>(٧)</sup>.

(١) التبيان: ٣/ ٢٧٠.

(٢) سورة محمد: ٢٤.

(٣) التبيان: ٩/ ٣٠٣.

(٤) التبيان: ٥/ ٣٧٩.

(٥) التبيان: ٤/ ١٧٥.

(٦) التبيان: ٤/ ١٧٥.

(٧) التبيان: ٣/ ١٤٢.

وحرية الطوسي في تفسير النص القرآني لانتجاوز تأويله. أما الحديث فهو الذي يخضع عنده لاعتبارات المحدثين ومقاييسهم في النقد والموازنة، فقد يجرح المتن كما يجرح السند، وعدته في ذلك العقل والنقل. فالأخبار في رأيه تبنى على أدلة معقول، وما خالف هذه الأدلة من متون الأخبار يخضعه للتأويل. فإن قبله أخذ به والاطرحه. وهو يضرب لذلك مثلاً ما عارض من الأخبار تنزيه الأنبياء عن المعاصي، وتنزيه الخالق العادل عن الظلم والتشبيه، فيقول: "والأخبار تبنى على أدلة العقول. فإذا علمنا بدليل العقل أن الأنبياء لا يجوز عليهم المعاصي، تأولنا كل خبر يتضمن خلافه وإبطالناه، كما نفعل ذلك بأخبار الجبر والتشبيه<sup>(١)</sup>. من هذا فيهذا على القاعدة التي أرساها المحدثون". وهي "أن كل متن يناقض المعقول فهو موضوع على الرسول".<sup>(٢)</sup> ولذلك أول ما قبل التأويل من الأحاديث التي رأيها مصادمة لمقتضى العقل، ورد ما لم يقبل التأويل منها. فمن ذلك تأويله للحديث النبوي "إن الشقي شقي في بطن أمه"، وهو يفسر قوله تعالى: (فأما الذين شقوا ففي النار).<sup>(٣)</sup> إذ حمل هذا الحديث على ضرب من المجاز، هو الذي يسميه البلاغيون المجاز المرسل على ماسيؤول إليه. وذلك لأن ظاهره يوهم بالجبر ويصادم رأيه في حرية الاختيار. فقال: "أخبر الله تعالى في هذه الآية أن الذين شقوا باستحقاق عذاب النار جزاء بسوء أعمالهم داخلون في النار. وإنما سمي الشقي شقياً قبل دخوله النار، لأنه على حال تؤديه إلى دخولها من قبيح أعماله. فأما ما روي من قوله (ع) (إن الشقي شقي في بطن أمه) فمجاز؛ لأن المعنى أن المعلوم من حاله أن سيسقى بارتكاب المعاصي، التي تؤديه إلى عذاب النار، كما يقال لولد شيخ هرم: هذا يتيم، ومعناه: سيتيم".<sup>(٤)</sup>

واستبعد الطوسي ما روي من أن النبي (ص) قال: (ما كذب أبي إبراهيم إلا ثلاث كذبات يحاجز بها عن ربه، قوله: (إني سقيم) ولم يكن كذلك. وقوله: (بل فعله كبيرهم هذا) وقوله في سارة: (إنها أختي، وكانت زوجته)، وذلك حين فسر قوله عز وجل: (فنظر نظرة في النجوم. فقال إني سقيم)<sup>(٥)</sup>؛ مبيناً أنه "قد دلت الأدلة

(١) التبيان: ٥٥/٥.

(٢) الذهبي: التفسير والمفسرون ٤١/١.

(٣) هود: ١٠٨.

(٤) التبيان: ٦٧/٦.

(٥) الصافات: ٨٨/٨٩.

العقيلة على أن الانبياء لايجوز أن يكذبوا فيما يؤدونه عن الله، من حيث إنه كان يؤدي الى أن لا يوثق بشيء من أخبارهم".<sup>(١)</sup>.

وعنايته بأسانيد الاخبار وأحوال الرواة واضحة في تفسيره، وهو يخضعها عند النظر فيها لمقاييس المحدثين فيحكم عليها بالقوة أو الضعف بناء على هذا الاساس العلمي. فالخبر المرسل، وهو على الاقوى الذي انقطع اسناده بعد الوصول الى التابعي،<sup>(٢)</sup> ضعيف عند الطوسي. وهو كذلك عند " جماهير اصحاب الحديث".<sup>(٣)</sup> فاذا عارضت مضمونه أخبار أخرى، كان ذلك أدل على ضعفه. ففي تفسير قوله تعالى (فلما آتاها صالحا جعلاه شركاء فيما آتاها فتعالى الله عما يشركون)<sup>(٤)</sup>، يذكر أن الهاء في قوله (جعلاه شركاء) راجعة الى الوالد لا الى الله. ويكون المعنى انهما طلبا من الله تعالى أمثالا للولد الصالح، فأشركا بين الطلبتين. كما يقول القائل: طلبت مني ردهما فلما أعطيتك شركته بآخر، اي طلبت آخر، مضاف اليه. فيكون الضمير في ( آتاها ) عائداً ، على هذا الى آدم وحواء، على قول بعض المفسرين . ويكون قوله: ( فتعالى عما يشركون ) منقطعاً عن حكم ما قبله، غير عائد عليهما. بدليل قوله بعد ذلك (أيشركون مالا يخلق شيئا وهم يخلقون)، فزعه نفسه عن هذا الشرك دون ما تقدم.<sup>(٥)</sup> ثم يبين أن الخبر المروي في هذا الباب، من اضافة الشرك الذي تحدثت عنه الآية الى آدم وحواء، لا يلتفت اليه، لأن العقل يدل على أن الانبياء لايجوز أن يصدر منهم ذلك، ولأن هذا الخبر مطعون في سنده. لانه يرويه قتادة عن الحسن عن سمرة، وهو مرسل لان الحسن لم يسمع من سمرة شيئا - في قول البغداديين - ، ولأن الحسن قال بخلاف ذلك فيما روي عنه عروة.. قال: هم المشركون. ويعارض ذلك ماروي، عن سعيد بن جبير وعكرمة والحسن وغيرهم ، من أن الشرك غير منسوب الى آدم وزوجته، وأن المراد به غيرهما".<sup>(٦)</sup>.

والجهل بحال الراوي سبب في ضعف سند الحديث عند الطوسي، وهو كذلك

(١) التبيين ٨ / ٥١٠ .

(٢) ابن الصلاح: مقدمة في علوم الحديث ص ٢٥ .

(٣) مقدمة في علوم الحديث ص ٢٦ .

(٤) الاعراف: ١٨٩ .

(٥) التبيين: ٥٤/٥٥-٥٥ .

(٦) التبيين: ٥٥/٥٥ .



عند المحدثين مالم يرو عن المجهول عدلان.<sup>(١)</sup> لأن حكم المجهول كحكم الساقط من السند، كلاهما موجب للضعف. ومن هنا نجد الطوسي يضعف الحديث الذي روي عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى (وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا)<sup>(٢)</sup>. ومفاد هذا الحديث أن الله تعالى أخرج ذرية آدم من ظهره وأشهدهم على أنفسهم وهم كالذر. وقد رواه عن عمر، فيما يذكر الطوسي، سليمان بن بشار الجهني، وقيل مسلم بن بشار. غير أن سليمان مجهول لا يعرفه أحد من أهل العلم. ولذلك قال يحيى بن معين: سليمان هذا لا يدرى أين هو؟<sup>(٣)</sup> ومن هنا ضعف هذا الحديث عند الطوسي، لمجهولية راويه.

وخبر الواحد من الاخبار الضعيفة، عند الطوسي لا يفيد بحسب رأيه علما ولا عملا. أي انه ليس حجة في الدين من الناحية النظرية ولا العملية. وممدح بذلك مرارا في تفسيره. وقطع ضعفه مطلقا، وبأنه لا يمكن الاعتماد عليه<sup>(٤)</sup> فنراه مثلاً يذكر في تفسير قوله تعالى (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم).<sup>(٥)</sup> أن قوله (استغفر لهم) صيغته صيغة الامر والمراد به المبالغة في التنبيس من المغفرة، وأن السبعين في الآية الكريمة لا يراد به العدد المخصوص، بل يراد به المبالغة والتكثير، كما يقول القائل: لو قلت ألف مرة ما قبلت، والمراد: أنني لأقبل منك. ثم يقول: "وما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال (والله لأزيدن على السبعين) خبر واحد لا يلتفت اليه، ولأن في ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله استغفر للكفار وذلك لا يجوز بالاجماع".<sup>(٦)</sup>

وعلى هذا الأساس من النظرة الى الحديث الأحادي لم يجز الطوسي نسخ الآي به، باعتبار أن القرآن متواتر، ولا ينسخ المتواتر إلا مثله. وهو رأي الجمهور أيضا إذ أوجبوا أن يكون الخبر الناسخ للكتاب متواترا أو مستقيضا،<sup>(٧)</sup> وقالوا: لأن القرآن

(١) ابن الاصلاح: مقدمة في علوم الحديث ص ٥٣.

(٢) الاعراف: ١٧١.

(٣) التبيان: ٢٨/٥.

(٤) التبيان: ٣/١، ٤٦/٢، ٤٥٧/١٣٠/٣.

(٥) التوبة: ٨٠.

(٦) التبيان: ٢٦٧/٥ - ٢٦٨.

(٧) الخصري: اصول الفقه ص ٢٦٢، وابو زهرة: اصول الفقه ص ١٩٥.

قطعي السند ، فلا ينسخ بعض أحكامه الا ما يكون قطعي السند مثله.<sup>(١)</sup> والطوسي يفصح عن رأيه هذا اذ يقف عند قوله عز وجل ( فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة).<sup>(٢)</sup> فيفسر الاستمتاع بالمتعة الى أجل مسمى، مبينا انه قول ابن عباس والسدى ومذهب الامامية، ومحتجا له بالمفهوم الشرعي للفتة عند الاطلاق. ثم يضعف الخبر الذي يروى عن النبي (ص) انه نهى عن المتعة، مستدلا على ذلك بأحاديثه، الى جانب اختلاف الفاظه اختلافا يخرج به، في رأيه، عن صحة الاحتجاج به على نسخ الآية.<sup>(٣)</sup>

وبالمثل لم يجز الطوسي تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد وترك ظاهره له<sup>(٤)</sup>، لأنه - عنده - مطلق وعموم القرآن معلوم، ولا يخص المعلوم لإمثله.<sup>(٥)</sup>

فهذا موقف الطوسي من أخبار الآحاد. التي تعد عند الاصوليين من الادلة الناقصة،<sup>(٦)</sup> لاحتمال الخطأ أو الشذوذ فيها. الا أن الكثيرين يعدونها حجة اذا رواها الثقات، ويرون الشارع أمر باتباعها وتصديقها، فارتفعت بذلك في عملية الاستنباط الى مستوى الدليل القطعي.<sup>(٧)</sup> وهو مذهب جمهور الامامية، وعليه الائمة الاربعة، الا أن أبا حنيفة يشترط مع الثقة بالراوي وعدالته ألا يخالف عمله مايرويه. ويشترط مالك ألا يخالف خبر الآحاد ما عليه أهل المدينة.<sup>(٨)</sup>

ورأي الطوسي في عدم تخصيص عموم الكتاب بخبر العدل الواحد مرجوح؛ اذ لا مانع فيما يبدو من ذلك حتى مع القول بأن دلالاته ظنية وليست قطعية. لان الدلالة في عام الكتاب ظنية ايضا، ذلك لان الكتاب وان كان قطعي الصدور، الا أنه ظني الدلالة بحكم ماله من ظهور في العموم، فلا موجب إذا لاسقاط احدهما بالآخر<sup>(٩)</sup>. وهذا رأي جمهور الامامية<sup>(١٠)</sup> والشافعية والحنابلة.<sup>(١١)</sup> كما أنه رأي الاحناف والمالكية بشروط.<sup>(١٢)</sup>

(١) ابو زهرة: أصول الفقه ص ١٩٦.

(٢) النساء: ٢٤.

(٣) التبيين: ١٦٥/٣-١٦٦.

(٤) التبيين: ٨٣/٨.

(٥) التبيين: ١٣٠/٣.

(٦) الصدر - محمد باقر - المعالم الجديدة في الاصول ص ١٠٩.

(٧) نفسه ص ١١٠-١٠٩.

(٨) ابو زهرة: أصول الفقه ص ١٠٩.

(٩) الحكيم: الاصول العامة للفتة المقارن ص ٢٤٣.

(١٠) نفسه: المكان نفسه.

(١١) ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير ص ٦٧. وابو زهرة: أصول الفقه ص ١٥٩.

(١٢) الخصري: اصول الفتة ص ١٨٧. وابو زهرة: أصول الفقه ص ١٦٠-١٥٩.

واستشهد الطوسي بالحديث القدسي، وهو يفسر الآي، غير أن ما أورده منه قليل. وذلك يرجع الى قلة هذا النوع من الحديث اصلا بالقياس الى الحديث النبوي. ومن ذلك ما أورده في تفسير قوله تعالى: (انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليما حكيما).<sup>(١)</sup> اذ إن قال: "وقوله: (وكان الله عليما حكيما) معناه ههنا: وكان الله عليما بتوبتهم ان تابوا واصرارهم أصروا. وحكيما في مواذنتهم ان لم يتوبوا. وروي عن النبي(ص) أنه قال: لما أهبط ابليس قال: وعزتك وعظمتك لا افارق ابن آدم حتى تفارق روحه جسده. فقال الله: وعزتي وعظمتي لا أحجب التوبة من عبدي حتى يغرر".<sup>(٢)</sup>

ومنهج الطوسي في ايراد الاحاديث النبوية يقوم على طرح سلاسل اسنادها غالبا، وذكر متونها فحسب مكتفيا بعبارة "قال النبي (ص)"<sup>(٣)</sup> أو "روي عن النبي (ص)"<sup>(٤)</sup> أو روي عنه عليه السلام<sup>(٥)</sup> وما أشبه ذلك. وقد يذكر الراوي الأخير الذي حمل الحديث عن النبي(ص) كقوله: "روى ابو قلابة عن النبي(ص) أنه قال"<sup>(٦)</sup> ويبدو انه سلك هذا المنهج ايثارا للايجاز الذي نوه به في مقدمة تفسيره،<sup>(٧)</sup> وفي مواضع أخرى منه<sup>(٨)</sup>، ولان غالب هذه الاحاديث مشهور معلوم الاسانيد لدى أهل العلم، وأحوال روايتها لم تكن خافية عليهم، وخاصة أن أكثرها رواه الطبري في تفسيره واصحاب الصحاح والمسانيد في كتبهم الحديثية، وهي من الشهرة بمكان.

ويسمى القول المرفوع الى النبي (ص) أثرا فيقول مثلا: "ورد الأثر بذلك، روى أبو سعيد الخدري عن النبي(ص)"<sup>(٩)</sup>. كما يسميه خبرا فيقول "روي في

(١) التوبة: ١١٧.

(٢) التبيان: ١٤٧/٣.

(٣) التبيان: ٥/١.

(٤) التبيان: ٥/١، ٩، ٣/١٠٠.

(٥) التبيان: ٥/١.

(٦) التبيان: ٧/١.

(٧) التبيان: ٢/١.

(٨) التبيان: ٢/١٣٧، ٣/٢٠٩.

(٩) التبيان: ٢٩/١.

خبر مرفوع<sup>(١)</sup>، وفي موضع آخر: "وهو ف معنى الخبر عن النبي"<sup>(٢)</sup>. فالخبر والأثر عنده إذا بمفهوم واحد، وهو المشهور. على حين فرق فقهاء خراسان بينهما، إذ كانوا يسمون الموقوف على الصحابي أثراً والمرفوع الى النبي (ص) خبراً.<sup>(٣)</sup>

ونعلم مما تقدم أن الخبر المرفوع عنده ما اثر عن النبي (ص). ولعله يريد به ما يرويه الصحابي عنه، على ما هو مشهور بين أهل العلم. وبه قال الخطيب البغدادي<sup>(٤)</sup> وأبو عمرو بن الصلاح<sup>(٥)</sup> وغيرهما. وقد يشعرنا بذلك قوله في موضع آخر: "وروى الحسن - يريد - البصري - في حديث رفعه عن النبي (ص)"<sup>(٦)</sup>. فعبارة "رفعه" تدل على أن الحسن رواه عن صحابي رواه عن النبي (ص). ولا بد من الإشارة هنا الى مسألة مهمة، وهي أن تفسير الطوسي خلا من الروايات الواردة في فضائل السور مثل الذي يرويه العياشي والثعلبي والواحدي. ولعل ضعفها السبب في ذلك، إذ هي كما يقول ابن تيمية موضوعة باتفاق أهل العلم<sup>(٧)</sup>.

فاذا انتقلنا الى المأثور عن الصحابة والتابعين، ألفينا الطوسي يقف منه موقف المختار الذي لا يقيد في اختياره الا القيد العلمي المبني على الأدلة. ولكنه اختار لا يخرج في الواقع عن اطار هذا المأثور، لأنه كثير الاعتداد به. وكل ما خالفه من اقوال المفسرين الذين يسميهم المتأخرين، لا اعتبار له عنده. فلم يرتض مثلاً قول أبي على الجبائي وأبي القاسم البلخي، وأكثر المعتزلة، حين جعلوا الظلم الوارد في آية الانعام (الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون)<sup>(٨)</sup> عاماً "يدخل فيه كل كبيرة تحبط ثواب الطاعة"، ولم يخصصه بالشرك الذي دلت على إرادته في الآية روايات جمع من الصحابة والتابعين كابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وسلمان الفارسي وحذيفة بن اليمان وسعيد بن

(١) التبيان: ٣٠٢/٧.

(٢) التبيان ٦٢/٥.

(٣) ابن الصلاح: مقدمة في علوم الحديث ص ٢٢. والصالح: علوم الحديث ومصطلحة ص ١١٠.

(٤) ابن كثير: الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث ص ٢٣.

(٥) مقدمة في علوم الحديث ص ٢٢.

(٦) التبيان ٢٨٨/٧.

(٧) ابن تيمية: مقدمة في اصول التفسير ص ٧٦.

(٨) الانعام: ٨٢.

المسيب وقتادة ومجاهد وحماة بن زيد<sup>(١)</sup>. بل رد قول هؤلاء المفسرين من المعتزلة مبينا " أن الذي ذكره خلاف أقاويل المفسرين من الصحابة والتابعين<sup>(٢)</sup> " وهو موقف جديد في تفاسير الامامية، لا قبل لنا به من قبل. إذ نجد لأحدا من مفسريهم يجعل لأقوال الصحابة والتابعين مثل هذه القوة والاعتبار، وإن كانوا لا يعدمون الرواية عنهم.

هذا إذا اتفقوا في التأويل أو تقاربت أقوالهم. أما إذا اختلفوا، وكثيرا ما يرد ذلك عنهم فإن الطوسي يوازن بين أقوالهم ويرجح بعضها على بعض ببيّنات وأدلة علمية متنوعة، أظهرها فيما هانا إليه الاستقراء:

(٢)

### أدلة الترجيح بين المنقول

#### أ- الإجماع:

وهو مجة عند الأئمة قبل أن يكون حجة عند الطوسي، إذ روي عن الامام جعفر الصادق أنه قال: (خذوا بالمجمع عليه، فإن المجمع عليه لا ريب فيه)<sup>(٣)</sup>. وقد نبه عليه الطوسي في مقدمة تفسيره، وعده من الأدلة الصحيحة في علم التفسير<sup>(٤)</sup>. ثم مضى يطبقه، وهو يفسر الآي، بالتزام واضح. فكل قول مخالف للإجماع مردود ضعيف، لخروجه عن الدليل الصحيح. فهو على هذا من قبيل الشاذ الذي لا يعتد به. والأمثلة على ذلك كثيرة نجتزئ منها بما أورده في تفسير قوله تعالى (ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب)<sup>(٥)</sup>. إذ قال: " أكثر المفسرين على إن قوله (ولكم في القصص حياة): المراد به القصص في القتل.. وقال أبو الجوزاء: معناه أن القرآن حياة.. وهذا ضعيف لأنه تأويل خلاف الإجماع"<sup>(٦)</sup> وليس المراد بالإجماع في عرف الطوسي إجماع مفسري الشيعة أو أئمتهم، بل المراد به، بدلالة عبارته، إجماع عامة المفسرين من غير تقيّد بفئة معينة منهم. ويدخل فيهم بالطبع مفسرو أهل السنة. وهذا يتلاءم ومنهجه العام في الرواية، إذ هو يروي عن غير

(١) التبيان ٤/ ١٩٠.

(٢) التبيان: نفس المكان.

(٣) الكليني: أصول الكافي ١/ ٧-٨.

(٤) التبيان ٦/ ١.

(٥) البقرة: ١٧٩.

(٦) التبيان: ٢/ ١٠٥.

الامامية من جماهير المسلمين".<sup>(١)</sup> وهو منحنى نراد جديدا في تفاسير الامامية، اذ لم نعرف قبل الطوسي مفسرا منهم، بني الاجماع على هذا الاساس من الشمول. ومنها الاحتكام الى النص القرآني، واتخاذ دليلاً على قوة المنقول أو ضعفه، يهديه الى ذلك السياق أو الايات الواردة في مواضع أخرى من التنزيل. فمن الاول الذي احتكم فيه الى السياق ما أورده في تفسير قوله عز وجل: ( ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم والله يختص برحمته من يشاء)<sup>(٢)</sup> اذ بين أن المراد بالرحمة في الآية الكريمة النبوة، وأن ذلك مروي عن الامام علي ومحمد الباقر والحسن البصري، وبه قال ابو علي الجبائي وعلي ابن عيسى الرماني وابو القاسم البلخي وغيرهم من المفسرين. ثم بين أنه روي عن ابن عباس أن المراد بالرحمن هنا الاسلام. ورد هذا الوجه مستدلاً بقرينة سياقية هي عبارة "أنزل" في الآية الكريمة، فقال: "وهذا بعيد، لأنه وصف ذلك بالانزال، وذلك لايليق الا بالنبوة".<sup>(٣)</sup> وليس مراده أن مطلق الانزال لايليق الا بالنبوة، لأننا نعلم أنه يرد في القرآن لغير هذا المعنى أيضاً. وانما مراده أنه مع لارحمة لا يكون الا كذلك. وهو وجه لا يخلو من قوة. ويعضده قوله تبارك وتعالى: (وما أرسلناك الرحمة للعالمين).<sup>(٤)</sup> فوصفه بأنه رحمة، لأنه مبعوث بالنبوة. وفي تفسير سورة الكهف حكى عن قطرب وابن عباس أن المراد بقوله: (رابعهم كلبهم)<sup>(٥)</sup> راع يتبعهم وأنه انما أخبر عن الكلب وأراد صاحبه، كما قال: (واسأل القرية) وأراد أهلها. ثم ضعف هذا الوجه بناء على ملحظ السياق قبل ذلك، فقال: "وهذا لا يصح مع ظاهر قوله: "وكلبهم باسط ذراعيه"<sup>(٦)</sup> وهو ملحظ دقيق، لأن باسط الذراعين في فناء الكهف يلائم حالة الكلب فلي استرخائه ونومه، دون حالة الانسان، الذي له في مثل ذلك وضع مخصوص.

ومما احتكم فيه الى آيات واردة في تفسير قوله تعالى: (إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله

(١) ابو زهرة: الامام الصادق ص ٤٥٢.

(٢) البقرة: ١٠٥.

(٣) التبيان ١/٣٩١.

(٤) الأنبياء: ١٠٧.

(٥) الكهف: ٢٢.

(٦) التبيان ٧/٣٠.

ويلعنهم اللاعنون).<sup>(١)</sup> إذ بين أن في معنى (يلعنهم اللاعنون) أربعة أقوال: الأول: ما قاله الربيع وقتادة واختارده أبو على الجبائي والرماني وغيرهما، أنهم الملائكة والمؤمنون. والثاني: ما قاله: مجاهد وعكرمة أنها دواب الأرض. تقول: منعنا القطر لمعاصي بني آدم. والثالث: ما حكاه الفراء عن ابن عباس أنه كل شيء سوى الثقلين: الأس والجن. والرابع: قول ابن مسعود: إذا تلاعن الرجلان رجعت اللعنة على المستحق لها، فإن لم يستحقها واحد منهما،<sup>(٢)</sup> رجعت على اليهود الذين كتموا ما أنزل الله. ثم اختار بعد هذا الوجه الأول مبينا أنه "هو الصحيح لقوله تعالى في وعيد الكفار: (أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين).<sup>(٣)</sup> فاختار من وجوه المنقول ما يعضده قرآن.

ومن الأسس التي سلكها الطوسي في اختيار المأثور وترجيح بعضه على بعض، موافقته لعموم اللفظ الذي يدل عليه الظاهر. فهو يختار الأشبه بهذا العموم، ولا يحد عن ترجيحه مادام الدليل على التخصيص معدوما. وما دام ذلك الوجه الذي يفيد العموم يمكن أن تنضوي تحته بقية الوجوه المخصصة للمعنى. وهذا في تفسيره كثير. منه ما أورده في وقوفه عند قوله عز وجل في مخاطبة الملائكة (وأعلم ماتبدون وما تكتمون)<sup>(٤)</sup>. فقد بين أن في تأويله ثلاثة أقوال: الأول: أنه يعلم سرهم وعلايتهم. والثاني: أن معنى "تكتمون" ما أضمره إبليس من المعصية والمخالفة، ومعنى "تعلنون" قولهم (أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء)<sup>(٥)</sup>. والثالث: ما روي أن الله تعالى لما خلق آدم مرت به الملائكة قبل أن ينفخ فيه الروح، ولم تكن رأته مثله قبل، فقالت: لن يخلق الله خلقا إلا كنا أكرم منه وأفضل عنده. فزعم أن هذا الذي أخفوه في نفوسهم، وأن الذي أبدوه قولهم (أتجعل فيها من يفسد فيها)<sup>(٦)</sup>. وبين أن هذا الوجه روي عن الحسن، ثم قال بعد ذلك: "والوجه الأول أقوى، لأنه أعم، ويدخل فيه هذا الوجه. ولا دلالة يقطع بها على تخصيص الآية".<sup>(٧)</sup>

وإذا لم يكن هناك ما يدعو إلى تخصيص المعنى بوجه من الوجوه دون آخر

(١) البقرة: ١٥٩.

(٢) في الأصل: منهم. والصحيح ما أثبتناه. لأن الضمير يعود على الرجلين المتلاعنين.

(٣) التبيان ٤٧/٢.

(٤) البقرة: ٣٣.

(٥) التبيان ١٤٦/١.

فإن عناية الطوسي بتعميم المعنى تجعله يضم كل ما اثر فيها من أقوال على أنه يحتمله المعنى ولاتنافي بينه. وكأنه يلح في هذا الصنيع بلاغة القرآن على ايراد المعاني العديدة في عبارة موجزة. وهي خاصة عرفتها العربية في بلاغتها وسمتها الأولى الايجاز<sup>(١)</sup>. ففي تفسير قوله تعالى: (الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم)<sup>(٢)</sup> يضم الطوسي ما أثر عن أهل البيت الى ما أثر عن بعض التابعين ويربطهما برباط معنوي واحد، فيقول: "أي: فهؤلاء يستدلون على توحيد الله بخلقه السموات والأرض، وأنهم يذكرون الله في جميع أحوالهم: قياماً وقعوداً.. ومضطجعين . وقال قوم:.... أي يصلُّون على قدر امكانهم في صحتهم وسقمهم وهو المروي في أخبارنا. ولاتنافي بين التأويلين، لأنه لايمتنع أن يصفهم بأنهم يفكرون في خلق السموات والارض في هذه الاحوال، ومع ذلك يصلون على هذه الاحوال في اوقات الصلوات. وهو قول ابن جريح وقتادة".<sup>(٣)</sup>

غير ان الطوسي على الرغم من التفاته الى ما في الآي من دلالة على العموم، وأخذه به في كل موضوع لايجد فيه دليلاً على التخصيص، نراه يسكت أحياناً على تخصيص بعض المفسرين من الصحابة والتابعين للمعنى من غير دليل، أو على حد تعبير الاصوليين والمفسرين، على التخصيص من غير مخصص. فمن ذلك تفسير الحجارة في قوله عز وجل (واتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين).<sup>(٤)</sup> إذ بين ان المروي عن ابن عباس وابن مسعود أنها حجارة الكبريت لانها أحر شيء اذا حميت.<sup>(٥)</sup> ولم يعلق على هذا التفسير بشيء. مع أن الظاهر الذي يستمسك به كثيراً على خلافه. لأنه لا دلالة فيه على هذا التخصيص من جهة، ولان المعنى أقوى اذا حملنا الحجارة على الجنس كله، من جهة أخرى. لان هذا أغلظ في الوعيد، وأدل على شدة نارجهنم. وفيه ما فيه من تحقيق الهدف الديني بالتأثير في النفوس وحملها على الخوف من عذاب الله.

#### بد اللغة:

واللغة بينة أخرى لدى الطوسي في تبيان قوة المنقول أو ضعفه، وبالتالي

(١) وكان الطبري سابقاً الى هذا المنهج. انظر: الجويني: مناهج في التفسير ص ٣٧٢.

(٢) آل عمران: ١٩١.

(٣) التبيان ٨١/٣.

(٤) البقرة: ٢٤.

(٥) التبيان: ١٠٦/١.



قبوله أوردته. فما وافق المفهوم اللغوي للفظ القرآنية عند الإطلاق والتبادر، من أقوال الصحابة والتابعين، هو الأقوى عنده. كتفسير عطاء للعاكفين في قوله تعالى: (وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود)<sup>(١)</sup> بالمقيمين في حضرته. إذ رآه أقوى من بقية الأقوال التي أثرت في تفسير هذه اللفظة. كقول مجاهد وعكرمة: إنهم المجاورون، وقول سعيد بن جبير وقتادة: إنهم أهل البلد الحرام، وقول ابنه عباس: هم المصلون وحجته في هذا الترجيح: "أنه المفهوم من إطلاق هذه اللفظة". وقد استدل عليه بقول النابغة الذبياني<sup>(٢)</sup>

عُكُوفٌ عَلَى أَيْبَاتِهِمْ يَشْمُدُونَهَا \*\*\* رَمَى اللَّهُ فِي تِلْكَ الْكَافِ الْكَوَانِعَ<sup>(٣)</sup>

وما خالف الصحيح في اللغة من تلك الأقوال المنقولة، مردود عنه أيضا. كقول السدي: أن المراد بالاحصار في قوله تعالى: (للفقراء الذين أحصروا):<sup>(٤)</sup> "منع الكفار لهم وخوف المؤمنين منهم"، فبين أن المعنى لو كان كما ذكر لسدي، لاستعمل القرآن عبارة "حُصِرُوا" بدلا من "أحصروا"، لأن الذي يمنعه العدو، محصور، والذي يمنع نفسه مُحْصَرٌ.<sup>(٥)</sup>

وما لم يعرف في اللغة من وجوه التأويل المأثورة عن الصحابة والتابعين، مستبعد عنده. كالذي بينه في تفسير الآية الكريمة: (قل أن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت أن كنتم صادقين).<sup>(٦)</sup> فقال: "روي عن ابن عباس أنه قال: فاسألوا الموت. وهذا بعيد؛ لأن التمني بمعنى السؤال لا يعرف في اللغة".<sup>(٧)</sup>

### جسبب النزول:

وسبب النزول قرينة أخرى على صحة المنقول أو ضعفه لدى الطوسي. وذلك مانجده مثلا في تفسير قوله تعالى: (ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم)،<sup>(٨)</sup> إذ بين أن المعنى على ما قاله السدي: بخلوا أن ينفقوا في

(١) البقرة: ١٢٥.

(٢) ديوانه ص ١٢٩. وفحول الشعراء ص ٧٣. وروايته قعودا لدى بدلا من "عكوف على".  
و"الأخوف بدلا من" الكاف. ومعنى يشمدونها: يلزمونها ويستزقونها، وهو هزء بهم. والكوانع: جمع كانع وهو الخاضع الذليل.

(٣) التبيان ٤٥٥/١.

(٤) البقرة: ٢٧٣.

(٥) التبيان: ٣٥٥/٢-٣٥٦.

(٦) البقرة: ٩٤.

(٧) التبيان ٣٥٧/١-٣٥٨.

(٨) آل عمران: ١٨٠.

سبيل الله، كما بخلوا بمنع الزكاة الذي دلت عليه الآية التي قبله. ورجح هذا الوجه على آخر روي عن ابن عباس يقول: إنها نزلت في مانعي الزكاة. وبين أنه قول محمد الباقر. أيضا.<sup>(١)</sup> وفي تفسير الآية ١٧١ من البقرة، ذكر ثلاثة وجوه في تأويلها ثم رجح الوجه الاول منها ، لأنه رآه مطابقا لسبب النزول.<sup>(٢)</sup> أو ما لا ينافي السبب من وجوه المآثور محتمل عنده ومقبول.<sup>(٣)</sup>

والكلام هنا يسلمنا الى المنقول في نزول الآي ، الذي يشمل سبب النزول ومكانه وزمانه، وهي المرادة بكلمة النزول في الاصطلاح.<sup>(٤)</sup> وقد عني الطوسي بما روي فيها عن النبي (ص) والصحابة والتابعين عناية واضحة. فجعل لها بابا خاصا سماه "النزول"<sup>(٥)</sup> وسماه في بعض المواضع "القصة"<sup>(٦)</sup> وجعل البحث في هذه الاركان الثلاثة عوناً له في الكشف عن معاني الآي ، اذ إن النزول، كما لا يخفى قرينة على المعنى من الخارج. ولذلك صرح بأهميته في بعض المواضع فقال: "وينبغي لمن تكلم في تأويل القرآن. أن يرجع الى التاريخ ويراعي أسباب نزول الآية على ما روي"<sup>(٧)</sup>.

فالطوسي اذا يعتمد على المنقول في أسباب النزول، ولا يجد بديلاً عنه، لأن هذه الأسباب حوادث لا يست نزل الاي ، فهي إذا تاريخ لا دخل فيها للعقل، وانما طريق العلم بها النقل وحده. ويبدو أنه ملم الماما حسنا بالمنقول في هذا الباب. وآية ذلك نقله الاجماع على سبب النزول في غير موضع من تفسيره، كقوله في وقوفه عند قوله عز وجل: (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين)<sup>(٨)</sup>،: "لاخلاف بين المفسرين أن هذه الآية وما بعدها، نزلت في قوم من المنافقين، من الاوس والخزرج وغيرهم".<sup>(٩)</sup>

ومنهج الطوسي في الموازنة بين المنقول في أسباب النزول، يقرب من منهجه، الذي أسلفناه، في الموازنة بين المنقول في التأويل. فهو يحتكم الى النص القرآني عدة مرات لامحا سياق الايات. فنراه مثلاً في وقوفه عند قوله تعالى: (ان

(١) التبيان: ٦٣/٣.

(٢) التبيان: ٧٨/٢.

(٣) التبيان: ٣٤٤/٢.

(٤) الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن ٤٧١/١.

(٥) التبيان: ٣٦٢/١، ٢٣٨، ٣٦٥، ٤٨٨.

(٦) التبيان ١٧/٣، ٢٢.

(٧) التبيان: ٣٢٦/٩.

(٨) البقرة: ٨.

(٩) التبيان ٦٧/١.

الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً مابعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا ماذا أراد الله بهذا مثلاً..<sup>(١)</sup>، يذكر أن أهل التأويل اختلفوا في نزول الآية، فروي عن ابن مسعود وابن عباس أن الله تعالى لما ضرب مثلين للمنافقين بقوله (كمثل الذي استوقد ناراً) وقوله (أو كصيب من السماء)، قال المنافقون: الله أجل من أن يضرب مثلاً ما بعوضه.. فأنزل الله هذه الآية. ثم يذكر أن الربيع بن أنس قال: هذا مثل ضربه الله للعبد. وأن قتادة قال: معناه أن الله لا يستحيي من الحق أن يذكر منه شيئاً قل أو كثر. ثم يقول بعد ذلك: "وكل هذه الأقوال حسنة، وأحسنها قول ابن عباس لأنه يليق بما تقدم"<sup>(٢)</sup>. فجعل السياق قرينة على رجحان المنقول عن ابن عباس في نزول الآية .

ويلاحظ هنا أمر مهم، وهو أن الطوسي جعل (نزول) الآية متناولاً لأمرين: أحدهما سبب نزولهما، وهو الذي حكاه عن ابن مسعود وابن عباس، والآخر: المعنى المراد منها، وهو الذي حكاه عن الربيع وقاتادة. وهذا فيما يذكر ابن تيمية متعارف عليه بين المفسرين إذ يقول: "نزلت هذه الآية في كذا، ويراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن هذا داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما يقول عنى بهذه الآية كذا"<sup>(٣)</sup>.

ويرجع الطوسي إلى التاريخ، وقد نود بأهميته كما اسلفنا، ليتعرف على الأقوى من المنقول في أسباب النزول، وترجيحة على ماسواه. فنراه في تفحصه للأقوال الواردة في سبب نزول الآية التي تتكلم على الأحزاب، وهي قوله عز وجل (وأنزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب من صياصيمهم وقذف في قلوبهم الرعب فريقاً تقتلون وتأسرون فريقاً)<sup>(٤)</sup>، يرجح قول أكثر المفسرين أنها نزلت في بني قريظة من اليهود لما نقضوا العهد الذي بينهم وبين النبي (ص)، وعاونوا أبا سفيان ومن معه من الأحزاب. يرجحه على قول الحسن البصري: أنها نزلت في بني النضير. مستدلاً على ذلك بالأحداث التاريخية إذ يقول: "والأول أصح.. لأن

(١) البقرة: ٢٦.

(٢) التبيان ١١٠-١١١.

(٣) ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير ص ٤٨.

(٤) الأحزاب: ٢٦.

بني النضير لم يكن لهم في قتال الاحزاب شيء، وكانوا قد انجلوا قبل ذلك".<sup>(١)</sup>

والطوسي ينهج نهجاً سليماً في نظريته الى أسباب النزول، اذ هو لا يقصر معنى الآية على سبب نزولها، ولا يحجرها عليه. بل هو يأخذ بالقاعدة العامة التي اقرها المحققون من الاصوليين والمفسرين، من أن " العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب".<sup>(٢)</sup> ومفادها أن الآية التي تنزل على سبب لا تنحصر في الافراد الذين نزلت فيهم، بل تتجاوزهم الى كل من ينطبق عليهم حكمها ويتناولهم مضمونها، مهما تباعدت امصارهم وتغايرت أعصارهم. ويصرح بذلك في غير موضع من تفسيره، فمن امثلته ما جاء في الآية الكريمة: (وأن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم وما أنزل اليهم خاشعين لله لا يشتركون بآيات الله ثمناً قليلاً)<sup>(٣)</sup>، إذ اورد عن عدد من التابعين أقوالاً متباينة في نزولها، فبين أن منهم من قال: نزلت في النجاشي حين بلغ النبي(ص) موته فاستغفر له. ومنهم من قال: انها نزلت في جماعة من اليهود كانوا قد اسلموا، وفيهم عبد الله بن سلام ومن معه. ثم ذكر أن مجاهداً قال: " نزلت في كل من اسلم من أهل الكتاب من اليهود والنصارى" ورجح قوله على القولين السابقين لاتباعه مع عموم الآية. ثم قال: " ولا دليل يقطع به على ما قالوه. على أنها لو نزلت في النجاشي أو من من ذكر، لم يمنع ذلك من حملها على عمومها في كل من اسلم من أهل الكتاب. لان الآية قد تنزل على سبب وتكون عامة في كل من تناولها".<sup>(٤)</sup> وأورد في سبب نزول الآية ٥٨ من النساء قولين ثم قال: " والمعتمد هو الاول، وان كان الاخير روي أنه سبب نزول الآية، غير أنه لا يقصر عليه".<sup>(٥)</sup> واذا بنى وجه فقهي على المنقول في سبب نزول الآية، فإن ذلك لا يمنع عنده من احتمال غيره من الوجوه؛ لأن غاية ما في السبب ان تطابقه الآية، فأما أن لا تتعدها، فلا يجب عند أكثر المحصلين".<sup>(٦)</sup>

ولعل التزامه بهذه القاعدة السليمة هو الذي حمله في بعض المواضع على عدم تسمية الافراد الذين روي أن الآية نزلت فيهم ، مصرحاً بأنه " لا فائدة في

(١) التبيان: ٣٣٢/٨.

(٢) السيوطي: الاتقان ٢٩/١.

(٣) آل عمران: ١٩٩.

(٤) التبيان: ٩٣/٣.

(٥) التبيان: ٢٣٤/٣.

(٦) التبيان: ٢٢٤/٢.

ذكرها<sup>(١)</sup> مادامت الآية لا تقف عند هؤلاء بل تتجاوزهم الى غيرهم ممن يشاركونهم في سمعتهم.

ويلحظ في آيات الاحكام، أنه اذا اشتجر الخلاف في سبب نزولها، ولم يكن ذلك قادحا بسلامة التأويل، بين الطوسي الحكم الشرعي العام الذي تضمنته الآية وجوز في سبب نزولها كل ما قيل، من غير أن يقطع بواحد منه . فمن ذلك أنه بين في سبب نزول قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن القى اليكم السلام لست مؤمنا)<sup>(٢)</sup>. اقوالا متباينة منقولة عن جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس وابن مسعود وابن اسحق والسدي ثم قرر أخيراً أن "كل واحد من هذه الاسباب يجوز أن يكون صحيحا ولا يقطع بواحد بعينه. والذي يستفاد من ذلك أن من أظهر الشهادتين لايجوز لمؤمن أن يقدم على قتله، ولا اذا أظهر مايقوم مقامها من تحية الاسلام".<sup>(٣)</sup>

وعنى الطوسي بمكان النزول عنايته بسبب النزول، سواء تعلق بالسورة كلها أو بآية منها. فكان يورد المنقول فيه في صدور السور قبل أن يشرع بتفسيرها، كقوله في سورة المائدة: " وهي مدنية في قول ابن عباس ومجاهد وقتادة.. وقال الشعبي: نزل قوله" اليوم اكملت" والنبي صلى الله عليه وآله واقف على راحلته في حجة الوداع"<sup>(٤)</sup>. وقوله في سورة يوسف: " مكية في قول مجاهد وقتادة".<sup>(٥)</sup> وعنده أن المدني مانزل بعد الهجرة النبوية، وذلك ما صرح به في نزول سورة المائدة،<sup>(٦)</sup> وعلى هذا يكون المكي مانزل قبل الهجرة. وهو الأشهر على ما يذكر السيوطي في الاحتقان.<sup>(٧)</sup>

والغالب ان يعزو القول المأثور في النزول الى مصدره من الصحابة والتابعين كقوله في زمن نزول الايات التي تنهي عن الربا: " روي عن ابن عباس وعمر أن آخر مانزل من القرآن آي الربا".<sup>(٨)</sup>. وقوله في زمن نزول قوله تعالى(واتقوا يوما

(١) التبيان: ٦٧/١ .

(٢) النساء: ٩٤ .

(٣) التبيان: ٢٩٨/٣ .

(٤) التبيان: ٤١٣/٣ .

(٥) التبيان: ٩١/٤ .

(٦) التبيان: ٤١٣/٣ .

(٧) السيوطي: الاحتقان ٩/١ .

(٨) التبيان: ٣٦٩/٢ .

ترجعون فيه الى الله ثم توفي كل نفس ماكسبت وهم لا يظلمون<sup>(١)</sup>." قال ابن عباس وعطية والسدي: هذه الآية آخر ما نزل من القرآن<sup>(٢)</sup>. وقد لا يعزو القول المأثور في النزول الى مصدره، بل يكتفي بعبارة "روي"،<sup>(٣)</sup> أو "قبل"<sup>(٤)</sup>.

#### د. المنقول في المبهات والنسخ:

وعني الطوسي بالمنقول في بيان المبهات القرآنية<sup>(٥)</sup>. فهو يورد الأقوال المختلفة التي وردت في تبينها. وكثيرا ما نراه يعرضها أمامنا دون أن يفصل بينها بقول، فيه ترجيح أو تضعيف لبعضها، وإنما يقف منها موقفاً موقفاً حيادياً خالصاً. من ذلك ما أورده في تفسير قوله عز وجل في سورة الانبياء (واسماعيل وادريس وذا الكفل كل من الصابرين)<sup>(٦)</sup>، فقد بين ان الاقوال تباينت في ماهية ذي الكفل على ضربين: فقال ابو موسى الاشعري وقتادة ومجاهد: انه ليس بنبي بل هو رجل صالح. وقال الحسن البصري هو نبي اسمه ذو الكفل<sup>(٧)</sup>. ولم يفصل بين هذين القولين بكلمة مع أن ذلك ممكن في رأينا إذا لوحظ سياق هذه الآية واليات التي تقدمتها. فقد ذكر ذو الكفل في سياق واحد مع ذكر من الانبياء في السورة وهم: ابراهيم ولوط واسحق ويعقوب ونوح وداود وسليمان وايوب واسماعيل وادريس وذو النون وزكريا ويحيى<sup>(٨)</sup> عليهم السلام. وقد اطرده في القرآن ذكر الانبياء، مع الانبياء فلا داعي لافراد ذي الكفل منهم، وعده ليس نبيا من بينهم. وتسمية السورة بسورة الانبياء يعضد ذلك. والقول بأن التسمية جرت على الغالب يحتاج الى دليل. ومنه ما أورده في تفسير قوله عز وجل (قال عفريت من الجن أنا آتيك به)<sup>(٩)</sup> فبين أنه روي ان العفريت هو الخضر، ولم يضعف هذا القول، مع أنه

(١) البقرة: ٢٨١.

(٢) التبيان: ٣٦٩/٢.

(٣) التبيان: ١٤٦/٢.

(٤) التبيان: ١٣٧/٢.

(٥) يراد بالمبهات القرآنية في الاصطلاح: اسماء الأشخاص والأشياء التي وردت مبهمة في القرآن من غير تبين لما هيته. وهي كثيرة منها: قربان ابني آدم مانوعه؟ وبعض بقرة بني اسرائيل ماهو؟ والذي مر على قرية من هو؟ وطيور ابراهيم الاربعة مانوعها؟ وقد الف فيه السهيلي والسيوطي وغيرهما.

(٦) الانبياء: ٨٥.

(٧) التبيان: ٢٧٢/٧.

(٨) الانبياء: ٥١-٨٩.

(٩) النمل: ٤٠.

في غاية البعد لان قصة الخضر مع موسى في سورة الكهف تشعر بأدميته. والمفسرون مجمعون على هذا، ومنهم الطوسي، وانما الخلاف بينهم في نبوته أو عدم نبوته، وهو ماحكاه الطوسي نفسه عنهم.<sup>(١)</sup> والجمهور على أنه نبي.

على أن موقف الطوسي من المنقول في المبهمات القرآنية يتسم بالعلمية في عدة مواضع من تفسيره . اذ نراه يلتزم بدلالة النص القرآني، ويقف حيث يقف، ولا يتعداه الى ترجيح مالا مرجح له. ولعل خير مثال على ذلك تفسير السكينة في قوله تعالى ( وقال لهم نبيهم إن آية ملكه أن يأتكم التابوت فيه سكينة من ربكم).<sup>(٢)</sup> اذ حكى عن علي بن ابي طالب (ع) انها ريح هافة لها وجه كوجه الانسان. وعن مجاهد: لها رأس ك رأس الهرة، وبين أن ذلك روي في اخبار الامامية ايضا. ونقل عن وهب بن منبه : أنها روح من الله تكلمهم بالبيان عند وقوع الاختلاف، وعن عطاء: آية يسكنون اليها، وعن ابن عباس وقتادة والسدي: عصا موسى ورصاص الالواح، وبين أنه احدى روايتين عن محمد الباقر، والآخرى انها الذي وضعت أم موسى فيه موسى حين ألقته في اليم. وكما نقل عن الحسن البصري انها التوراة وشيء من ثياب موسى، وبعد أن ذكر هذه الاقوال المتباينة، لم ير من الصحيح أن يخصص السكينة بواحد منها، بل رأى أن يحملها على مفهومها اللغوي العام، المحتمل لجميع مذكروه واختلفوا فيه، " وهو "انه كان فيه ما يسكنون اليه".<sup>(٣)</sup> وهو منهج سليم في تفسير مثل هذه الالفاظ التي عرفت بالمبهمات. لأننا في الواقع نشم رائحة الاسرائيليات في كثير مما ورد في تفسيرها من ماثور. وكثير من هذه التأويلات غير ثابت عن نقل عنهم. ولقد أن لنا ان نتجنبها ونقف عند النص الكريم محتكمين اليه مادما لاتملك الدليل القاطع على المراد منها. وكان الطوسي محقا حين علق على هذه الاقوال المتباينة بقوله: " ولا يقطع بشيء من ذلك الا بدليل يوجب العلم".<sup>(٤)</sup>

وعني الطوسي بالمنقول في نسخ القرآن ،عنايته بالمنقول في التفسير والنزول والمبهمات، مما أسلفنا بيانه. فأورد كثيراً من الروايات الماثورة عن

(١) التبيان: ٧٠/٧-٧١.

(٢) البقرة: ٢٤٨.

(٣) التبيان: ٢٩٢/٢-٢٩٣.

(٤) التبيان: ٢٩٣/٢.

الصحابة والتابعين في نسخ بعض الآي لبعض. اذ هو ممن يرى جواز النسخ في الشريعة بل يعتقد بوقوعه في الحياة الاسلامية<sup>(١)</sup>. وقد استدل على ذلك بأدلة متنوعة منها قرآنية كقوله تعالى: (مانسخ من آية او ننسخها نأت بخير منها أو مثلها)<sup>(٢)</sup> وقوله ( وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه)<sup>(٣)</sup> ومنها أدلة نقلية رويت عن بعض الصحابة والتابعين كأبي بكر الصديق وأبي موسى الأشعري وقتادة تفيد وقوع النسخ في القرآن.<sup>(٤)</sup> وعلل النسخ بتغير المصلحة" فإذا زال الوقت الذي تكون المصلحة مقرونة به، زال بزواله وذلك مشروط بما في المعلوم من المصلحة به".<sup>(٥)</sup> وبين ان " هذا القدر كاف في ابطال قول من أبى النسخ جملة".<sup>(٦)</sup> وعد اجماع الامة حجة على قوة المأثور فيه او ضعفه. فرجح لذلك قول عبد الرحمن بن زيد بن اسلم في أن قوله تعالى(ماكان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه)<sup>(٧)</sup> خاص بالمسلمين الاوائل حين كانوا قليلين. فلما كثروا نسخ بقوله: " وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة طائفة".<sup>(٨)</sup> مستندا في هذا الترجيح الى اجماع الامة على أن حكم الجهاد كفائي لا عيني، اذا قام به البعض سقط عن الآخرين. فقال: " وهذا هو الأقوى لانه لاخلاف أن الجهاد من فروض الكفايات، فلو لزم كل احد النفير، لصار من فروض الأعيان".<sup>(٩)</sup>

وموقف الطوسي من نسخ الآي موقف العالم المحقق، فهو لايسرف في القول به. بل قد يستبعده بأدلة علمية. وقد جعل التاريخ عنصرا مهما في جواز نسخ الآي او عدمه. فعندما قال سعيد بن المسيب ان قوله تعالى ( وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين)<sup>(١٠)</sup> منسوخ بقوله (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم)، لم ير الطوسي ذلك لازما على كل حال، بل قيده بتأخر الآية الثانية عن الأولى في النزول.<sup>(١١)</sup> وهذا صحيح، لان المصلحة في

(١) التبيان: ١٢/٢.

(٢) البقرة: ١٠٦.

(٣) البقرة: ١٤٣.

(٤) التبيان: ٣٩٤/٢.

(٥) التبيان: ٣٩٤/١.

(٦) التبيان : نفس المكان.

(٧) التوبة: ١٢٠.

(٨) التوبة: ١٢٢.

(٩) التبيان: ٣٢٠/٥.

(١٠) البقرة: ٢٤١.

(١١) التبيان: ٢٨٠/٢.



تدرج الاحكام الشرعية وتطورها، لاتتحقق حين تنزل الآيتان المتناسختان معا، اذ التراخي بينهما لابد فيه - كما التفت الطوسي<sup>(١)</sup> - لتحقيق هذا الهدف. وقد صرح ابن الحصار، فيما حكاه السيوطي عنه، بأن التاريخ بينة مهمة في اثبات نسخ الآي، بعد النقل الصريح عن النبي(ص) والصحابة ليعرف المتقدم منها والمتأخر.<sup>(٢)</sup>

والطوسي أبدا يطالب بالدليل على النسخ، ويرى أنه متى احتمل بعض نصوص القرآن النسخ" لم يجوز أن يقال هو منسوخ الابحجة"<sup>(٣)</sup> ولذلك رجح قول الحسن البصري على قول السدي في عدم نسخ قوله تعالى( ويسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلولو الدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل)<sup>(٤)</sup>، بآية فرض الزكاة" لأنه لا دليل على نسخها"<sup>(٥)</sup>.

والاية يجوز أن تنسخ بأخرى ، عنده، حين يكون بينهما تناف في الحكم. فأن لم تتنافيا فلا نسخ.<sup>(٦)</sup> وهو ما اشار اليه ابن قتيبة وسماه "اختلاف التضاد" وبين أنه في الامر والنهي من الناسخ والمنسوخ.<sup>(٧)</sup> وعنده أن الاخبار التي لاتتضمن معنى الامر والنهي والاباحة لايجوز نسخها.<sup>(٨)</sup> ولذلك ضعف قول الربيع بن أنس حين جعل قوله تعالى(وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر أحدهم الموت قال اني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار اولئك أعتدنا لهم عذابا ليما).<sup>(٩)</sup> منسوخا بقوله: ( ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) مبينا أن " هذا خطأ لأن النسخ لايدخل في الخبر الذي يجري هذا المجرى".<sup>(١٠)</sup> وهذا ما عليه المحققون، وبه صرح السيوطي في الإتقان فقال" لايقع النسخ الا في الامر والنهي ولو بلفظ الخبر. أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب، فلا يدخله النسخ". ثم قال مشيرا الى ما دخل كتب الناسخ والمنسوخ مما لايصح فيه النسخ:" واذا عرفت ذلك، عرفت فساد صنع من أدخل في كتب النسخ كثيرا من

(١)التبيان: ١/٣٩٣.

(٢)السيوطي: الإتقان في علوم القرآن ٢/٢٤.

(٣)التبيان: ٣/٤٢٧.

(٤)البقرة: ٢١٥.

(٥)التبيان: ٢/٢٠٠.

(٦)التبيان ٥/٧٤.

(٧)ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص ٤٠.

(٨)التبيان ٢/٣٨٢.

(٩)النساء: ١٨.

(١٠)التبيان ٣/١٤٧.

وإذا عرفت ذلك، عرفت فساد صنع من أدخل في كتب النسخ كثيراً من آيات الاخبار".<sup>(١)</sup>

على أن تعامل الطوسي مع المنقول في نسخ الآي لم يسلم من الهفوات، إذ نراه في تفسير قوله تعالى (وإذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل لاتعبدون الا الله وبوالدين احسانا وذو القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا واقموا الصلاة وآتوا الزكاة ثم توليتم الا قليلا منكم وأنتم معرضون)،<sup>(٢)</sup> ينقل عن عبد الله بن عباس أن قوله تعالى (وقولوا للناس حسناً) منسوخ بقوله (قاتلوهم حتى يقولوا لا إله الا الله أو يقرؤا بالجزية). ومعنى هذا أنه منسوخ بالسنة؛ لأن هذا حديث وليس آية. وينقل عن قتادة انه منسوخ بآية السيف. ثم يقول: "والصحيح أنها ليست منسوخة، وإنما أمر الله تعالى بالقول الحسن في الدعاء اليه واحتجاج عليه، كما قال تعالى لنبيه(ص) (أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن) وبين في آية اخرى فقال (ولاتسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم). وليس الامر بالقتال ناسخا لذلك، لان كل واحد منهما ثابت في موضعه".<sup>(٣)</sup>

والحق أن هذه العبارة لاتحتمل النسخ اصلا، لانها من الاخبار التي وردت في القرآن عن، احوال الاديان السابقة. والحديث من أوله الى آخره في الآية عن بني اسرائيل خاصة، وفيه اخبار عن أنهم أمروا بأن يقولوا للناس حسنا. فكيف يدخله النسخ؟ وما روي عن ابن عباس وقاتادة- أن صح عنهما- يجعل الخطاب بعبارة "وقولوا للناس حسنا" موجها الى المسلمين لالبنى اسرائيل. ويبدو أن الطوسي تابعهما في هذا الرأي، بدليل أنه نفى أن يكون الامر بالقتال ناسخا لذلك. وليس هذا الرأي بسديد، لأن فيه تمزيقا للسياق الذي يشعر أن الخطاب كله لبنى اسرائيل. ويدل عليه تمام الآية وهو قوله (واقموا الصلاة وآتوا الزكاة ثم توليتم الا قليل منكم وأنتم معرضون). لأن الميثاق لما كان قد أخذ منهم، بدليل صدر الآية، فالتولي والاعراض عن العمل به كان منهم أيضا.

(١) السيوطي: الاتقان في علوم القرآن ٢/٢١.

(٢) البقرة: ٨٣.

(٣) التبيان ١/٣٣١.

(٣)

### النقل عن أئمة التفسير

عني الطوسي بالنقل عن الأئمة في تفسيره عناية واضحة، فكان يشفع الرواية عن الصحابة والتابعين غالباً، بالرواية عنهم في مواضع كثيرة منه. يفعل ذلك في التفسير والنزول والنسخ والمبهمات. معتمداً في إيرادها على المؤلفات الشيعية السابقة له كتفسير أبي الجارود الزيدي، وعلي بن إبراهيم القمي، ومحمد بن مسعود العياشي.

وأكثر الروايات التي ذكرها منقولة عن محمد الباقر<sup>(١)</sup>، ويكنيه أبا جعفر وعن جعفر الصادق<sup>(٢)</sup> ويكنيه أبا عبد الله. وغالب الروايات عن محمد الباقر أوردها عن طريق أبي الجارود. ثم تلتها الروايات المأثورة عن علي بن أبي طالب<sup>(٣)</sup> وهناك روايات قليلة منقولة عن علي بن الحسين<sup>(٤)</sup> وعلي بن موسى الرضا<sup>(٥)</sup> وزيد بن علي<sup>(٦)</sup>. ولم نجد في التفسير روايات عن بقية الأئمة، إلا أنه أورد رواية عن محمد بن الحنفية<sup>(٧)</sup>. وما أورده عن هؤلاء الأئمة قليل قياساً إلى ما أورده عن الصحابة والتابعين، وجلهم من أهل السنة. وذلك في رأينا يعود إلى طبيعة هذه الروايات. إذ لا شك أن المأثور عن الصحابة والتابعين، أكثر مما أثر عن أهل البيت بكثير ولم يختلف منهج الطوسي في إيراد ما روي عن الأئمة، عن منهجه في إيراد ما روي عن الصحابة والتابعين، إذ هو يطرح أسانيد الروايات ويكتفي بمتونها. وكانت هذه الروايات مسندة في مصادرها التي استقاها منها، كتفسير القمي الذي لا يزال يحتفظ إلى هذا اليوم بأسانيده. وتفسير العياشي الذي وإن خلا اليوم من الأسانيد إلا أنه كان مسنداً في عصر الطوسي، بدليل أن معاصره الحام الحسكاني المتوفى سنة ٤٩٥ هـ كان ينقل عنه طرفاً من رواياته بأسانيدها في كتابه "شواهد التنزيل لقواعد التفضيل"، وقد أثبتنا ذلك عند الكلام على التفسير عند

(١) التبيان: ١/٤٠٧، ٢/٣٠١، ٤/٤١١، ٥/٤٦٠.

(٢) التبيان: ١/١١١، ٢/١١٩، ٤/٧٦، ٥/١٠١.

(٣) التبيان: ٢/١٨٣، ٣/٣٥٧، ٣/١٩٢، ٢٠٦.

(٤) التبيان: ٢/٩، ٣/١٥٥، ٣/٤٤٠.

(٥) التبيان: ١/٥٥، ٦/٤٦٦.

(٦) التبيان: ١/٤١٧-٤١٨.

(٧) التبيان: ١/٣٣٠، ٢/٢٣٧، ٣/١٥٧، ٤/١٥٩.

الامامية قبل الطوسي. ولا نستبعد أن يكون تفسير أبي الجارود مسندا ايضا. ولا دليل لدينا على حذف اسانيده. وكان من الصحيح في رأينا أن يقف الطوسي من هذه الروايات التي نقلها عن الأئمة موقفاً علمياً، يتناول فيه أسانيدها بالدراسة الناقدة المبينة على اصول علم الحديث. وهو بلا ريب من أقدر علماء الامامية ان لم يكن أقدرهم، على ذلك. إذ كان على علم حسن بأقوال الرجال، وله في ذلك كتابان مهمان يعدان من أقدم كتب الرجال عند القوم، وهما: (الفهرست) (والرجال) اللذان حظيا بعناية العلماء الذين جاؤا من بعده، وعدا من المصادر الاساسية في موضوعهما.

ولاحظنا ان الطوسي قام بعملية تنسيق للمنقول عن الأئمة، يجمع المتناظر منه في غير موضع من تفسيره، وهو عمل جيد. فإذا اتفق اثنان منهم أو أكثر في تفسير الآية التي يتناولها بالتفسير، بين ذلك بعبارات متنوعة مراعيًا الترتيب الزمني، فيقول مثلاً: "وهو المروي عن علي (ع)، وعن علي بن الحسين مثله<sup>(١)</sup>" او يقول: "روى عن علي (ع) وأبي جعفر (ع)<sup>(٢)</sup>". والغالب أن يشير الى المنقول عن محمد الباقر وابنه جعفر الصادق، فيقول "وروى عن ابي جعفر وأبي عبد الله أن.."<sup>(٣)</sup> أو "وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله"<sup>(٤)</sup> ونحو ذلك من العبارات. لان أكثر ما أورده من أقوال منسوب لهذين الامامين، اللذين وروى عنهما في التفسير شيء كثير.<sup>(٥)</sup>

وقد لا يصرح الطوسي بأسماء من اتفقت رواياتهم من الأئمة في تفسير الآي، بل يكتفي ببيان مايدل على ذلك. كأن يقول: "وروى عن ائمتنا"<sup>(٦)</sup>، أو "وروى في أخبارنا"<sup>(٧)</sup> أو "وعليه تدل أخبارنا"<sup>(٨)</sup> أو "وهو الظاهر في رواياتنا"<sup>(٩)</sup> ونحو ذلك من العبارات.

(١) التبيان: ١/١٥٥.

(٢) التبيان: ١/٣٩١.

(٣) التبيان: ٥/٧٢.

(٤) التبيان: ١/٤٤٨.

(٥) انظر في ذلك: تفسير القمي والعباشي و فرات الكوفي.

(٦) التبيان: ٢/١٤٤.

(٧) التبيان: ١/٤٨.

(٨) التبيان: ٢/٣٥١.

(٩) التبيان: ٢/٢١٢.

ويندر أن يذكر الطوسي الرواة الذين حملوا التفسير عن الأئمة، فلم نرد يذكر منهم - وهم كثير -<sup>(١)</sup> إلا راويين، هما جابر بن يزيد الجعفي المتوفى سنة ١٢٨ هـ. وابو الجارود منذر بن زياد العبدي الذي عاش في القرن الثاني الهجري، وكلاهما يروي عن محمد الباقر. ولم يذكر من جابر الا اسمه دون اسم أبيه ولقبه، مع أن الجابرين الذين يروون عن الباقر أكثر من واحد. منهم جابر هذا، وجابر ابن أرقم<sup>(٢)</sup>، فكانه إذا أطلق اسمه وحده، لم يرد غيره لشهرته بين رواة الامامية. يقول في تفسير قوله تعالى (وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى وأتوا البيوت من ابوابها واتقوا الله لعلكم تفلحون)<sup>(٣)</sup>: "وروي عن جابر عن ابي جعفر محمد بن علي (ع) في قوله (وليس البر بأن تأتوا البيوت)، الآية، قال: يعني أن يأتي الامر من وجهه، أي الامور. وروي ابو الجارود عن جعفر (ع) مثل قول ابن عباس سواة. وكان قد بين من قبل أن ابن عباس ذكر في معنى الآية: أن قوما كانوا في الجاهلية إذا أحرموا نقبوا في ظهر بيوتهم نقبا يدخلون منه ويخرجون. فنهوا عن التدين بذلك. وأمروا أن يأتوا البيوت من ابوابها. وقد رجح الوجه الاول الذي رواه جابر مبينا أنه: "اقوى وأجود".<sup>(٤)</sup>

وإذا تباينت مضامين الروايات التي يوردها عن الامة نص على ذلك، وبين مضمون كل رواية، اداء للامانة العلمية التي يحملها. سواء أكان هذا التباين فيما يروي عن الامام الواحد أو عن إمام وإمام. وله في التعامل مع هذا النوع من الروايات اسلوبان أن يرجح بعضهما على بعض، كما رأينا آنفا في روايتي جابر وابي الجارود عن محمد الباقر، إذ رجح الاولى على الثانية لقوتها وجودتها عنده من حيث المضمون. أو يتركها من غير ترجيح، حين يرى فيما يبدو، أن الآية محتملة لذلك كله، كما في تفسير "العفو" في قوله عز وجل (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو)<sup>(٥)</sup> إذ نقل عن محمد الباقر أنه: مافضل عن قوت السنة، فنسخ ذلك بآية الزكاة. وعن جعفر الصادق أنه: الوسط.<sup>(٦)</sup>

(١) ذكرنا طائفة منهم عند الحديث عن التفسير عند الامامية قبل الطوسي فليراجع هناك.

(٢) انظر تفسير العياشي ١/٢: ١٤١.

(٣) البقرة: ١٨٩.

(٤) التبيان: ٢/١٤٢.

(٥) البقرة: ٢١٩.

(٦) التبيان: ٢/٢١٤.

ويلاحظ أن الطوسي كثيراً ما يورد المنقول عن الأئمة، في خاتمة المنقول عن غيرهم. سواء اتفقا في المضمون أو اختلفا. فيشعرنا في عدة مواضع أن من أقوال الأئمة ما يوافق قولاً أو أكثر من أقوال الصحابة أو التابعين. كأنما يريد أن يبين أن ما أثر عن هؤلاء الأئمة لا يخرج عما قال به بعض علماء الأمة، وأن من هؤلاء وهؤلاء كثيراً ما يكون قولهم سواء. وآية ذلك نجد في تفسير قوله تعالى في ولي اليتيم: (ومن كان فقيراً فليأكل وليه بالمعروف)<sup>(١)</sup>، إذ قال: "قال عبيدة معناه القرض، وهو المروي عن أبي جعفر (ع)". ثم قال "واختلفوا في الوجه الذي يجوز له أكل مال اليتيم به، إذا كان فقيراً، وهو المعروف، فقال سعيد بن جبير وعبيدة السلماني وأبو العالية وأبو وائل والشعبي ومجاهد وعمر بن الخطاب: هو أن يأخذ قرصاً على نفسه فيما لا بد له منه ثم يقضيه. وبيننا أنه المروي عن أبي جعفر محمد الباقر (ع)".<sup>(٢)</sup>.

ويرينا الطوسي في بعض المواضع، أن المروي عن الأئمة قد يوافق ما عليه أكثر المفسرين من الصحابة والتابعين وغيرهم. كأنما يوثق بهذا الصنيع ما روي عنهم من تفسير، ويدلل على قوته. لأن موافقته لرأي الأكثرين يعني استناده إلى الحجة التي هي أقوى، إذ الكثرة عنده من أدلة الترجيح في كثير من المواضع. في تفسير قوله تعالى (ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو قال أوحى إليّ ولم يُوحَ إليه شيء) ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله).<sup>(٣)</sup> يبين الطوسي أن أكثر المفسرين كابن عباس وعكرمة ومجاهد والسدي وأبي علي الجبائي والفراء والزجاج وغيرهم يذهبون إلى أن قوله تعالى: (ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً) نزل في مسيلمة الكذاب حين ادعى النبوة، وقال أنه يوحى إليه. وأن قوله: (من قال سأنزل مثل ما أنزل الله)، نزل في عبد الله بن سعد بن أبي سرح،<sup>(٤)</sup> وكان كاتب الوحي للنبي (ص)، فإذا قال له: اكتب عليمًا حكيمًا، كتب غفوراً رحيمًا... ثم ارتد ولحق بمكة وقال أني أنزل مثل ما أنزل الله. ثم حكى بعد ذلك قولين آخرين: أحدهما يفيد أنها نزلت في مسيلمة خاصة والآخر: في ابن أبي سرح خاصة وقال بعد ذلك

(١) النساء: ٦.

(٢) التبيان ٣/ ١١٩.

(٣) الانعام: ٩٣.

(٤) ذكر ذلك الواحد في أسباب النزول ص ١٢٦. وبين أنه قول ابن عباس في رواية الكلبي.

مشيرا الى موافقة المروي عن محمد الباقر للقول الاول الذي عليه أكثر المفسرين: "والاول هو المروي عن ابي جعفر".<sup>(١)</sup>

وقد يعكس الطوسي الوضع، فيذكر التأويل المنقول عن أحد الأئمة، ثم ما يشابهه أو يخالفه من أقوال مأثورة عن الصحابة والتابعين. فإذا كانت الرواية مثلا عن علي بن ابي طالب، الذي لاشك في أنه من الصحابة المقدمين في علم التفسير<sup>(٢)</sup>، وكان ثمة رواية أخرى توافقها مأثورة عن مفسر آخر، كالصحابي الجليل ابي هريرة مثلا بين قول عليّ أولا ثم اشار الى أنه وروي عن ابي هريرة مثله. وكأنه يراعي في ذلك السبق والفضل. يقول في تفسير الآية الكريمة: (سماعون للكذب أكالون للسحت)<sup>(٣)</sup> روي عن علي (ع) أنه قال: السحت الرشوة في الحكم ومهر البني وعصب الفحل وكسب الحجام وثمان الكلب وثمان الخمر وثمان الميتة.. وروي عن ابي هريرة مثله.<sup>(٤)</sup>

وقد يرجح الطوسي قول الأئمة في التفسير، لا لكونه مرويا عنهم فحسب، بل لان له ما يعضده من لغة ونحوها، فنراه في تفسير قوله تعالى: (واتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي)،<sup>(٥)</sup> يقول: "وقوله: "فإن أحصرتم" فيه خلاف، قال قوم: فإن منعكم خوف أو عدو أو مرض أو هلاك بوجه من الوجوه فامتنعتم بذلك. وقال آخرون: ان منعكم حابس قاهر. فالاول: قول مجاهد وقتادة وعطاء وهو المروي عن ابي عباس، وهو المروي في اخبارنا. والثاني: ذهب اليه مالك بن أنس. فالأول أقوى لما روي في أخبارنا، ولأن الاحصار هو أن يجعل غيره بحيث يمتنع من الشيء. وحصره: منعه. ولهذا يقال: حصر العدو، ولا يقال: أحصر".<sup>(٦)</sup>

ويبدو الطوسي في غاية الموضوعية والعلمية حين يعرض المنقول عن الأئمة على القرآن محتكما اليه، فيقبل منه ما يلائم ظاهر القرآن، ويستبعد ما يعارضه، وهو في هذا يأخذ بأصل من الاصول الصحيحة في التفسير عند المحققين من

(١) التبيان ٢٠٢/٤.

(٢) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ١٥٧/٢.

(٣) المائدة: ٤٢.

(٤) التبيان: ٥٢٨/٣.

(٥) البقرة: ١٩٦.

(٦) التبيان ١٥٥/٢.

الامامية، وهو أن الخبر إذا عارض ظاهر الكتاب طرح ولم يؤخذ به. ومعه في هذا حديث للنبي (ص) ذكره في أول تفسيره، وهو (إذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب الله فاقبلوه وما خالفه فاضربوا به عرض الحائط)<sup>(١)</sup>، وأخبار أخرى رويت عن محمد الباقر وجعفر الصادق أوردها العياشي في تفسيره<sup>(٢)</sup>، ونوه بها الطوسي أيضا.<sup>(٣)</sup> ففي تفسير قوله تعالى: (وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا)<sup>(٤)</sup> يبين الطوسي أن المفسرين اختلفوا في المعنى بقوله (وأتوا النساء)، فقال ابن عباس وقتادة وابن جريح وابن زيد واختاره الطبري وأبو علي الجبائي والرماني والزجاج: المراد به الأزواج، أمرهم الله تعالى بإعطاء المهر إذا دخل بها كملأ.. وقال أبو صالح: هذا خطاب للأولياء، لأن الرجل منهم كان إذا زوج أئمة أخذ صداقها دونها، فهامهم الله عن ذلك وأنزل هذه الآية. وبين أن هذا مروى عن أبي جعفر. وبعد أن ذكر قولاً ثالثاً رواه المعتمر بن سليمان عن حضرمي، رجح القول الأول، مع أنه خلاف الرواية عن محمد الباقر، مستنداً إلى قرينة السياق وما يدل عليه الظاهر فقال: "وأول الأقوال أقوى، لأن الله تعالى ابتدأ ذكر هذه الآية بخطاب الناكحين للنساء، ونهاهم عن ظلمهن والجور عليهن، ولا ينبغي أن يترك الظاهر من غير حجة ولا دلالة".<sup>(٥)</sup> مشيراً بذلك إلى الآية التي قبلها وهي قوله تعالى: (وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى ثلاث ورباع فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعدلوا).<sup>(٦)</sup>

وتبدو هذه الموضوعية والعلمية، فيما أورده الطوسي عن الأئمة في بيان المبهجمات القرآنية، إذا نراه يلتزم بما قرره، وأشرنا إليه سالفاً، من أنه: لا يقطع بشيء مما قيل فيها إلا بدليل يوجب العلم.<sup>(٧)</sup> فقد ذكر أقوالاً متباينة في المرأة التي وهبت نفسها للنبي (ص)، والتي أشارت إليها آية الأحزاب (وامرأة مؤمنة إن وهبت

(١) التبيين ٥/١ وقريب منه ما رواه العياشي عن النبي (ص) في تفسيره ٩/١.

(٢) تفسير العياشي: ٩/١.

(٣) التبيين: ٥/١.

(٤) النساء: ٤.

(٥) التبيين ١٠٩/٣ - ١١٠.

(٦) النساء: ٣.

(٧) التبيين: ٢/٢٩٣.



نفسها للنبي).<sup>(١)</sup> وهي اقوال مأثورة عن بعض الصحابة والتابعين كابن عباس والشعبي، بعضها يفيد أنها امرأة من الانصار والآخر انها ميمونة بنت الحارث. وذكر الى جانب ذلك رواية عن علي بن الحسين تفيد أنها امرأة من بني اسد. ولم يقطع بواحد مما قيل ولا رجح قول علي بن الحسين على بقية الاقوال لكونه اماما له، يعتقد بعصمته وحجية قوله. وانما انتقل بعد هذا مباشرة الى بيان حكم شرعي يتعلق بالهبة عند الامامية.<sup>(٢)</sup>

ولم يعد الطوسي نقل مايعبر عن بعض عقائد الامامية الاساسية عن الائمة كعصمة الامام ووجوده في كل زمان. وذلك مايتضح في تفسير قوله تعالى: (انما انت منذر ولكل قوم هاد).<sup>(٣)</sup> اذ بين ان للناس في معنى قوله "ولكل قوم هاد" خمسة اقوال: أحدهما، روي عن ابي عباس ان الهادي هو الداعي الى الحق. والثاني، عن مجاهد وقتادة وعبد الرحمن بن زيد أنه نبي كل أمة. والثالث في رواية أخرى عن ابن عباس وسعيد بن جببر ورواية عن مجاهد والضحاك أن الهادي هو الله سبحانه. والرابع، عن الحسن وقتادة وأبي الضحى وعكرمة أنه النبي محمد (ص)، وهو اختيار ابي علي الجبائي. والخامس، ماروي عن ابي جعفر وابي عبد الله: "أن الهادي هو إمام كل عصر، معصوم يؤمن عليه الغلط وتعمد الباطل".<sup>(٤)</sup> ثم بين بعد ذلك أن الطبري روى باسناده عن عطاء عن سعيد بن جببر عن ابن عباس، أن الآية لما نزلت وضع رسول الله (ص) يده علي صدره وقال: أنا المنذر ولكل قوم هاد"، وأوماً بيده الى منكب علي، فقال: انت الهادي يا علي بك يهتدي المهتدون من بعدي<sup>(٥)</sup>. وهو نص مارواه الطبري في تفسيره باسناده عن عطاء عن سعيد بن جببر عن ابن عباس.<sup>(٦)</sup> ويتبين لنا مما اسلفناه، أن ابا جعفر الطوسي عني بالتفسير المنقول عن النبي (ص) والصحابة والتابعين والائمة، عناية لم يسبقه اليها أحد من مفسري الامامية. اذا كان جل عناية من صنف تفسيراً قبله

(١) الاحزاب: ٥٠.

(٢) التبيان ٨/٣٥٢.

(٣) الرعد: ٧.

(٤) التبيان: ٦/٢٢٢-٢٢٣.

(٥) التبيان ٦/٢٢٣.

(٦) الطبري: جامع البيان ١٣/١٠٨ طبعة البابي الحبي الثانية. رواه الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل عن سعيد بن جببر وابن عباس وابي هريرة وعلي ص ٢٩٣-٣٠٣ ولم يطلع الطوسي فيما يبدو على هذه الروايات.

من علماء الامامية كالقمي والعياشي و فرات والكوفي ايراد الروايات المنقولة عن النبي (ص) والائمة، ولم يرووا عن الصحابة والتابعين الا النزر القليل. فجاء ابو جعفر الطوسي ليضع المعادلة الصحيحة، ويعطي مانقل عن الصحابة والتابعين ماهو حقيق به في تفسير الكتاب المبين. وقد سرى تيار هذا المنهج الجديد من بعده في تفسير خلفه الطبرسي صاحب "مجمع البيان"، فراح يقفوا آثاره، ويطأ مواضع قدميه.

(٤)

### تفسير القرآن بالقرآن

يفسر الطوسي القرآن بالقرآن تفسيراً ظاهرياً، سالكا في ذلك مسلك العلماء الذين وصفوا هذا الاسلوب بأنه "أحسن طرق التفسير"<sup>(١)</sup> وعنده أن القرآن كالسورة الواحدة<sup>(٢)</sup>، وهذا يعني أن له وحدة متنوية شاملة، وان تناثرت آياته وتباعدت سورده وأجزاؤه. وقد صرح في بعض المواضع أن من الآي ماتفسردييات آخر وتبينه.<sup>(٣)</sup> ولهذا المنهج اثاره في اقوال المسلمين الاوائل، فقد روي عن علي بن أبي طالب في وصف القرآن قوله: (كتاب الله تبصرون به، وتنطقون به، وتسمعون، به وينطق بعضه على بعض، ويشهد بعضه على بعض)<sup>(٤)</sup>. وبهذا المعنى جاء قول العلماء "ما أجمل في مكان فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان بسط في آخر"<sup>(٥)</sup>.

يجد الطوسي في السنة النبوية مايدعم وجهته هذه في التفسير، اذ أورد عن عبد الله بن مسعود<sup>(١)</sup> أن النبي (ص) فسر كلمة (الظلم) الواردة في قوله عز وجل (الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون)،<sup>(٧)</sup> بالشرك مستدلاً بقوله تعالى: "يا بني لا تشرك بالله ان الشرك لظلم عظيم".<sup>(٨)</sup> وهو لذلك يرد الآية على اخرى ليفسر بها، ويجعلها قرينة على المعنى

(١) الزركشي: البرهان ١٧٥/٢.

(٢) التبيان: ٤١١/٣.

(٣) التبيان ٢٢٦/١-٢٢٧.

(٤) نهج البلاغة ٢٣/٢ بشرح محمد عبده.

(٥) ابن تيمية: مقدمة في اصول التفسير ص ٩٣. والزركشي: البرهان ١٧٥/٢.

(٦) التبيان ١٩٠/٤.

(٧) الانعام: ٨٢.

(٨) لقمان: ١٣.

الذي يراه في مواضع كثيرة من تفسيره، يقول في وقوفه عند الآية الكريمة: (ثفانقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين).<sup>(١)</sup> الظاهر ان الناس والحجارة وحطبيها، كما قال: (انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم)، تهبيا وتعظيما بأنها تحرق الحجارة والناس".<sup>(٢)</sup> ففسر القرآن بالقرآن. ومثله ما أورده في تفسير قوله تعالى (صم بكم عمي فهم لا يرجعون).<sup>(٣)</sup>، اذ حمل العمي في الآية الكريمة على العمي المعنوي، وهو عدم معرفة الحق، دون العمي الحسي الذي هو عدم الرؤية بالعين مستدلا عليه بآية أخرى هي (وتراهم ينظرون اليك وهم لا يبصرون).<sup>(٤)</sup>.

وفي تفسير قوله عز وجل: (لعلكم تتقون)<sup>(٥)</sup> يستدل على أن المعنى: "تتقون عذابه بفعل ما أوجبه عليكم"، بقوله تعالى: (واتقوا النار التي أعدت للكافرين).<sup>(٦)</sup>. وقد يفسر الآية بأكثر من آية، كأنما يستقري المعنى الواحد من مواضعه المتعددة في القرآن، فإن ورد وجه عن بعض المفسرين، خلاف ما يدل عليه هذا الاستقراء استبعده ورده. وذلك ما يبدو في تفسير قوله تعالى: (واذا فرقنا بكرم البحر فأنجيناكم وأغرقنا آل فرعون وأنتم تنظرون).<sup>(٧)</sup> اذ يقول: "معنى ( فرقنا بكم البحر) اي: جعلناكم بين فرقيه تمررون في طريق يبس. كما قال تعالى: (فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا) وقال: " وأوحينا الى موسى أن اضرب بعصاك البحر فكان كل فرق كالطود العظيم". وقال بعضهم: معنى " فرقنا" يعني: بين الماء وبينكم، اي فصلنا بينكم وبينهم، حجزنا، حيث مررتم فيه. وهذا خلاف الظاهر وخلاف ما بينه في الايات الاخر التي وردت مفسرة لذلك، ومبينة لما ليس فيه اختلاف".<sup>(٨)</sup> ومن تفسير القرآن بالقرآن تخصيص مآثره العموم في القرآن. فاذا كان ظاهر آية يقتضي عموم المعنى، فان اخرى قد تخصصه، فتكون قرينة منفصلة على ارادة معنى غير المعنى الاول الذي اشعر به عموم اللفظ أو التعبير في الآية الاولى.

(١) البقرة: ٢٤.

(٢) التبيان: ١٠٦/١.

(٣) البقرة: ١٨.

(٤) التبيان: ٨٩/١.

(٥) البقرة: ٢١.

(٦) التبيان: ٩٨/١.

(٧) البقرة: ٥٠.

(٨) التبيان: ٢٢٦/١-٢٢٧.

فلما استدل علي بن عيسى الرماني على أن إبليس لم يكن من الملائكة لعموم قوله تعالى (جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع)، وأنه تعالى عمها بالوصف بالرسالة، ولا يجوز على رسل الله أن يكفروا ويفسقوا، تماما كما هي حال الرسل من البشر. حين قال الرماني ذلك. ضعف الطوسي قوله مبينا ان الآية التي استدل بها معارضة بآية أخرى هي قوله (الله يصطفى من الملائكة رسلا)، وأنه إن كان ظاهر تلك يقتضي العموم . فظاهر هذه يقتضي التخصيص، لأن "من" هنا للتبعية<sup>(١)</sup>.

وفي تفسير قوله تعالى في صدر سورة البقرة (ذلك الكتاب)<sup>(٢)</sup>، بين أن "من" حمل "ذلك" على أنه أشار به إلى التوراة والإنجيل فقد أبطل، لأنه وصفه بأنه (لأريب فيه) وأنه (هدى للمتقين) ووصف مافي أيديهم - يريد اليهود والنصارى - بأنه مغير محرف في قوله (يحرّفون الكلم عن مواضعه)<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا فإن المراد بالكتاب هنا القرآن<sup>(٤)</sup> دون التوراة والإنجيل بدلالة السياق والآية الكريمة.

وهو يستمسك بهذا المنهج القويم في التفسير، حيث يحاول التوفيق بين الآي التي قد يشعر ظاهرها بالتعارض. أو بعبارة أخرى بين الآي التي تعد من المتشابهة في اصطلاح المفسرين.

فراه يقول في بعض المواضع، وقد اصطنع أسلوب "الفنقلة": "فإن قيل : كيف يجمع بين قوله (ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون) وقوله (فلنسألن الذين أرسل إليهم)؟ قلنا : فيه قولان: أحدهما أنه نفى أن يسألهم سؤال استرشاد واستعلام، وإنما يسألهم سؤال توبيخ وتبكيث. والآخر: تنقطع المسألة عند حصولهم في العقوبة، كما قال: ( فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان)، وقال في موضع آخر (وقفوهم إنهم مسؤولون). والوجه ما قلناه: من أنه يسألهم سؤال توبيخ قبل دخولها في النار، فإذا ادخلوها انقطع سؤالهم"<sup>(٥)</sup> فجعل معنى الآيتين الأخيرتين دليلا على معنى الأوليين، ثم وفق بينهما ونفى التعارض الذي ظن أنه بينهما. ومن هذا الوادي رد الآيات المتشابهة إلى الآخر المحكمات، الذي عقد له

(١) التبيان: ١/ ١٩٣.

(٢) البقرة: ٢.

(٣) التبيان: ١/ ٥٢.

(٤) التبيان: ١/ ٥١.

(٥) التبيان: ٤/ ٣٤٩.

الطوسي بحثا خاصا عند تفسيره لآية المتشابه في القرآن، وهي الآية السابعة من آل عمران. وبين فيه أنه منهجه في تفسير الآيات المتشابهات أن يردها إلى أخواتها المحكمات. ومثل لذلك بأمثلة منها قوله تعالى (ثم استوى على العرش)<sup>(١)</sup>. فرأى أن الاستواء يحتمل في اللغة أن يكون كاستواء الجالس على السرير، ويحتمل أن يكون بمعنى الاستيلاء، نحو قول الشاعر:

ثم استوى بشرٌ على العراق \*\*\* من غير سيف ودمٍ مَهراق

واحد الوجهيت، وهو الاول، لايجوز عليه تعالى لقوله ليس كمثله شيء وقوله لم يكن له كفوا أحد. والآخر يجوز عليه فينبغي ان تحمل الآية عليه. ومنه قوله تعالى (ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به)<sup>(٢)</sup>. فاحتمل ظاهرة تكليف المشاق واحتمل تكليف مالا يطاق. واحدهما، وهو الثاني: لايجوز عليه لقوله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها)<sup>(٣)</sup> وهذا الذي ذكره قريب ولا مشاحة لنا فيه.

غير إنا لانوافقه في رد قوله تعالى قل كل من عند الله<sup>(٤)</sup> بعد اعتباره متشابهها إلى قوله (ويقولون: هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون)<sup>(٥)</sup> الذي وجد فيه دلالة على أن المعاصي ليست من عند الله، بخلاف ماتقول المجبرة، ولا من فعله. لأنها لو كانت من فعله لكانت من عنده..<sup>(٦)</sup> إذ إن الآية التي وردت فيها العبارة الاولى، نزلت ردا على اليهود أو المنافقين - على خلاف في الرواية - ذلك لانهم كانوا، حين قدم النبي(ص) إلى المدينة، اذا زكّت ثمارهم واخصبوا قالوا: هذا من عند الله واذا اجدبوا وخاست ثمارهم قالوا: هذا لشؤم محمد. فأمر تعالى نبيه أن يقول إن جميع ذلك من عند الله. وهذا ما بينه الطوسي نفسه،<sup>(٧)</sup> وسبقه إلى بيانه القاضي عبد الجبار في كتابه "تنزيه القرآن عن المطاعن".<sup>(٨)</sup> وهو من القرب بكان ويعضده تمام الآية وهو قوله تعالى: (وان تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وان تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل

(١) الاعراف: ٥٤ بونس: ٣..

(٢) البقرة: ٢٨٦.

(٣) التبيان: ٣٩٦/٢ - ٣٩٧ والآية من البقرة: ٢٨٦.

(٤) النساء: ٧٨.

(٥) آل عمران: ٧٨.

(٦) التبيان: ٥٠٩/٢.

(٧) التبيان: ٢٦٤/٣.

(٨) القاضي: تنزيه القرآن عن المطاعن ص ١٠٢.

كل من عند الله فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً)؟. فلا تعلق الآية إذا بأفعال العباد. وإنما هي مخصوصة بما يقدره الله عليهم من الخير والضرر. وهي محكمة وليست متشابهة لكي نردها الى آية اخرى محكمة لنفسرها بها. وقد التفت القاضي عبد الجبار لاثبات هذا المعنى التفاتة ذكية، فبين ان قوله "قل كل من عند الله" لو كان متعلقا بخلق افعال العباد، لادعت العرب بتناقض القرآن، لان الله تعالى يقول في آية اخرى: (ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك) وإنما عدلوا عن ذلك، لان المراد بالاول المصائب والامراض، وبالثاني الطاعات والمعاصي. ولذلك أضاف السيئة الى الانسان.<sup>(١)</sup>

على ان قوله عز وجل (وما هو من عند الله) ليس عاما في كل فعل ليسوغ رد الآية التي عدها الطوسي متشابهة اليه، بل مخصوص بما كان يفعله أهل الكتاب من اضافة ما يحرفونه ويبدو لونه من الكتاب، الى الله. وبه قال مجاهد وقتادة وابن جريح والربيع ومالك بن أنس، على ما نقل الطوسي عنهم.<sup>(٢)</sup> وأول الآية صريح بذلك اذ قال تعالى (وان منهم لفريقا يلوون السنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب)، ثم قال (ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله..). فلا دلالة فيه إذا على ما بينه الطوسي وأوردناه آنفاً، من أن المعاصي ليست من عند الله، وان كنا لا نخالفه في ذلك الأصل دفعا للجبر المنافي للعدل الالهي. وتفصيل مجمل القرآن مظهر آخر لتفسير القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فصل في آخره، كما اشرنا اليه سالفاً، وقد لمح الطوسي في قوله تعالى (فأما الذين كفروا فأعذبهم عذاباً شديداً في الدنيا والآخرة وما لهم من ناصرين وأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفيه أجورهم والله لا يحب الظالمين).<sup>(٣)</sup> وبين أنه تفصيل لمجمل قوله تعالى قبل ذلك في مخاطبة النبي عيسى والذين اتبعوه (ثم الي مرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون)،<sup>(٤)</sup> واول الكلام "على قولك: فيجازي العباد، أما المؤمن فبالثواب وأما الكافر فبالعقاب".<sup>(٥)</sup>

(١) القاضي: تنزيه القرآن عن المطاعن ص ١٠٢.

(٢) التبيان: ٥٠٨/٢.

(٣) آل عمران: ٥٦-٥٧.

(٤) آل عمران: ٥٥.

(٥) التبيان: ٤٧٩/٢.

ولم نر الطوسي يفسر القرآن بكتب العهدين القديم والجديد، أو بغيرهم من كتب الأديان السماوية السابقة للإسلام. وهذا يلائم نظريته أصلاً لهذه الكتب إذ كان يبين في أكثر من موضع ما دُرِ عليه صريح القرآن من تحريفها وتبديلها على أيدي منبئها. فليس يمكن وإحالة هذه أن يعور عليها في تبيان معاني القرآن الذي تكفل الله تعالى بحفظه من كل تحريف. وكنا ألفيناه في أحد المواضع يرد آية من القرآن إلى أخرى في بعض هذه الكتب.. لا يفسرها بها بل يستدل على حقيقة تخدم العقيدة الإسلامية. وتكون حجة في موضوعها على من لم يؤمن بها. وذلك ما بينه في تفسير قوله تعالى: (إن الله ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم).<sup>(١)</sup> فقال: وفي الآية حجة على النصارى بما قاله المسيح مما يقرون به أنه في الإنجيل من نحو هذا الكلام: لأن فيه: أذهب إلى إلهي والهكم كقوله هنا: (إن الله ربي وربكم).<sup>(٢)</sup>

وبذلك يكون الطوسي أول إمامي يفسر القرآن بالقرآن في تفسير كامل.

(٥)

### التفسير العقلي والتأويل

المسلمون مجموعون على اعتبار العقل حجة في الأمور الدينية، ولم يختلفوا إلا في مقدار اعتباره، من حيث تقديمه على السماح المتمثل بالكتاب والسنة أو تأخيرده عنه. فالمعتزلة يقدمونه على السماح. وأهل السنة يؤخرونه عنه. يقول القاضي عبد الجبار الهمداني المعتزلي: يحسن التكليف السنعي بعد التكليف العقلي.<sup>(٣)</sup> ويقول أبو بكر الباقلاني إمام أهل السنة في عصره، في معرض كلامه على أدلة التوحيد عند أهل السنة: والدليل على صحة مذهب أهل السنة والجماعة.. الكتاب والسنة واجماع الأمة وأدلة العقول.<sup>(٤)</sup> وهذا مذهب الشيعة أيضاً، وقد أفصح عنه الشريف المرتضى في بعض رسائله، إذ بين أن الدليل على أن الله لم يفعل أفعال العباد، وأن فعل العبد غير فعل الرب: الكتاب والسنة واجماع الأمة وحجج العقول.<sup>(٥)</sup> والسماع والعقل كلاهما طريق للعلم عند الطوسي، ومالم

(١) آل عمران: ٥١.

(٢) التبيان: ٤٧٢/٢.

(٣) القاضي: متشابه القرآن ٢٩/١.

(٤) الباقلاني: الانصاف فيما يجب اعتقاده ص ١٤٤.

وحجج العقول".<sup>(١)</sup> والسماع والعقل كلاهما طريق للعلم عند الطوسي، ومالم يصح أن يثبت من أحد هذين الوجهين باطل لامحالة، لأن مالا يصح أن يعلم باطل لامحالة".<sup>(٢)</sup> وكلاهما دليل في معرفة ما يجوز وما لا يجوز<sup>(٣)</sup>، وفي أدراك الحسن والقبیح. فالمعروف: "كل ما حسن في العقل فعله أو في الشرع، ولم يكن منكرا ولا قبيحا عند العقلاء."<sup>(٤)</sup>

غير إن الطوسي لا يخفي أن دلالة العقل قد تقصر عن الحجية، وأن السماع قد ينفرد بها ويدل على ما لا يدل عليه العقل، كسقوط العقاب عند التوبة فإنه في رأي الشيخ وأصحابه الإمامية، تفضل من الله، والسماع ورد بذلك، والا فلا دلالة في العقل عليه.<sup>(٥)</sup>

وقد يكون دليل السماع، في نظر الطوسي، مؤكداً لدليل العقل في الحكم كوجوب طاعة الله ورسوله في مثل قوله تعالى (واطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون)، ونفى الشبهة عن الخالق في مثل قوله (ليس كمثله شيء)، وتنزيهه عن الرؤية في مثل قوله (لاتدركه الأبصار). فإن ذلك جاء تأكيداً لما في العقل عنده.<sup>(٦)</sup>

ولا يفتأ الطوسي يؤكد في تفسيره أهمية العقل وحجيته، من مثل قوله "والعقل يمنع الإقامة على دعوى بغير حجة"، وقوله: "والعقل طريق العلم فكيف يضل عن الرشد من قد جعل الله إليه السبيل".<sup>(٧)</sup> وهو يرى أن الاختلاف في ماهية العقل لا يعني إسقاط الاستدلال به. فذلك ما يبينه تعليقا على قوله تعالى: (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وانتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون)<sup>(٨)</sup> إذ يقول: "فإن قيل: إذا كان العقل مختلفا فيه، فكيف يجوز أن يستشهد به؟ قيل: الاختلاف في ماهية العقل لا يوجب الاختلاف في قضاياه. ألا ترى أن الاختلاف في ماهية العقل، حتى قال بعضهم معرفة وقال بعضهم قوة، لا يوجب الاختلاف في أن الالف أكثر من

(١) المرتضى: رسالة انقاذ البشر من الجبر والقدر ص ٧٣.

(٢) الطوسي: التبيان ٤/٣١١-٣١٢.

(٣) التبيان: ٨/٤.

(٤) التبيان: ٦٢/٥.

(٥) التبيان: ٥٢٦/٢.

(٦) التبيان: ٥٨٩/٢-٥٩٠.

(٧) التبيان: ٤٩٠/٢.

(٨) البقرة: ٤٤.



الواحد، وأن الموجود غير المعدوم، وغير ذلك من قضايا العقل<sup>(١)</sup>؟.

ولسنا نزع أن الطوسي أول من اصطنع المنهج العقلي في تفسير القرآن من الامامية، إذ قد سبقه الى ذلك الشريهان الرضي والمرتضى، ولكننا نزع أنه أول من ألف تفسيراً كاملاً للقرآن منهم سلك فيه هذا المسلك. وليس ذلك بغريب على الطوسي الذي أمضى جل حياته في بغداد، حيث ازدهرت الدراسات العقلية ونمت نمواً مطرداً، فكان "أكثر من قام بالتفسير العقلي علماء العراق اصحاب مدرسة الرأي في التشريع"<sup>(٢)</sup>.

وكان الطوسي يعلم أن بينه وبين التفسير العقلي بخاصة والتفسير بالرأي بعمامة، جداراً سميكاً من الروايات المانعة ظواهرها من ذلك. وهي روايات منقولة عن النبي(ص) والائمة والصحابه والتابعين. فكان لابد له والحال هذه، من ان يقول كلمته في هذه الروايات من أول الطريق، في مقدمة تفسيره، ليمهد بذلك لنفسه السبيل الطويلة التي سيقطعها في بيان معاني كتاب الله، على اساس جديد يضاف الى القديم لدى اصحابه الامامية، الذين لم يألفوا في تفاسيرهم المنهجية المنظمة الا التفسير بالمأثور. لقد كانت خطوة قوية وجريئة. ولذلك استلزمت من الشيخ المجدد هذا البيان الذي يقول فيه: "واعلم أن الرواية ظاهرة في أخبار اصحابنا بأن تفسير القرآن لايجوز الا بالأثر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله، وعن الأئمة عليهم السلام.. وأن القول فيه بالرأي لا يجوز". ثم يبين أن أهل السنة يروون في ذلك خبراً عن النبي(ص) هو: "من فسر القرآن برأيه وأصاب الحقد فقد أخطأ"، وأن جماعة من التابعين والفقهاء كرهوا القول في القرآن بالرأي، كسعيد آبن المسيب وعبيدة السلماني ونافع ومحمد بن القاسم وسالم بن عبد الله وغيرهم، وأنه روي عن السيدة عائشة إنها قالت: لم يكن النبي(ص) يفسر القرآن الا بعد أن يأتي به جبرئيل، وكل هذه الاخبار دالة في ظاهرها على عدم جواز التفسير رأي، ولذلك رأي الشيخ أن ظاهرها متروك<sup>(٣)</sup>، لان الله تعالى قال(انا جعلناه قرآنا عربيا)،<sup>(٤)</sup> وقال: "بلسان عربي مبين"<sup>(٥)</sup>وقال: (وما أرسلنا من

(١) التبيان: ١/٢٠١.

(٢) شحاتة: القرآن والتفسير ص ١٠٣.

(٣) التبيان: ١/٤-٥.

(٤) الزخرف: ٣.

(٥) الشعراء: ١٩٥.

رسول الا بلسان قومه)،<sup>(١)</sup> فدل بذلك على أن القرآن ليس من قبيل اللغز والمعنى الذي لا يفهم بظاهره شيء. كيف وقد مدح سبحانه اقواما على استخراج معاني القرآن فقال (لعلهم الذين يستنبطونه منهم)<sup>(٢)</sup>، وقال في قوم يذمهم اذ لم يتدبروا القرآن ولم يفكروا في معانيه: (افلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها)<sup>(٣)</sup>.

ثم قسم معاني القرآن اربعة اقسام. ورأى أن هذا التقسيم لا يهدر تلك الروايات من جهة، ولا يمنع من تأويل الآية بالعقل والرأي جملة. من جهة أخرى. يقول: ان معاني القرآن على اربعة اقسام: أولها: ما اختص الله تعالى به، فلا يجوز لأحد تكلف القول فيه ولا تعاطي معرفته، وذلك مثل قوله (يسألونك عن الساعة أيا نمرساها قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو)<sup>(٤)</sup>، ومثل قوله (ان الله عنده علم الساعة..<sup>(٥)</sup>) الى آخرها. فتعاطي معرفة ما اختص الله تعالى به خطأ.

وثانيها: ما كان ظاهره مطابقاً لمعناه. فكل من عرف اللغة التي خوطب بها عرف معناه. مثل قوله تعالى: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق)<sup>(٦)</sup> ومثل قوله تعالى (قل هو الله أحد)<sup>(٧)</sup> وغير ذلك.

وثالثها: ما هو مجمل لا ينبئ ظاهره عن المراد به مفصلاً مثل قوله تعالى (اقیموا الصلاة وآتوا الزكاة)<sup>(٨)</sup> ومثل قوله (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً).<sup>(٩)</sup> وقوله (وآتوا حقه يوم حصاده)<sup>(١٠)</sup>. وقوله (والذين في أموالهم حق معلوم)<sup>(١١)</sup> وما اشبه ذلك. فإن تفصيل أعداد الصلاة وعدد ركعاتها، وتفصيل مناسك الحج وشروطه، ومقادير النصاب في الزكاة لا يمكن استخراجها الا ببيان النبي (ص) ووحى من جهة الله تعالى. فتكلف القول في ذلك خطأ ممنوع منه، ويمكن أن تكون الاخبار متناولة له.

(١) ابراهيم: ٤.

(٢) النساء: ٨٣.

(٣) التبيان: ١/٤-٥ الآية من سورة محمد: ٢٤.

(٤) الاعراف: ١٨٧.

(٥) لقمان: ٣٤.

(٦) الانعام: ١٥١.

(٧) الاخلاص: ١.

(٨) البقرة: ٤٣، ٨٣، ١١٠، النساء: ٧٧.

(٩) آل عمران: ٩٧.

(١٠) الانعام: ١٤١.

(١١) المعارج: ٢٤.

ورابعها: ماكان اللفظ مشتركاً فيه بين معنيين فما زاد عنهما، ويمكن أن يكون كل واحد منهما مراداً، لا ينبغي أن يقدم أحد به فيقول: إن مراد الله فيه بعض مايحتمل - الا بقول النبي(ص) أو الامام المعصوم - بل ينبغي أن يقول: إن الظاهر يحتمل لامور. وكل واحد يجوز أن يكون مراداً على التفصيل، والله أعلم بما اراد.<sup>(١)</sup>

ويرى الدكتور عبد الله محمود شحاته " أننا نستطيع أن نصف<sup>(٢)</sup> الشيخ الطوسي في تبياناه بأنه من رواد المدرسة التي تتبنى التفسير بالمعقول - مالم يصح الاثر ويتواتر - " لبيانات خمس ذكرها في كتابه " القرآن والتفسير "<sup>(٣)</sup> وهذا صحيح، وقد نوهنا به سالفاً مبينين أنه أول من عني بالعقل من مفسري الامامية الذين الفوا تفسيراً كاملاً للقرآن. ولابد لنا بعد أن نفصح عن مظاهر هذا المنهج العقلي الذي اتبعه الطوسي في تفسيره.

يأخذ الطوسي تفسيره بالقياس الشرعي المنصوص عليه، وهو الذي أجازته جماعة من الامامية<sup>(٤)</sup> وسموه "منصوص العلة" وعدوه من القياس الذي لايشك في حجتيه.<sup>(٥)</sup> والقول به ضرب من الاستدلال العقلي بالنصوص، على حكم شرعي لانص فيه، لعله ظاهرة تجمع بين المقيس والمقيس عليه. وقد انتصر به الطوسي لبعض عقائد الامامية الشرعية كعدم جواز تزوج الكتابية، الذي يلحظه بدليل قوله تعالى ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون الى النار والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون)<sup>(٦)</sup> فيقول " ولايجوز نكاح الوثنية اجماعاً، لأنها تدعو الى النار، كما حكاها الله تعالى. وهذه العلة بعينها قائمة في الذمية من اليهود والنصارى فيجب أن لايجوز نكاحها "<sup>(٧)</sup>. وقد يقيس على مالم ينص على علته، كما في تفسير قوله

(١) التبيان ١/٥-٦.

(٢) في الاصل نضع ويبدو أنه خطأ مطبعي.

(٣) شحاته: القرآن والتفسير ص ٢٣١-٢٣٣. وفيه بحث خاص عن تفسير الطوسي.

(٤) وذهب كثير من اعلامهم الى أن القياس المنصوص العلة ليس بقياس. انظر الحكيم: الاصول العامة للفقهاء المقارن ص ٣٣٠-٣٣١.

(٥) الحيدري: اصول الاستنباط ص ٢٣٦.

(٦) البقرة: ٢٢١.

(٧) التبيان ٢/٢١٨.

تعالى في أمر المشركين: (فان انتهوا فان الله غفور رحيم)<sup>(١)</sup>، اذ يقبس قبول توبة القتال عمداً، على قبول توبة المشرك قياساً شرعياً بطريق "الأولوية"؛ لبداهة أن الحكم اذا ما جرى على ما هو أولى كان على مادونه أولى. على ما يقرره الاصوليون. وهذا هو الذي يسمونه "مفهوم الموافقة" أو "قياس الأولوية"، وهو ما كان الجامع فيه للحكم بالفروع، أقوى واكد منه في الاصل.<sup>(٢)</sup> وعده الغزالي في "المستصفى" من المسالك الصحيحة في علة القياس، ومما كانت العلة مدولة فيه بالدلالة الالتزامية.<sup>(٣)</sup> يقول الطوسي في تفسير الآية الكريمة: وفي الآية دلالة على أنه يقبل توبة القتال عمداً؛ لأنه بين أنه يقبل توبة المشرك، وهو أعظم من القتل، ولا يحسن أن يقبل التوبة من الاعظم ولا يقبل من الأقل<sup>(٤)</sup>.

ولعل من هذا الوادي ما أورده في تفسير قوله تعالى: (ربنا لاتؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا)<sup>(٥)</sup>، اذ بين أن جعفر بن مبشر المعتزلي يرى أنه "يجوز أن يؤاخذ الله العبد بما يفعله ناسياً، أو ساهياً ولكن تفضل بالعفو في قوله (لايكلف الله نفساً الا وسعها). ورأى ان هذا غلط"؛ لأنه كما لم يجز تكليف فعله ولا تركه، لم يجز أن يؤاخذ به".<sup>(٦)</sup> فقاس، في تخطينته له، عدم المؤاخذه، على عدم التكليف بفعل النسيان والسهو وتركهما.

ومنه القياس الذي دللته الايماء والتنبيه، وهي الدلالة المقصودة للمتكلم. وقد ذكره الغزالي ايضاً.<sup>(٧)</sup> ومثاله في تفسير الطوسي ما أورده في الآية الكريمة. (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين)<sup>(٨)</sup> فقال: "وهذا التحليل عام لجميع الخلق، وان خص به المؤمنين بقوله: "ان كنتم بآياته مؤمنين" لان ما حلل الله للمؤمنين، فهو حلال لجميع المكلفين. وما حرم عليهم حرام على الجميع".<sup>(٩)</sup> فقاس حلية المذبوح من المطعومات لجميع المكلفين، على حليته لجميع

(١) البقرة: ١٩٢.

(٢) الحكيم: الاصول العامة للفقهاء المقارن ص ٣١٧.

(٣) الغزالي: المستصفى من علم الاصول ٢/٢٧٤ وانظر الحكيم الاصول العامة للفقهاء المقارن ص ٣١٦.

(٤) التبيان: ١٤٦/٢.

(٥) البقرة: ٢٨٦.

(٦) التبيان ٢/٣٨٥.

(٧) الغزالي: المستصفى من علم الاصول ٢/٢٧٤ وانظر الحكيم: الاصول العامة للفقهاء المقارن ص ٣١٧.

(٨) الانعام: ١١٨.

(٩) التبيان ٤/٢٥٢.

المؤمنين، بعد ان استنبط من النص الكريم ان العنة في حله، ذكر اسم الله عليه. وهذا كله يعزز قول من قال إن الطوسي كان يقيس في كتبه الفقهية قياسا شرعيا. وقد يقيس الطوسي النظر على النظر قياسا عقليا، وهو يفسر الآي، لينتهي الى المعنى الذي يراه. يقول في وقوفه عند الآية الكريمة: (ما آمنت قبلهم من قرية أهلكناها أفهم يؤمنون)؟<sup>(١)</sup>: أراد الله بهذا الاحتجاج عليهم أن يبين أن سبب مجيء الآيات، ليس لأنه يؤدي الى ايمان هؤلاء، وانما مجيؤها لما فيها من اللطف والمصلحة. بدلالة أنها لو كانت سببا لايمان هؤلاء، لكانت سببا لايمان أولئك، فلما بطل أن تكون سببا لايمان أولئك. بطل أن تكون سببا لايمان هؤلاء على هذا الوجه".<sup>(٢)</sup>

ويقول في تفسير قوله تعالى: (وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحى اليهم فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون)<sup>(٣)</sup> ثم أخبر تعالى أنه لم يرسل قبل نبيه محمد(ص) الى الامم الماضية الا رجالا نوحى اليهم". ووجه الاحتجاج بذلك أنه لو كان يجب أن يكون الرسول الى هؤلاء الناس من غير البشر، كما طلبوه، لوجب أن يكون الرسول الى من تقدمهم من غير البشر. فلما صح ارسال رجال الى من تقدم، صح الى من تأخر".<sup>(٤)</sup> فهذا مظهر لاستخدام العقل في فهم النص القرآني وتبيان معانيه عند الطوسي.

وهناك مظهر آخر يتصل بتفسير المفردات القرآنية، وهو أن الطوسي كثيرا ما يحدد هذه الالفاظ تحديدا منطقيا كلاميا، بوحى من ثقافته الواسعة في علم الكلام. فيقول مثلا حين يفسر قوله تعالى: (الا الذين تابوا واصلحوا وبيّنوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم)<sup>(٥)</sup>: "واصلاح العمل: هو إخلاص له من قبيح يشوبه. والتبيين: هو التعريض للعلم الذي يمكن به صحة التمييز".<sup>(٦)</sup>

وربما حمل الموقف العقلي والكلف بهذا التحديد المنطقي الى عدم الوقوف عند ماوقف عنده القرآن، وأشعر بصريح خطابه أن السكوت عليه واجب لحكمة

(١) الانبياء: ٦.

(٢) التبيان: ٢٣١/٧.

(٣) الانبياء: ٧.

(٤) التبيان: ٢٣١/٧-٢٣٢.

(٥) البقرة: ١٦٠.

(٦) التبيان: ٤٩/٢.

أو لمصلحة تتعلق بالمخاطبيين، فالقرآن لم يبين ماهية الروح، بل عد ذلك من أمور الغيب التي لاتدركها العقول، ولاتنالها الاوهام. ووكّل العلم بحقيقتها الى الله وحده. وعد الانسان قاصرا عن العلم بماهيتها والاحاطة بكنهها حين قال: (ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي، وما أوتيتم من العلم الا قليلا)<sup>(١)</sup>. وعند هذا البيان الالهي وقف اكثر المفسرين ولاسيما من كان منهم من الصحابة والتابعين. فلم يُعلموا العقل في تفسيرها او تحديد مفهومها. غير أن أبا جعفر الطوسي حاول أن يتعلّق حقيقة الروح وان يضع لها حدا. بل وصفا لحالاتها المتباينة، متابعا في ذلك بعض مفسري المعتزلة كالرمانى، الذي حدد الروح بأنها "جسم رقيق هوائي على بنية حيوانية، في كل جزء منه حياة"<sup>(٢)</sup>. فقال الطوسي وهو يفسر قوله تعالى: (فاذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين)<sup>(٣)</sup>: "الروح: جسم رقيق روحاني فيه الحياة التي بها يجيء الحي. فاذا خرجت الروح من البدن كان ميتا في الحكم. فاذا انتقلت الحياة من الروح فهو ميت في الحقيقة"<sup>(٤)</sup> وقال في موضع اخر من تفسيره: "الروح: جسم رقيق هوائي بها يتم كون الحي حيا، لتخرقه في مخارق الانسان. وهو مشتق من الريح"<sup>(٥)</sup> واحسب أن اصل اشتقاق الروح لايمكن القطع به أيضا، بعد أن غمض الفرع ولطف على ما بيناه أنفا، بدلالة الآية الكريمة، آية الروح.

وكان الطوسي استصوب، حين اعتمد على العقل في تفسير الروح، قول من قال "انهم لم يجابوا عن الروح لان المصلحة اقتضت أن يحالوا على ما في عقولهم من الدلالة عليه، لما في ذلك من الرياضة على استخراج الفائدة، وأن ما طريقه السمع فقد أتى به وما طريقه العقل فأتما يأتي به مؤكدا لما في العقل، لضرب من التأكيد ولما فيه من المصلحة"<sup>(٦)</sup>. وكان هذا لم يكن عنده من المتشابه الذي لا يدرك بالرأي والتفكير الذاتي، مع انه جعل وقت الساعة، كما اسلفنا، مما اختص

(١) الكهف: ٨٥.

(٢) التبيان: ٦/٥١٥.

(٣) الحجر: ٢٩.

(٤) التبيان: ٦/٣٣٢.

(٥) التبيان: ٦/٥٨٠.

(٦) التبيان: ٦/٥١٥.

الله بالعلم به، ولا يجوز لاحد تكلف القول فيه. ومثل له بقوله تعالى (يسألونك في الساعة أيان مرساها قل انما علمها عند ربي لايجليها لوقتها الا هو<sup>(١)</sup>) وقوله (ان الله عنده علم الساعة).<sup>(٢)</sup> وختم ذلك بالقول: فتعاطى معرفة ما اختص الله به خطأ<sup>(٣)</sup>. ولاشك أن ماهية الروح نظير وقت الساعة في الخفاء وتجاوز حدود المعرفة الانسانية، بدلالة النصوص القرآنية التي ورد فيها ذكرهما فالوقوف في أحدهما دون الآخر لاوجه له.

والكلام يسلمنا لرأي الطوسي في فواتح السور. هل عدها من المتشابه الذي لايعرف معناه، أو التمس لتفسيرها الوجود المبنية على مدارك العقل والنظر؟ وفي الجواب عن هذا نقول: ان الطوسي لم يعد هذه الحروف من المتشابه، وإنما اشار الى انها كذلك في اخبار الامامية. وحتى لو عدها منه، لما توقف عن تأويلها لانه يرى أن المتشابه يعلم تأويله الله والراسخون في العلم.<sup>(٤)</sup> ولهذا اختار مما قيل في تأويله رأي الحسن البصري وعبد الرحمن بن زيد، من "انها اسماء للسور خصص الله تعالى بها بعض السور.. كما قيل للمعوذتين: المشقشقتان، أي تيرنان من النفاق، وكما سميت الحمد أم القرآن وفاتحة الكتاب"<sup>(٥)</sup>. وهو اختيار القاضي عبد الجبار، ايضا.<sup>(٦)</sup> الذي عد هذه الحروف من المحكم<sup>(٧)</sup>. على حين عدها ابن قتيبة من المتشابه<sup>(٨)</sup>، وبين أن بعضهم يجعلها أسماء للسور تعرف كل سورة بما افتتحت به منها، وذكر وجوها اخرى في تأويلها دون أن يرجح واحدا منها، بل جعل لكل مذهب منها وجها حسنا، وتمنى: ألا يكون ماأريد بالحروف خارجا منها".<sup>(٩)</sup>

ولم يأخذ الطوسي بأخبار الامامية التي تفيد "إن ذلك من المتشابه الذي لايعلم تأويله الا الله".<sup>(١٠)</sup> وهو الذي يراه" الأكثرون من الصحابة والتابعين واتباعهم، ومن

(١) الاعراف: ١٨٧.

(٢) لقمان: ٤٣.

(٣) التبيان: ٥/١.

(٤) التبيان ٣٩٩/٢.

(٥) التبيان ٤٨/١.

(٦) القاضي: متشابه القرآن ١٦/١-١٧.

(٧) القاضي: متشابه القرآن ١٦/١.

(٨) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص ١٠٢.

(٩) نفسه ص ٢٩٩-٣٠٠.

(١٠) التبيان ٤٨/١.

بعدهم ولاسيما أهل السنة.. وهو أصح الروايات عن ابن عباس<sup>(١)</sup> ونحن إلى هذا الرأي أميل لتضافر الروايات على صحته. ولأن الرأي الذي يجيز تفسير هذه الحروف لا يخلو من مجازفة<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان هذا صنيع الطوسي في بعض الالتفاظ المفردة في القرآن. كذلك هو في بعض التراكيب، فإذا نراه يسلك هذا الاتجاه العقلي في تفسيرها، ويعطي العقل مكانه في الكشف عن المعنى المراد منها. مثال ذلك عبارة "كل شيء" في قوله تعالى (فلما نسوا ماذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فاذا هم مبلسون)<sup>(٣)</sup> لا يراد بها العمود الذي يدل عليه الظاهر بل يراد بها الخصوص وموضوعه التكاثر، كما في قوله: (وأوتيت من كل شيء). وقوله (ولقد أرينا آياتنا كلها)، وكقول القائل: أكلنا عند كل شيء، ورأينا منه كل خير. وكما يقال: هذا قول أهل العراق وأهل الحجاز، ويراد به قول أكثرهم. فكل ذلك يراد به الخصوص وموضوعه التكاثر والتفخيم. والدليل على ذلك العقل الذي يعلمنا في الجملة أن هذه الآية مخصوصة. غير أنه لا ينبغي أن نعتقد فيها تخصيص شيء بعينه، وليس علينا أكثر من أن نعتقد أنهم أوتوا خيرا كثيرا. وفتح عليهم أبواب أشياء كثيرة كانت مغلقة عليهم<sup>(٤)</sup>.

غير أن الطوسي لا يكتفي بهذا البيان العقلي للآية، بل هو يريد نقاشا بينه وبين معترض على هذا التأويل - يفترضه - سالكا في تأملاته العقلية المنهج العلمي الذي يحسب لكل شيء حسابه، ويضع نصب عينيه احتمالات المعارضة والمحااجة. وهو يجري النقاش هنا، كما هي الحال في عدة مواضع، بأسلوب "الفنقلة" الذي هو مظهر عقلي في صياغة مادة تفسيره. ليدافع عن وجهة نظره في استبعاد التأويل الذي رآه الخصم جاعلا العقيدة هي المناط في هذا الاستبعاد، بحسب ما استقرت لديه أصولها. فنراه يقول: "فإن قيل: الذي يسبق إلى القلوب غير ما تأولتم عليه، وهو أن الله إنما فتح عليهم أبواب كل شيء ليفرحوا ويمرحوا ليستحقوا العقاب. قلنا: الظاهر وإن كان كذلك، انصرفنا عنه بدليل كما انصرفنا عن قوله (الرحمن على العرش استوى) وعن قوله: (وجاء ربك) وعن

(١) السيوطي: الاتقان في علوم القرآن ٣/٢.

(٢) قارن بالشوكاني: ارشاد الفحول ص ٢٠.

(٣) الاتهام: ٤٤.

(٤) التبيان ٤/١٣٧-١٣٨.



قوله ( أنتم من في السماء) فكما يجب أن نترك ظاهر هذه الآيات وان كان  
 ظاهرها التشبيه، فذلك ترك مآظاهرة يوجب اضافة القبيح اليه وينافي عدله<sup>(١)</sup>.  
 ومراده إن حمل الآية على العموم يوحي بأن الله سبحانه جرائهم على  
 المعاصي حين فتح لهم أبواب كل شيء من النعم والخيرات بلا حدود. وهذ هذا الا  
 الظلم الصراح الذي ينزده عنه الخالق العادل. وإذا لابد من تخصيص الآية بدليل  
 العقل الذي يأبى مايدل عليه العموم الذي يشعر به الظاهر. لنلا يقوت المعنى  
 السليم.

وهذا الموقف انعكسي في التفسير جعل الطوسي يحمل مايصدر عن عناصر  
 الطبيعة الحية والجامدة من أفعال العقلاء- مما لاصلة له بمعجزات الانبياء- على  
 معان تناسب تكوين هذه المخلوقات. فيؤول تسبيح السموات والارض والطير في  
 قوله تعالى: ( ألم تر أن الله يسبح له ما في السموات والارض والطير صافات كل  
 قد عليم صلاته وتسبيحه والله عليهم بما يفعلون).<sup>(٢)</sup> يؤوله بما يطلق عليه أحيانا  
 اسم التسبيح التكويني، الذي يعني دلالة هذه المخلوقات على وجود مكوناها  
 ووحدانية البارئ لها، بتكوينها وهياتها. فلا يحمله على التسبيح الحقيقي الذي هو  
 من تعبد العقلاء. بل يؤوله قائلا: "وتسبيح من في السموات والارض انما هو بما  
 فيها من الدلالات على توحيدده ونفي صاحبة عنه، ونفي تشبيهه بخلقه وتنزيهه  
 عما لايليق. مما يدل على ذلك ويدعو اليه. كأنه المسبح له. وقوله ( والطير  
 صافات)، معناه: وتسبحه الطير صافات في حال اصطافافها في الهواء؛ لانها اذا  
 صفت اجنحتها في الهواء وتمكنت من ذلك، كان في ذلك دلالة وعبرة على أن  
 ممكنها من ذلك لايشبه شيئا من المخلوقات".<sup>(٣)</sup> وهذا التأويل مبني على قاعدة عدم  
 تكليف غير العقلاء من البهائم والطيور، التي يؤمن بها الطوسي ويدافع عنها  
 ويحتج لها بعدم تكليف الصبيان، فيقول في موضوع من تفسيره: "وكيف يصح  
 تكليف البهائم والطيور، وهي غير عاقلة، والتكليف لايصح الا لعاقل ؟ على أن  
 الصبيان اعقل من البهائم، ومع هذا فليسوا مكلفين. فكيف يصح تكليف  
 البهائم؟".<sup>(٤)</sup> وهو قياس بالأولوية كما ترى.

(١) التبيان: ١٣٨/٤.

(٢) النور: ٤١.

(٣) التبيان ٤٤٥/٧.

(٤) التبيان: ١٢٩/٤-١٣٠.

وقريب من هذا دعاء الجماد، فهو في نظر الطوسي، قبيح ولوتعلق الامر بالاعجاز. ولذلك أول دعوة الطير في قوله تعالى في مخاطبة ابراهيم) قال فخذ أربعة من الطير فصرهن اليك ثم اجعل على كل جبل منهن جزءا ثم ادعهن يأتينك سعياً واعلم ان الله عزيز حكيم<sup>(١)</sup>، أولها بالاشارة اليها والايماء لتقبل عليه اذا احياها الله.<sup>(٢)</sup> ولكي يستقيم له هذا التأويل قدر في الكلام حذفاً فكانه قال: "فقطعهن واجعل على كل جبل منهن جزءاً، فان الله يحييهن. فاذا احياهن فادعهن يأتينك سعياً. فيكون الايماء اليها بعد أن صارت احياء لأن الايماء الى الجماد لا يحسن".<sup>(٣)</sup> ولا حاجة، فيما نرى، الى هذا التقدير الذي لا يدل عليه الظاهر؛ لأنه "اذا صح حمل الكلام على ظاهره من غير حذف كان أولى من تقدير محذوف منه من غير ضرورة" على ما يقرره الطوسي في موضع آخر.<sup>(٤)</sup> والمعنى على خلاف ما ذكره هنا اقوى، لان احياء الاجزاء المقطعة واحالتهن الى طيور بمجرد دعوتهن، أدل على قدرة الله على البعث والنشور وابهر في باب الاعجاز، فضلاً عن أن الكلام الذي قدره الطوسي كثير، وقد بناه على شرط وجواب لا يحتمله الظاهر الا بضرب من التكلف. ولا يحول دون ما قلناه هذه القاعدة العقلية التي يأخذ بها المتكلمون من أن "دعاء الجماد قبيح" لانا لانجد لها اعتباراً حين يتعلق الأمر بالمعجزات بل لعل العكس هو الصحيح هنا، اذ يحسن ذلك أظهرًا لقوة الدليل وسطوع البرهان.

ونفى التعارض بين أي القرآن، مظهر آخر لمنهج الطوسي العقلي في تفسيره فهو كمتكلم لا يعني يدفع عن الكتاب المبين كل شبهة يمكن أن ترد عليه، ويجعلها الخصم قاذحة في معانيه أو مبانيه. وقد بدأ الطوسي ذلك من أول الطريق فوق - في مقدمة تفسيره - بين الآي الدالة على المحكم والمتشابه في القرآن بما يدفع التهمة ويزيل الشبهة. فقال: "فان قيل: كيف تقولون ان القرآن فيه محكم ومتشابه، وقد وصفه تعالى بأنه اجمع محكم، ووصفه في موضع آخر بأنه متشابه. وذكر في موضع آخر أن بعضه محكم وبعضه متشابه، كما زعمتم، وذلك

(١) البقرة: ٢٦٠.

(٢) التبيان: ٢/٣٣٠.

(٣) التبيان ٢/٣٣٠-٣٣١.

(٤) التبيان ٢/٥٥٣.

نحو قوله (السر. كتاب أحكمت آياته) وقال في موضع آخر (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات). وهل هذا الا ظاهر التناقض؟؟ قلنا : لاتناقض في ذلك، لان وصفه بأنه محكم كله المراد به أنه بحيث لايتطرق عليه الفساد والتناقض والاختلاف والتباين والتعارض. بل لاشيء منه الا وهو في غاية الاحكام، اما بظاھرہ أو بدليله على وجه لامجال للطاعنين عليه ووصفه بأنه متشابه أنه يشبه بعضه بعضا في باب الأحكام الذي اشرنا اليه، وأنه لاخلل فيه ولا تباين ولا تضاد ولا تناقض. ووصفه بأن بعضه محكم وبعضه متشابه، ما اشرنا اليه<sup>(١)</sup> من أن بعضه يفهم المراد بظاھرہ فيسمى محكما، ومنه ما يشبه المراد منه بغيره. وان كان على المراد والحق منه دليل. فلا تناقض في ذلك بحال".<sup>(٢)</sup> ومثل هذا كثير في تفسيره.<sup>(٣)</sup>

والطوسي الفقيه المجتهد، شيخ الامامية على الاطلاق، يسلك في تفسيره مسالك الفقهاء والمجتهدين في استنباط احكام فقهيّة من الآي بطريقّة عقلية اجتهادية فهو يرى مثلا في قوله تعالى: (ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم)<sup>(٤)</sup>، دلالة على جواز نكاح الأمة المؤمنة مع وجود القدرة المالية على نكاح الحرة.<sup>(٥)</sup> وفي تفسير قوله تعالى (واذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان)<sup>(٦)</sup> يتساءل قائلا: هل يجوز أن تكون اجابة الدعاء ليست ثوابا للداعي؟.. ويجب عن ذلك بأن أبا على الجبائي كان يقول لاتكون الا ثوابا. لان من أجابه الله يستحق المدح في دين الله، فلا يجوز أن يجيب كافرا ولا فاسقا. وأن أبا بكر بن الاخشيد - وهو من المعتزلة ايضا - كان يرى أن الاجابة قد لاتكون ثوابا، اذ يجوز في العقل أن يستجيب الله لغير المؤمن على وجه الاستصلاح له. ثم يرجح هذا القول المبني على اساس عقلي فيقول: "وهذا الوجه أقرب الى الصواب".<sup>(٧)</sup>

(١) اشارة اليه عند تعريفه المحكم والمتشابه في ٩/١ - ١٠.

(٢) التبيان ١١/١.

(٣) انظر مثلا ١٢٧/١ و ١١٥/٥ من التبيان.

(٤) البقرة: ٢٢١.

(٥) التبيان: ٢١٨/٢.

(٦) البقرة: ١٨٦.

(٧) التبيان ١٢٩/٢ - ١٣٠.

ولعل أظهر دلالة على نزعة الطوسي العقلية في الفقه، رأيه في تصوير ذوات الارواح وخاصة تجسيمها. اذ اجتهدا فيه إجتهدا خالف فيه جميع من تقدمه من علماء الامامية، بأن جعله مكروها لامحرما، وأول الحديث الذي يدل ظاهره على التحريم، وذلك حين فسر قوله تعالى: (واذ واعدنا موسى اربعين ليلة ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون).<sup>(١)</sup> فقال: "ومعنى قوله: " ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون": أي اتخذتموه الها. لأنه بنفس فعلهم لصورة العجل لا يكونون ظالمين، لأن فعل ذلك ليس بمحذور وانما هو مكروه. وما روي عن النبي (ص) ان لعن المصورين، معناه: من شبه الله بخلقه أو اعتقد فيه أنه صوره. فلذلك قدر الحذف في الآية، كأنه قال: اتخذتموه آلهاً. وذلك انهم عبدوا العجل بعد موسى".<sup>(٢)</sup>. ويبدو رأي الطوسي هنا على جانب كبير من الحداثة، اذ هو موافق لوجهة النظر العامة في صنع التماثيل، لتك الوجهة التي لا ترى اليوم بأسا في صنعها باعتبارها فنا لاعلاقة له بالعقائد التي كانت سائدة في تلك العصور الخالية التي كان الانسان يتخذ فيها التماثيل آلهة يعبدها من دون الله.

والاستدلال الفلسفي في معالم المنهج العقلي لدى الطوسي في تفسيره. فهو لا يعدم استنباط قضايا فلسفية من الآي حين يعرض لها بالتفسير، سالكا مسلك الفلاسفة في اساليب الاستدلال واستعمال المصطلحات. كالعدم والوجود والجواهر والاعراض والصحيح والفاقد والتسلسل والحدوث والازلية وغيرها. وهذا يرجع في الاصل الى عنايته بعلم الكلام، الذي يعتمد، فيما يعتمد، على الفلسفة ومقدماتها وقضاياها في عرض المسائل التي يعنى بها. ومن مثله ما أورده في قوله تعالى: (يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم).<sup>(٣)</sup> اذ بين ان " في الآية دلالة على أن المعدوم يسمى شيئا، لان الله تعالى سمي الزلزلة يوم القيامة شيئا وهي معدومة اليوم"<sup>(٤)</sup> وفي تفسير قوله تعالى: (ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين).<sup>(٥)</sup>. يقول في تركيب الانسان: " وفي الآية دلالة على أن الانسان هو هذا الجسم المشاهد، لأنه المخلوق من نطفة

(١) البقرة: ٥١.

(٢) التبيان: ١/٢٣٦-٢٣٧.

(٣) الحج: ١.

(٤) التبيان: ٧/٢٨٨.

(٥) المؤمنون: ١٢-١٣.

والمستخرج من سلالة، دون ما يذهب اليه قوم من أنه الجوهر البسيط. أو شيء لا يصح عليه التركيب والانقسام على ما يهب اليه معمر وغيره.<sup>(١)</sup>

ولا يكتفي الطوسي في هذا الاتجاه العقلي بالاستدلال، بل هو يلج ابواب النقل الكلامي لمشاهير المتكلمين من المعتزلة كابى القاسم البلخي وغيره. وآية ذلك مانجده في تفسير قوله عز وجل (ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش)<sup>(٢)</sup> اذ ناقش فيه البلخي فقال: واختار البلخي أن يكون خلق السموات والارض في ستة ايام، خلقه لها دفعة واحدة ليس ممكنا. كما لا يمكن الجمع بين الضدين ولا يمكن الحركة الا في المتحرك. وهذا الذي ذكره غير صحيح، لان خلق السموات والارض خلق الجواهر واختراعها. والجواهر لا تختص بوقت دون وقت، فلا حال الا ويصح اختراعها فيه، مالم يكن فيما لم يزل. وانما يصح ما ذكره في الاعراض التي لا يصح عليها البقاء، أو ما يستحيل جمعه للتضاد، فأما غيره فلا يصح ذلك فيه.<sup>(٣)</sup>

ويورد الوسي شبهة ابليس التي جعلته يستكبر عن السجود لأدم، ثم يفندها كلاميا، وذلك في وقوفه عند قوله تعالى: (واذ قلنا للملائكة اسجدوا لأدم فسجدوا الا ابليس قال أسجد لما خلقت طينا؟)<sup>(٤)</sup> اذ يبين ان ابليس "لما اعتقد ان النار أكرم اصلا من الطين، جاء منه أنه أكرم اصلا من الطين، وذهب عليه بجهله أن الجواهر كلها متماثلة، وأن الله تعالى يصرفها بالأعراض كيف يشاء مع كرم جوهر الطين وكثرة ما فيه من المنافع التي تقارب منافع النار أو توفى عليها<sup>(٥)</sup>: فهذا تأويل كلامي للنص لاعهد لنا به في تفاسير الامامية السابقة لتفسير الطوسي وهو مظهر لاتجاه الطوسي العقلي في التفسير.

وهناك مظهر آخر مهم نختم به كلامنا على التفسير العقلي والتأويل عند الطوسي، ذلك هو العناية بمسائل العلم التي تتصل بالطبيعة وما فيها من عناصر وظواهر. اذ نراه يقف عند الآي التي تصفها وتحدث عنها وقفات عقلية تمس قضايا العلم الطبيعي. فهو مثلا يقرر اذ يفسر قوله تعالى: (ان في خلق السموات

(١) التبيان: ٣٥٣/٧.

(٢) يونس: ٣.

(٣) التبيان ٣٣٦/٥.

(٤) الاسراء: ٦١.

(٥) التبيان: ٤٩٦/٦.

والارض واختلاف الليل والنار لآيات لأولي الاباب).<sup>(١)</sup> مانص عليه القرآن وإيده العلم الحديث، من أن الاجرام السماوية لاتعتمد في ثباتها في الفضاء اللانهائي على شيء مادي محس. ويصوغ هذه الحقيقة صياغة فلسفية منطقية فيقول: "لو كانت السموات والارض معتمدة على غيرها، لكان ذلك الغير يحتاج الى مايعتمد عليه. وفي ذلك اثبات مالا يتناهى من الاجسام، وذلك محال".<sup>(٢)</sup> وفي تفسير قوله تعالى: (خلق السموات والارض بغير عمد ترونها والقى في الارض رواسي ان تميد بكم)<sup>(٣)</sup> يقول الطوسي: "لأنها لو كان لها عمد لكانت أجساماً عظيمة حتى يصح فيها اقلال (حمل) السموات. ولو كانت كذلك لاحتاجت الى عمد آخر، فكان يتسلسل. فإذا لاعمد لها، بل الله تعالى أمسكها حالا بعد حال بقدرته التي لاتوازيها قدرة قادر".<sup>(٤)</sup>

وبوحي من هذا الاستدلال العقلي العلمي، يستبعد الطوسي كل رأي لايلانم الواقع، ولو كان متأثراً بمن يثق بهم من المفسرين كمجاهد الذي استبعد قوله في أن معنى قوله تعالى "بغير عمد ترونها" أي : لها عمد لاترونها، مبيناً أن " هذا فاسد، لانه لوكان لها عمد، لكانت أجسامنا عظيمة. لأنه لايقبل (يحمل) مثل السموات والارض، الا مافيه الاعتمادات العظيمة. ولو كانت كذلك لرئيت، وكان يؤدي الى ماذكرناه من التسلسل".<sup>(٥)</sup> يريد: لكان لها أعمد ترفعها الى منا لانهاية له. وهذا محال.

على أن الطوسي لايقطع في قضايا العلم الطبيعي التي تثيرها الآي برأي في كل حال، بل نراه في بعض المواضع محتاطاً، يتوقف عن الإدلاء برأي ليس عليه دليل قاطع من عقل او سماع. الا أنه لايعدم في هذا الموقف أن يحتمل ماهو الصواب مما يقره العلم اليوم ولا يرى غيره. فقولـه تعالى (وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض).<sup>(٦)</sup> يثير لدى الطوسي سؤالاً وجواباً يتعلّقان بحقيقة السحاب وتكونه ، هل هو بخارات تصعد في جو السماء، أو شيء

(١) آل عمران: ١٩٠.

(٢) التبيان: ٣/٧٩.

(٣) لقمان: ١٠.

(٤) التبيان: ٨/٢٧٣.

(٥) التبيان: ٨/٢٧٣.

(٦) البقرة: ١٦٤.

غير هذا؟ فيقول: "فإن قيل: هل السحاب بخارات تصعد من الأرض؟ قلنا: ذلك جائز ولا يقطع به، ولا مانع أيضاً من صحته من دليل عقل أو سمع".<sup>(١)</sup>

والطوسي من أقدم من قال بكروية الأرض من المفسرين. وقد رد علي أبي على الجبائي الذي أنكر كرويتها بدعوى أن "الكرة لا تكون مبسوطه، والعقل يدل أيضاً على القطع ببطلان قولهم، لأن الأرض لا يجوز أن تكون كروية مع كون البحار فيها، لأن الماء لا يستقر إلا فيما له جنبان يتساويان، لأن الماء لا يستقر فيه كاستقراره في الأواني. فلو كانت ناحية في البحر معتلية على الناحية الأخرى، لصار الماء من الناحية المرتفعة إلى الناحية المنخفضة". فعلق الشيخ على ذلك قائلاً "وهذا لا يدل على ما قاله، لأن قول من قال: "الأرض كروية، معناه أن لجميعها شكل الكرة".<sup>(٢)</sup> وقد ذكر ذلك حين فسر قوله تعالى: (الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء).<sup>(٣)</sup>

وإذا صادم المنقول أصلاً من أصول العقيدة الإسلامية كتتزيه الأنبياء والملائكة المرسلين وعصمتهم، رده الطوسي وضعفه بأدلة معتبرة متنوعة. أكثرها عقلية ومنها نقلية ولغوية، فضلاً عن الرجوع إلى النص القرآني وتحكيمه في تلك المنقولات. ففي وقوفه عند قوله تعالى: (ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسداً ثم أناب)<sup>(٤)</sup>، بين أن الجسد المذكور في الآية، في قول ابن عباس، شيطان اسمه صخر،<sup>(٥)</sup> وفي قول مجاهد: آصف، وفي قول السدي خنفيق، وقد استولى على ملك سليمان، بعد أن أذنب سليمان ونزع الله منه الخاتم الذي كان ملكه فيه. فلما صار في يد الشيطان، اجتمعت عليه الجن والشياطين. ثم نقل بعد ذلك قولين في ماهية هذا الذنب المزعوم<sup>(٦)</sup>.

ولم يسكت الطوسي على هذا الافتراء الذي ألصق بنبي من أنبياء الله، بل انبرى يفنده بالدلائل العقلية، وواقع التعبير القرآني. فيقول: "والذي قال المفسرون من أهل الحق، ومن نزه الأنبياء عن القبايح، ونزه الله تعالى عن مثل ذلك، هو أنه

(١) التبيين: ٥٨/٢. وفي الأصل: "ولا سمع". وما اشبهناه هو الملائم لمعنى الكلام.

(٢) التبيين: ١٠٢/١-١٠٣.

(٣) البقرة: ٢٢.

(٤) سورة ص: ٣٤.

(٥) انظر هذه الرواية والأخرى التي عن مجاهد في تفسير الطبري ١٥٦/٢٣-١٥٧ طبعة الحلبي الثانية.

(٦) التبيين: ٥٦١/٨-٥٦٢.

لا يجوز أن يمكن الله تعالى جنيا ليتمثل في صورة نبي، لما في ذلك من الاستبعاد وأن النبوة لا تكون في الخاتم، وأنه تعالى لا يسلب النبي نبوته. وليس في الآية شيء من ذلك، وإنما قال فيها: "انه ألقى على كرسيه جسدا".<sup>(١)</sup> .

وفي تفسير قوله تعالى: (وظن داود أنما قتناه فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب. فغفرنا له ذلك وان له عندنا لزلفى وحسن مآب).<sup>(٢)</sup> بين الطوسي أن الله سبحانه عفر لداود اذ استغفر ربه وتاب اليه، بعد أن حكم لأحد الخصمين اللذين طلبا حكومته قبل أن يستمع الى الخصم الآخر. فكان بعمله هذا - عنده - تاركا لأمر مندوب، وليس مقترفا لآثم أو خطيئة. ثم أورد قصتين حكاها القصاص في هذا الموضوع. احدهما تقول: إن داود أرسل قائده اوريا بن حيان لبعض الغزوات لعله يقتل فينزج زوجته، التي وقع حبها في قلبه حين احتكما اليه في أمر أهمهما. والأخرى تقول: أنه خطب امرأة كان حبها هذا القائد ودخل في سومه، فاختره أهلها وفضلوه عليه، فعاقبه الله على ذلك.<sup>(٣)</sup>

ولم يسكت الشيخ على هاتين القصتين، وإنما استبعدهما جميعا وضعفهما على اساس من العقيدة الاسلامية التي تنزه الانبياء عن أن ينزلوا الى هذا الدرك الذي قد يتسامى عنه عامة الناس، ولا يليق بمقام النبوة الرفيع.. فقال: "وأولى الوجوه ماقدما: أنه ترك الذنب فيما يتعلق بأدب القضاء، لأن باقي الوجوه ينبغي أن ينزه الانبياء عنها؛ لأنها تنفّر في العادة عن قبول اقوالهم".<sup>(٤)</sup>

ولم يكتف الشيخ بهذا البيان بل شن حملة شديدة على القصاص الذين يتناقلون مثل هذه القصص. ووسمهم بالجهل لتحديثهم بما لا يصح ولا يليق، وليس له سند من العلم، فقال: "فأما مايقول بعض الجهال من القصاص: إن داود عشق امرأة أوريا، وأنه أمره بأن يخرج الى الغزو، وأن يتقدم امام التابوت، وكان من يتقدم التابوت من شرطه ألا يرجع الى أن يغلب أو يُقتل، فخير باطل موضوع، وهو مع ذلك خبر واحد لا اصل له. ولا يجوز أن تقبل أخبار الآحاد فيما يتضمن في الانبياء ما لايجوز على أدون الناس فان الله نزههم من هذه المنزلة، وأعلى قدرهم منها.

(١) التبيان: ٨/ ٥٦٢.

(٢) سورة ص ٢٤-٢٥.

(٣) التبيان ٨/ ٥٥٤.

(٤) التبيان: ٨/ ٥٥٤.



وقال الله تعالى (الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس)<sup>(١)</sup> وقال) ولقد اخترناهم على علم على العالمين)<sup>(٢)</sup>. فكيف يختار تعالى من يتعشق نساء أصحابه، ويعرضهم للقتل من غير استحقاق؟؟ ولا يجوز مثل هذا على الانبياء الا من لا يعرف مقدارهم، ولا يعتقد منزلتهم التي خصهم الله فيها. نعوذ بالله من سوء التوفيق".<sup>(٣)</sup>.

وهو يجد في المصادر الاسلامية مايسند رأيه في استبعاد هذه الاقاصيص الباطلة، والروايات الموضوعية. فيقول: "وقد روي عن علي عليه السلام أنه قال لا أوتي برجل يقول إن داود ارتكب فاحشة الا ضربته حدين: أحدهما حد القذف، والآخر لأجل النبوة".<sup>(٤)</sup>.

والطوسي يلتقي في هذا كما يتلقى في كثير غيره بمفسمري أهل السنة، إذ هم ينزهون الانبياء أيضا عن مثل هذه الترهات، وينصون على ذلك فسي تفاسيرهم. وهذا يرجع في الواقع الى صفاء العقيدة الاسلامية وسموها. وعند هذا الصفاء يلتقي المفسرون من مختلف المذاهب الاسلامية، ليقولوا كلمة الحق والصدق. قال النسفي في تفسيره، وما يحكى من أن داود بعث مرة أوريا الى غزوة البلقاء، وأحب أن يقتل ليتزوج امرأته، فلا يليق بين المتسمين بالصلاح من أفناء<sup>(٥)</sup> الناس، فضلا عن بعض أعلام الانبياء. وقال علي رضي الله عنه: من حدثكم بحدیث داود على ما يرويه القصاص جلده منة وستين جلدة، وهو حد الفرية على الانبياء.<sup>(٦)</sup> وعقد الخازن في تفسيره بعد نقل قصة داود وامرأة اوريا فصلا في تنزيه داود عليه السلام عما لا يليق به وينسب اليه، فند فيه كل ما قيل مما لا يليق بعصمة النبي داود عليه السلام.<sup>(٧)</sup>

وبالاضافة الى العقل وواقع النص القرآني والمأثور، اعتمد الطوسي على اللغة في استبعاد بعض ما روي من تفسير قصصى. نجد ذلك مثلا في تفسير قوله تعالى

(١) الحج: ٧٥.

(٢) الدخان: ٣٢.

(٣) التبيان: ٨/٥٥٤-٥٥٥.

(٤) التبيان: ٨/٥٥٥.

(٥) الافناء: الأوسط.

(٦) تفسير النسفي: ٤/٣٦ وانظر: شحاته: القرآن والتفسير ص ٢٥٧.

(٧) تفسير الخازن ٦/٣٨ وما بعدها. وانظر: شحاته: القرآن والتفسير ص ٢٥٧.

(واشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم)<sup>(١)</sup> إذ بين أن السدي قال "لما رجع موسى إلى قومه، أخذ العجل الذي وجدهم عاكفين عليه، فذبحه ثم حرقه بالمبرد، ثم ذراه في اليم. فلم يبق بحر يجري يومئذ الا وقع فيه شيء منه. ثم قال: اشربوا فشربوا. فمن كان يحبه خرج على شاربه الذهب".<sup>(٢)</sup>

ولم يرتض الطوسي هذا القول الساذج، الذي لم يلحظ روعة المجاز في الآية، بل اختار قول قتادة وأبي العالية من أن المراد بالآية: أشربوا في قلوبهم حب العجل. وبين أن هذا "هو الصحيح، لأن الماء لا يقال فيه: اشرب منه فلان في قلبه، وإنما يقال ذلك في حب الشيء.. ولكن يترك له ذكر الحب اكتفاء بفهم السامع لمعنى الكلام. إذ كان معلوماً أن العجل لا يشربه القلب، وأن الذي أشرب منه حبه. كما قال: (واسأل القرية) وإنما أراد أهلها، وكما قال الشاعر:

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا \*\*\* وَمَاهِي وَيْبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ<sup>(٣)</sup>

يريد بذلك: حسبت بغام راحلتي بغام عناق"،<sup>(٤)</sup> ثم أورد شواهد شعرية دالة على هذا الأسلوب العربي البليغ في التعبير، يعضد بها الوجه السليم الذي بينه.

---

(١) البقرة: ٩٣.

(٢) التبيان ١/٣٥٤.

(٣) البيت الذي خرّق الطهوي. انظر نواردر أبي زيد ص ١١٦ واللسان مادة (بغم) ١٤/٣١٧. وبغام

النافقة: صوت لاتفصح به. والعناق: الاتنى من المعز. ويوب: مثل ويل.

(٤) التبيان: ١/٣٥٤-٣٥٥.



## الفصل الثالث

### القراءات واللهجات



(١)

## عناية الطوسي بالقراءات واللهجات

عنى الطوسي بالقراءات والقرآنية واللهجات العربية عناية واضحة في تفسيره وكان قد اشار في مقدمته له، عند الكلام على منهجه في تحريره، الى عنايته بالقراءات. وعدها من " فنون علم القرآن". وقدمها على بقية الفنون التي اوردها معها، كالمعاني والاعراب والكلام على المتشابه وغيرها.<sup>(١)</sup> وخصص لها بعد ذلك في جميع التفسير موضوعا سماه " القراءة"<sup>(٢)</sup>. أو " القراءة والحجة"<sup>(٣)</sup> وجعلها أحيانا مع اللغة بعنوان " القراءة واللغة".<sup>(٤)</sup> كما جعل البحث في اللهجات ضمن هذه الموضوعات أو بعنوان " اللغة"<sup>(٥)</sup>، وطريقته في تحرير الجميع تتلخص في أنه يذكر عقب كل آية أو مجموعة من الآيات يروم تفسيرها، مايتعلق بها من قراءات، سواء أكانت مشهورة أم شاذة. ويشفع ذلك في الغالب ببيان قراءات الصحابة والتابعين وأهل البيت، الموائمة لتلك القراءات والمباينة لها ايضاً. ثم يذكر ماله صلة بالقراءات من اللغات واللهجات، ومالا صلة له بها أحياناً.

وعناية الطوسي بالقراءات تتفق ووثوقه بحرفية النص القرآني<sup>(٦)</sup>، اذ إن علم القراءات يتوخى قبل كل شيء صيانة الكتاب العزيز " من التحريف والتغيير" فضلاً عن " ثمرات كثيرة" كما يقول الدمياطي.<sup>(٧)</sup> وهي بعد تناسب اتجاهه الاصولي والفقهى، لان القراءات أثرت علمي الاصول والفقه بالوجوه المتعددة في استنباط الاحكام الشرعية. حتى قال الدمياطي: " لم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر" وقال: " والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط، ومحجتهم في الاهتداء، مع ما فيها"<sup>(٨)</sup> من التسهيل على الامة<sup>(٩)</sup>.

(١) التبيان ٢/١.

(٢) التبيان ١/٣٣، ٤٠، ٤٣، ٥/١٣.

(٣) التبيان: ٢/٤٠٥، ٣/٧٣، ٩٧، ١٢٥.

(٤) التبيان: ٢/٣٧٩، ١٠/٣، ١٦٨، ١٤٣.

(٥) التبيان: ١/٢٦٨، ٢٩٨، ٣٤٦.

(٦) انظر رأيه في البيان ٣/١.

(٧) اتحاف فضلاء البشر في قراءات الاربعة عشر ص ٥.

(٨) في الاصل ( فيه). وما اثبتناه هو الوجه، لان الضمير يعود على القراءات.

(٩) الدمياطي: اتحاف فضلاء البشر ص ٥.

ومن هنا كانت القراءات من اقدم العلوم المتعلقة بالقرآن، لانها صحبت النص المنزل، كما صحبه علم التفسير. فالاهتمام بها، كما يقول الدكتور مصطفى الصاوي الجويني بحق " من أصل المناهج العملية في الدراسات القرآنية<sup>(١)</sup>."

واذا رجعنا الى تفسير الطوسي لنتبين منه رأيه في القراءات ، ألفيناه يقول: " اعلموا أن العرف من مذهب اصحابنا والشائع من أخبارهم ورواياتهم أن القرآن نزل بحرف واحد على نبي واحد. غير أنهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء، وأن الانسان مخير بأي قراءة شاء قرأ".<sup>(٢)</sup> ثم يشير بعد ذلك الى حديث الاحرف السبعة، فيبين أن غير الامامية، رووا عن النبي (ص) أنه قال: (نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف) وفي بعضها: (على سبعة أبواب). ويبين ان رواياتهم في ذلك قد كثرت. وأورد بعض ما قيل في تفسير هذه الأحرف.<sup>(٣)</sup>

ولا بد لنا بعد هذا أن نتعرف موقف الطوسي العملي من القراءات والمنهج الذي سلكه في ايرادها وتوجيهها واحتجاج لها وقبولها أو ردها.. سواء أكانت من القراءات المشهورة أم الشاذة أم من قراءات الصحابة والتابعين وأهل البيت أم غيرها من القراءات المأثورة.

واذا رجعنا الى القراءات التي أوردناها، وجدناه لا يقتصر على السبع منها فحسب، وهي قراءة نافع بن ابي نعيم المدني وعبد الله بن كثير المكي وابي عمرو بن العلاء البصري وعبد الله بن عامر الشامي وعاصم بن أبي النجود وحمزة بن حبيب الزيات وعلي بن حمزة الكسائي الكوفيين، الذين يعرفون بالقراء السبعة.<sup>(٤)</sup> وانما يذكر معها قراءات للثلاثة الذين هم تنمة العشرة وهم : ابو جعفر يزيد بن القعقاع المدني ويعقوب بن اسحق الحضرمي وخلف بن هشام البزار.<sup>(٥)</sup> كما يورد قراءات ، في عدة مواضع، للقراء الاربعة الذين هم بعد العشرة<sup>(٦)</sup> وهم: الحسن البصري ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصة المكي وسليمان بن مهران

(١) الجويني:مناهج في التفسير ص ٥٠.

(٢) التبيان: ٧/١.

(٣) التبيان: ٩-٨/١.

(٤) انظر حياة هؤلاء القراء في مقدمة ابن مجاهد لكتابه " كتاب السبعة في القراءات" ص ٥٣ وما بعدها.

وفي كتاب " التيسير في القراءات السبع للداني ص ٤-٧.

(٥) انظر نبذة عنهم في: شرح طيبة النشر في القراءات العشر. لابن الجزري ص ١١-١٢.

(٦) انظر النص على هؤلاء القراء في: اتحاف فضلاء البشر في قراءات الاربعة عشر للديماطي ص ٧.

الأعمش ويحيى بن المبارك اليزيدي. بل نراه يورد قراءات لقراء الأمصار الآخرين المشهورين المعترف لهم بالامامة والاقراء في أمصارهم، مثل حميد بن قيس الاعرج المكي ويحيى بن وثاب الكوفي وعبد الله بن ابي اسحق وعيسى بن عمر وعاصم الجحدري البصريين، وشريح بن يزيد الحضرمي الشامي وغيرهم ممن ذكرهم أبو عبيد القاسم بن سلام في أول كتابه في القراءات،<sup>(١)</sup> وبين أنهم تجردوا في القراءة فاشتدت بها عنايتهم ولها طلبهم، حتى صاروا بذلك أئمة يأخذها الناس عنهم ويقتدون بهم فيها"<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الطوسي هؤلاء القراء مع القراء المشهورين في الأمصار الإسلامية، الذين عرفوا من بعد بالقراء السبعة أو العشرة. إذ لم يكن السبعة أو العشرة هم جميع القراء الذين يوثق بقراءتهم. وكثير ممن تجاوزهم ابن مجاهد، لم تكن قراءته متروكة الى عصر الطوسي، مثل قراءة يعقوب الحضرمي وعاصم الجحدري وابي جعفر المدني وشيبة امامي نافع. وانما كان أبو بكر بن مجاهد أول من اقتصر على السبعة، ثم تابعه على ذلك من أتى بعده.<sup>(٣)</sup>

وعلى هذا، فإن طائفة من القراءات التي لم تعد من العشرة بل الأربع عشرة كان يقرأ بها في عصر الطوسي، فلا غرابة إذا أن يورد الطوسي قراءات لغير السبعة أو العشرة، بعد أن رأي أهل عصره يولونها أهمية ويقرأون والتابعين بها في جملة ما يقرأون.

(٢)

### قراءات الصحابة والتابعين وأهل البيت

أورد الطوسي قراءات كثيرة منسوبة لبعض الصحابة والتابعين وأهل البيت دون أن يصفها بالشذوذ، مع انها، على أصله في اعتبار ماخالف المجمع عليه شاذاً، تعد شاذة. وهذه القراءات قسمان: منه ماوافق بعض القراءات المشهورة، ومنها ماخالفها بخروجه عن خط المصحف في الغالب. وهذا لا يقرأ به عند أهل العلم، لان خط المصحف العثماني نفى ماكان يقرأ به قبل كتابته. قال مكي بن ابي طالب: " هذا يقبل لصحة معناه اذا صحت روايته، ولا يقرأ به لمخالفته المصحف،

(١) أبو شامة : المرشد الوجيز ص ١٦٣ .

(٢) نفسه: المكان نفسه.

(٣) مكي: الإبانة عن معاني القراءات ص ٤٨ .



ولأنه أتى بخبر الآحاد<sup>(١)</sup>. ووصف الباقلاني مثل هذه القراءات بأنها "اخبار آحاد غير موثق بصحتها. وأنها لاتجوز القراءة بها لعدم تواترها.<sup>(٢)</sup>

وقد سلك الطوسي في ايراد قراءات الصحابة والتابعين وأهل البيت منهجاً لا يخلو من فائدة، إذ قام بعملية تنسيق بينها وبين القراءات المشهورة، فكان يذكرها في غير موضع الى جانب تلك القراءات التي قرأ بها السبعة أو العشرة. من ذلك ما بينه في قراءة قوله تعالى: (ولكل وجهة هو موليها)<sup>(٣)</sup>، إذ قال: "قرأ ابن عامر وابو بكر عن عاصم<sup>(٤)</sup> "مولاه". وروي ذلك عن ابن عباس ومحمد بن علي - يريد الباقر - فجعلوا الفعل واقعاً عليه، والمعنى واحد. كذلك قال الفراء<sup>(٥)</sup> ونراه يشير في موضع الى القراءات التي وافق فيها أهل البيت واحداً أو أكثر من الصحابة، من ذلك ما أورده في قراءة قوله تعالى (فليس عليهن أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة)<sup>(٦)</sup>، فقال: "وفي قراءة أهل البيت: "أن يضعن من ثيابهن" وبه قرأ أبي<sup>(٧)</sup>. ومنه ما أورده في قراءة قوله عز وجل: (وجاءت سكرة الموت بالحق)،<sup>(٨)</sup> فبين أن فيه تقدماً وتأخيراً، والمعنى: وجاءت سكرة الحق بالموت. ثم قال: "وهي قراءة أهل البيت، وبه قرأ أبو بكر من الصحابة".<sup>(٩)</sup> وفي موضع آخر: أبو بكر وابن مسعود.<sup>(١٠)</sup>

وعنى الطوسي بقراءة السيدة عائشة، فأورد عدة قراءات رويت عنها، وتولى توجيه بعضها. كما في قراءة: ( إذ تَلْقُونَهُ بِالسُّنْتِكُمْ )<sup>(١١)</sup>، التي بين فيها أنه. "روي عن عائشة أنها قرأت: " تَلْقُونَهُ"، من وَلَقَ الكذب، وهو الاستمرار على الكذب. ومنه: ولق فلان في السَّيْرِ، إذا استمر به" ثم احتج لهذا المعنى بقول الرازي:

(١) مكي: الابانة عن معاني القراءات ص ٤٠.

(٢) الباقلاني: نكت الانتصار لنقل القرآن ص ١٠٢.

(٣) البقرة: ١٤٨.

(٤) لم تثبت هذه القراءة عن عاصم عند ابن مجاهد. ولذلك لم يذكرها في كتابه

(٥) التبيان: ٢٣/٢.

(٦) النور: ٦٠.

(٧) التبيان ٤٦١/٧.

(٨) سورة ق: ١٩.

(٩) التبيان ٢٦٢/٦.

(١٠) التبيان ٣٦٥/٩ وقارن بالابانة لمكي ص ٣٩. وفي المحتسب لابن جني ٢٨٣/٢: وقرأ بها سعيد بن

جبير وطلحة.

(١١) النور: ١٥.

إِنَّ الْخَصِينَ<sup>(١)</sup> زَلَقَ وَزَمَلَقَ \*\*\* جاءت به عَيْسٌ من الشام تَلَقَ<sup>(٢)</sup>.

والشاهد فيه مجيء اللوق بمعنى الاستمرار في السير، إذ أن ذلك من معانيه في اللغة، كما أن من معانيه الاستمرار في الكذب.<sup>(٣)</sup> ولهذا قال الإمام علي لرجل: كَذِبْتَ وَاللَّهِ وَوَلَقْتَ<sup>(٤)</sup>. فكان توجيه الطوسي لقراءة أم المؤمنين قائما على هذا المعنى. ونسب ابن جني هذه القراءة إليها وإلى ابن عباس وابن عمر وعثمان الثقفي، ثم وجهها على معنى "تسرعون فيه"، وتَخَفُونَ إليه<sup>(٥)</sup> وهو توجيه مبني على اللغة أيضا، إذ من معاني "اللق": السير السهل السريع، ومن معانيه: الإسراع.<sup>(٦)</sup>

ورد الطوسي بعض القراءات إلى مصحف السيدة عائشة<sup>(٧)</sup>، كقراءة: (إلا أوثانا)<sup>(٨)</sup>، في قوله تعالى: ((إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْإِنثَا))<sup>(٩)</sup>. ويبين أن ذلك روي عن عروة عن أبيه، وإن ابن عباس كان يقرأها: (إلا وثنا)<sup>(١٠)</sup>، جمع وثن.. حتى قال: "والقراءة المشهورة (إنثا) وعليه القراء من أهل الأمصار"<sup>(١١)</sup>.

وأشار في غير موضع إلى موافقة قراءتها لقراءة الإمام علي بن أبي طالب خاصة. من مثل ما بينه في قراءة الآية ٩٨ من سورة الأنبياء، وهو أنهما قرأ (حطب جهنم)، وإن الحسن قرأ: حطب" بالضاد، ومعناه: ماتهيج به النار وتذكى<sup>(١٢)</sup> والقراءة المشهورة : (حصب) بالصاد.

(١) هذه إحدى روايتين للبيت. والآخرى وهي الصواب على ما يذكر ابن منظور أن الجليد . ويعضدها أن المهجو هو الجليد الكلابي. انظر : اللسان مادة (زلق) ١٢/١٠-١١. وقارن بمعاني القرآن ٢/٢٤٨.

(٢) التبيان: ٤١٧/٧.

(٣) ابن منظور: اللسان، مادة (ولق) ١٢/٢٦٤-٢٦٥.

(٤) نفسه ١٢/٢٦٤.

(٥) ابن جني: المحتسب ٢/١٠٤.

(٦) ابن منظور: اللسان، مادة (ولق) ١٢/٢٦٤.

(٧) انظر الحديث عن مصحفها في كتاب المصاحف لآبي داود ص ٨٣-٨٥.

(٨) انظر هذه القراءة في : مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٢٩.

(٩) النساء: ١١٧.

(١٠) انظر ابن جني : المحتسب ١/١٩٨.

(١١) التبيان: ٣/٣٣١.

(١٢) التبيان: ٦/٢٨٠ وانظر هاتين القراءتين في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٩٣. والمحتسب

لابن جني ٢/٦٦-٦٧.

وعناية الطوسي بقراءات أهل البيت ظاهرة في تفسيره، ففيه قراءات كثيرة لعلي بن أبي طالب،<sup>(١)</sup> ومحمد الباقر<sup>(٢)</sup> جعفر الصادق،<sup>(٣)</sup> وأغلبها موافق لقراءة المشهورين، أو قراءة بعض الصحابة والتابعين. وقد تبين فيما أوردناه أنفاً شياً من ذلك. كما أن منها ما تفردوا بقراءته، أو قل: روي عنهم كذلك، وكان موافقاً للعربية وخط المصحف. مثل القراءة التي نسبها إلى جعفر الصادق، وهي (ولاموتن الا وأنتم مسلمون) بتشديد اللام،<sup>(٤)</sup> في مقابل تخفيفها لدى بقية القراء. ثم بين معناها فقال: "ومعناه: الا وأنتم مسلمون لما أتى به النبي، ومنقادون له"<sup>(٥)</sup>.

ومن هذه القراءات التي أوردتها الطوسي منسوبة إلى أهل البيت، ما يخالف خط المصحف. كالقراءة التي أوردتها القمي من قبل،<sup>(٦)</sup> (واج عل لنا من المتقين إماماً)<sup>(٧)</sup>، بدلا من القراءة المشهورة المجمع عليها: (واجعلنا للمتقين إماماً).<sup>(٨)</sup> فهذه القراءة مخالفة لخط المصحف، وكأنها اجتلبت لتؤكد الإمامة التي هي أصل مهم من أصول الدين عند الإمامية، وكم كان جميلاً ومفيداً لو أن أبا جعفر الطوسي رحمه الله أبدى رأيه في هذه القراءة وأمثالها، ولم يكتف بحكايتها، وخاصة أن نسبتها إلى الائمة غير مقطوع بها.

(٣)

### القراءات المشهورة وتوجيهها

عني الطوسي عناية فائقة بالقراءات المشهورة التي قرأ بها العشر، وهم الذين ذكرناهم سابقاً، فإنبرى يوجه هذه القراءات ويعملها ويحتج لها، ويوازن بينها فيرجح بعضها على بعض أو يرتضي بعضها دون بعض، ويقيم ذلك كله على أسس وقواعد مقبولة. وكأنه عرف لهؤلاء مكانتهم. إذ كان أهل أمصارهم مجمعين على قراءتهم أو كان أكثرهم كذلك. وعنايته بالقراءات السبع خاصة أظهر

(١) التبيان ٤٩٥/٥. ٢٠٥/٧. ٢٥٥/٦.

(٢) التبيان: ٤٩٥/٥. ٥٣٧/٣.

(٣) التبيان: ٥٤٤/٢-٥٤٥.

(٤) التبيان: نفس المكان. والآية ١٠٢ من آل عمران.

(٥) التبيان: ٥٤٥/٣.

(٦) تفسير القمي: ١١٧/٢.

(٧) البيان: ٥١٢/٧.

(٨) الفرقان: ٧٤.

وأوضح. ويقول ابن مجاهد ان قراءها" خلفوا في القراءة التابعين وأجمعت على قراءتهم العوام<sup>(١)</sup> من أهل كل مصر من الأمصار التي سميت وغيرها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار". وكان قد ذكره قبل ذلك أن هؤلاء السبعة من أهل الحجاز والعراق والشام.<sup>(٢)</sup>

وكثيرا مايورد الطوسي قراءة السبعة ويقابلها بقراءة بعض العشرة، وخاصة اذا اجمع السبعة على حرف واحد، كما في قراءة قوله تعالى: (وتحمل أثقالكم التي بلد لم تكونوا بالغيه الا بشق الانفس)<sup>(٣)</sup>. اذ يقول: "والشق : المشقة وفيه لغتان: فتح الشين وكسرها. فالكسر عليه القراء السبعة، وبالفتح قرأ أبو جعفر المدني".<sup>(٤)</sup> وأبو جعفر ثامن القراء العشرة.<sup>(٥)</sup> وقد تقدمت الإشارة اليه فيما مضى.

ونراه يسمي السبعة وبقية القراء المشهورين: "قراء أهل الأمصار" فيقول في القراءة المشهورة: (وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً)<sup>(٦)</sup>: "وقد روي عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما (ولم تجدوا كتاباً)، يعني ما تكتبون فيه من طرس وغيره. والمشهور هو الاول الذي حكيناه عن قراء أهل الأمصار".<sup>(٧)</sup> هذا اذا اجمعوا على قراءة ، فان اختلفوا فله في ذلك - غالباً - أسلوبان بحسب ما تقتضيه القراءة أحدهما: أن ينص على القراء فيذكر أسماءهم دون الإشارة الى أمصارهم. سواء أكانوا من السبعة أم من العشرة، كما في قراءة قوله تعالى: ( ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر)<sup>(٨)</sup> التي يقول فيها: "قرأنا في جميع القرآن (ي حزنك) بضم الياء، الا قوله: (لا يحزنهم الفزع الاكبر)"<sup>(٩)</sup> والباقون بفتح الياء في جميع القرآن. وقرأ أبو جعفر عكس ما قرأ نافع، فإنه فتح في جميع القرآن الا قوله: "لا يحزنهم" فإنه ضم الياء. ثم قال: "وحكى البلخي عن ابن أبي محيصن<sup>(١٠)</sup>. الضم في

(١) المراد بالعوام هنا: عامة القراء. انظر تعليق الدكتور شوقي ضيف بهامش ص ٨٧٠ من كتاب السبعة.

(٢) ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات ص ٨٧.

(٣) النحل: ٧.

(٤) التبيان: ٣٦٢/٦.

(٥) ابن الجزري - أحمد - شرح طيبة النشر ص ١١.

(٦) البقرة: ٢٨٣.

(٧) التبيان: ٣٨١/٢.

(٨) آل عمران: ١٧٦.

(٩) الانبياء: ١٠٣.

(١٠) كذا في الاصل. والمشهور أنه: ابن محيصن. وهو محمد بن عبد الرحمن ابن محيصن. انظر كتاب

السبعة لابن مجاهد ص ٦٥.

الجميع".<sup>(١)</sup> فانظر اليه كيف وازن بين قراءة نافع المدني وقراءة بقية السبعة. ثم بين قراءته وقراءة استاذه أبي جعفر المدني ، ووضح أن احدهما كان يقرأ، في الحروف التي ذكرها، عكس الآخر. ثم اليه وهو يقابل قراءة الجميع بقراءة ابن محيصن الذي هو من القراء الأربعة عشر. والاسلوب الثاني: أن ينص على امصار هؤلاء القراء دون اسمائهم، اذا كان أهل المصر الواحد مجمعين على قراءة واحدة لآية من الآيات الكريمة. وذلك مايتبين في قراءة قوله تعالى: (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فان الله عدو للكافرين)<sup>(٢)</sup>، التي يقول فيها: "... وقرأ أهل البصرة (ميكال)، بغير همز ولا ياء. وقرأ أهل المدينة بهمزة مكسورة بعد الألف مثل "ميكاعل" والباقون باثبات ياء ساكنة بعد الهمزة على وزن (ميكاعيل)<sup>(٣)</sup>. وهذا يعني أن أهل المدينة قرأوا (ميكال) وان الباقيين الذين أشار اليهم قرأوا: "ميكائيل" مثل (جبرائيل). والمشهور من أهل البصرة أبو عمرو بن العلاء، ومن أهل المدينة نافع. والباقون هم أهل مكة والكوفة والشام. وهي الامصار التي اشتهرت بالاقراء ونبغ فيها كبار القراء.

فاذا انفرد قارئ أو أكثر في مصر من الامصار بقراءة مخالفة لقراءة مصره بين ذلك الطوسي. كما في قراءة قوله عز وجل: (خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ)<sup>(٤)</sup>، التي قال فيها: "قرأ (خَشَعاً) على الجمع، أهل العراق الا عاصما. والباقون: (خاشعاً) على وزن "فاعل" ونصبوه على الحال"<sup>(٥)</sup>. وكذا الحال حين ينفرد راو من رواة القراء المشهورين بقراءة مخالفة لبقية الرواة. فان الطوسي يبين ذلك كما بينه في قوادة قوله تعالى (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها)<sup>(٦)</sup>. اذ قال: "قرأ أهل الكوفة الا ابا بكر" سعدوا" بضم السين. والباقون بفتحها"<sup>(٧)</sup>. "وأهل الكوفة هم عاصم وحزمة والكسائي من السبعة، وخلف البزار من العشرة. وليس المراد بأبي بكر

(١) التبيان ٥٥/٣-٥٦.

(٢) البقرة: ٩٨.

(٣) التبيان: ٣٦٢/١ وراجع كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٦٦.

(٤) القمر: ٧.

(٥) التبيان ٤٤٤/٩. وفي كتاب ابن مجاهد اختلاف فيمن قرأ بالقراءتين عما أورده الطوسي. انظر ص

٦١٨-٦١٧.

(٦) هود: ١٠٨.

(٧) التبيان: ٧٠/٦.

الذي ذكره الطوسي عاصم بن أبي النجود الذي يكنى أبا بكر أيضاً<sup>(١)</sup> بل المراد به شعبة بن عياش أحد أشهر روايين عن عاصم، والآخر حفص المشهور بروايته عنه.<sup>(٢)</sup> ويدل على ماقلناه أن أبا بكر بن مجاهد قال في هذه القراءة: 'واختلفوا في ضم السين وفتحها من قوله (وأما الذين سعدوا) فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (سعدوا) بفتح السين. وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (سُعدوا) بضم السين".<sup>(٣)</sup> وهؤلاء هم الكوفيون الذين أشار إليهم الطوسي بذكر امصارهم دون اسمائهم ايجازاً فيما يبدو. ولما كان كتاب الطوسي ليس بكتاب قراءات. بل هو كتاب تفسير، فإنه لم يفرد لأصول القراء باباً خاصاً بها، كما يفعل المصنفون في القراءات. وإنما كان يذكر ذلك مع فرش الحروف، فهو كثيراً ما يشير إلى أصول القراء ومذاهبهم المتعددة في القراءات، من خلال إيراد القراءات في مواضعها المتباينة في تفسيره. فمثلاً نراه يذكر في قراءة قوله تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابٌ بِاللَّهِ)<sup>(٤)</sup>، أنه "قرأ الكسائي وحده: (أَرَيْتُمْ) وما جاء منه إذا كان استفهاماً، بحذف الهمزة التي بعد الراء، والباقون بابتائها وتخفيفها، إلا أهل المدينة فإنهم جعلوها بين بين. فإن كان غير استفهام اتفقوا على اثبات الهمزة وتخفيفها، إلا مارواه ورش في تحقيقها في ستة مواضع ذكرت في باب الهمزة القراءات"<sup>(٥)</sup>. وورش هو عثمان بن سعيد المصري الملقب بورش<sup>(٦)</sup>، أحد روايين شهيرين عن قارئ المدينة نافع بن أبي نعيم، والآخر هو عيسى بن مينا الملقب بقالون.<sup>(٧)</sup> وكلاهما أخذ القراءة فيمن أخذ عن نافع<sup>(٨)</sup> من غير واسطة. فمراد الطوسي بقوله: "إلا مارواه ورش في تحقيقها" يعني عن نافع لأنه كما بينا أشهر الرواة عنه. وقد اختاره مع قالون في رواية قراءة نافع أبو بكر بن مجاهد في كتابه في القراءات السبع، ثم حذا خذوه من تبعه من أئمة الاقراء مثل مكي بن أبي طالب وأبي عمرو الداني والشاطبي، ثم من بعد ابن الجُرري وكثير غيرهم حتى يومنا هذا، وإن لم يقتصر ابن مجاهد على هذين

(١) الداني: التيسير في القراءات السبع ص ٦.

(٢) نفسه: المكان نفسه. وفيه نقل عن ابن معين أن حفصاً قرأ من أبي بكر بن عياش.

(٣) ابن مجاهد: كتاب السبعة ص ٣٣٩.

(٤) الإجماع: ٤٠.

(٥) التبيان: ١٣٢/٤.

(٦) الداني: التيسير في القراءات السبع ص ٤.

(٧) الداني: التيسير في القراءات السبع ص ٤.

(٨) ابن مجاهد: كتاب السبعة ص ٦٤. والداني: التيسير ص ١٠-١١.

غيرهم حتى يومنا هذا، وان لم يقتصر ابن مجاهد على هذين الراويين، وانما ذكر روايات لآخرين رووا عن نافع وهم كثير.<sup>(١)</sup>

وكما يذكر الطوسي القراء المشهورين ورواتهم الذين أخذوا عنهم القراءات يذكر ايضا الطرق<sup>(٢)</sup> التي رويت بها تلك القراءات التي شاعت وذاعت بين الأمصار الاسلامية، وتلقاها الناس بالقبول. فهؤلاء الرواة متعددون عن القارئ الواحد، وكذلك طرقهم. ولنضرب لذلك مثلاً قارئ مكة الكبير عبد الله بن كثير ثاني القراء السبعة. فان له راويين مشهورين هما أحمد بن محمد البرقي ومحمد بن عبد الرحمن الملقب بقتيل<sup>(٣)</sup>، ولكل راو منهما طرق متعددة. فنرى الطوسي يذكر بعض هذه الطرق عن البرقي في بيانه لقراءة قوله تعالى (فاذا هي تلقف ماأفكون)<sup>(٤)</sup>، اذ يقول: "قرأ حفص عن عاصم (تَلَقَّفْ) خفيفة. والباقون بتشديد القاف. وقرأ ابن كثير (فاذا هي تَلَقَّفْ) بتشديد التاء والقاف في رواية البرقي عنه، الا النقاش وابن فليح"<sup>(٥)</sup>. ونراه في قراءة الآية ٤٤ من سورة فُصِّلَتْ، يذكر مع طرق الرواية عن ابن كثير، بعض طرق الرواية عن عبد الله بن عامر قاريء الشام، وأحد رواة قرانه هشام بن عمار.<sup>(٦)</sup> فيذكر أن الحلواني قرأ عن هشام (أعجمي وعربي) على الخبر.<sup>(٧)</sup>

وعني الطوسي بتوجيه القراءات القرآنية المشهورة وبيان حججها، فكان يذكر في فرش الحروف كل حرف ومن قرأبه وعلته وحجة كل فريق، ثم يختار في عدة مواضع مايراه الأرجح، وينبه على علة ذلك الاختيار في أخرى. وقد بنى توجيهه للقراءات على أسس متنوعة أظهرها قواعد النحو والصرف واللغة وأساليب البلاغة والقراءات الاخرى الواردة وخط المصحف. وبنى موازنته بين القراءات

(١) انظر هؤلاء الرواة في كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٠٨ وما بعدها.

(٢) الطريق في اصطلاح علم القراءات: للرواية عن الرواة عن أئمة القراءات وان نزلوا. فيقال مثلاً: هذه قراءة نافع من رواية قالون من طريق ابي نسيط من طريق بن بويان من طريق القرظي. انظر: شوح طيبة النشر لاحمد ابن الجزري ص ١٣ والصفاسي: غيث النفع في القراءات السبع ص ٣٤.

(٣) ابن الجزري - احمد -: شرح طيبة النشر ص ٧.

(٤) الاعراف: ١١٧.

(٥) التبيان ٥٠٣/٤ وانظر ابن مجاهد ص ٢٩٠.

(٦) ابن الجزري - احمد -: شرح طيبة النشر ص ٨.

(٧) التبيان ١٣٠/٩ وانظر هذه القراءة في اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨١.

وترجيح بعضها على بعض او تضعيف بعضها دون بعض على أساس من الاجماع والنحو واللغة وخط المصحف والنزول.

والطوسي حين يبني توجيهه للقراءات المشهورة وبيان حجيتها على قواعد النحو والصرف، يلحظ أن هذه القواعد لابد للقراءة المقولة أن توافقها، اذ هي أحد الاركان الثلاثة الرئيسة اللازمة لصحتها ومجافاتها عن الضعف والشذوذ. فنراه مثلاً يوجه قراءة عبد الله الملك بن عامر قارئ أهل الشام (وبالزبر) بأثبات الباء، وقراءة الباقيين (والزبر) بحذفها، في قوله تعالى (جاؤا بالبينات والزبر)،<sup>(١)</sup> توجيهها قائماً على أحد القواعد النحوية المقررة، وهو أن "من حذف فلأن واو العطف أغنت عن تكرار العامل. ومن أثبتها فائما كرر العامل تأكيداً. ولما كان هذان الوجهان متساويين من ناحية القوة وليس لاحدهما ما يرجح به على الآخر، بين ذلك الطوسي فقال: وكلاهما جيدان".<sup>(٢)</sup>

وفي تفسير الآية ١٧٣ من البقرة، يذكر أن نافعا وابن عامر وابن كثير والكسائي قرأوا (فمن اضطر) بضم النون "وان الباقيين قرأوها بكسرها".<sup>(٣)</sup> ثم يوجه القراءتين توجيهاً صرفياً فيقول: "من كسر فلالتقاء الساكنين، ومن ضمها أتبع الضمة الضمة في الطاء".<sup>(٤)</sup>

ونراه يبني توجيهه لبعض القراءات على قواعد اللغة. وهذا يرجع الى الاصل الذي ذكرناه سالفاً، وهو موافقة العربية، كقراءة من قرأ (الريح) بالافراد في قوله عز وجل: (وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض)<sup>(٥)</sup>، فقد بين بعد ايراد هذه القراءة والآخرى التي بالجمع، أن "من وحد أراد به الجنس، كما قالوا: أهلك الناس الدينار والدرهم".<sup>(٦)</sup>

ونراه أيضاً يوجه طائفة من القراءات توجيهاً لغوياً صوتياً، مبنياً على العلاقة الصوتية بين الحروف في العربية. وهي العلاقة التي كان القراء المجيدون يولونها أهمية عند القراءة والأداء. فهو يذكر في قراءة قوله تعالى (وليس البر بأن تأتوا

(١) آل عمران: ١٨٤.

(٢) التبيان ٦٩/٣.

(٣) التبيان ٨٣/٢.

(٤) التبيان ٨٥/٢.

(٥) البقرة: ١٦٤.

(٦) التبيان ٦١/٢.



البيوت من ظهورها)<sup>(١)</sup>، ان" من كسر الباء من البيوت فلاستتقال الخروج من الضم الى الياء"<sup>(٢)</sup> وهذا صحيح، لان الضمة وان كانت تشابه الكسرة من الناحية الصوتية، باعتبارهما من أصوات اللين الضيقة، حتى ان احدهما تحل محل الاخرى في كثير من الظواهر اللغوية،<sup>(٣)</sup> إلا أن الكسرة تتسم بالرقّة وتلائم حرف اللين الياء، وهي أرق من الضمة التي تعد مظهراً من مظاهر الخشونة البدوية.<sup>(٤)</sup> فالانتقال من الكسر الى الياء يسر من الانتقال من الضم اليها.

ويوجه الطوسي بعض القراءات توجيهها مبنيًا على أساليب البلاغة العربية كأسلوب الالتفات، ويحتج لذلك بأشعار العرب ونص القرآن وغيرهما من الأدلة المعتمدة، ففي قراءة قوله تعالى (واذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل ليعبدون الا الله وبالوالدين إحسانا) وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسناً)<sup>(٥)</sup>، يذكر أن ابن كثير وحزمة والكسائي قرأوا (لايعبدون) بالياء، وأن الباقرين قرأوا بالتاء، ثم يوجه القراءة الاولى على قاعدة الالتفات البلاغية فيقول: "من قرأ بالياء تقديره أنه أخبر أنه تعالى أخذ ميثاقهم ليعبدون الا الله، وبالوالدين إحسانا. ثم عدل الى خطابهم فقال: (وقولوا للناس حسناً). وحتى يدل على قوة هذا الوجه، يبين ان الالتفات معروف في السنة العرب، وأنها" تفعل ذلك كثيراً". ويحتج له بقول عنتره<sup>(٦)</sup>.

شَطَنَ مَزَارَ العاشقين فأصبحتَ عسراً عليّ طلابك ابنة مخرم  
ويقول: " والتاء من أصبحت كناية عن المرأة، فأخبر عنها ثم خاطبها".<sup>(٧)</sup> ومثل ذلك ما أورده في قراءة قوله تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها)<sup>(٨)</sup>، إذ بين أن نافعاً وابن عامر قرأوا "تدخله" بالنون، وأن الباقرين قرأوا بالياء. ثم قال: " فمن قرأ بالياء فلان ماتقدم لفظ

(١) البقرة: ١٨٩.

(٢) التبيان ١٤٢/٢.

(٣) أنيس: اللهجات العربية ص ٦٩.

(٤) المصدر نفسه: المكان نفسه.

(٥) البقرة: ٨٣.

(٦) ابن منظور: لسان العرب. مادة ( شطط ) ٢٠٧/٩ وروايته فيه طلابها بدلاً من طلابك وفي ديوان عنتره ص ١٦ وجمهرة اشعار العرب ص ١٥٠: حلت بأرض الزائرين. والباقي كما في بيت الطوسي.

(٧) التبيان: ٣٢٦-٣٢٧.

(٨) النساء: ١٣.

الغائب، ومن قرأ بالنون عدل عن خطاب الغائب الى الاخبار بنون العظمة" ثم احتج له بقوله تعالى في موضع آخر " بل الله مولاكم": وقوله بعده " سنلقي"، وبين أنه عدل فيه عن الغائب<sup>(١)</sup> ومراده بالغائب قوله تعالى: "بل الله".

وجوه بعض القراءات توجبها بلاغيا قائما على أساليب المجاز في العربية، كقراءة حمزة والكسائي ( ولا تقتلوهم حتى يقتلوكم ) ( فان قتلوكم ) بغير ألف، بدلا من قراءة الباقيين بألف في جميع ذلك.<sup>(٢)</sup>، فقد بين أن وجه القراءة الاولى " انه جاء في كلام العرب اذا قُتلَ بعضهم قالوا قُتلنا. فتقديره: حتى يقتلوا بعضكم"<sup>(٣)</sup> ومراده أن هذه القراءة مبنية على ضرب من المجاز عرفته العرب في كلامها وتحاورها، وهو ذكر الكل وارادة الجزء، كما قال سبحانه ( جعلوا أصابعهم في آذانهم )<sup>(٤)</sup>، مع أن المفعول فيها بعض الأصابع وهو أطرافها، لا جميعها. وبين في موضع آخر أن أهل الكوفة قرؤوا قوله تعالى ( سحران تظاهرا )<sup>(٥)</sup> بغير ألف، وأن الباقيين قرأوها: (ساحران تظاهر) بألف. ثم قال: " ومن اختار " ساحران " فلاته قال: (تظاهرا)، وذلك انما يكون بين الساحرين دون السحريين، ومن قرأ ( سحران ) قال: في ذلك ضرب من المجاز، كما قال: ( بكتاب من عند الله هو أهدى ). والكتاب يهتدى به ولا يهدي، وانما يقال ذلك مجازا.<sup>(٦)</sup>

وكما رد الطوسي آية الى أخرى ليفسرهما بها، رد بعض القراءات الى بعض ليحتج لها. فالآية تكون عنده قرينة على أخرى في تبين وجوه القراءات وعللها فنراه مثلا في قراءة قوله تعالى ( وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ )<sup>(٧)</sup>، يبين أن أهل مكة والبصرة والكوفة قرأوا كلمة " وَصَّى " مشددة الصاد، وأن أهل المدينة وابن عامر قرأوا ( أوصى ). ثم أورد حجة الفريقين وساوى بينهما في القوة والدلالة، فقال: " ومن قرأ ( وصى ) ذهب الى قوله: " فلا يستطيعون توصية ". ومن قرأ ( أوصى ) فلقوله ( من بعد وصية يوصي بها ) وكلاهما جيدان"<sup>(٨)</sup>. فلم يختر واحدة

(١) (التبيان ١٣٩/٣). وانظر ابن مجاهد ص ٢٢٨.

(٢) (في سورة البقرة: ١٩١).

(٣) (التبيان: ١٤٦/٣).

(٤) (البقرة: ١٩).

(٥) (القصص: ٤٨).

(٦) (التبيان: ١٥٧/٨-١٥٨).

(٧) (البقرة: ١٣٢).

(٨) (التبيان ٤٧٢/١).

منهما، على حين اختار مكي القراءة الأولى، لما في التشديد من المبالغة في المعنى، ولاتفاق أكثر القراء عليها.<sup>(١)</sup>

ويبين الطوسي أن مصاحف الأمصار المشهورة، كمصحف أهل الشام وأهل البصرة، حجة للقراء وسند لهم في قراءاتهم. إذ وافقوا تلك المصاحف المجمع عليها في أمصارهم، فيما قرأوا من قراءات. ففي قراءة الآية ٧٥ من الاعراف يذكر أن عبد الله بن عامر، قارئ الشام الكبير، قرأ ( وقال الملاء )، بزيادة واو. ثم يقول مستمداً من ابن مجاهد: " وكذلك هي في مصاحف أهل الشام "<sup>(٢)</sup>. وفي قراءة الآية ٨٨ من سورة " المؤمنين " يذكر أن أبا عمرو - إمام قراء البصرة - قرأ ( سيقولون الله ) باللف، وأن الباقيين قرأوا: ( لله ) بغير ألف. ثم يقول: وذكر أنها في مصاحف أهل الأمصار بغير ألف، وفي مصحف أهل البصرة باللف.<sup>(٣)</sup>

ويشعرنا الطوسي في أحد المواضع أن من القراء من يجعل بعض المصاحف الخاصة التي اشتهرت عن عدد من الصحابة حجة له في قراءته، من دون أن يخرج فيها عما يحتمله خط المصحف. فذلك ما يبينه في قراءة قوله عز وجل ( ويقاتلون الذين يأمرون بالقسط )<sup>(٤)</sup>، فيقول: " قرأ حمزة ونصير: ويقاتلون الذين <sup>(٥)</sup> يأمرون " باللف ، لأن في مصحف عبد الله - يريد ابن مسعود - ( وقاتلوا ). ثم يرجح قراءة الاكثرين على هذه القراءة فيقول: " والاجود ماعليه الجماعة ".<sup>(٦)</sup>

ويشعرنا في موضع آخر أن من القراء من كان يحتج لقراءته بقراءة بعض الصحابة فيبين في قراءة الآية ٣٥ من سورة " المؤمن " أنه " قرأ أبو عمرو، والاخفش والداجوني عن هشام، وقتيبة <sup>(٧)</sup> ( على كل قلب متكبر ) منوناً، والباقون

( ١ ) مكي: الكشف عن وجود القراءات ١/ ١٢٦.

( ٢ ) التبيان ٤/ ٤٥١. وقارن بكتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٨٤.

( ٣ ) التبيان ٧/ ٣٨٩. وانظر ابن مجاهد ص ٤٤٧

( ٤ ) آل عمران: ٢١.

( ٥ ) نصير: هو نصير بن يوسف الرازي النحوي أخذ القراءة عن الكسائي. توفي في حدود ٢٤٠. انظر ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٣٤٠-٣٤١.

( ٦ ) التبيان ٢/ ٤٢٣. وانظر ابن مجاهد ص ٢٠٣.

( ٧ ) انظر الديمياطي: اتحاف فضلا البشر ص ٣٨٧-٣٨٨ والاخفش والداجوني وهشام شاميون من رواة قراءة عبد الله بن عامر احد السبعة. قرأ الاخفش على هشام بن عمار المتوفى سنة ٢٤٥ هـ ( انظر الذهبي: معرفة القراء الكبار ١/ ١٩٩-٢٠٠. وأخذ الداجوني الكبير محمد بن احمد المتوفى سنة ٣٢٤ هـ القراءة عن اصحابه عن هشام. انظر: الديمياطي: اتحاف فضلاء البشر ص ٨. وأخذ هشام القراءة عن ابن عامر بسند كما تقدم بياته سالفاً. وقتيبة : هو قتيبة بن مهران الكوفي، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي توفي قبل المنتين للهجرة بقليل. انظر: ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٢٦-٢٧.

على الاضافة" يريد: على كل قلب متكبر". ثم يوضح وجه القراءتين وحجج الفريقين فيقول: "من نَوَّن جعله نعتاً للقلب، لان القلب اذا تكبر تكبر صاحبه كما قال: ( فظَلَّت اعناقهم لها خاضعين). لان الاعناق اذا خضعت خضع أربابها.. ومن أضاف قال: لأن في قراءة ابن مسعود ( على قلب كل متكبر جبار).<sup>(١)</sup>

ولم يقف الطوسي عند توجيه القراءات المشهورة وبيان عللها وحجج القراء فيها فحسب، بل أبدى رأيه في طائفة منها، بترجيح بعضها على بعض واختيار ما رآه الاقوى منها، وتضعيف البعض الآخر، أو استحسان الجميع، واستبعاد ما عُدَّ خطأ من القراء بحمله على وهم الراوي، وغير ذلك مما تبدو فيه شخصيته ناقدة محكمة لاتقف عند حدود جمع الآراء وتدوينها، وكأنه لاحظ قول أبي بكر بن مجاهد في أول كتاب السبعة من أن "ماروي من الآثار في حروف القرآن منها المعرب السائر الواضح، ومنها المعرب الواضح غير السائر، ومنها اللغة الشاذة القليلة، ومنها الضعيف المعنى في الاعراب، غير أنه قرئ به ومنها ماتوهم فيه فغلظ به - فهو لحن غير جائز - عند من لا يبصر من العربية الا اليسير، ومنها اللحن الخفي الذي لا يعرفه الا العالم التحرير وبكل قد جاءت الآثار".<sup>(٢)</sup>

وأهم ما اعتد به الطوسي في ترجيح القراءات عند الموازنة بينها، إجماع القراء على قراءة واحدة، أو اتفاق جمهورهم والكثرة الكاثرة منهم عليها. وهذا الاصل معتمد عند مكي بن ابي طالب خاصة، وقد أخذ به في مواضع كثيرة من كتابه "الكشف"<sup>(٣)</sup>. وهو بعد قائم على اصول الرواية عند الطوسي، اذ هو يعتد بالمجمع عليه، وبما عليه الاكثرون، كما رأينا ذلك في تعامله مع المنقول في التفسير، ولا يطمئن اطمئناناً كافياً للقول المفرد والرواية الشاذة. غير أنه، فيما يتعلق بالقراءات المشهورة، لا يعد القراءة المخالفة لجميع القراء أو أكثرهم ضعيفة أو شاذة، اذ صحت عنده ولم يجد فيها ما يضعفها، وانما يرجح ما عليه الاكثرون عليها، أو يختاره دونها. وآية ذلك أنه ذكر في قراءة قوله تعالى ( وأرنا مناسكنا)،<sup>(٤)</sup> أن الاختيار في "أرنا" كسر الراء، وأنها قراءة الجمهور، وأن ابن

(١) التبيان ٧٤/٩.

(٢) ابن مجاهد: كتاب السبعة ص ٤٨.

(٣) انظر مثلاً ١٢٦/١ في قراءة "وصى" ١٧/٢ في قراءة كذبوا.

(٤) البقرة: ١٢٨. وانظر ابن مجاهد ص ١٧٠.

كثير سكتها، وفي بعض الروايات عن أبي عمرو، على وجه التشبيه بما يسكن في مثل كبد وفخذ. واحتج لها بقول أبي النجم العجلي<sup>(١)</sup>.

لو غصرت منه المسك والبان انغصرت<sup>(٢)</sup>

فاختار قراءة الجمهور دون قراءة ابن كثير وأبي عمرو، بعد أن احتج للاخيرة ببعض المأثور من اشعار العرب. وهذا دليل على أن لها وجهاً في العربية عند، فهي على هذا مقبولة وان لم تكن المختارة.

وذكر في قراءة قوله تعالى (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم)<sup>(٣)</sup>، أن حمزة قرأ (ولا تحسبن) بالتاء المعجمة من فوق " وأن الباقيين قرأوا بالياء، ثم قال: " وهو الأقوى لأن عليه أكثر القراء"<sup>(٤)</sup>. فرجح قراءة الاكثرين على قراءة حمزة لانفراده بها دون الباقيين.

وعلى أساس من قواعد النحو رجح الطوسي بعض القراءات على بعض، وان لم يقل بضعفها، وضعف أخرى ونص على ذلك. فمن الاول قراءة أكثر القراء في قوله تعالى (ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم)<sup>(٥)</sup> بالياء وفتح السين، فقد رآها أقوى من قراءة حمزة (ولاحسبن) بالتاء وفتح السين. وعلّة ذلك: " أن حسبت يتعدى الى مفعولين و " أن" على تقدير مفعولين لأن ( أنما نملي لهم خير لأنفسهم) سد مسدّ المفعولين اللذين يقتضيهما " يحسبن"<sup>(٦)</sup>. وهذا يعني قوة القراءة التي بالياء. وكأنه لم ير لقراءة حمزة وجهاً نحوياً قوياً أو مساوياً لهذه القراءة. على حين وجد لها مكي ذلك الوجه فجعل " الذين كفروا "مفعولاً اولاً للمفعلي " تحسب" و " أنما"<sup>(٧)</sup> وما بعدها بدلاً من المفعول الاول في موضع نصب " فيسد مسدّ المفعولين كما لو لم يكن بدلاً. وقدّر " هاء" محذوفة في " نملي" وجعل معنى الكلام: " ولا تحسبن يا محمد الذين كفروا أن الذي نمليه لهم خير لأنفسهم".<sup>(٨)</sup> وهذا الاعراب

(١) انظر البيت في : المنصف لابن جني ٢٤/١. والمخصص لابن سيدة ٢٢٠/١٤.

(٢) التبيان ٤٦٦/١.

(٣) آل عمران : ١٨٠.

(٤) التبيان ٦٣/٣.

(٥) آل عمران : ١٧٨.

(٦) التبيان ٥٨-٥٩/٣.

(٧) ضبطها محقق الكشف: " إنما بكسر الهمزة. والصحيح ما أثبتناه، وهو فتحها. اذ هو المروي عن حمزة دون غيره.

(٨) مكي: الكشف عن وجود القراءات ٢٦٦/١.

ذهب إليه من بعد ابو البركات الأنباري في كتابه "البيان في غريب اعراب القوآن"، عندما عرض لاعراب القراءتين، وبين وجه قراءة الاكثر كما بينه الطوسي، الا أنه لم يرجحها على قراءة حمزة من الوجهة النحوية، بل اكتفى ببيان وجهها النحوي كما أسلفا<sup>(١)</sup>، وكذلك كان موقف مكي. ومن الثاني الذي ضعفه على أساس نحوي أيضا، قراءة عبد الله بن عامر برفع (ميتة) في قوله عز وجل: "قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة.." <sup>(٢)</sup>، بدلا من قراءة الباقيين بنصبها. فقد وجه هذه القراءة بأن (ميتة) فيها، فاعل للفعل "يكون" الذين هو هنا فعل تام، وليس فعلا ناقصا يدخل على المبتدأ والخبر. ثم ضفها بعد ذلك بقرينة السياق في الآية نفسها فقال: "وهذه القراءة ضعيفة، لأن ما بعده (أودما مسفوحاً أو لحم خنزير) بالعطف عليه" <sup>(٣)</sup> ومراده أن المعطوف والمعطوف عليه متشاكلان في الحكم الاعرابي، وإذا فلا بد من نصب ميتة في الآية الكريمة، لان ما عطف عليها منصوب. وتلمس ابن الأنباري وجهاً لقراءة ابن عامر، فقال: "وكان يلزم من قرأ ميتة بالرفع أن يكون: أودم مسفوح، بالرفع وكذلك ما بعده الا أنه عطف على "أن" ولم يعطف على "ميتة" <sup>(٤)</sup>.

وبنى الطوسي قوة بعض القراءات على ظواهر صوتية لغوية تتصل بمخارج الحروف وجرسها وصفاتها ونحو ذلك مما عني به القراء واللغويون قديما. فبين في قراءة قوله تعالى: (وما قتلوه يقينا بل رفعه الله اليه) <sup>(٥)</sup>. أن من القراء من أدمغ اللام في الراء في "بل رفعة"، ومنهم من لم يدغمه. ولم يقف عند بيان صورة القراءتين، بل رجح الاولى منهما على أساس صوتي قائلا، وهو الاقوى لقرب مخرج اللام من مخرج الراء. ثم وازن بين هذا الادغام وادغام آخر قريب منه إلا أنه عكسه فقال: "وهو أقوى من ادغام الراء في اللام، لان في الراء

(١) الأنباري: البيان في غريب اعراب القرآن ٢٣٢/١.

(٢) الاتعام: ١٤٥.

(٣) التبيان: ٣٠٣/٤.

(٤) ابن الأنباري: البيان في غريب اعراب القرآن ٣٤٧/١.

(٥) النساء: ١٥٧.

تكريرا، فهو يجري مجرى الحرفين".<sup>(١)</sup> وعلة القرب بين اللام والراء الذي اشار اليه، أن كليهما من الحروف المذلفة التي تخرج من ذلق اللسان.<sup>(٢)</sup>

وامتدت عناية الطوسي بخط المصحف ومراعاته له، الى تحكيمه في أداء القراءات وقفا ووصلا. فرأى أن الوقف على "لات" في قوله تعالى: (فنادوا ولات حين مناص)<sup>(٣)</sup> يكون" بالتاء على قياس نظيرها من ثُمْتُ ورُبْتُ، لان ما قبلها ساكن" وبين أنه قول الفراء، وأن الكسائي كان يقف عليها بالهاء: "لاه" يجعل الألف في نية الحركة. ثم قال: "ومن زعم أنه ( لاحتين) موصولة فقد غلط، لأنها في المصحف وتأويل العلماء مفصولة"<sup>(٤)</sup>. وكأن هذا رد على من لا يجيز الوقوف على "لات" وحدها لأنها اذا كانت مفصولة في الخط- وهي كذلك- صح الوقوف عليها، وامتنع اذا اوصلت بالحين، لانهما عندئذ في حكم الكلمة الواحدة. وقد اختار الطوسي الأقوى في الوقف على (لات)، اذ ليس وقف الكسائي هو المختار فيما يبدو. وحكى خلافه كما ترى ، عن أقرب تلاميذه اليه وهو الفراء وأيضا بين مكى أن" المعمول عليه بالتاء كما هي في الخط" وقال: "وهو الاختيار".<sup>(٥)</sup> فكان اختياره طبقا للآشهر مراعاة لخط المصحف. غير أن الطوسي كان اختياريه على أساس لغوي وهو القياس على التظير كما بيناه آنفا، اعتمادا على قول الفراء. مع أن خط المصحف أقوى دلالة من ذلك لانه نص. وقد رسمت فيه بالتاء الطويلة دون المدورة ولم يحكوا خلافا في ذلك، في أي مصحف من مصاحف الامصار. ومما يذكر للطوسي في هذا المقام، حمله لبعض القراءات المروية عن السبعة على وهم الراوي لا خطأ القارئ. وهذا قائم عنده على الثقة بهؤلاء القراء. فنراه يحمل مارواه قنبل عن ابن كثير في قراءة قوله تعالى( فطفق مسحاً بالسُّوِّق والأعناق)<sup>(٦)</sup>، بهمز ( السوق) بدلا من تركه في قراءة الباقيين، على وهم الراوي فيحكي عن أبي مجاهد أن القراءة الصحيحة عن ابن كثير (بالسُّوِّق) على "

(١) التبيين ٣/٣٨٥.

(٢) القارئ: المنح الفكرية على متن الجزرية ص ١٧.

(٣) سورة ص: ٣.

(٤) التبيين ٨/٥٤٢-٥٤٣.

(٥) مكى : الكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٣٠.

(٦) سورة ص: ٣٣.

فُغول"، لان الواو لما ضُمت <sup>(١)</sup> همزها. <sup>(٢)</sup> غير أن الطوسي لم يعدم توجيه القراءة المروية عن ابن كثير: السُوق. بل حاول أن يتلمس لها وجها مقبولا في العربية، اذ ردها الى لغة من لغات العرب فقال: "ومن همز (سوق) فعلى لغة من قال: أحبُّ المؤقدين إلى موسى، فهمز، أنشده أبو الحسن - يريد الأخفش - لأبي حبة النميري" <sup>(٣)</sup>. واضاف الى هذا الدليل الذي يعتمد على الرواية، دليلا آخر من قبيل الدراية، وهو أن الوار لما لم يكن بينها وبين الضمة التي على السين حاجز، صار كأن الضمة عليها فُهمزت. <sup>(٤)</sup>

(٤)

### القراءات الشاذة والاحتجاج لها

هناك خلاف في ماهية القراءات الشواذ، هل هي تتعين بعدد معلوم من القراءات، كالذي تجاوز السبع أو العشر، أو تتعين على وفق أصول أخرى لاعلاقة لها بالعدد؟ فابن جني يذكر في كتابه "المحتسب" أن أهل زمانه يعدون ماتجاوز القراءات السبع شاذاً، <sup>(٥)</sup> وهذا المفهوم أص له من قبل ابن مجاهد، <sup>(٦)</sup> ثم أخذ به الناس فيما يبدو، حتى انتهى الى أيام ابن جني فحكاه عنه، وألف كتابه في القراءات الشواذ على هذا الأساس. وكأنه لم يكن مقتنعا تمام الاقتناع بتسمية هذه القراءات جميعا شاذة حين قال في مقدمة كتابه المذكور: غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الان شاذاً <sup>(٧)</sup>. وكأنه لاحظ أن الناس قد تتوهم أن ماعدا السبع بأجمعه واهن في فصاحته وعربيته، فأراد أن يسد هذا الباب فقال: "إلا أنه مع خروجه عنها - أي عن السبع - نازع بالثقة الى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه. ولعله أو كثير منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه" <sup>(٨)</sup> وهذا يصدق بوجه خاص على القراءات الثلاث المتممة للعشرة، وهي قراءة أبي جعفر المدني

(١) في الاصل: ضُمنت. وهو خطأ النسخ أو الطبع.

(٢) التبيان: ٥٥٩/٨. وقارن بكتاب السبعة: لابن مجاهد ص ٥٥٣-٥٥٤.

(٣) ونسبه ابن جني في المحتسب ٤٧/١ لجريز. وروايته: لحب المؤقدان الي موسى. وهو غير موجود في ديوان جريز. وتتمته: وجعدة اذ أضرهما الوقود.

(٤) التبيان: ٥٥٩/٨.

(٥) ابن جني: المحتسب ٣٢/١.

(٦) ضيف: مقدمة كتاب السبعة ص ١٩.

(٧) ابن جني: المحتسب ٣٢/١.

(٨) المصدر نفسه: المكان نفسه.



ويعقوب الحضرمي وخلف بن هشام البزار، إذ لم تعد هذه القراءات من الشواهد التي استقر في عرف العلماء عدم جواز القراءة بها بل غدت من القراءات المشهورة التي تجوز القراءة بها مع السبع. وقد نقل البغوي في تفسيره الاتفاق على ذلك،، وجزم به تقي الدين السبكي<sup>(١)</sup>. لأن هذه القراءات لم ترد في رأي الجمهور آحادا، بل رويت مستفيضة، بل في الصحيح المختار المشهور "متواترة كما يذكر الدمياطي،<sup>(٢)</sup> ومتفقا على تواترها كما يذكر القسطلاني<sup>(٣)</sup>.

أما القراءات الأربع التي هي بعد العشرة، وهي قراءة ابن محيصن واليزيدي والحسن البصري والاعمش فقد اتفق على شذوذها.<sup>(٤)</sup> لعدم استفادتها. وحكى الصفاقسي عن تقي الدين السبكي، أنه قال: " لاتجوز القراءة بالشاذ، والصحيح أنه ماوراء العشرة".<sup>(٥)</sup> فحاصل هذه الأقوال ان الشاذ من القراءات ماتجاوز العشر، هذا عند الفقهاء والأصوليين والمحدثين خاصة.

اما عند غيرهم وهم الذين يطلق عليهم اسم المحققين مثل مكي بن ابي طالب وابن عبد البر وأبي شامة وابن الجزري وغيرهم ممن تابعهم ، فان القراءات لاتعد شاذة الا اذا خالفت الاسس الثلاثة التي اجمعوا عليها، أو خالفت بعضها. وكان ابو بكر بن مجاهد رحمه الله قد وضع هذه الاركان الثلاثة الاساسية في قبول القراءة، وهي أن تكون موافقة لخط المصحف العثماني، وان تكون منقولة عن الرواة الثقات، ولا بد أن تكون موافقة للعربية.<sup>(٦)</sup> وبذلك درأ عن القراءات مزلات كانت توشك أن تقع فيها، حتى عند قراء مهمين في زمنه مثل : ابن مقسم العطار وابن شنبوذ. ودرأ عن القراء بجانب ذلك اضطرابهم ازاء أئمة القراءات الكثيرين الذين أخذوا يعدون بالعشرات وتصنف فيهم المصنفات".<sup>(٧)</sup> وعلى هذا الاساس المتين وقف علماء القراءات من بعد، قال مكي بن أبي طالب: " ان جميع ماروي من القراءات على ثلاثة أقسام: قسم يقرأ به اليوم، وذلك اجتمع فيه ثلاث خلال: وهي أن ينقل عن الثقات الى النبي(ص) ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها

(١) (الدمياطي: اتحاف فضلاء البشر ص ٦.

(٢) (اتحاف فضلاء البشر ص ٩.

(٣) (لطائف الاشارات لفنون القراءات ص ٧٧.

(٤) (الدمياطي: اتحاف فضلاء البشر ص ٩٠٧.

(٥) (الصفاقسي: غيث النفع في القراءات السبع ص ١٨.

(٦) (ضيف: مقدمة كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٢.

(٧) (المصدر نفسه: المكان نفسه.

عن الثقات الى النبي (ص) ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن . شائعا، ويكون موافقا لخط المصحف. فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث، قرئ به وقطع بصحته وصدقه. لأنه أخذ عن اجماع من جهة موافقته لخط المصحف .. والقسم الثاني: ماصح نقله في الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين: احدهما: أنه لم يؤخذ باجماع وانما أخذ بأخبار الاحاد. ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد. والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على صحته. وما لم يقطع على صحته لاتجوز القراءة به، ولا يكفر من جرده، وبئس ما صنع اذا جرده.

والثالث: مانقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية. فهذا لا يقبل وان وافق خط المصحف<sup>(١)</sup>، وهو نفيس. وقال في موضع آخر من كتابه "الإبانة": "وانما الاصل الذي يعتمد عليه في هذا أن ماصح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف، فهو من السبعة المنصوص عليها".<sup>(٢)</sup> ومضى على هذا الرأي من بعد ابن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبي،<sup>(٣)</sup> الحافظ الفقيه العالم بالقراءات المتوفى سنة ٤٦٣ هـ، المعاصر لمكي والطوسي، وأبو الخير محمد بن الجزري<sup>(٤)</sup>، ومن تلاهما من القراء مثل الدمياطي<sup>(٥)</sup> وغيره.

ولنا بعد هذا الذي أوردناه أن نسأل هذا السؤال : ماحكم القراءة الشاذة عند الطوسي، وما الأسس التي اعتمدها في هذا الحكم؟ ثم كيف احتج لها وما أدوات هذا الاحتجاج؟.

وفي الجواب عن هذا نقول: "إن الذي تبين لنا من تتبع القراءات الشاذة فسي تفسيره ، أنه قد يتوقف في الأخذ بها، وقد يضعفها. من ذلك أنه بين في قراءة قوله تعالى (وقولوا للناس حسناً)<sup>(٦)</sup> اعتمادا على ما حكاه الأخفش أنه قرئ في الشواذ "حسنى". ثم بين حكم هذه القراءة مصحوباً بالتعليل المناسب ، وهو مخالفة العربية، فقال: "ولا يقرأ بها لشذوذها، لأن فعلى وأفعل لا يستعمل الا بالالف

(١) مكّي: الإبانة عن معاني القراءات ص ١٨-١٩.

(٢) نفسه ص ٥١.

(٣) أبو شامة: المرشد الوجيز ص ١١٥.

(٤) النشر في القراءات العشر ٩/١.

(٥) اتحاف فضلاء البشر ص ٦.

(٦) البقرة : ٨٣.

واللام، نحو الأحسن والحسنى والأفضل والفضلى". واحتج له بقوله تعالى: ( للذين أحسنوا الحسنى) <sup>(١)</sup> وبالمثل وصف قراءة الشعبي (فعلتك) بكسر الفاء في قوله تعالى: ( وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين) <sup>(٢)</sup>، بأنها "شاذ لا يقرأ به" <sup>(٣)</sup>. أما الأسس التي اعتمدها في الحكم على القراءة بالشذوذ، فأهمها وأظهرها مخالفتها لقراءة القراء. فهذا سبب قوي عنده في خروج القراءة من دائرة القبول الى وصف الشذوذ، ومن هذه القراءات ما قرأ به بعض الأربعة الذين بعد العشرة، مثل الحسن البصري الذي يذكر له الطوسي أكثر من قراءة ينعتها بالشذوذ، كقراءة ( الملائكة) في قوله تعالى: ( أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) <sup>(٤)</sup> فقد بين أنها حكيت عن الحسن بالرفع، ووجهها بالحمل على معنى يلعنهم الله والملائكة والناس أجمعون، واحتج لها بلغة التخاطب "كما تقول: عجبت من ضرب زيد وعمرو، بالرفع" ثم بين رأيه فيها قائلاً: وهذه قراءة شاذة لا يعمل عليها، لان المعتمد ما عليه الجمهور" <sup>(٥)</sup>. فالمراد بالجمهور هنا جمهور القراء اذ قراءتهم مقبولة من غير ريب.

وعلى الرغم من أن الطوسي يستجيد معاني كثير من القراءات الشاذة ويحتج لها لا يتساهل في حكمها، وحجيتها من حيث القراءة بها، بل يلتزم بالمجمع عليه من عدم جواز القراءة بها. والأصل الذي اعتمده في هذا لاختلاف فيه بين أهل العلم، وهو أن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الاول والجمع عن الجمع. فما لم يكن متبعاً منها مجموعاً عليه لدى أهل الاتصار، لا يقرأ به في رأيه، وأن جاز أن يكون له اعتبار في غير القراءة كاللغة والنحو وغيرها. فهو يذكر مثلاً عدة قراءات في قوله تعالى ( وعبد الطاغوت) <sup>(٦)</sup>، منها قراءة الاكثرين وعبد الطاغوت ( بفتح الباء والداد ونصب التاء، ومنها قراءة حمزة - وهو من السبعة - ( وعبد الطاغوت) بضم الباء وخفض التاء التي وجهها بأنه يريد: خدع الطاغوت، في قول الاعمش ويحيى بن وثاب، ومنها قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود ( وعبد

(١) التبيان ١/٣٢٩-٣٣٠ والآية من سورة البقرة: ٨٣.

(٢) الشعراء: ١٩.

(٣) التبيان ٨/١٢.

(٤) البقرة: ١٦١.

(٥) التبيان ٢/٥٠.

(٦) المائدة: ٦٠.

الطاغوت) على الجمع التي نقلها عن الفراء، وبين أن معناها "الذين هم عبد الطاغوت... مثل: ثمار وثمر، وعبيد وعبد، على أنه جمع جمع"، ثم قال: وحكى في الشواذ (وعبد الطاغوت) على ما لم يسم فاعله، ذكره الرماني.. وحكى البلخي (عابد الطاغوت)، و(عبد الطاغوت) مثل شاهد وشهد وحكى أيضا: عبد الطاغوت" مثل كافر وكفار. ولا يقرأ الا بقراءتين أو ثلاث لان القراءة متبوعة يؤخذ بالمجموع عليه".<sup>(١)</sup> وقد أوصل ابن جني هذه القراءات الى عشر، كما نص على ذلك في أول كلامه عليها<sup>(٢)</sup>، وفيها قراءتان لم يذكرهما الطوسي هما: (وعبد الطاغوت) التي وصفها بأنها قراءة البصريين، و(عبد الطاغوت) كصرد، وقد نسبها لعبد الله بن مسعود.<sup>(٣)</sup>

ومراد الطوسي بالمجموع عليه ما أجمع عليه أهل الامصار الاسلامية التي وجهت اليها المصاحف العثمانية، والتي ينسب اليها القراء المشهورون المجمع على قراءتهم في كل مصر. فاجماعهم على قراءة هو المعول عليه عنده، وما لم يجمعوا عليه مما نسب الى بعض القراء لايؤخذ به.

وكان الطوسي يضع القراءة الشاذة في مقابل القراءة المشهورة المجمع عليها. وهذا أمر طبيعي، لأن القراءة اذا خرجت عن المشهور دخلت في الشاذ. يقول في قراءة قوله عز وجل (قالوا نعبد الهك واله آبائك)<sup>(٤)</sup>، "وقد قرئ في الشواذ (واله أبيك). ثم يقول: "والقراءة الاولى هي المشهورة وعليها القراء".<sup>(٥)</sup> وتكون القراءة شاذة غير مقبولة في رأي الطوسي حين تخالف سنن العرب في التعبير أو لا يكون لها اصل في كلامهم، فينهد بهذا الركن الثاني من أركان القراءة المقبولة، وهو موافقة العربية. فمن ذلك قراءة الحسن لكلمة "إنجيل" في قوله تعالى (وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه)<sup>(٦)</sup> بفتح الهمزة بدلا من كسرها في قراءة القراء. فقد عدها الطوسي من الشاذ الضعيف، لانه ليس في كلام العوب

(١) التبيان ٣/٣-٥٧-٥٧٤.

(٢) ابن جني: المحتسب ١/٢١٤.

(٣) نفسه ١/٢١٥.

(٤) البقرة: ١٣٤.

(٥) التبيان: ١/٤٧٦-٤٧٧.

(٦) المائدة: ٤٧.

شيء على وزن أفعل<sup>(١)</sup>. ومراده أن المعلوم في لغتهم "إفعل" مثل إزميل وإبريق وإكليل ونحوها.

وإذا خالفت القراءة القواعد الصرفية عدها الطوسي شاذة أيضا كقراءة ابن أبي اسحق لقوله تعالى: (تشابهت قلوبهم)<sup>(٢)</sup> بتشديد الشين، في مقابل تخفيفها في قراءة جميع القراء. فقد بين أن الإدغام في هذه القراءة خطأ لأن ذلك إنما يجوز في المضارع بمعنى تتشابه، فتدغم إحدى التاءين في الشين<sup>(٣)</sup> ولم يشر ابن جنسي وابن خالويه لهذه القراءة، غير أن الثاني أشار إلى ما يشاكلها في قراءة قوله تعالى (إن البقر تشابه علينا)<sup>(٤)</sup>، فبين أن ابن مسعود قرأها بتشديد الشين.<sup>(٥)</sup> واللغة معيار مهم عند الطوسي في قبول القراءة أو القول بشذوذها، فقد تكون القراءة شاذة، لورودها على لغة شاذة. وهذا لاختلاف فيه بين أهل العلم، لأن القرآن لم ينزل على مالا يعتد به من كلام العرب، بل نزل على وفق الفصح المعتقد به من كلامهم.<sup>(٦)</sup> والطوسي يرصد مثل هذه القراءات التي جاءت على وفق ما شذ من اللغات، فيشير إلى شذوذها أو شذوذ اللغة التي قرئت بها. يقول في قراءة (المرء) من قوله تعالى: (فيتعلمون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه)<sup>(٧)</sup>. "وقرئ في الشواذ: "ما بين المرء" بضم الميم وهي لغة هذيل"<sup>(٨)</sup>. وهذه القراءة ذكرها ابن خالويه<sup>(٩)</sup> وابن جنسي<sup>(١٠)</sup>، وعزواها إلى ابن أبي اسحق. ونكر ابن جنسي أنها لغة في "المرء" دون أن ينسبها إلى هذيل، ووجهها بنقل الضمة التي على الراء، في نحو قولك: هذا امرؤ، إلى الميم. لأنها متحركة، كما يقول بعض العرب في الوقف: هذا بكر<sup>(١١)</sup>. ولم يوجهها الطوسي، بل اكتفى بحكايتها ونسبتها إلى اللسان الذي قرئت به كما بيناه، ومنه ما ذكره في قراءة: "الرغد" من قوله تعالى (بئس الرغد

(١) التبيين: ٥٤٢/٢.

(٢) البقرة: ١١٩.

(٣) التبيين: ٤٣٥/١.

(٤) البقرة: ٧٠.

(٥) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص ٧.

(٦) أبو شامة: المرشد الوجيز ص ١٣١.

(٧) البقرة: ١٠٢.

(٨) التبيين: ٣٧٩/١.

(٩) مختصر في شواذ القرآن ص ٧.

(١٠) المحتسب: ١٠٢/١.

(١١) ابن جنسي: المحتسب: ١٠٢/١.

المرفود<sup>(١)</sup>، فقال: "رووي بفتح الراء في الآية وهي لغة شاذة"<sup>(٢)</sup>. ومراده أن الرقْد "التي قرأها القراء بكسر الراء، ورووي أنها قرئت بالفتح. ولم يذكر ابن خالويه وابن جنبي هذه القراءة في شواذ سورة هود، مع أنها على أصلهما في تمييز الشواذ، تعد شاذة. وكأن الطوسي استقأها من مصدر آخر في القراءات الشواذ.

وكثير مما أورده الطوسي من القراءات الشواذ المنسوبة لبعض السبعة المذكور في كتاب ابن خالويه، ويرجع شذوذ أكثرها عنده الى مخالفته العربية فمن ذلك ما ذكره في قراءة قوله تعالى: (لَمَنْ تَبِعْ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ)<sup>(٣)</sup>، فقال "حكى عن عاصم في الشواذ: (لَمَنْ تَبِعْ) بكسر اللام، ويكون خبره محذوفاً وتقديره: لَمَنْ تَبِعْ النار". ثم بين عليه ضعف هذا الوجه بقوله: "وليس بمعروف"<sup>(٤)</sup>. والقراءة المشهورة لعاصم وبقيّة القراء بفتح اللام، على أنه جواب القسم بدليل قوله بعد ذلك: "لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ" وحيث تصدر القسم فالجواب له، كما يقول الطوسي<sup>(٥)</sup> وهذه القراءة الشاذة غير ثابتة، فيما هدانا اليه البحث، عن عاصم، إذ نسبها ابن خالويه الى عصمة عنه.<sup>(٦)</sup> وهو عصمة بن عروة أحد الذين روى القراءة عن عاصم وعن أبي عمرو بن العلاء وغيرهما. وروي عنه الحروف يعقوب الحضرمي<sup>(٧)</sup> غير أن حالة لم تكن معروفة من حيث الجرح أو التعديل، فقد سنل عنه أبو حاتم فقال: "مجهول"<sup>(٨)</sup>. والمجهول في اصطلاح المحدثين من لم تعرف دالته.<sup>(٩)</sup> وإذا كانت هذه حاله وصفته، فاحتمال وهمه وعدم ضبطه جائز. فهذه القراءة إذاً غير ثابتة عن عاصم، وإيراد الطوسي لها بصيغة التضعيف (حكى) يشعر بعدم اطمئنائه الى صدورها عن عاصم، وإنما اشار اليها وفقاً لمنهجه في إيراد القراءات الشاذة. هذه أظهر الأسس التي اعتمدها الطوسي في عد القراءة شاذة، إلا أنه مع قوله بشذوذ طائفة من القراءات وعدم جواز القراءة بها ،

(١) هود: ٩٩.

(٢) التبيان ٦/٦١.

(٣) الاعراف: ١٨.

(٤) التبيان ٤/٣٦٦.

(٥) التبيان: نفس المكان.

(٦) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص ٤٢.

(٧) ابن الجزري: غاية النهاية ١/٣٤٧ و ٥١٢.

(٨) ابن الجزري: غاية النهاية ١/٥١٢.

(٩) ابن حجر: شرح نخبة الفكر ص ٤٠.

ولا يغفل مالها من اعتبارات وقيم معنوية ولغوية ولا يهمل توجيهها والاجتجاج لها، بما يعضد تلك الاعتبارات المقبولة منها إذ أن شذوذ قراءة ما، لا يعني فقدوها لجميع صفات القراءة المقبولة دائما، بل هي كثيرا ما تحتفظ بأكثر من صفة من تلك الصفات التي جعلت الأمة تتلقى القراءات المشهورة بحسبها بالقبول والتصحيح. فهو يرى أن بعض القراءات الشاذة لا يباين القراءات المشهورة في المعنى، وإنما يوافقها فيه، وإن اختلف وإياها في صفات أخرى كالقديم والتأخير والحركات والسكنات ونحو ذلك. فلا يرى فرقا في المعنى في قراءة قوله تعالى (وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون)<sup>(١)</sup>، بين فتح التاء في (تظلمون)، الأولى وضمها في الثانية في قراءة المشهورين، وبين ماروي في الشواذ بعكس ذلك: (لا تظلمون ولا تظلمون)، بل يرى أن المعنى واحد وإنما فيه تقديم وتأخير<sup>(٢)</sup>. وهو لا ينكر أن من القراءات الشاذة ما هو جيد المعنى،<sup>(٣)</sup> كقراءة (أما أنا خير) التي نقلها عن الفراء في قوله تعالى (أما أنا خير)<sup>(٤)</sup>. وقراءة (فأمتعه ثم اضطره) في قوله تعالى (ومن كفر فأمتعه قليلا ثم اضطره إلى عذاب النار وبئس المصير)<sup>(٥)</sup>، ولكنه يرى أن المشهورة أجود لأنها: "قراءة الجماعة"<sup>(٦)</sup>، بعد أن يوجه الثانية منهما توجيها بلاغيا سليما، فيبين أن ذلك دعاء بصورة الأمر "على أن يكون ذلك سؤالا"<sup>(٧)</sup> من إبراهيم، أن يتمتع الكفار قليلا ثم يضطره بعد ذلك إلى عذاب النار"<sup>(٨)</sup>.

أما موافقة الشواذ للعربية في كثير من الأحيان، فإن الطوسي يكشف عنها في أكثر من قراءة، سواء تعلقت بالنحو أم بالصرف أم باللغة. كما أنه يحتج لها بالشواهد المتنوعة. وقد اتضح ذلك فيما أسلفناه، إذ رأينا أنه يحتج لطائفة منها بكلام العرب. ويذكر نظائرها في العربية، وعدم مجافاتها للقياس فيها. وبه نكتفي عن ضرب مزيد من الأمثلة.

(١) البقرة: ٢٧٩.

(٢) التبيان ٣٦٨/٢.

(٣) التبيان ٢٠٧/٩.

(٤) الزخرف: ٥٢. وقارن بمعاني القرآن للفراء ٣٥/٣.

(٥) البقرة: ١٢٧. وقارن بالمحاسب لابن جني ١٠٤/١ وقد نسب تلك القراءة لابن عباس.

(٦) التبيان ٤٥٨/١.

(٧) أي دعاء ورجاء.

(٨) التبيان ٤٥٧/١-٤٥٨.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، ان الطوسي لم يعد القراءات الثلاث بعد السبع شاذة. وقد رأيناه في صدر هذا الفصل يورد قراءة أبي جعفر المدني - ثامن القراء العشرة - في مقابل قراءة السبعة، من غير ان يعدها شاذة. وكذلك فعل في كل ما أورده من قراءات للثلاثة الذين هم تنمة العشرة. وهو موقف سليم يحمّد عليه الطوسي، اذ أن قراءة هؤلاء مشهورة أيضاً، ويقرأ بها عند جمهور العلماء كما بيناه سالفاً. كما أنه لم يصف أية قراءة مجمع عليها من القراءات المشهورة بالشذوذ.

(٥)

### اللهجات

عني الطوسي في تفسيره باللهجات العربية عناية فائقة، فنثرها في عدة جوانب منه، وخاصة جانب القراءة، اذ كان يعزو طائفة من القراءات الى مصدرها من لسان العرب، توجيها لها وبيانا لحجبتها. فمن ذلك ما أورده في قراءة قوله عز وجل (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ان امهاتهم الا اللاتي ولدنهم)<sup>(١)</sup>، فقال: "قرأ المفضل عن عاصم: (ماهن أمهاتهم) على الرفع، على لغة بني تميم. والباقون بنصب (أمهاتهم) على لغة أهل الحجاز، وهن لغة القرآن، كقوله (ما هذا بشراً)<sup>(٢)</sup>. وكثيرا ما يشير الى أن القراء قرأوا بأشهر اللغات وافصحها، كما في قراءة الآية ٥٩ من البقرة التي بين فيها أنهم أجمعوا على قراءة (يفسقون) بضم السين، ثم قال "وهو أشهر اللغات. وقد حكى في بعض اللغات بكسر السين".<sup>(٣)</sup> ولغة الحجاز في آية الظهار أيضا أشهر، او على حد تعبير ابن جني: "أسير استعمالاً" ولذلك لم يجوز أن يستعمل المتكلم غيرها، لأن القرآن نزل بها. على حين وصف لغة تميم بأنها "اقوى قياساً لأن ما" مثل "هل" في دخولها على صديري الجمليتين: الفعل والمبتدأ.<sup>(٤)</sup>

وكثير من هذه اللهجات عزاه الطوسي الى مصدره من لسان العرب، أي الى القبائل العربية التي كانت تتحاور به. ومنها ما أورده من غير غزو الى قبيلة

(١) المجادلة : ٢.

(٢) التبيان ٥٤٠/٩. والآية في سورة يوسف: ٣١.

(٣) التبيان ٢٦٨/١.

(٤) ابن جني: الخصائص ١٢٥/١.



معلومة. ومنها ما بناه على أقوال كبار اللغويين ومشاهير المفسرين ونص على ذلك. واحتج لطائفة منها بالمأثور من كلام العرب، وخاصة الشعر. إذ أولاد في هذا الموضوع عناية واضحة، وعلل ماصحب بعض اللهجات ولا يسه من ظواهر لغوية متباينة بعلة قائمة على علاقة الأصوات اللغوية بعضها ببعض، كتماثل مخارجها وتقاربها ونحوهما مما عني به علم اللغة قديما وحديثا.

ويمكن ارجاع اللهجات العربية التي عرض لها الطوسي في تفسيره الى ظواهر لغوية متعددة منها اختلاف القبائل في الحركات والسكنات، وهو الاختلاف الذي يرجع الى حركة فاء الكلمة أو عينها. وذلك كثير بينهم، شائع في سنتهم وقد يصل في اللفظة الواحدة الى ست صور هي أقصى ما عرف بينهم من اختلاف في هذه الظاهرة، كما يذكر ابن فارس.<sup>(١)</sup> في تفسير قوله عز وجل (قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا)؟<sup>(٢)</sup> يذكر الطوسي عند كلامه على (هُزُؤًا) ونظيرتيها (كُفُؤًا) و (جُزُؤًا)، أن " أهل الحجاز يُثَقِّلُون هذه الكلمات، وبنو أسد وتميم وعامة قيس يخفّفونهن"<sup>(٣)</sup>. ولغة هذه القبائل الثلاث من مجموعة اللغات التي كانت سائدة في المجموعة الشرقية من بلاد العرب، وهي التي يطلق عليها القدامى من علماء اللغة اسم لغة نجد. وهي تختلف عن لهجات المجموعة الغربية التي تتمثل بلغة الحجاز او لغة قريش كما تسمى. وكلاهما تؤلف اللغة العربية الشمالية التي جاءت لينابها الآثار الادبية.<sup>(٤)</sup> والمراد بالثقل الذي ذكره الطوسي التحريك، وهو في هذه الكلمات ضم فاءاتها. والمراد بالتخفيف التسكين لان السكون حركة خفيفة على اللسان، ولهذا مالت اليها هذه القبائل. والمعروف عن تميم أنها تؤثر المقاطع الساكنة، وتفر من توالي المقاطع المتحركة ولهذا قالوا في " فخذ: " فخذ"<sup>(٥)</sup>. وفي تفسير قوله تعالى: (فَقَالُوا هَذَا لِلّٰهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا)<sup>(٦)</sup>، بين الطوسي أن الكسائي قرأ " بزعمهم بضم الزاي، وأن الباقيين قرأوا بفتحها. ثم قال " وفي " الزعم " ثلاث لغات :

(١) (الصاحبي في فقه اللغة ص ٣٨.

(٢) (البقرة: ٦٧.

(٣) (التبيان ١/ ٢٩٣.

(٤) (حمودة: القراءات واللهجات ص ٣٤/ ٣٦.

(٥) (أنيس اللهجات العربية ص ٢٤.

(٦) (الانعام: ١٣٦.

الفتح والضم والكسر، مثل: فَنَكْ وفَتَكْ وفَتَكْ، وَقَبْلْ،ووقَبْلْ وقَبْلْ،وودْ وودْ وود..  
فالفتح لغة أهل الحجاز، والضم لغة تميم، والكسر لغة بني قيس".<sup>(١)</sup>

ولا يجيز الطوسي القياس في الحركات والسكنات على بعض لهجات العرب،  
لان هذا عنده، فيما يبدو، قياس على القليل، وهو ما لا يراه اتباعا لرأي  
البصريين<sup>(٢)</sup> وآية ذلك أنه بين أن جَمَلَ وجَبَلَ لا يسكنان قياسا على دَرَكْ ودَرَكْ: لان  
مثل ذلك لا يجوز تسكينه" اذ إن دَرَكْ ودَرَكْ لغتان مثل شَمَعْ وشَمَعْ ونَهَرْ ونَهَرْ".<sup>(٣)</sup>

ومن هذه اللهجات التي ذكرها الطوسي في تفسيره ما يرجع الاختلاف فيه الى  
التذكير والتأنيث. فقد تُذكرُ احدى القبائل لفظة، على حين تؤنثها أخرى. وهذه  
الظاهرة رصدها الطوسي في اسم الجنس الجمعي بين قبائل الحجاز وقبائل نجد،  
وذلك حين فسّر قوله تعالى (ان البقرة تشابه علينا)<sup>(٤)</sup>، فقال: "وأهل الحجاز  
يؤنثون البقرة، فيقولون: هذه بقرة، وكذلك النخل. وكل جمع كان واحده بالسواء  
وجمعه بطرحها، فأنهم يؤنثون ذلك، وربما ذكروا، والاغلب عليهم التأنيث، وأهل  
نجد يذكرون وربما أنثوا، والتذكير الغالب".<sup>(٥)</sup>

ومنها ما يرجع الاختلاف فيه الى الابدال، وهي الظاهرة التي اشتهرت وشاعت  
بين القبائل العربية، كابدال الزاي سيناً، والسين تاء، والثاء فاء. والباء ميماً،  
والزاي تاء ونحوه مما تحدثت به المصادر المعتمدة في اللغة كخصائص ابن جنى  
وغیره. فالطوسي يذكر في تفسير قوله تعالى(فأنزلنا على الذين ظلموا رجزاً من  
السماء بما كانوا يفسقون)<sup>(٦)</sup>، أن " الرجز في لغة أهل الحجاز: العذاب، وفي لغة  
غيرهم: الرجس، لأن الرجس الشر، ومنه قوله عليه السلام في الطاعون: إنه  
رجسٌ عَذْبٌ به بعضُ الامم" ثم يقول: "وقال أبو عبيدة: الرجز والرجس لغتان مثل  
الزَرع والسرع، والبزاق والبساق:"<sup>(٧)</sup>. والمعروف عن القبائل العربية أنها تنوع  
هذا الابدال في بعض الألفاظ، فيرد على ألسنتها بثلاثة أصوات متقاربة المخارج،

(١) التبيان ٢٨٤/٤.

(٢) هذا هو الظاهر من مذهبه، غير أن ابن جنى يرى أن " الناطق على قياس لغة من لغات العرب  
مصيب غير مخطئ، وان كان غير ماجاء به خيراً منه" الخصائص ١٢/١.

(٣) التبيان ٣٦٨/٣.

(٤) البقرة : ٧٠.

(٥) التبيان ٢٩٨/١.

(٦) البقرة: ٥٩.

(٧) التبيان ٢٦٨/١.

كل قبيلة تختص بصوت أو أكثر، كما في "صقر". فقد نطقه بعضهم بالسين فقال: "سقر"، وبعضهم بالزاي فقال: "زَقَر" <sup>(١)</sup>. وعلة ذلك أن بعض البيئات تميل إلى جهر الاصوات عند النطق بها، وأخرى تميل إلى همسها فكل سين عند الحضريين قد ينطق بها زايًا عند البدو. <sup>(٢)</sup> إذ السين صوت مهموس، والزاي صوت مجهور، وإن كان كلاهما من أصوات الصغير. <sup>(٣)</sup> ومثل السين في صفة الهمس الصاد، ولهذا قلبوها زايًا لتقارب الدال بالجهر، فقالوا في: "فَصْد له: فُزْد له" <sup>(٤)</sup> والطوسي يعد السين والتاء مبدلتين من الزاي في بعض اللغات، ويعد التاء مبدلة من السين في أخرى، وكأنه يجعل ماكان أكثر في الاستعمال هو الاصل، وذلك هو المعتمد عند ابن جني. <sup>(٥)</sup>

وفي تفسير قوله تعالى (قال قد وقع عليكم من ربكم رجس وغضب) <sup>(٦)</sup> يذكر أن الرجس: العذاب، ثم يقول: "وقيل: الرجس والرجز واحد، فقلبت الزاي سينًا، كما قلبت السين تاء في قول الشاعر:

ألا لحي الله بني السغلاة عمرو بن يربوع لنام النات  
ليسوا بأعفاف ولا أكيات

يريد: الناس وأكياس". <sup>(٧)</sup> والآخر لغة أهل اليمن، <sup>(٨)</sup> وقد ذكرها ابن جني وعدها منها هاتين الكلمتين، وأورد هذا الشاهد باختلاف في بعض الفاظها <sup>(٩)</sup> والمسوغ الصوتي لانقلاب السين تاء تقاربهما في المخرج، وكسوت كل منهما صوتًا مهموسًا. <sup>(١٠)</sup>

(١) ابن جني: الخصائص ١/ ٣٧٤. وروي في ذلك عن الأصمعي.

(٢) أنيس: اللهجات العربية ص ٧١.

(٣) الفارسي: المنح الفكرية على متن الجزرية ص ١٨. ووافي: فقه اللغة ص ١٦٢.

(٤) ابن جني: الخصائص ٢/ ١٤٤.

(٥) ابن جني: الخصائص ٢/ ٨٤.

(٦) الاعراف: ٧١.

(٧) التبيان ٤/ ٤٤٦.

(٨) أنيس: اللهجات العربية ص ٧٦.

(٩) ابن جني: الخصائص ٢/ ٥٣. وروايته فيه: يقاتل الله بدلا من الالحي الله وغير أعفاف بدلا من ليسوا بأعفاف. والمعاني متقاربة. وفي مخصص ابن سيده ٢٨٣/ ١٣: "يافتح الله. وشرار بدلا من لنام. وليسوا بأعفاف بدلا مما في التبيان والخصائص.

(١٠) أنيس: اللهجات العربية ص ٧٦.

وفي تفسير قوله عز وجل ( انا خلقناهم من طن لا زب )<sup>(١)</sup>، يذكر الطوسي أن بعض بني عقيل يبدلون من الزاي تاء، يقولون: لاتب، ويقولون: لزب ولتسب<sup>(٢)</sup> . وهذا كما ترى انتقال من صوت مجهور الى آخر مهموس.

ويجعل الطوسي الميم أصلاً للباء في بعض اللغات ، فيذكر في تفسير هذه الآية أن أصل: لازب" لازم، فأبدلت الميم باء" وعلة ذلك عنده " لانها من مخرجها، يقولون" طين لازب وطين لازم" واحتج لما ورد في القرآن بقول النابغة الذبياني<sup>(٣)</sup> .

ولا يحسبون الخير لا شر بعده \*\*\* ولا يحسبون الشر ضربة لازب<sup>(٤)</sup>  
ومراد من قوله " لانها من مخرجها"، ان كلاً من الباء والميم صوت شفوي<sup>(٥)</sup> ولهذا كان أحدهما يحل محل الآخر في لغة مازن، يقولون: " بأسمك بدلا من ما أسمك" و"مكر" بدلا من " بكر".<sup>(٦)</sup> غير ان هذا التسويغ ليس كافيا، فيما يرى الدكتور ابراهيم أنيس، بل يرى أن قلب الميم باء لابد أن يكون قد شاع في قبيلة من القبائل البدوية التي تميل الى الاصوات الشديدة - كما زن تميم وقيس دون مازن ربيعة التي هي أقرب الى البيئة الحضارية - لان الباء تختلف عن الميم في انها صوت شديد، وأن الميم صوت متوسط، هو أحد الاصوات المائعة "Liquids"<sup>(٧)</sup> وقال ابن منظور: "واللازم: الثابت. وصار الشيء ضربة لازب أي لازماً... هذه اللغة الجيدة. وقد قالوها بالميم، والأول أفصح" واستشهد ببيت النابغة الذي أورده الطوسي، ثم قال: ولازم لغية. وقال كثير فأبدل - يريد الباء ميمًا -:

فما ورق الدنيا بباقي لأهله \*\* ولاشدة البلوى بضربة لازم  
وحكى عن الفراء بعد ذلك، أن اللازب واللاتب واللاصق واحد.<sup>(٨)</sup> ومن الابدال الذي ذكره الطوسي ابدال الثاء فاء في كلمة "جَدَث"، فبين انها لغة أهل

(١) الصافات ١١.

(٢) التبيان ٤٨٦/٨.

(٣) ديوانه ص ٥٣ وأبو عبيدة: مجاز القرآن ١٦٧/١. وابن منظور: لسان العرب مادة (لزب) ٢/٢٣٤.

(٤) التبيان ٤٨٦/٨.

(٥) أنيس: اللهجات العربية ص ٨٢.

(٦) وافي: فقه اللغة ص ١٢٠.

(٧) أنيس: اللهجات العربية ص ٨٢-٨٣.

(٨) ابن منظور: لسان العرب مادة (لزب) ٢/٢٣٤.

العالية،<sup>(١)</sup>، وان لغة أهل السافلة بالفاء، يقولون: "ج دَف" وهذا الابدال اشار اليه ابن جني في " الخصائص"، ومثله بـ"ثم" و"فم" و" الأثافي" و" الأثافي". وعد الناء في الابدال الاول هي الأصل، والفاء في الابدال الثاني هي الاصل. وراعى في هذا الحكم كثرة الاستعمال.<sup>(٢)</sup> ولهذا الابدال آثار في لهجاتنا الحديثة، فأهل مصر يقولون في "مثروم": "مفروم" وكذلك بعض أهل العراق، وأهل تعز وترتبة ذبحان من بلاد اليمن، يقولون في "ثوم" "فوم"<sup>(٣)</sup>، وأهل الوسط منها يقولون في "م ثل": "مفل"<sup>(٤)</sup> وكذلك بعض أهل العراق.

ويبدو أن: الطوسي مقتصد في القول بالابدال اللغوي، وقد رأى أن الأهل والآل كلمتان اصيلتان في العربية، وليست احدهما مأخوذة من الثانية. وفرق بينهما معنوياً، فجعل الأهل أعم من الآل، لانه يقال: أهل الكوفة، ولا يقال: آل الكوفة. ويقال: أهل البلد، ولا يقال: آل البلد. على حين يقال: آل فرعون لانهم مخصوصون بالقوم والاتباع،<sup>(٥)</sup> وهذا ما رآه ثعلب من قبل اذ بين أن الناس اختلفوا في الآل، فقالت طائفة منهم: الآل والأهل واحد. واحتجوا بأن الآل اذا صغر، قيل: أهيل، فكان الهمزة هاء. كقولهم: هنرت الثوب أترته. اذا جعلت له علماً. وبين أن الفراء حكى عن الكسائي في تصغير آل: أول، ووجد فيه دليلاً على أن الآل والأهل اصلان لمعنيين.<sup>(٦)</sup>

وعرض الطوسي لبيان ظاهرة القلب المكاني في ألفاظ معينة من لسان العرب. وهي التي يختلف فيها ترتيب الأصوات في كلمتين، مع اتحادهما في الدلالة. فذكر في تفسير قوله تعالى ( يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت )<sup>(٧)</sup>، أن قريشا وغيرهم من الفصحاء يقولون: صاعقة وصواعق ، والقوم يصعقون. وأن تميما وبعض ربيعة يقولون: صواقع، القوم يصنعون.<sup>(٨)</sup> وهذه الظاهرة معروفة

(١) العالية: مافوق ارض نجد الى ارض تهامة والى ماراء مكة المكرمة. وهي الحجاز وما والاها.

(٢) التبيان ٤٦٦/٨.

(٣) ابن جني: الخصائص ٨٤/٢.

(٤) كامل: اللهجات العربية الحديثة في اليمن ص ٨٥.

(٥) نفسه ص ٨٦.

(٦) التبيان ٢١٩/١.

(٧) ابن منظور: لسان العرب مادة ( أول ) ٣٩/١٣.

(٨) البقرة: ١٩.

(٩) التبيان ٩١/١.

في لغتنا العربية القديمة، بل في لهجاتنا الحديثة،<sup>(١)</sup> وقد سماها ابن جني قلبا، وذكر في الباب الذي عقده للاصلين، "يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير"، أنه في كلام العرب كثير.<sup>(٢)</sup> وعدّ أوسع اللفظين تصرفا، أصلا لصاحبه. ومثل له بأنى وأن وبئس وأيس واضمحلّ وامضحلّ.<sup>(٣)</sup>

وفي تفسير قوله تعالى (واذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة)<sup>(٤)</sup>، بين الطوسي أن الملائكة جمع ملك بغير همز، وهو الأكثر، وأنه في الأصل: ملك فحذفوا الهمزة وحركوا اللام ثم قال: "وقد يقال في واحد: مأك، مثل قولهم: جذب وجذب، فيقبلونه، وشأمل وشمال". وبين أن أصل الملاك في اللغة الرسالة، واحتج له بقول عدي بن زيد العبادي<sup>(٥)</sup>:

أبلغ النعمان عني ملأاً \*\*\* أنه قد طال حبسي وانتظاري

ثم قال: "وقد ينشد: ملأاً، ملأاً ومالاً"<sup>(٦)</sup> على اللغة الأخرى<sup>(٧)</sup>. ويلاحظ هنا أن الطوسي يجعل جذب مقلوبا عن جذب، وهذا خلاف مايراد ابن جني، لأنه يجعلهما اصلين بدليل تصرفهما تصرفا واحداً، نحو: جذب يجذب جذبا، فهو جاذب ومجذوب. وجذب يجذب فهو جاذب ومجذوب،<sup>(٨)</sup> بخلاف أنى وأن ونحوهما مما ذكرناه، سافا، فإنه يجعل الثاني منقلبا عن الاول بدليل وجودك مصدر أنى يأنى وهو الأنى. ولا تجد لأن مصدرا<sup>(٩)</sup>.

ومن اللهجات التي ذكرها الطوسي مايرجع الى اختلاف صيغ الأفعال والوصف مثل اسم المفعول واسم التفضيل، لدى القبائل المختلفة. وأكثر ما أورده في هذا الباب يتعلق بصيغ الأفعال، وخاصة صيغتي فعل وأفعل. فهو كثير مايشير الى أن بعض القبائل تنطق ألفاظا معينة بالصيغة الاولى، وأخرى بالصيغة الثانية، ومن

(١) من أمثله في اللهجة المصرية: حلق وبلق، وزوح وجوز. انظر اللهجات العربية ص ١٧٤ -

١٧٥. ومن أمثله في اللهجة العراقية: فلسفة وفلسفة، وحقق ودقق.

(٢) (ابن جني: الخصائص ٨٢/٢.

(٣) نفسه ٧٠/٢ - ٧٣.

(٤) البقرة: ٣٠.

(٥) انظر البيت في تفسير الطبري ٤٤٦/١ من المحققة.

(٦) وعلى هذه اللغة ورد البيت في لسان العرب لابن منظور مادة (ألك) ٢٧١/١٢.

(٧) التبيان ١٢٩/١ - ١٣٠.

(٨) (ابن جني: الخصائص ٧٠ - ٦٩/٢. وذهب الجوهري في الصحاح ٥٦١/١. الى أنهما من المقلوب.

(٩) نفسه ٧٠/٢.

أمثلته ما بينه في تفسير قوله تعالى: (بلى من أوفى بعهده واتقى فإن الله يحب المتقين).<sup>(١)</sup> فقال: "وَأَوْفَى وَأَوْفَى لغتان. فأهل الحجاز يقولون: أوفيتُ وأهل نجد يقولون: وفيتُ".<sup>(٢)</sup> وهاتان اللغتان أشار إليهما الزجاج دون أن يعزوهما إلى قبيلة معينة، إلا أنه قال: "والاختيار: أوفيت، وعليه نزل القرآن كله"<sup>(٣)</sup> فدل على أنها لغة أهل الحجاز أو لغة قريش، لأن القرآن نزل بها. ثم استشهد ببيت من الشعر لطفي الغنوي الشاعر الجاهلي جمع فيه بين اللغتين.<sup>(٤)</sup> وفي تفسير قوله تعالى: ( فلما رأى أيديهم لاتصل إليه نكرهم).<sup>(٥)</sup> بيّن الطوسي أن تكرته وأنكرته بمعنى ثم قال: "وقيل: نكرته اشد مبالغة، وهي لغة هذيل وأهل الحجاز، وأنكرته لغة تميم. قال الأعشى<sup>(٦)</sup> في الجمع بين اللغتين.

وانكرتني وما كان الذي نكرت \*\*\* من الحوادث إلا الشيب والصلع<sup>(٧)</sup>

وفيما يتعلق باختلافهم في صيغة اسم التفضيل، ذكر الطوسي أن "العرب مجمعون على القاء الألف من قولهم: هذا خيرٌ منك وشرٌ منك، إلا بعض بني عامر، يقولون: ما أريد خيراً أخيراً من ذا، وقال بعضهم: هذا أشرٌ من ذا: ثم قال: "والوجه طرح الألف"<sup>(٨)</sup>. وهذا كما ترى على الأكثر في الاستعمال، وإلا فالقياس وروده بصيغة "أفعل: كما نطق به هؤلاء. وفيما يتعلق باختلافهم في صيغة اسم المفعول، ذكر الطوسي أن مصعوق وصاعق لغتان، يقال: "صُعِق فلان فهو مصعوق، وصعق فهو صاعق"<sup>(٩)</sup> وفيما يتعلق بالصفة المشبهة، بين أن رؤوف على وزن فاعول لغة الحجاز، وعلى وزن أفعول لغة غيرهم ثم احتج للأولى بقول كعب بن مالك الاتصاري:

نَطِيعٌ نَبِينًا لِنَطِيعِ رَبٍّ \*\*\* هُوَ الرَّحْمَنُ كَانَ بَنَّا رُؤُوفًا<sup>(١٠)</sup>

(١) آل عمران: ٧٦.

(٢) التبيان ٥٠٥/٢.

(٣) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٩١/١ بتحقيق الدكتور عبد الجليل عيده شلبي.

(٤) نفسه ٩١/١.

(٥) هود: ٧٠.

(٦) انظر ديوانه ص ١٠١ والزمخشري: الكشاف ٣٢٠/٢.

(٧) التبيان ٢٨/٦.

(٨) التبيان ٣٨٦/١.

(٩) التبيان ٤١٧/٩.

(١٠) التبيان ١٢-١١/٢ والبيت من شواهد لسان العرب مادة (رأف) ١١/١١. وفيه: "ونطيع بدلا من لنطيع".

ومن اللغات التي أشار إليها الطوسي ما يتعلق بالمد والقصر " وهذه الظاهرة تجلت في القراءات القرآنية أيضا ، وقد عرّف علماء القراءات المد بأنه " طول زمان الصوت " واعتبروا " القصر الأصل لعدم توقفه على سبب بخلاف المد <sup>(١)</sup> . أما في الاصطلاح اللغوي ، فالمراد بالمد إثبات ألف في اللفظ وبالقصر طرح الألف لفظاً من موضعها وهذا ما بينه الطوسي في غير موضع من تفسيره ، فمن مثله ما أورده في تفسير قوله تعالى ( قال أنبئوني بأسماء هؤلاء ان كنتم صادقين ) <sup>(٢)</sup> ، فذكر أن هؤلاء في لغة قريش ومن جاورها باثبات ألف بين الهاء والواو ومد الألف الأخيرة ، وأن تميمًا وبكرًا وعامة بني أسد يقصرون الألف الأخيرة ، وأن بعض العرب يسقط الألف الأولى بين الهاء والواو ويمد الأخيرة . وبين أن بعضهم أنشد قول الشاعر :

تَجَلَّدَ لَا يَقْلُ هَؤُلَاءِ هَذَا \* بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفًا وَعِيَا <sup>(٣)</sup>

ولابد على لغة هذه الطائفة من العرب ، من حذف الألف المقدرة بعد الهاء في البيت . والا أخل بوزنه .

وفي تفسير قوله تعالى : ( ثم الله ينشئ النشأة الآخرة ) <sup>(٤)</sup> ، وبين أن في النشأة لغتين : النشأة والنشأة ، بالمد والقصر ، كقولهم : رأفة ورأفة وكأبة وكأبة وهما مصدران <sup>(٥)</sup> .

ومن اللغات التي أشار إليها الطوسي ، ما يتعلق باستعمال طائفة من الالفاظ في قبيلة من القبائل أو بيئة من البيئات ، بمعان تختلف عما هي عليه في القبائل والبيئات الأخرى . وأكثر ما نقل في هذا الباب عن المؤرج السدوسي النحوي البصري المتوفى سنة ١٩٥ هـ . فنقل عنه أن " باؤا " في قوله تعالى في وعيد اليهود ( فباؤا بغضب على غضب ) <sup>(٦)</sup> يعني : استوجبوا اللعنة بلغة جرهم . <sup>(٧)</sup> وذكر في تفسير قوله تعالى ( اُدْعُونُ بَغْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ) <sup>(٨)</sup> ، أن الحسن والضحاك

(١) القاصح : سراج القارئ ص ٤٨ .

(٢) البقرة : ٣١ .

(٣) التبيان : ١/ ١٤١ .

(٤) المنكوت : ٢٠ .

(٥) التبيان ٨/ ١٩٤ .

(٦) البقرة : ٩٠ .

(٧) التبيان ١/ ٣٥٠ .

(٨) الصافات : ٢٥ .



وعبد الرحمن بن زيد قالوا: "المراد بالبعْل ها هنا صنم كانوا يعبدونه:" ثم قال: "والبعْل في لغة أهل اليمن هو الرب. يقولون: من بعْل هذا الثوب؟ أي من ربه؟". وبين أنه قول عكرمة ومجاهد وقتادة والسدي. وذكر أنهم يقولون: "هو بعْل الدابة، أي: ربها، كما يقولون: رب الدار ورب الفرس".<sup>(١)</sup>

ومما ذكره من اللهجات تخفيف الهمز الذي يعد من الظواهر الشائعة على ألسنة قريش وكثير من القبائل العربية، حتى أنه وصفه وتحقيق الهمز بأنهما لغتان مشهورتان<sup>(٢)</sup>. ومن ذلك ما أورده في تفسير قوله تعالى (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)<sup>(٣)</sup>، فقال: "أهل الحجاز يقولون: (سَلْ) بغير همز. وبعض بني تميم يقول: (اسأل) بالهمز، وبعضهم يقولون: (سَلْ) بالالف وطرح الهمز".<sup>(٤)</sup> ويلاحظ هنا أن تميمًا همزت وأن أهل الحجاز أسقطوا الهمزة وذلك ديدنهم. والهمزة من أشد الاصوات قوة، وعملية النطق بها - وهي محققة - من أشق العمليات الصوتية، لأن مخرجها فتحة المزمار التي تنطبق عند النطق بها، ثم تنفتح فجأة، فنسمع ذلك الصوت الانفجاري الذي نسميه بالهمزة المحققة<sup>(٥)</sup>. فلا غرابة بعد هذا أن تتخلص منها بنية الحجاز، أما بإسقاطها أو بقلبها إلى حرف مد مناسب لحركة ما قبلها، أو تسهيلها بين بين.<sup>(٦)</sup> والطوسي ذكر لنا الصورة الأولى، فسمى إسقاط الهمزة ترك الهمز "كما في سينة" و"سيرة" وبين أن الثانية لغة أهل الحجاز.<sup>(٧)</sup> وذكر لنا مثالا من الصورة الثانية في تعامل أهل الحجاز مع الهمزة، وهو قلبها إلى حرف، وذلك حين فسر قوله عز وجل (واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس شيئا)<sup>(٨)</sup> فقال: "قوله: "لاتجزى" أي: لاتغني... وهي لغة أهل الحجاز. وبنو تميم: تجزيء بالهمزة من أجزاءه. والأولى من جزت"<sup>(٩)</sup>، وهو يسمى هذا التخفيف تلييناً.<sup>(١٠)</sup> وهذا موافق لطبيعة

(١) التبيان ٥٢٤/٨ - ٥٢٥.

(٢) التبيان ١٠٧/٦.

(٣) البقرة: ٢١١..

(٤) التبيان ١٩٠/٢.

(٥) أنيس: اللهجات العربية ص ٥٨.

(٦) أنيس: اللهجات العربية ص ٥٩ - ٦٠.

(٧) التبيان ٣٢٥/١.

(٨) البقرة: ٤٨.

(٩) التبيان ٢١٢/١.

الصوت الذي انقلبت اليه الهمزة وصفته، وهو الياء، اذ هو حرف لين. كما يسمى النطق بالهمزة تحقيقاً،<sup>(٢)</sup> وذلك معروف في مصطلحات القراء واللغويين.

ويلاحظ أن الطوسي لم يعدّ ماحكي عن عاصم الجحدري أنه قرأ قوله تعالى (سواء عليهم)<sup>(٣)</sup>. يواو مضمومة لابهزمة (سواو عليهم)، لم يعدّ تخفيفاً للهمزة على لهجة الحجازيين، وانما رأى أنه غلط، لأن العرب كلها تهمز مابعد مدّة، يقولون: كساء ورداء وهواء وجزاء،<sup>(٤)</sup> على حين رأى أبو حيان أن هذا التخفيف على لغة الحجازيين.<sup>(٥)</sup>

ويضع الطوسي ايدينا على حقيقة علمية، وهي أن تحقيق الهمز لم يكن مطرداً في لهجة تميم.<sup>(٦)</sup> وانما كان غالباً عليهم. وأن تسهيله لم يكن مطرداً في لهجة أهل الحجاز، وانما كان غالباً عليهم ايضاً. وذلك ما يشعر به كلام سيبويه في الكتاب، اذ يقول: "وقد بلغنا ان قوماً من أهل الحجاز، من أهل التحقيق يحققون نبيء، وهذا يعني أن من أهل الحجاز من يحقق الهمز، وهم لاشك القلة، لان المشهور عنهم التخفيف، وهو مستقر على الكثرة الكاثرة منهم. والطوسي يذكر في قراءة قوله تعالى: (قالوا أرجة وأخاه)<sup>(٧)</sup>، أن من القراء من قرأ: "أرجة" بغير همز، ومنهم من قرأه بهمز: أرجنة، ثم يقول "والهمزة لغة قيس وغيرهم، وترك الهمزة لغة تميم وأسد، يقولون أرجيت الأمر"،<sup>(٨)</sup>.

ومن اللهجات التي بينها الطوسي في تفسيره ما يتعلق بالاظهار والادغام فبعض القبائل العربية تظهر الحرفين المتماثلين أو المتقاربين في المخرج أو الصفة، وبعضها يدغمهما فينطقان حرفاً واحداً. وأكثر ماورد في العربية من هذا، ادغام الاول منهما في الثاني، وهو الذي يسميه المحدثون من علماء اللغة التاثر

(١) التبيان ١/٢١١.

(٢) التبيان ١/١٤٤.

(٣) البقرة: ٦.

(٤) التبيان ١/٦٢.

(٥) أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٥. وانظر: الدكتور عبد الصبور شاهين القراءات القرآنية في ضوء علم

اللغة الحديث ص ٣٥.

(٦) أنيس: اللهجات العربية ص ٥٧.

(٧) الاعراف: ١١٠.

(٨) التبيان ٤/٤٩٤-٤٩٥.

الرجعي<sup>(١)</sup>. والطوسي يشير الى هذه الظاهرة اللهجية المشهورة عند بعض القبائل العربية، من خلال بيانه لقراءة قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه)<sup>(٢)</sup>، فيذكر أن أهل الحجاز يظهرون المثلين من الحروف اذا التقيا ساكنين، فيحركون الاول ويسكنون الثاني منهما، لان التقاء الساكنين في هذا الوصل على هذا النحو ليس من كلامهم. وقد قرأ نافع وأهل المدينة وابن عامر على لغة هؤلاء (يرتد) بدالين. وعلى عكسهم بنو تميم، إذ هم يدغمون المثلين في مثل هذه الحال، ويحركون المدغم فيه لالتقاء الساكنين، لأنه لما أسكن الحرف الاول من المثلين للادغام، وكان الثاني ساكناً لم يمكن ادغام الاول فيه، حتى يحرك الثاني. وعليه قرأ بقية القراء (يرتد)<sup>(٣)</sup>. وبين<sup>(٤)</sup> أن لغة أهل الحجاز في الاظهار نظائر في القرآن، كقوله تعالى: (ومن يشاقق الرسول)<sup>(٥)</sup> وقوله: (ومن يشاقق الله ورسوله)<sup>(٦)</sup>.

وفي تفسير قوله تعالى (وأنه أهلك عاداً الأولى)<sup>(٧)</sup>، بين أنه قرأ أهل البصرة<sup>(٨)</sup> غيرهل<sup>(٩)</sup> (عاداً لولى) مدغمة بلا همزة، وبين وجه ذلك بقوله: "من أدغم ألقي حركة الهمزة على اللام فانضمت، ثم سكنها وحذف همزة الوصل، فلقبت بها النون فأدغمت في اللام". ثم أشار الى ما يلاحظ هذا الادغام من كلام العرب، فقال: "ونظير ذلك قول العرب: قم الان عنا. يريدون: قم الآن عنا. وقولهم: صم الثننين، أي صم الاثنين".<sup>(١٠)</sup> وليس مراد الطوسي ان العرب جميعاً تنطق بهذا الادغام، إذ لا شك أن أكثرهم أو كثيراً منهم على خلافه من الاظهار، وقراءة الأكثرين لهذه الآية تدل على ذلك. وإنما مراده تلك الطائفة من القبائل او المجموعة التي كانت تميل الى الادغام، من مثل تميم وأسد وطيء وبكر بن وائل

(١) أنيس: اللهجات العربية ص ٥١.

(٢) المائدة: ٥٤.

(٣) التبيان ٣/٥٥٤-٥٥٥.

(٤) التبيان ٣/٥٥٥.

(٥) النساء: ١١٥.

(٦) الانفال: ١٣.

(٧) النجم: ٥٠.

(٨) في كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٦١٥: قرأ نافع وابو عمرو.

(٩) سهل: هو سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض.

عرض على يعقوب الحضرمي وغيره. انظر: ابن الجزري: غاية النهاية ٣٢٠/١.

(١٠) التبيان ٩/٤٣٧-٤٣٨.

وفي تفسير قوله تعالى (وأنه أهلك عاداً الأولى)<sup>(١)</sup>، بين أنه "قرأ أهل البصرة"<sup>(٢)</sup> غير هل<sup>(٣)</sup> (عاداً لولى) مدغمة بلا همز، وبين وجه ذلك بقوله: "من أدغم ألقى حركة الهمزة على اللام فانضمت، ثم سكنها وحذف همزة الوصل، فلقيتها النون فأدغمت في اللام". ثم أشار إلى ما يناظر هذا الادغام من كلام العرب، فقال: "ونظير ذلك قول العرب: قم الآن عنا. يريدون: قم الآن عنا. وقولهم: منم الثنين، أي صم الاثنين".<sup>(٤)</sup> وليس مراد الطوسي أن العرب جميعاً تنطق بهذا الادغام، إذ لا شك أن أكثرهم أو كثيراً منهم على خلافه من الاظهار، وقراءة الأكثرين لهذه الآية تدل على ذلك. وإنما مراده تلك الطائفة من القبائل أو المجموعة التي كانت تميل إلى الادغام، من مثل تميم وأسد وطىء وبكر بن وائل وعبد القيس.<sup>(٥)</sup> وبذلك وضع أيدينا على ضرب من الادغامات الجارية على السنة بعض العرب، وزاد من معرفتنا للأصول اللغوية لقراءات هؤلاء المشهورين، عندما رد قراءة مشهورة إليه.

وأشار الطوسي إلى الامالة كلهجة من اللهجات التي كانت تنزع إليها بعض القبائل العربية، والتي عرف بها "عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس"،<sup>(٦)</sup> على حين احتفظت لغة أهل الحجاز بطابع الفتح<sup>(٧)</sup> أو التفخيم كما يسمى أيضاً، وهو ذكر هذين المصطلحين في مقابل الامالة حين يعرض لها بالبيان،<sup>(٨)</sup> آخذاً بما تعارف عليه علماء القراءات<sup>(٩)</sup> واللغة.<sup>(١٠)</sup> والامالة عند ظاهرة طارئة وعارضة في

(١) النجم: ٥٠.

(٢) في كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٦١٥: "قرأ نافع وأبو عمرو".

(٣) سهل: هو سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض. عرض على يعقوب الحضرمي وغيره. انظر: ابن الجزري: غاية النهاية ٣٢٠/١.

(٤) التبيان ٤٣٧/٩-٤٣٨.

(٥) انظر في ادغام هذه القبائل: أنيس: اللهجات العربية ص ٥٤.

(٦) السمنودي: شرح السمنودي على متن الدرة المتممة للقراءات العشر لابن الجزري ص ١٩. وأنيس: اللهجات العربية ص ٤١.

(٧) المصدران نفسهما.

(٨) انظر الفتح في ١٥٧/٧، والتفخيم في ١٨٧/٤ من البيان.

(٩) انظر الفتح في كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٤٣، والتفخيم في ص ١٤٩ في مقابل الامالة.

(١٠) انظر الفتح في معاني القرآن واعرابه للزجاج ٩٣/١، والتفخيم ٢١٦/١ بتحقيق شلبي.

حسنة<sup>(١)</sup>، ومثلها في الحسن عنده امالة<sup>(٢)</sup> هداني<sup>(٣)</sup>، لآته من هدى يهدي، فهو من الياء وكذلك امالة العرب في كلمتي "غزا" و "دعا" فهذا لاشكال في حسنة<sup>(٤)</sup>، لآته قد يصير الى الياء في "غزي" و "دعي"<sup>(٥)</sup>، فالطوسي يبين لنا في هذا الكلام سببين في امالة ألف المد في لهجات العرب أحدهما: كون أصلها ياء كما فسي "هدى". والآخرى: امكان قلبها ياء في حالة إعرابية معينة، كما في غزا ودعا. اذ لاشك أن أصل ألفهما واو، بدليل ظهورها في المضارع مثلا، الا أنهما عند بنائهما للمجهول تقلب ياء، على ما بينه الطوسي. لكن هناك خلاف في حسن هذه الامالة، اذ روي عن أبي العباس المبرد<sup>(٦)</sup> أن امالة ماكان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو: دعا وغزا قبيح، الا اذا كان هناك ما يبررها ككسرة ألف المد، كما في امالة "رياء" التي قرأ بها الكساني وحمزة<sup>(٧)</sup>. ويبدو أن أبا العباس يعد امالة هذا الضرب من الكلمات جاريا على السنة فصحاء العرب، والا فلا وجه لقوله بقبحها مع نطق الفصحاء بها.

ويدو الطوسي الامالة بعض المواضع دالى سبب آخر، غير ما ذكرناه آنفا، وهو مجاورة صوت لآخرة، تحسن لذلك امالته معه. فهو يذكر مثلا في قراءة قوله تعالى (واذا انعمنا على الانسان أعرض وناى بجانبه)<sup>(٨)</sup>، أن حمزة والكسائي - وهما اللذان يمثلان من السبعة بينة الكوفة في الامالة - أما لا (ناى): بكسر النون والهمزة. ثم يذكر بعد ذلك أن العرب "أما النون لمجاورة الهمزة، لأنها من حروف الحلق"، وينظر له ببعض ما أمالته العرب من الأصوات من الفتح الى الكسر لمجاورته حرفا من حروف الحلق الستة كالغين والعين، فيقول: "كما يقولون: رغيف وشعير وبغير، بكسر أولهن"<sup>(٩)</sup> وهو هنا يستعد من ابن جني، اذ قد بين أن الامالة<sup>(١٠)</sup> اتما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت<sup>(١١)</sup>، ثم قال: "ومن

(١) التبيان ١٥٨/٧.

(٢) التبيان ١٨٧/٤-١٨٨.

(٣) أنيس: اللهجات العربية ص ٥٠.

(٤) الاسراء: ٨٣.

(٥) التبيان ٥١٤/٦.

(٦) ابن جني: التصريف الملوكي ص ٩٨.

ذلك تقريب الصوت مع حروف الحلق نحو شعير ورغيف وبعير. وسمعت الشجري غير مرة يقول : زئير الأسد، يريد: الزئير".<sup>(١)</sup>

ومن كل مامر يتبين لنا أن الطوسي عنى بالقراءات القرآنية واللهجات العربية عناية طيبة، لم يدانه فيها أحد من مفسري الإمامية. إذ لم يكن تفاسير الإمامية التي سبقته تعنى بالقراءات المشهورة، ولا بالقراءات الشاذة، ولا بقراءات الصحابة والتابعية. بل كانت تورده بعض القراءات المنسوبة إلى عدد من الأئمة، وهي قراءات في طائفة منها نظر كثير، وقد بينا رأينا في بعضها عند الكلام على التفسير عند الإمامية قبل الطوسي، وعند كلامنا على قراءات أهل البيت في هذا الفصل. وأيضاً فإنه سابق لجميع الإمامية في عنايته باللغات واللهجات العربية وربطها بالقراءات المشهورة وغير المشهورة، وعزوها إلى القبائل التي نطقت بها في البيئات المختلفة. وهذا كله يضع تفسير الطوسي بين التفاسير الجيدة التي صنفها الإمامية وغيرهم.

---

(١) نفسه ص ١٠١-١٠٢.



## الفصل الرابع اللغة والنحو





عني الطوسي في تفسيره باللغة والنحو عناية تلفت نظر الباحث، وتسدل على تمكن الشيخ من هذين العلمين المهمين من علوم لغتنا العربية. ولا عجب من عنايته باللغة خاصة، إذ إن الأصوليين، وهو واحد من مشاهيرهم لدى الامامية، يعنون عادة في مقدماتهم الأصولية بالمباحث اللغوية المتنوعة، لما لها من أهمية من استنباط الاحكام الشرعية من مصادرها الاصلية، التي عمادها الكتاب والسنة.

(١)

### التفسير اللغوي للألفاظ

عني الطوسي بالمفردات القرآنية، وتلك خطوة ينبغي. للمفسر ان يخطوها ابتداءً، لأن هذه المفردات تمثل اللبنة التي تبنى منها الآية، وتفسيرها أولاً يعني التمهيد لتفسير الآية بعد ذلك مجمله. غير ان الطوسي لا يقف عند هذه الخطوة، التي قد تبدو أولية وساذجة إذا انتهت عند هذا الحد، بل هو يعمق الدراسة اللغوية للمفردات القرآنية، ويتناولها من جوانب عدة لها مس مباشر او غير مباشر بالمعنى، كالرجوع الى الأصل عند النظر في الاشتقاق، وتصريف اللفظة على وجوهها المختلفة، وبيان الصيغ الأخرى التي ترد في مادتها اللغوية، ومعاني تلك الصيغ المتعددة، والاشارة الى نظائرها وتناقضها في اللغة، وغير ذلك مما يعد من صميم البحث اللغوي. وهذا المنهج هو الذي اوجبه العلماء على المفسر، على ما يذكر السيوطي، إذ رأوا أن يبدأ بالعلوم اللفظية، وأول ما يجب البدء به فيها تحقيق الألفاظ المفردة، فيتكلم عليها من جهة اللغة ثم التصريف ثم الاشتقاق. (١)

ولا يعدم الطوسي، في بيان ذلك كله، الاستعانة بأقوال مشاهير اللغويين، كالخليل والفراء وابى عبيدة والمبرد والزجاج وابن دريد والازهري وغيرهم ممن بينا منهجه في الاخذ عنهم عند الكلام على مصادره. وكثيراً ما نراه يضع بين ايدينا ما يشبه مادة المعجم اللغوي، ثم يختتمه في الغالب بذكر الاستعمال الأول للكلمة، ويسميه: "اصل الباب". وهو عين ما اتبعه الطبرسي (٢) ثم الزمخشري (٣) من بعد. ولنضرب لذلك بعض الأمثال: في تفسير قوله عز وجل: (إن الصفا

(١) السيوطي : الاتقان ١٨٥/٢.

(٢) انظر تفسيره " مجمع البيان " ١٩٩/١. ٢٠٤. ٢٨٥/٢.

(٣) السامراني : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٢٩٦ وما بعدها .

والمروءة من شعائر الله<sup>(١)</sup>، يقول الطوسي في باب " اللغة " الصفا في الاصل: الحجر الأملس، مأخوذ من الصفو. قال المبرد: الصفا: كل حجر لا يخلط غيره، من طين او تراب يتصل به حتى يصير منه. وانما اشتقاقه من صفا يصفو: اذا خلص، وهو الصافي الذي لا يكرهه شيء يشوبه<sup>(٢)</sup> "ويقول في تفسير قوله عز وجل: " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى " <sup>(٣)</sup>: " القصاص: الأخذ من الجاني مثل ما جنى. وأصله: التلؤ، من يقص الأثر، وهو تلو الأثر. والقصاص والمقاصاة والمعاوضة والمبادلة نظائر. يقال: قص يقص قصاً وقصصاً، وأقصه به إقصاصاً، واقتصن إقتصاصاً، وتقاصوا تقاصاً، واستقص، اذا طلب القصاص<sup>(٤)</sup>، استقصاصاً. وقاصه مقاصاةً وقصاصاً. وقص الشيء بالمقص يقصه قصاً. وقص الحديث يقصه قصصاً، وكذلك قص أثره قصصاً: اذا اقتفى أثره. والقص والقصص: عظم الصدر من الناس وغيرهم. والقصة: الخصلة من الشعر. والقصة من القصص معروفة. والقصة: الجص. والقصاص: التقاص في الجراحات والحقوق شيء بشيء. والقصيص: نبات ينبت في أصل الكمأة. وأقصت الشاة فهي مقص: اذا استبان ولدها. وأصل الباب: التلؤ.<sup>(٥)</sup> ويلاحظ انه يجمع المادة دون محاولة لترتيبها كالبدء بالحسي مثلاً قبل المعنوي.

وفي تفسير قوله تعالى: (واذ اعدنا موسى أربعين ليلة ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون)<sup>(٦)</sup>، يشير الى النظائر والنقائض فيقول: والعجلة والسرعة والخفة نظاير. ونقيض العجلة الثاني، ونقيض السرعة الإبطاء. وبعد نقيض قبل، تقول: كان هذا بعد هذا ....<sup>(٧)</sup>

وقد يعبر عن التناظر المعنوي بين الألفاظ بالتقارب، فيقول مثلاً في تفسير قوله تعالى: (ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب):<sup>(٨)</sup> والمس واللمس متقاربان.<sup>(٩)</sup>

(١) البقرة : ١٥٨.

(٢) التبيان ٤٢/٢.

(٣) البقرة : ١٧٨.

(٤) القصاص هنا اسم كما في الآية ولهذا تكسر القاف .

(٥) التبيان ١٠٠/٢-١٠١.

(٦) البقرة : ٥١.

(٧) التبيان ٢٣٦/١.

(٨) هود : ٦٤.

(٩) التبيان ١٩/٦.

او يعبر عنه بالوحدة، فيقول في تفسير قوله تعالى (وانسهم اتيسهم عذاب غير مردود) <sup>(١)</sup>: " والردُّ والدفع واحد ونقيضه الأخذ <sup>(٢)</sup>. وكثيراً ما يشير الى الفروق المعنوية بين الالفاظ المتناظرة بدقة، كقوله في تفسير الآية ٧٨ من آل عمران: (لتحسبوه من الكتاب):معناه لتظنوه. والفرق بين حسبت وزعمت، ان زعمت يحتمل ان يكون يقيناً او ظناً، وحسبت لا يحتمل اليقين أصلاً. <sup>(٣)</sup>

وليس الطوسي اول من ابتدع في التفسير اللغوي الاشارة الى الالفاظ التي تنافر اللفظة القرآنية التي يفسرها، بل سبقه الى ذلك الرماني، الذي يعد تفسيره من اهم مصادر الطوسي، على ما بيناه في فصل المصادر. وربما سبق الرماني آخرون. ومع انه تأثر بهذه الطريقة في تحرير تفسيره، الا انه لم يعدم الرد على الرماني او مناقشته في بعض ما اورده من هذه الالفاظ المتناظرة. نجد ذلك مثلاً في تفسير قوله تعالى: (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) <sup>(٤)</sup>، اذ بين ان " البرهان والحجة والدلالة والبيان بمعنى واحد، وهو ما امكن الاستدلال به على ما هو دلالة عليه، مع قصد فاعله الى ذلك <sup>(٥)</sup>.

ثم بين بعد ذلك ان الرماني فرق " بين الدلالة والبرهان، بأن قال: الدلالة قد تنبئ عن معنى فقط، لا يشهد بمعنى آخر، وقد تنبئ عن معنى يشهد بمعنى آخر. والبرهان ليس كذلك، لأنه بيان عن معنى ينبيء عن معنى آخر ". ولم ير الطوسي هذا الذي ذكره الرماني " يسلم له " بل رآه " محض دعوى "، وبين أن الحسن ومجاهدا والربيع والسدي قالوا بما ذكره، <sup>(٦)</sup> من انهما بمعنى واحد.

وتبدو ثقافة الطوسي الكلامية واضحة هنا ايضاً، اذ تمتزج اللغة بالكلام احياناً في تفسيره. فنراه في غير موضع منه، يشفع ببيانه المفهوم اللفظة القرآنية في اللغة، بمفهومها في اصطلاح المتكلمين، كما في تفسير " أنشأ " من قوله تعالى: (وكم قصصنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قوماً آخرين <sup>(٧)</sup>، الذي

(١) هود: ٧٦.

(٢) التبيان ٣٧/٦.

(٣) التبيان ٥٠٩/٢.

(٤) البقرة: ١١١.

(٥) التبيان ٤١١/١.

(٦) التبيان ٤١١/١.

(٧) الانبياء: ١١.

يقول فيه: " الإنشاء: إيجاد الشيء من غير سبب يُولَدُه، يقال: أنشأ إنشاءً . ومثل الإنشاء الاختراع. هذا في اللغة، فأما في عرف المتكلمين: فالاختراع هو ابتداء الفعل في غير محل القدرة عليه ". <sup>(١)</sup> ويشير في موضع آخر الى العرف اللغوي والوضع اللغوي <sup>(٢)</sup>، وهما من المصطلحات التي عني بها الاصوليون من مثله في مقدماتهم اللغوية في علم الاصول. وعلى هذا الاساس يحدد الطوسي مثلاً كلمة " المثقال " وهو يفسر قوله عز وجل: (يَابَنِي اِنَّا تَكُنْ مَثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ...) <sup>(٣)</sup>، فيقول: " والمثقال: " مقدارٌ يساوي غيرةً في الوزن ... وقد صار بالعرف عبارة عن وزن الدينار، فاذا قيل: مثقال كافر او عنبر، فمعناه: مقدار الدينار بالوزن " <sup>(٤)</sup>.

واللغة والعرف من البيانات التي يعتمدها الطوسي في تفسير المفردات القرآنية. وما لا يعرف من هاتين الجهتين من وجود التأويل. مستبعد عندنا، ما لم يقبل التأويل. من ذلك تفسير بعضهم للكفر والايمان في قول الباري عز وجل: (ومن يتبدل الكفر بالايمان فقد ضل سواء السبيل) <sup>(٥)</sup>، بالشدة والرخاء، فقد بين ان " هذا غير معروف في اللغة ولا العرف، الا ان يراد بذلك الثواب والعقاب للذان يستحقان عليهما، فيكون له وجه في التنزيل ". <sup>(٦)</sup>

ومن معالم التفسير اللغوي في " تبيان " الطوسي، بيان المعاني الاصطلاحية للالفاظ الشرعية التي وردت في القرآن، واتخذت مفهوماً جديداً في ظل الاسلام. كالصلاة والزكاة والربا والحج والعمرة والسجود والفسوق ونحوها من الالفاظ التي يسمى استعمال الشارع لها في مباحث علم الاصول " الحقيقة الشرعية " <sup>(٧)</sup> . وله في ذلك اسلوبان: ان يبدأ ببيان المفهوم الاصطلاحي الشرعي اولاً، ثم يتبعه المفهوم اللغوي، او يعكس الوضع، فيأتي باللغوي ثم الشرعي. وكثيراً ما يعزز قوله بالشواهد الشعرية وغيرها. فمن الاول ما اورده في تفسير قوله تعالى:

<sup>(١)</sup> التبيان ٣٤/٧ .

<sup>(٢)</sup> التبيان ٣١٣/١ .

<sup>(٣)</sup> لقمان : ١٦ .

<sup>(٤)</sup> التبيان ٢٧٩/٨ .

<sup>(٥)</sup> البقرة : ١٠٨ .

<sup>(٦)</sup> التبيان ٤٠٥/١ .

<sup>(٧)</sup> الحيدري : اصول الاستنباط ص ٣٨ .

(ورفع ابويه على العرش وخرّوا له سجدا).<sup>(١)</sup> ففسال: وانسجود في الشرع: خضوع بوضع الوجه على الارض. وأصله الذل. كما قال الشاعر:<sup>(٢)</sup>  
 ترى الأكدم فيها سجداً تُحوّاه<sup>(٣)</sup>

ومن الثاني ما أورده في تفسير قوله تعالى: (وما يضل به إلا الفاسقين<sup>(٤)</sup>). إذ بين أن أصل الفسق في اللغة: الخروج عن الشيء. يقال منه: فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها. ومن ذلك سميت الفارة فويسقة لخروجها من جحرها. ولذلك سمي المنافق والكافر فاسقين. لخروجهما من طاعة الله. ولذلك قال الله تعالى في صفة ابليس: (إلا ابليس كان من الجن ففسق عن أمر ربّه). يعني: خرج من طاعته واتباع أمره.<sup>(٥)</sup>

وهو يلحظ الترابط بين المفهوم الشرعي واللغوي للفاظ. وما بينهما من وشيجة في الدلالة. فيقول في وقوفه عند قوله تعالى: (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون)<sup>(٦)</sup>: " الشريعة: السنة التي من سلك طريقها أدته إلى النجاة، كالشريعة التي هي طريق إلى الماء. وهي علامة منصوبة على الطريق إلى الجنة، كأداء هذا إلى الوصول إلى الماء ".<sup>(٧)</sup>

ويستمسك الطوسي بظواهر القرآن. فيعدها حججا في تبيان معاني الآي. ما لم يكن هناك دليل آخر يقتضي العدول عنها إلى التأويل<sup>(٨)</sup>. كالتخصيص مثلا بدليل العقل، إذ رأينا يأخذ به في تفسيره قوله تعالى: (فتحنا عليهم ابواب كل شيء)<sup>(٩)</sup> ويَعده مانعا من الأخذ بالعموم الذي دل عليه الظاهر.<sup>(١٠)</sup> ونراه يعرف الظاهر بأنه "الذي يصح أن يدرك من غير كشف عنه".<sup>(١١)</sup> ومعنى هذا أنه يعرف بذاته من غير ضمنية أو قرينة تدل على معناه. أو هو كما عرفه فقهاء الحنفية: " الكلام الذي

(١) يوسف : ١٠٠ .

(٢) نسيه الطوسي في ٣١١/١ إلى زيد الخيل . والبيت في الكامل للمبرد ٢٠١/٢ .

(٣) التبيان ١٩٧/٦ .

(٤) البقرة : ٢٦ .

(٥) التبيان : ١١٨ / ١ .

(٦) الجاثية : ١٨ .

(٧) التبيان ٣٥٥/٩ .

(٨) وهو ما يلتزم به الأصوليون . انظر ابا زهرة : اصول الفقه ص ٢٧٣ وما بعدها .

(٩) الانعام : ٤٤ .

(١٠) انظر : التفسير العقلي والتأويل في فصل مادة التفسير .

(١١) التبيان ٢٣١/٨ .

يدل على معنى واضح " .<sup>(١)</sup> وهو احد اربعة اقسام يطلق عليها في علم اصول الفقه: " الالفاظ الواضحة " .<sup>(٢)</sup> غير ان الظاهر لا يعنى عند الطوسي، فيما هداننا اليه التتبع لكلامه، الالفاظ المفردة فحسب، بل هو يشمل التراكيب والسياق. وقد استدل في اول تفسيره على حجية ظواهر القرآن بالقرآن من مثل قوله: (بلسان عربي مبين)<sup>(٣)</sup> وجوز لذلك التفسير بالرأي. وقال: " فكيف يجوز ان يصفه بانه عربي مبين وانه بلسان قومه وانه بيان للناس ولا يفهم بظاهره شيء؟ وهل ذلك الا وصف له باللغز والمعنى الذي لا يفهم المراد به الا بعد تفسيره وبيانه، وذلك منزله عنه القرآن "<sup>(٤)</sup>. ولهذا فهو يلغي التفسير الباطني والرمزي للقرآن، ويرى في قوله تعالى (فان تولوا فقل آذنتكم على سواء وإن أدري اقريب ام بعيد ما توعدون)<sup>(٥)</sup>، دليلا " على بطلان قول اصحاب الزموز، وان للقرآن بواطن خص العلم بها أقوام "<sup>(٦)</sup>. لان معنى " آذنتكم على سواء: " أي " اعلمتكم على سواء في الايدان، تتساوون في العلم به، لم اظهر بعضكم على شيء كتمته عن غيره " .<sup>(٧)</sup>

والطوسي حين يعتمد ظاهر القرآن، بمفرداته وتراكيبه، حجة في التفسير يخطو بالتفسير عند الامامية خطوة خطيرة، لانه يخرج به بذلك من دائرة التأويل المبني، في بعض صوره، على الاعتساف والنزوع باللفظ الى غير مدلول الظاهر او النص - كالذي رأيناه في تفسير القمي والعياشي وغيرهما من مفسري الامامية الذين سبقوه - الى دائرة التفسير المبني على اعتبارات اللغة ودلالات الالفاظ والعبارات الجارية على السنة المخاطبين بالنص القرآني الكريم، ومن هنا تراه يعبر عن تمسكه بالظاهر بعبارات متبانية كثيرة، من مثل قوله: " لا ينبغي ان يترك الظاهر من غير حجة ولا دلالة "<sup>(٨)</sup>، او قوله: " ان ما قالوه ترك للظاهر "<sup>(٩)</sup> او ان " هذا ضعيف لانه خلاف الظاهر قليل الاستعمال " .<sup>(١٠)</sup>

(١) ابو زهرة: اصول الفقه ص ١١٩ .

(٢) المصدر نفسه: المكان نفسه .

(٣) الشعراء: ١٩٥ .

(٤) التبيان ١ / ٤ .

(٥) الانبياء: ١٠٩ .

(٦) التبيان ٧ / ٢٨٥ .

(٧) التبيان: نفس المكان .

(٨) التبيان ٣ / ١١٠ .

(٩) التبيان ١ / ٢٥٣ .

(١٠) التبيان ١ / ٣٦٨ .

ويزداد الطوسي تمسكا بظاهر القرآن حين يعضد وجهها فقيهاً أو عقيدياً يراد الشيعة الإمامية، فلا ينزع مثلاً الى التقدير - الذي هو صورة عنده لترك الظاهر - اذا لم يجد الدليل عليه. فان وجده، وكان الدليل قوياً كالاجماع مثلاً، لم يجد بدا من الاخذ به في ترك الظاهر، والعدول الى التأويل. ولذا هو يرفض في تفسير قوله تعالى: (ومن كان مريضاً او على سفر فعدة من أيام أخر).<sup>(١)</sup>، تقدير من قدر في الآية: " او على سفر فأفطر فعدة من أيام أخر لانه زاد في الظاهر ما ليس منه ". وهذا يختلف في رأيه عن قوله تعالى: (فمن كان منكم مريضاً او به اذى من رأسه ففدية من صيام)<sup>(٢)</sup> الذي قدروا فيه: " فخلق "، لانه انما قدروا هناك " للاجماع على ذلك وليس هاهنا اجماع، فيجب ان لا يترك الظاهر، ولا يزداد فيه ما ليس منه <sup>(٣)</sup> ". وهذا احتجاج منه بظاهر القرآن على وجوب افطار المريض والمسافر، الذي هو عند الإمامية عزيمة وليس رخصة، استناداً الى ظاهر الآية.

وعناية الطوسي بظواهر القرآن، تجعله يأخذ بالظاهر من مفهوم اللفظة او العبارة عندما يفسرها، وذلك حين تحتل اكثر من مفهوم، كان يكون لها دلالة لغوية واخرى شرعية، فيأخذ بالمتبادر منهما، الذي يفهم عن قرب، ويترك الآخر. وذلك ما جاء في تفسير قوله عز وجل: (انما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون).<sup>(٤)</sup> اذ بين ان معنى (اليوم الآخر) هنا قولين: احدهما: انه آخر يوم من ايام الدنيا والمؤذن بالكرة والآخر. والآخر: انه يوم الجزاء والحساب، وهو يوم القيامة ثم رجح القول الثاني، وبين انه " الاظهر من مفهوم هذه اللفظة ".<sup>(٥)</sup> ومراده ان المعنى الاصطلاحي الاسلامي لليوم الآخر هو الاظهر في الآية، بل في القرآن كله. لانه المفهوم عند الاطلاق، والمتبادر عند السماع. وهذا يسلمنا الى الالفاظ المشتركة في التنزيل - وهي التي عني بها المفسرون، كما عني الاصوليون في مباحثهم اللغوية - <sup>(٦)</sup> الى منهج الطوسي في تفسيرها، ويجعلنا نعود الى ما اوضحه في مقدمة تفسيره من ان "

(١) البقرة : ١٨٥ .

(٢) البقرة : ١٩٦ .

(٣) التبيان ٢ / ١٢٣ .

(٤) التوبة : ٤٦ .

(٥) التبيان ٥ / ٢٢٩ .

(٦) ابو زهرة : اصول الفقه ص ١٢٨ . والحيدري : اصول الاستنباط ص ١٤٣ .



اللفظ المشترك بين معنيين فما زاد عنهما، ويمكن ان يكون كل واحد منهما مراداً، لا ينبغي القطع فيه على بعض ما يحتمل الا بقول نبي او امام معصوم، بل ينبغي ان يقال: الظاهر يحتمل لامور، وكل واحد يجوز ان يكون مراداً على التفصيل والله اعلم بما اراد. فان دل الدليل على انه لا يجوز ان يريد الا وجهها، جاز ان يقال انه هو المراد <sup>(١)</sup> . وهو حين يعين المعنى المراد من اللفظ المشترك في القرآن، لا يخرج عما يحتمله من دلالة في اللغة. فنراه مثلاً في تفسير قوله تعالى: (فان تولوا فاعلموا ان الله مولاكم نعم المولى ونعم النصير) <sup>(٢)</sup> يبين ان المولى يرد في اللغة على اقسام: فيعني الناصر والحليف والمُعْتَق والمُعْتَق والأولى والأحق، ثم يذكر انه هنا بمعنى الناصر، ويستدل على انه يرد بمعنى الاولى واللاحق ببين للبيد وحديث للنبي (ص)، وهو قوله: أيما امرأة نكحت بغير إذن مولاهما فنكاحها باطل <sup>(٣)</sup> . وحتى حين يكون المعنى المراد من اللفظ المشترك في غاية الظهور والبيان، لا يعدم الطوسي الاشارة الى بقية المعاني التي تحتملها اللفظة، كالعين في قوله تعالى: (واذ يريكموهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا ويقللكم في اعينهم ليقضي الله أمراً كان مفعولاً) <sup>(٤)</sup>، فاتها كما يبين الطوسي، الباصرة. والمراد بالرؤية رؤية البصر، وهو الادراك بحاسة البصر. ثم يقول: "والعين مشتركة، فمنها عين الماء وعين الميزان وعين الركبة وعين الذهب، والعين: النفس" <sup>(٥)</sup> . ويلاحظ انه لم يقصد الى حصر جميع المعاني المحتملة للفظ المشترك، وانما اشار الى اشهرها. اذ إن لكلمتي المولى والعين من المعاني اكثر مما ذكر.

ولا يكتفي الطوسي ببيان الالفاظ المشتركة في القرآن ومعانيها المتعددة، حين يعرض لتفسيرها، بل نراه يناقش اقوال المفسرين فيها، على اساس من اصول اللغة وقوانينها. فيرد على ابي علي الجبائي لانه جعل الاسرار في قوله عز وجل: (وأسرُوا الندامة لما رأوا العذاب) <sup>(٦)</sup>، يراد به الاظهار والمعنى: اظهروا الندامة. فيقول في رده عليه: "هذا غلط لان لفظة الاخفاء هي المشتركة دون لفظ الاسرار،

(١) التبيان ١ / ٦ .

(٢) الانفال : ٤٠ .

(٣) التبيان ٥ / ١٢٢ - ١٢٢ .

(٤) الانفال : ٤٤ .

(٥) التبيان ٥ / ١٣٠ .

(٦) سبأ : ٣٣ .

فحمل احدهما على الاخر قياس في اللغة. " (١) ومراده ان هذا قياس في مقابل النص، لان المنقول عن العرب في معناها عدم التضاد - الذي سماه الاشتراك - . وهو اعتراض اصولي سليم، وقد اقامه على ما سماه كمال الدين بن الابرار " فساد الاعتبار "، في الفصل الذي عقده للاعتراض على الاستدلال بالقياس، وجعل منه الاستدلال بالقياس في مقابلة النص عند العرب. (٢)

ولا يغفل الطوسي، وهو يفسر الآي ويحدد دلالات الالفاظ عن التنبيه على ورود الفاظ معينة بمعنيين متباينين ومتضادين في موضعين مختلفين من التنزيل. او بعبارة اخرى التنبيه على معاني الاضداد التي عني بها كثير من اللغويين كاهن الابرار محمد بن القاسم وابن الدهان وغيرهما، ممن صنفوا فيها كتباً مفردة. فنراه مثلاً يقول في تفسير الآية الكريمة: (الذين يظنون انهم ملاقو ربهم) (٣)، وهو يدفع شبهة عارضة: ان قيل: كيف اخبر الله عن وصفهم بالخشوع. بالطاعة، ومدحهم بذلك بأنهم يظنون انهم ملاقو ربهم؟ وذلك مناف لصفة المدح؟ قلنا: الظن المذكور في الآية المراد به العلم واليقين ... وقد جاء في القرآن الظن بمعنى الشك، كقوله: (ان هم الا يظنون) (٤) وقوله: (ان الظن لا يغني من الحق شيلاً). (٥) وقد يستطرد الى الإشارة الى لفظة ذات معنيين متضادين لها وشيجة في الصيغة، باللفظة التي يتناولها بالتفسير، فلفظة (أبسل) في قوله تعالى: (أولئك الذين أبسلوا بما كسبوا) (٦)، تعني، فيما يذكر الشيخ، دفع الى التهلكة على وجه الغفلة، غير قادر على التخلص منها (٧)، ثم هي تؤديه من بعد الى بيان المعنيين المتضادين الكلمة " البسل " في اللغة، فيقول: " ويقال: هذا بسل أي حرام. وهو بسل: أي حلال، وهذا من الاضداد " (٨).

وعنى الطوسي في تفسيره اللغوي بالفرقة المعنوية بين الالفاظ القرآنية التي يُظن انها مترادفة، وخاصة تلك التي ترد معطوفا بعضها على بعض، او

(١) التبيان ٨ / ٣٩٨ .

(٢) ابن الابرار : الاعراب في جدل الاعراب ص ٥٤ .

(٣) البقرة : ٤٦ .

(٤) الجاثية : ٢٤ .

(٥) التبيان ١ / ٢٠٥ - ٢٠٦ والآية من سورة يونس : ٣٦ .

(٦) الانعام : ٧٠ .

(٧) التبيان ٤ / ١٦٧ - ١٦٨ .

(٨) التبيان ٤ / ١٦٨ ، وقارن بالصلح ٤ / ١٦٣ مادة (بسل) .

مؤكدًا بعضها لبعض. وهذه نقطة مهمة في بيان القرآن، وهي متصلة بالأعجاز، غير أن بحثنا عنها هنا من جهة لغوية، لنلا نخرج إلى البحث البلاغي. ومنهج الطوسي في هذا الصدد سليم، إذ لم يدخر وسعا في تلمس الوجوه اللغوية التي تدفع شبهة التكرار المعنوي. فمثلا في قوله تعالى: (وَكَايَنَ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ)، <sup>(١)</sup> يفرق معنويا بين الوهن والضعف، فيقول: " وإنما قال: (فما وهنوا وما ضعفوا) من حيث أن الوهن انكسار الجذ بالخوف وغيره، والضعف نقصان القوة " <sup>(٢)</sup>، فعد الوهن معنويا والضعف حسيا. وهذا يسلم له إذا جعله غالبا لا مطردا، لأن الوهن يرد للدلالة على الضعف الحسي في أكثر من موضع في التنزيل، كقوله تعالى على لسان زكريا: (رب اني وهن العظم مني) <sup>(٣)</sup>، وفي تصوير ضعف بيت العنكبوت: (وان أوهن البيوت لبست العنكبوت لو كانوا يعلمون) <sup>(٤)</sup>. كما يرد للدلالة على الضعف النفسي المعنوي في مثل قوله تعالى: (ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الأعلون ان كنتم مؤمنين). <sup>(٥)</sup> وذلك بعد الانكسار النفسي الذي اصاب المسلمين عقب خسارتهم لمعركة احد، والقرينة على ارادة هذا المعنى، مقابلة الوهن بالعلو الذي لا شك انه معنوي ايضا. ونراه في تفسير قوله تعالى: (ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك)، <sup>(٦)</sup> يبين انه انما جمع بين صفتين في قوله: (فظا غليظ القلب)، " مع اتفاقهما في المعنى، لا زالة التوهم ان الفظاظه في الكلام دون ما ينطوي عليه القلب من الحال. وهو وجه من وجوه التأكيد، إذ يكون لا زالة الغلط في التأويل " <sup>(٧)</sup> والتفت الطوسي الى دقة استعمال القرآن للالفاظ، والى تناسقها وانتلافها المعنوي مع التعبير كله في الآية التي يتناولها بالتفسير. فهو يلحظ استعمال الأخذ مع الرجة في قوله تعالى: (فأخذتهم الرجة فأصبحوا في دارهم جاثمين) <sup>(٨)</sup>، ويرى انه هو الدقيق وانه " لا يقال

(١) آل عمران : ١٤٦ .

(٢) التبيان ٣ / ١١ .

(٣) مريم : ٤ .

(٤) العنكبوت ٤١ .

(٥) آل عمران : ١٣٩ .

(٦) آل عمران : ١٥٩ .

(٧) التبيان ٣ / ٣١ .

(٨) الاعراف : ٩١ .

أخذتهم الرحمة، لأن العذاب لما كان يذهب بهم هلاكاً، صلح فيه الأخذ ولا يصلح في النعيم<sup>(١)</sup> ". ويلحظ استعمال السكوت بدلا من السكون في قوله عز وجل: (ولما سكت عن موسى الغضب)<sup>(٢)</sup>، فيرى أنه أحسن " لتضمنه معنى سكوته عن المعاتبة لأخيه، مع سكون غضبه"<sup>(٣)</sup>، ملتفتا إلى ما يحمل هذا اللفظ من شحنة معنوية تجعل التعبير به أقوى من التعبير بمتضمنه وهو السكون.

والتفت الطوسي إلى مفهوم عدد من الألفاظ القرآنية في الاستعمال اللغوي، ومفهومها في استعمال القرآن، وما قد يقع بين هذين الاستعماليين من تغاير معنوي. كما في لفظة " عسى " الواردة في قوله تعالى: (فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده)،<sup>(٤)</sup> إذ بين أنها " موضوعة في اللغة للشك، وهي من الله تعالى تفيد الوجوب "<sup>(٥)</sup>، كما التفت إلى تطور الدلالات بكثرة الاستعمال، فقال في تفسير قوله تعالى: (يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم).<sup>(٦)</sup> فأما التفضل فزيادة النفع على مقدار الاستحقاق، ثم كثر استعماله حتى صار لكل نفع قصد به فاعله أن ينفع صاحبه ".<sup>(٧)</sup> كما لاحظ هذا التطور في بنية الألفاظ التي استعملها القرآن، فلم يفته ما يقر به علم اللغة الحديث، من أن اللغة تسير في تطورها الصوتي نحو التسهيل والتسيير، بل بين في تفسير قوله تعالى: (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى وإن هم إلا يظنون)<sup>(٨)</sup>، أن " الأمانى واحدها أمانة مثقل "، وأنهم " يخفونها لكثرة الاستعمال، وكذلك الاضاحي ".<sup>(٩)</sup> وعنى الطوسي، وهو يفسر الآي، بمباحث أخرى متنوعة، هي من صميم ما يعني به علم اللغة الحديث، كالإشارة إلى الأصل الحسي والمعنوي للألفاظ القرآنية، الذي نلاحظه في مواضع كثيرة من تفسيره، إلا أن كلامه هنا مشوب باضطراب، إذ لا يكاد يستقر على رأي في إيهما سبق: الحسي أو المعنوي. فتارة يجعل الحسي هو

(١) التبيان ٤ / ٤٧٠ .

(٢) الاعراف : ١٥٤ .

(٣) التبيان ٤ / ٥٥٣ .

(٤) المائدة : ٥٢ .

(٥) التبيان ٣ / ٥٥١ .

(٦) آل عمران : ٧٤ .

(٧) التبيان ٢ / ٥٠٣ .

(٨) البقرة : ٧٨ .

(٩) التبيان ١ / ٣٢٠ . وانظر قوله في " كآين " في ٣ / ١٠ .

الاصل وأخرى يجعل المعنوي. مع ان الاول، فيما انتهى اليه علم اللغة الحديث هو الصحيح، لانه يمثل المعنى الحقيقي الذي يتفرع عنه عادة عن طريق المجاز، ما يشيع من معنويات. <sup>(١)</sup> ويذكر استاذنا المرحوم الدكتور مصطفى جواد ان اللغة تنتقل في تطورها من الاشارة الى العبارة ومن التجسيد الى التجريد. <sup>(٢)</sup> فمما جعل فيه الحس اصلا للمعنوي الصبر في مثل قوله تعالى: (واصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين)، <sup>(٣)</sup> اذ بين ان " الصبر: حبس النفس عن الخروج الى ما لا يجوز من ترك الحق، وضد الجزع. قال الشاعر:

فان تصبروا فالصبر خير مغبة <sup>(٤)</sup> وان تجزعوا فالأمر ماتريان

ثم قال: والصبر مأخوذ من الصبر المر، لانه تجرع مرارة الحق بحبس النفس عن الخروج الى المشتبهى. <sup>(٥)</sup> ومما جعل فيه المعنوي اصلا للحسي، ما اورده في تفسير قوله تعالى: (ولو انهم آمنوا واتقوا لثموبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) <sup>(٦)</sup>، اذ جعل الثوب مشتقا من الثواب الذي يعني في اصل اللغة: ما رجع اليك من شيء. فسمى الثوب بذلك، لانه تاب لباسا بعد ان كان قطناً او غزلاً، <sup>(٧)</sup> وايضاً جعل الرب مشتقا من التربية، حين فسر قوله تعالى: (الحمد لله رب العالمين)، <sup>(٨)</sup> وجعل الجان، وهي الحية الصغيرة، مشتقة من الاجتنان وهو الاستتار، حين فسر قوله تعالى (فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب). <sup>(٩)</sup> والعكس في كل هذا هو الصحيح. فالثواب من الثوب - ان جاز ان يكون اصلا له - والتربية من الرب والاجتنان من الجان. كما ان " الرحمة مثلا قد اشتقت من الرحم موضع الولد. <sup>(١٠)</sup>

(١) انيس : اللهجات العربية ص ١٤٤.

(٢) جواد : المباحث اللغوية في العراق ص ١٣ - ١٤ .

(٣) هود : ١١٥ .

(٤) المغبة : العاقبة . انظر اللسان مادة (غيب) ١٢٦/٢ .

(٥) التبيان ٨٠/٦ - ٨١ .

(٦) البقرة : ١٠٣ .

(٧) التبيان ٣٨٦/١ .

(٨) الفاتحة : ٢ .

(٩) النمل : ١٠ .

(١٠) انيس : اللهجات العربية ص ١٤٤.

(٢)

### الشواهد اللغوية

يعتد الطوسي المفسر اللغوي بالشواهد اللغوية، ويجري في ذلك على سنن المفسرين الأوائل من اللغويين، الذين كانوا يبحثون عن الشاهد ليفسروا كلام الله ويبينوا معانيه. وقد تنوعت شواهد، فكانت صنوفا عدة هي: القرآن والحديث وكلام العرب من شعر وأقوال وامثال.

#### أ - القرآن الكريم:

عدة الطوسي في بيان معاني كثير من المفردات القرآنية وغير القرآنية وكذلك التراكيب. فمن ذلك ما أورده في تفسير قوله عز وجل: (الحمد لله رب العالمين) " (١) إذ بين أن " الرب " تأتي في اللغة بمعنى السيد المطاع، وذلك كقول لبيد: (٢).

فأهلكن يوماً ربّ كندة وابنه \*\*\* وربّ معدّ بين خبت وعرعر.

ثم قال: " يعني: سيد كندة، ومنه قوله تعالى: (أما احكمما فيسقي ربه خمرا) (٣)، يعني: سيده سيّد " (٤) ويقول في تفسير قوله تعالى: (فأصابها اعصار فيه نار) (٥) وهو يقلب مادة " ع ص ر " على وجوها المعنوية المختلفة، فيقول "العصر: عصو الثوب ونحوه من كل شيء رطب... والعصر: العشي، ومنه صلاة العصر، لأنها تعصر أي تؤخر كما يؤخر الشيء بالتعصر فيه " ثم يقول: " والعصر: النجاة من الجذب، ومنه قوله تعالى: (فيه يغاث الناس وفيه يعصرون)، (٦) لأنه مع صر الثوب في الخروج من حال إلى حال " (٧) فهو في هذين المثالين - وهما قليل من كثير - يجعل القرآن الكريم شاهدا على معاني الالفاظ في اللغة. وهو ما ينبغي الأخذ به قبل كل شيء في باب الاستشهاد اللغوي، لأن الاستشهاد بالقرآن يعني اعتماد ابلغ الكلام واعلاه واوثقه، فلا بد إذا من تقديمه على ما سواه من الشواهد الأخرى مهما علت واستوثقت.

(١) الفاتحة : ٢ .

(٢) انظر ديوان لبيد بشرح الطوسي ص ٥٥ .

(٣) يوسف : ٤١ .

(٤) التبيان ٣٢/١ .

(٥) البقرة : ٢٦٦ .

(٦) يوسف : ٤٩ .

(٧) التبيان ٣٤٢/٢ .

## بد الحديث النبوي الشريف:

الحديث في نظر الطوسي من اهم الشواهد اللغوية، بل اهمها بعد القرآن، وليس الشعر وغيره من كلام العرب بأوثق منه، ولا اصح في الاستشهاد على اللفظ المشتبه في القرآن، غير ان " عناد الملحين وتعجرفهم "، دعا الى الاستشهاد بالشعر وغيره " لان غاية ذلك ان يستشهد عليه ببيت شعر جاهلي، او لفظ منقول عن بعض الاعراب " او مثل سائر عن بعض اهل البادية، ولا تكون منزلة النبي (ص) - وحاشاه من ذلك - اقل من منزلة واحد من هؤلاء، ولا ينقص عن رتبة النابغة الجعدي وكعب بن زهير وغيرهما " <sup>(١)</sup>. ويظهر الشيخ عجبه من اطمئنان هؤلاء المعاندين الى الشاهد الشعري دون الحديث النبوي الذي لامراء في فصاحته وبلاغته، يقول: " ومن طرائف الامور ان المخالف اذا ورد عليه شعر من ذكرناه ومن هو دونهم، سكنت نفسه واطمان قلبه، وهو لا يرضى بقول محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، ومهما شك الناس في نبوته فلا مرية في نسبه وفصاحته. فانه نشأ بين قومه الذين هم الغاية القصوى في الفصاحة، ويرجع اليهم في معرفة اللغة. وكيف يجوز ان يحتج بشعر الشعراء عليه، ولا يجوز ان يحتج بقوله عليهم؟ وهل هذا الاعناد محض وعصبية صرف؟ " ثم يبين العلة في احتجاج علماء الاسلام بكلام العرب من شعر ونثر، مع اعتدادهم الكبير بكلام النبي (ص)، فيقول: " وانما يحتج علماء الموحدين بشعر الشعراء وكلام البلغاء، اتساعا في العلم وقطعا للشغب وازاحة لليلة، والا فكان يجب الا يلتفت الى جميع ما يطعن عليه، لانهم ليسوا بأن يجعلوا عيارا عليه، بأولى من ان يجعل هو - عليه السلام - عيارا عليهم " <sup>(٢)</sup>.

فلم يعتمد الطوسي الحقائق الدينية في هذا الترجيح، وانما التزم الى جانبها بقواعد علمية اساسها الفصاحة والبلاغة المشهودة لهما في ترجيح كلام ما على غيره، في معايير العرب والنقاد. وهذا موقف بعض علماء الفقه والتفسير والادب، ومنهم الامام ابن حزم، الذي اظهر كل العجب ممن ان وجد لاعرابي جلف او لامرئ القيس او الشماخ .... لفظا في شعر او نثر جعله في اللغة واحتج به، وقطع به على خصمه. ولا يستشهد بكلام خالق اللغات، ولا بكلام الرسول وهو

(١) التبيان ١٦/١.

(٢) التبيان ١٦-١٧.

افصح العرب،<sup>(١)</sup> ولا احسب ان الطوسي ينكر اصلاً الاستشهاد بكلام العرب على معاني القرآن، وخاصة الشعر الذي هو ديوان العرب. واتما هو ينكر الاعتماد عليه وحده، دون الحديث النبوي معه. فهو في هذا ليس من اولئك المتطرفين في الرواي الذين نعتهم ابو بكر بن الاباري - فيما نقل السيوطي عنه - بانهم " جماعة لا علم لهم " لانهم انكروا على النحويين ذلك " وقالوا: اذا فعلتم ذلك، جعلتم الشعر اصلاً للقرآن ... وكيف يجوز ان يحتج بالشعر على القرآن، وهو مذموم في القرآن والحديث؟<sup>(٢)</sup> وهذا التعليل، في رأينا، لا يخلو من سذاجة، لأن القرآن لم يقدح بحجية الشعر من جهة اللغة، وانما كان الذم منصباً على الفنون والاعراض، وعلى سلوك الشعراء الذي يخالف اقوالهم. على ان هذا ليس عاما في كل شاعر وشعر، بل هو خاص بغير المؤمنين، والاستثناء في الايات التي بينت ذلك<sup>(٣)</sup> دال عليه في غاية الوضوح. ولم نر الطوسي في استشهادته بالحديث على المسائل اللغوية المختلفة التي اوردها في تفسيره - كالاصل اللغوي للالفاظ وغيره - ينقد الاسانيد والمتون، كالذي رأيناه عند الكلام على المأثور، وانما هو يتساهل هنا، فيقبل الحديث ما دام لا يتعلق بحكم شرعي. وكأنه يلحظ ان الحديث الضعيف او الموضوع لا يخرج عن كونه حجة في اللغة، لانه مما قيل في عصر قوة اللغة وفصاحتها. فهو ان لم يكن حجة في الدين، فهو حجة في باب الاستشهاد اللغوي. يقول في تفسير قوله تعالى: (تجرى من تحتها الانهار)<sup>(٤)</sup>، عند بيانه لمعنى كلمة " تحت " في الآية الكريمة " وتحت نقيض فوق. وفي الحديث (لا تقوم الساعة حتى يظهر النحوت)، أي الذين كانوا تحت أقدام الناس، لأيشعروا بهم ذلاً".<sup>(٥)</sup> ويبين في تفسير قوله تعالى: (فاصبروا حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين)<sup>(٦)</sup>، ان معنى الصبر: " حبس النفس عما تنازع اليه الجزع، ثم يقول: " واصله: الحبس، ومنه قوله عليه السلام: (اقتلوا القاتل واصبروا الصابر)<sup>(٧)</sup>. ويقول في تفسير

(١) ابن حزم : الاحكام في اصول الاحكام ٤/٢٩ - ٣٠ وانظر : عيد : الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٢٤ .

(٢) السيوطي : الاتقان ١/١١٩ .

(٣) الشعراء : من آية ٢٢٤ - ٢٢٧ . والاستثناء قوله تعالى : " الا الذين آمنوا ... " .

(٤) البقرة : ٢٦٦ .

(٥) التبيان ٢ / ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٦) الاعراف : ٨٧ .

(٧) التبيان ٤/٤٦٤ .



قوله عز وجل: (ومن قبل ما فرطتم في يوسف): <sup>(١)</sup> ما فرطتم في يوسف " أي قصرتم في حفظه " واصل التفريط: التقديم، من قوله صلى الله عليه واله: (أنا فرطكم على الحوض)، أي متقدمكم <sup>(٢)</sup>.  
جـ= كلام العرب من شعر ونثر:

استشهد الطوسي كثيرا في تفسيره بأشعار العرب وأقوالهم وامثالهم. وحجته في الاستشهاد بذلك، بينها سالفًا. ومنهجه في الاستشهاد بالشعر يتسم بشيء غير قليل من الصرامة والدقة العلمية، فلم نره يستشهد بأشعار المولدين أو المحدثين، وإنما قصر شواهد، على أشعار الجاهليين، والاسلاميين الذين عاشوا في صدر الاسلام وعهد بني امية. فليس في تفسيره شعر لمثل بشار بن برد وابي تمام والبحري وابي الطيب المتنبي والشريف الرضي ومهيار الديلمي وابي العلاء المعري واضرابهم من شعراء العصر العباسي، المشهود لهم بجودة الشعر وتأخر العصر أو الحداثة. ولقد كان الزمخشري استشهد في الكشف بشعر لابي تمام <sup>(٣)</sup>، غير انه لم يجعله شاهدا في اللغة، بل جعل " ما يقوله بمنزلة ما يرويه " لانه فيما يرى من علماء العربية. <sup>(٤)</sup> فاذا كان هذا صنيع الزمخشري وهو متأخر عن الطوسي بما يقرب من ثمانين عاما فما بالك بالطوسي نفسه، وقد تقدم عليه؟.

ويعد ابن عباس من اقدم من نهج في تفسير القرآن هذا النهج اللغوي اذ كان يفسر غريبه بالشعر العربي القديم <sup>(٥)</sup>. وفي اجابته عن سؤالات نافع بن الازرق الخارجي من هذا شيء كثير. حفظت لنا بعض الكتب، مثل اتقان السيوطي، <sup>(٦)</sup> طرفا منه.

والشعراء الجاهليون الذين استشهد الطوسي بأشعارهم كثيرون، واكثرهم من اصحاب المطولات، كامرئ القيس، <sup>(٧)</sup> وزهير بن ابي سلمى، <sup>(٨)</sup> والحارث بن حلزة

(١) يوسف : ٨٠ .

(٢) التبيان ١٧٨ / ٦ .

(٣) الزمخشري : الكشف ١ / ٥٨ . ٦٥ . وانظر استشهاده بشعر البحري في ١ / ٦٣ .

(٤) نفسه ١ / ٦٦ .

(٥) مقدمة في علوم القرآن لمجهول بتحقيق جفري ص ١٩٨ - ١٩٩ . وجولد تسيير : مذاهب التفسير الاسلامي ص ٨٩ وما بعدها.

(٦) انظر هذه السؤالات واجوبتها في الاتقان ١ / ١٢٠ - ١٣٣ .

(٧) التبيان ١ / ٣٣٩ ، ٢ / ٢٢٧ ، ٣ / ٦٩ ، ٤ / ٨٨ .

(٨) التبيان ١ / ٢٣٩ ، ٣ / ٢٥٣ ، ٦ / ٣٠٤ .

اليشكري، <sup>(١)</sup> وعلقة بن عبده، <sup>(٢)</sup> وعنترة بن شداد، <sup>(٣)</sup> ودريد بن الصمة <sup>(٤)</sup> وطرفة ابن العبد، <sup>(٥)</sup> والناطقة الذبياني <sup>(٦)</sup>. ومنهم شعراء وصعاليك مثل الشنفرى الازدي، <sup>(٧)</sup> وتأبط شراً. <sup>(٨)</sup> ولم يكن الشعراء الاسلاميون الذين يعتد بأشعارهم فى الاستشهاد اللغوي، بأقل من هؤلاء وكان من بينهم شعراء مخضرمون مثل ابي الاسود الدؤلى، <sup>(٩)</sup> ولبيد بن ربيعة العامري، <sup>(١٠)</sup> وحسان بن ثابت، <sup>(١١)</sup> والناطقة الجعدي، <sup>(١٢)</sup> وكعب بن زهير، <sup>(١٣)</sup> وكعب بن مالك، <sup>(١٤)</sup> والخنساء، <sup>(١٥)</sup> والحطيئة، <sup>(١٦)</sup> وابي محجن الثقفي، <sup>(١٧)</sup> وغيرهم.

اما شعراء العهد الأموي، فقد تنوعوا، فكانوا ينتمون الى الفرق والاحزاب الدينية المختلفة. ففيهم من شعراء الشيعة الكمية بن زيد الاسدي <sup>(١٨)</sup>، ومن شعراء بني امية جرير <sup>(١٩)</sup> ومسكين الدارمي <sup>(٢٠)</sup>، ومن شعراء الخوارج عمران ابن حطان، <sup>(٢١)</sup> والطرماح بن حكيم <sup>(٢٢)</sup>، ومن شعراء الزبيريين عبيد الله بن قيس الرقيات. <sup>(٢٣)</sup>

(١) التبيان ١ / ٣٨٠ ، ٢ / ١٩٦ ، ٨ / ٣٢٢ .

(٢) التبيان ١ / ١٣٠ ، ٤ / ٨٨ ، ٧ / ١٩٣ .

(٣) التبيان ١ / ٣٢٧ ، ٣ / ٥١٠ ، ٤ / ٣١٨ .

(٤) التبيان ٣ / ١١١ ، ٥ / ٢٣١ .

(٥) التبيان ١ / ٣٤٢ ، ٢ / ٣٤٧ ، ٨ / ٢٤٣ .

(٦) التبيان ١ / ٣٥٩ ، ٤ / ٨٧ ، ٦ / ٤٣ .

(٧) التبيان ١ / ٣٠ ، ٩ / ٥٢٥ .

(٨) التبيان ٢ / ٣٣٧ ، ٦ / ١٢١ .

(٩) التبيان ١ / ٣٦٧ ، ٢ / ٧٦ ، ٣ / ٢٧٢ .

(١٠) التبيان ١ / ١٣٠ ، ٣ / ٥٠٧ ، ٥ / ٤٨٨ .

(١١) التبيان ١ / ١٠١ ، ٦ / ١١٣ ، ٦ / ٣٠٤ ، ٤٥٦ .

(١٢) التبيان ١ / ٨٥ ، ٢ / ٣٥٥ ، ١٠٠ / ١٨٩ .

(١٣) التبيان ١ / ٣٧٨ ، ٢ / ٢٢٥ ، ٣ / ٣١٦ .

(١٤) التبيان ١ / ٣١٨ - ٣١٩ ، ٢ / ١١ - ١٢ .

(١٥) التبيان ٢ / ٩٥ ، ٩ / ١٦٦ .

(١٦) التبيان ١ / ٣٨٠ ، ٢ / ٣٨٦ ، ٣ / ٣٥٤ ، ٨ / ٣٥٧ .

(١٧) التبيان ٢ / ٢٤٤ .

(١٨) التبيان ١ / ٤٠١ ، ٣ / ٢٨٣ ، ٣٣١ ، ١٢١ .

(١٩) التبيان ١ / ١٢١ ، ٣ / ٣١٩ ، ١٠ / ٣٥٢ - ٣٥١ .

(٢٠) التبيان ١ / ٩٠ ، ٣ / ٩٨ ، ٥ / ٣٧ .

(٢١) التبيان ٤ / ٥٣٠ .

(٢٢) التبيان ١ / ٣٥١ ، ٢ / ١٣٥ ، ٣ / ٢٧٤ .

(٢٣) التبيان ٦ / ٥٠٩ ، ١٠ / ٣١٨ .

ويبدو الطوسي هنا على جانب كبير من الموضوعية والعلمية، إذ لم يقصر شواهد على شعراء نحلته فحسب، وهم غير قليلين في هذا العصر - الأموي -، وإنما أورد من شواهد الشعر ما يحقق له هدفه العلمي، بصرف النظر عن اعتقادات قائلها واتجاهاتهم المذهبية. ومعظم شواهد منسوبة إلى من ذكرناهم من الشعراء وإلى غيرهم ممن لم نذكرهم. وبعضها لم ينسبه إلى قائله، مكتفياً بعبارة "قال الشاعر" <sup>(١)</sup>، أو "ومنه قول الشاعر"، مثل قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

إِنَّ هَذَا اللَّيْلَ قَدْ غَسَقًا \*\*\* واشتكتِ الهم والأرقا

الذي أورد منه صدره وترك العجز، لأن في الأول موضع الشاهد، وهو ان الغسق يرد بمعنى بدء الليل، على قول ابن عباس وقتادة، ويرد بمعان أخرى بينها، <sup>(٢)</sup> حين فسر قوله تعالى: (أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر). <sup>(٣)</sup> ولم ينسب هذا الشطر من البيت إلى قائله الرقيات، مع أنه له كما يشهد بذلك ديوانه. <sup>(٤)</sup> ويبدو أنه فعل ذلك إيجازاً.

وربما نسب الطوسي بعض الأبيات إلى غير قائلها، كبيتي الفرزدق:

فكيف بنفس كلما قلت أشرفت \*\*\* على البرء من حوصاء هيض اندما لها

تهاض بدار قد تقدم عهدا \*\*\* وإما بأموات ألم خيالها

الذين نسبهما إلى ذي الرمة. <sup>(٥)</sup> وديوان الفرزدق <sup>(٦)</sup> ومصادر أخرى <sup>(٧)</sup> تشهد بأنهما للفرزدق. وإذا اشترك شاعران في اسم أو وصف كالنابغتين الذبياني والجعدي، فرق الطوسي بينهما عند الاستشهاد بالقلب. إلا إذا كان الشاهد مشتهر النسبة إلى أحدهما، فإنه يستغني عندئذ به عن لقب الشاعر. يقول في تفسير الآية الكريمة: (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين) <sup>(٨)</sup>: "معنى

<sup>(١)</sup> التبيان ١ / ٤٤٤ ، ٦ / ١٤ ، ٧ / ١٨٢ ...

<sup>(٢)</sup> التبيان ٦ / ٥٠٩ .

<sup>(٣)</sup> الأسراء : ٧٨ .

<sup>(٤)</sup> انظر ص ١٨٧ من ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . وانظر بيته الذي مطلعته : ما نقوموا من أمة إلا ... في التبيان ١٠ / ٣١٨ وقارن بديوانه ص ٤ .

<sup>(٥)</sup> التبيان ٤ / ٥٠١ .

<sup>(٦)</sup> ديوان الفرزدق ٢ / ٦١٨ .

<sup>(٧)</sup> مثل المنصف لابن جني ١ / ١١٥ .

<sup>(٨)</sup> البقرة : ٢١٣ .

قوله: " كان الناس أمة واحدة " : اهل ملة واحدة، كما قال النابغة:

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة \*\*\* وهل بأثمن ذو أمة وهو طائع<sup>(١)</sup>

أي ذو ملة ودين ".<sup>(٢)</sup> فنراه هنا يطرح من اسم النابغة لقبه الذيباني، بالنظر لشهرة هذا البيت - الذي قيل انه يعتذر فيه الى النعمان - في انه اليه.

واقوال العرب وتحاورها من اهم ما عني به الطوسي في الاستشهاد اللغوي، فنراه مثلاً في وقوفه عند الآية الكريمة: (وقلنا يا آدم اسكن انت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين)<sup>(٣)</sup>، يقول: وقوله تعالى: (وكلا): الأكل والمضغ واللقم متقاربة، وضد الأكل الأزم. وسأل عمر بن الخطاب الحارث بن كلة طبيب العرب، فقال له: يا حار ما الدواء؟، فقال: الأزم، أي ترك الأكل ".<sup>(٤)</sup>

وعنى الطوسي بأمثال العرب السائرة، وافاد منها في تفسير كثير من المفردات القرآنية الغريبة، او ما هي في حكم الغريب، وفي الاستدلال على اصول اشتقاقها في اللغة. فمن ذلك ما اورده في تفسير قوله عز وجل: (ولا تبخسوا الناس اشياءهم)<sup>(٥)</sup>، اذ بين ان معنى البخس في قول قتادة والسدى: الظلم، ثم قال: " ومنه المثل: تحسبها حمقاء وهي باخس ".<sup>(٦)</sup> وفي تفسير قوله تعالى: (والله عزيز ذو انتقام)<sup>(٧)</sup>، ذكر في باب " اللغة " ان " اصل الاعزاز الامتناع، ومنه ارض عزاز: مُمتنعة السكون لصعوبتها " ثم قال: " ومنه قولهم: مَنْ عَزَبَ، أي من غلب سلب. لأن الغالب يمتنع من الضيم ".<sup>(٨)</sup>

وقد يجمع الطوسي في موضع واحد، اكثر من نوع من هذه الشواهد، ليوثق المعنى الذي يراه في تفسير الآية، ويقوى استدلاله له. فنرى اقوال العرب الى جانب

(١) انظر البيت في ديوان النابغة الذيباني ص ٨٢ .

(٢) التبيان ١٩٤ / ٢ .

(٣) البقرة : ٣٥ .

(٤) التبيان ١٥٦ - ١٥٧ و قارن بالصحيح ١٨٦١ / ٥ مادة (ازم) وانظر قول العرب في معنى الميل في ٣١٠ / ٣ .

(٥) الاعراف : ٨٥ .

(٦) التبيان ٤٦١ - ٤٦٢ . والمثل في الكامل للمبرد ١ / ٣٥٢ .

(٧) آل عمران : ٤ .

(٨) التبيان ٣٩٢ / ٢ والمثل في الفاخر للمفضل بن سلعة ص ٧٢ والى هذا ذهب الخنساء في قولها : اذ الناس اذ ذاك من عزبنا . انظر ديوانها ص ٨١ .

الشعر او الامثال، فاذا انضم الى ذلك المأثور الذي يعول عليه كثيرا في تفسيره، كما رأيناه، فقد جمع بين الحسنين: النقل واللغة فمن امثلته ما اورده في تفسير قوله تعالى: (عطاء غير مجذوذ) <sup>(١)</sup>، اذ بين ان معناه: غير مقطوع، في قول جماعة من الصحابة والتابعين، ثم قال: " يقال: جذه يجذّه جذاً فهو جاذ. وجذّ الله اثرهم. قال النابغة:

يَجْذُّ السُّلُوقِي المُّضَاعَف نَسْجَه \* وَيُوقِدُ بالصَّفَّاح نَارَ الحُبَابِ <sup>(٢)</sup>  
ويقال: جذّه الله جذّ الصَّلْيَانَة، وهي نباتٌ " <sup>(٣)</sup> فجمع هنا بين المأثور واقوال العرب واشعارهم وامثالهم. وجعل ذلك كله شاهدا على معنى الجذ في الآية الكريمة.

ولا يقبل الطوسي من الشواهد الا ما كان معلوما بين اهل اللغة، واما ما طريقه الآحاد من الروايات الشاردة والالفاظ النادرة، فانه لا يقطع به. <sup>(٤)</sup>

(٣)

### النحو

لا تقل عناية الطوسي بالمباحث النحوية عن عنايته بالمباحث اللغوية في تفسيره. وهذا ما جعل تفسيره فريدا بين تفاسير الامامية، لانه جمع فيه انواعا عديدة من الدراسات النحوية التي نضجت في عصره، بعد ان وطأ لنضوجها كبار النحاة الذين عاشوا في القرن الرابع الهجري، من مثل ابي علي الفارسي والرماني وابن جنى وغيرهم. فلما حل القرن الخامس الذي عاش فيه الطوسي وصنف تفسيره " التبيان " في منتصفه، كانت تلك الدراسات قد بلغت من التقدم والاكتمال مبلغا طيبا. وطبيعة المادة التي اوردها تدل على ذلك. وكان تراث النحويين الاوائل، بصريين وكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائي والافخش والفراء، بين يديه. ونقوله عنهم واستشهادهم باقوالهم تفصح عن ذلك. وقد بينا طرفا منها سلفا في فصل المصادر.

وكانت دراسات الطوسي النحوية في تبيان، موضع عناية ابي علي الفضل بن

(١) هود : ١٠٩ .

(٢) البيت للنابغة الذبياني . وروايته في ديوانه ص ٥٢ : " تقد - بدلا من " يجذّ - و " توقد - بدلا من " يوقد " وانظر : فحول الشعراء ص ١١ واللسان مادة (سلق) ٩٢ / ٢ .

(٣) التبيان ٧١/٦ - ٧٢ .

(٤) التبيان ٧/١ .

الحسن الطبرسي المفسر الامامي المتوفى سنة ٥٤٨ هـ. وقد افصح عن ذلك في مقدمة تفسيره، الا انه اخذ عليه " انه خلط في اشياء مما ذكره في الاعراب والنحو، الغث بالسمين والخائر بالزباد، ولم يميز بين الصلاح مما ذكر فيه والفساد<sup>(١)</sup>. واحسب ان الطبرسي عنى بذلك الوجود النحوية المتباينة التي اوردها الطوسي في تفسيره، وعرضها امام القارئ بما فيها من قوة وضعف وقرب وبعد، وترك للقارئ الحكم عليها دون تدخل منه في غالب الاحيان. فان كان الطبرسي اراد ذلك، فلسنا معه فيما قال، اذ ان هذا من منهج الطوسي في تفسيره بعامة، وهو ان يجمع الاقوال والاراء المتباينة، ثم يوازن بينها ويرجح بعضها على بعض، او يترك ذلك للقارئ من غير ان يبدي رأيه. ولعل الطبرسي لا يرى هذا المنهج في جملته سليما، وانما خص النحو بالنقد دون بقية موارد التفسير، لعنايته به وتقدمه على سائر الدراسات التي لها وشيجة بالتفسير. ويشعرنا بذلك قوله في مقدمة تفسيره: " ان الاعراب اجل علوم القرآن، اليه يفتقر كل بيان، وهو الذي يفتح من الالفاظ الاغلاق ...<sup>(٢)</sup> ". وهذا يذكرنا بما كان للنحو عند عبد القاهر الجرجاني من اهمية في تفسير اعجاز القرآن، اذ بناد على النظم وجعله " معاني النحو التي يدور عليها تعلق الكلام بعضه ببعض " .<sup>(٣)</sup>

ومهما يكن فقد اعرب الطوسي كثيرا من الالفاظ والتراكيب القرآنية مبينا لها الوجوه النحوية المتباينة دون ان يهمل المعنى الذي عليه المدار في الاعراب. فهو حين يبين هذه الوجوه المحتملة يقرب للقارئ معنى الآية بصورة او بأخرى لما بين الاعراب والمعنى من ارتباط لا ريب فيه. فنراه مثلا يقلب لفظة " هدى " في قوله عز وجل: (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين)،<sup>(٤)</sup> على وجوها نحوية متعددة في حالي النصب والرفع، دون ان يهمل المعنى الذي هو الهدف المنشود اساسا من عملية التفسير، فيقول في باب " الاعراب ": " ويحتمل ان يكون منصوبا على الحال من (الكتاب) وتقديره: ذلك الكتاب هاديا للمتقين، و " ذلك " يكون مرفوعا بـ " الم " <sup>(٥)</sup> و (الك تاب) نعت له (ذلك). ويحتمل ان يكون حالا من الهاء

(١) الطبرسي : مجمع البيان في تفسير القرآن ٢٠/١ .

(٢) الطبرسي : مجمع البيان في تفسير القرآن ٢٧/١ .

(٣) ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ص ١٦٠٨ .

(٤) البقرة : ٢ .

(٥) يريد : الآية التي قبلها . فيكون " ذلك " خبرا لـ " الم "

"فيه"، كأنه قال لا ريب فيه هادياً. ويحتمل ان يكون رفعاً من وجوه: اولها: ان يكون خبراً بعد خبر، كأنه قال: هذا كتاب هدى، أي قد جمع انه الكتاب الذي وعدوا به، وانه هدى، كما يقولون: هذا خلوة حامض، يريدون انه قد جمع الطعمين. ويحتمل ان يكون رفعاً بانه خبر ابتداء محذوف، وتقديره: هو هدى، لان الكلام الاول قد تم. <sup>(١)</sup> ويحتمل ان يكون رفعه على قولك: ذلك الكتاب لا ريب. كأنك قلت: هذا الكتاب حق، لان لا شك بمعنى حق ثم قال بعد ذلك: فيه هدى للمتقين. <sup>(٢)</sup> ومراوده على التقدير الاخير، ان "هدى" مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجورور "فيه" المتقدم عليه.

ويلحظ الطوسي السياق عند الاعراب، فيرد اللفظة او العبارة الى ما قبلها او ما بعدها ليتبين موقعها في ضوئه. فكلمة "هدى" في آية البقرة التي اوردناها سالفاً: (شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان) <sup>(٣)</sup>، لا تحتل، فيما يرى، الا النصب على الحالية، لقوله تعالى: "وبينات من الهدى والفرقان". <sup>(٤)</sup> بل ان عناية الطوسي بالسياق لا تقف عند الآية التي يتناولها بالتفسير والاعراب، بل هي تمتد الى القرآن كله، ايماناً منه بأن "القرآن كله كالسورة الواحدة". <sup>(٥)</sup> فكثرة النظائر القرآنية للحكم النحوي، تعني عنده قوة لذلك الحكم وترجيحاً له على ما سواه من الأحكام. وكأن هذا امتداد لمنهجه الذي رأيناه، في تفسير القرآن بالقرآن، ذلك المنهج الأمثل الأقوم، الذي بينا رأى العلماء فيه. فكلمة "ما" في قوله عز وجل: (واتموا الحج والعمرة لله فان احصرتم فما استيسر من الهدى) <sup>(٦)</sup>. تحتل في رأيه الرفع على الابتداء "كأنه قال: فعليه ما استيسر من الهدى. ويجوز النصب وتقديره، فليهد ما استيسر من الهدى" والرفع اقوى لكثرة نظائره، كقوله: (ففدية من صيام) <sup>(٧)</sup> وقوله: (فعدة من ايام أخر) <sup>(٨)</sup>

(١) يريد: بقوله تعالى "ذلك الكتاب لا ريب فيه" فيكون "هدى" والمبتدأ المقدر كلاماً مستأنفاً.

(٢) التبيان ١/ ٥٣ - ٥٤.

(٣) البقرة: ١٨٥.

(٤) التبيان ٢/ ١٢٢.

(٥) التبيان ٣/ ٤١١.

(٦) البقرة: ١٩٦.

(٧) البقرة: ١٩٦.

(٨) البقرة: ١٨٤.

وقوله: (فصيامُ ثلاثة أيام). <sup>(١)</sup> وهو ملحظ دقيق وسليم في اعراب القرآن، وفيه استقراء لأسلوب القرآن، من جهة نحوية، في ايراد جواب الشرط حين يكون جملة اسمية. والنحو عند الطوسي تابع للمعنى يدور حيث يدور. فالوجود النحوية تابعة للمعاني القرآنية، وتوجيهها يكون بحسب تلك المعاني. فأو في قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم " <sup>(٢)</sup>، "للتفضيل لا للتخيير ؛ لان المعنى: أو آخران من غيركم ان لم تجدوا منكم". <sup>(٣)</sup> واللام في قوله تعالى: (واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا أساطير الأولين ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة) <sup>(٤)</sup>. " لام العاقبة، لانهم لم يقصدوا بما فعلوه، ليحملوا أوزارهم " <sup>(٥)</sup> أو بعبارة أخرى انها للعاقبة وليست للعلة لان المعنى يقتضي ذلك، ولم يسلم اعراب الطوسي للآيات القرآنية من بعض الهفوات والاراء المرجوحة، وذلك امر طبيعي لكل من قام بمثل عمله الضخم، الذي يبدو في إعراب كثير من الألفاظ والعبارات القرآنية. فمن ذلك إعرابه اللام في قوله تعالى: (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم) <sup>(٦)</sup>، جوابا للقسم على تقدير: أفسمُ لقد كفر الذين قالوا ... <sup>(٧)</sup> وهو بعيد في رأينا، اذ نرى انها لام التأكيد التي تدخل على الفعل الماضي المحقق بقدر دون ان تغير معنى الكلام. لان التوكيد الذي فيها لا ينافي التحقيق الذي في " قد " بل يعززه ويقويه. ولهذا عدها ابو الحسين بن الخباز في شرح " الايضاح " على ما ينقل السيوطي عنه، من الحروف التي تدخل على الجمل دون ان تغير لفظها او معناها. <sup>(٨)</sup> وزيادة التوكيد جائز على مذهب سيبويه والبصريين، ولهذا جاز ان يؤتى باللام من " إن " وألا يؤتى. فاذا أتى بها كان اشد للتوكيد وابلغ. <sup>(٩)</sup> وامرها كذلك مع " قد"، اذ يؤتى بها معها فتزيد الكلام توكيدا وتحقيقا. على ان ابن هشام اغنانا من مزيد من

(١) التبيان ٢ / ١٥٦ . والآية من سورة البقرة ١٩٦ والمائدة : ٨٩ .

(٢) المائدة : ١٠٦ .

(٣) التبيان ٤ / ٤٥ .

(٤) النحل ٢٤ - ٢٥ .

(٥) التبيان ٦ / ٣٧٢ .

(٦) المائدة : ١٧ .

(٧) التبيان ٣ / ٤٧٦ .

(٨) السيوطي : الاشباه والنظائر ١٢ / ٢ .

(٩) الزجاجي: كتاب اللامات ص ٦٥ .



الاستدلال، اذ بين ان لام الابتداء تدخل على ثلاثة - باختلاف - : الماضي الجامد والماضي المقرون بقد والماضي المتصرف المجرد من قد. وان دخولها على الماضي المقرون بقد قول الجمهور. وعلله بأن " قد " تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه بالاسم. <sup>(١)</sup> فدل بذلك على ان اغلب النحاة يجيزون دخولها على الماضي المقترن بقد، كما في الآية. وهو الصحيح في رأينا، والقريب من اسلوب القرآن، فقد قال تعالى: (ولقد فتنا قبلهم قوم فرعون وجاءهم رسول كريم) <sup>(٢)</sup> وقال: (ولقد آتينا لقمان الحكمة) <sup>(٣)</sup>، وغير ذلك من الآي التي لا تشعر ان اللام فيها للقسم، وان هناك قسما مضمرًا دلت عليه هذه اللام. على ان اللبس بين اللامين قديم على ما يحكيه الزجاجي، فنراه يقول عند الكلام على لام التوكيد: " وهذه اللام لشدة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه، يقدر بعض الناس قبلها قسما، فيقول هي لام القسم ". <sup>(٤)</sup>

وحين اعرب الطوسي (غير إخراج في قوله تعالى: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لا زواجهم متاعا الى الحول غير إخراج) <sup>(٥)</sup>)، عدها منصوبة باحد شينين: الاول: بان تكون صفة لمتاع، والثاني - وهو قول الفراء - ان تكون مصدرا وقع موقع الحال، كأنه قيل: لا إخراجا. <sup>(٦)</sup> ويبدو ان الوجه الاول الذي رآه الشيخ بعيد، اذ لا يتضح من السياق ان (غير إخراج) تصف متاعاً " لان عدم الإخراج ليس من صفة المتاع في شيء، بل هو من صفة الممتعَات أزواج المتوفين.

وما ذكره الفراء من انها حال وجه، وبه قال ابو البركات الانباري من بعد، غير انه جعلها حالا من الموصين المتوفين، وتقديره عنده: غير ذوي إخراج، أي غير مخرجين لهن <sup>(٧)</sup> وكونها حالا من الأزواج اقوى واقرب.

ومما وقع فيه الطوسي من اوهام في قواعد النحو، عدم تجويزه اضمار الفعل

(١) ابن هشام : مغنى اللبيب ١ / ٢٢٨ . وهو تعليل الرماني انظر : كتاب الحروف ص ٩٨ .

(٢) الدخان : ١٧ .

(٣) لقمان : ١٢ .

(٤) الزجاجي : كتاب اللامات ص ٧٠ .

(٥) البقرة : ٢٤٠ .

(٦) التبيان ٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٧) ابن الانباري : البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ١٦١ .

في شيء من حروف الشرط وادواته، الا في "إن" لانها ام الباب والاصل الذي يلزمه. <sup>(١)</sup> ولذلك حمل قول عدي بن زيد: <sup>(٢)</sup>

فمتى واغلّ ينّبهم يحيو \*\*\* ويعطف عليه كأس الساقى

على ضرورة الشعر. <sup>(٣)</sup> وهو في هذا الاعراب على رأي البصريين، غير ان المشهور من رأيهم خلاف ما بينه، اذ جوزوا اضممار الفعل بعد اذا الشرطية ايضاً <sup>(٤)</sup> من مثل (اذا السماء انشقت). <sup>(٥)</sup> بل ان الرماني يشير الى جواز اضمماره بعد "لو" فيقول: "ولا يليها الا الفعل مظهراً او مضمراً". <sup>(٦)</sup> ويبين ابن هشلم ان "لو" تفيد الشرطية، وانها بمعنى إن عند كثير من النحويين. <sup>(٧)</sup>

وعنى الطوسي بحروف المعاني وحاول من خلال بيانه لمعانيها في التنزيل وضع قواعد نحوية عامة، منطقية عقلية، او لغوية استقرائية، تفيد في تعرف معانيها المختلفة والتفرقة بين تلك المعاني. فمن الاول ما بينه في دلالة "إلا" على لكن "وافادتها احيانا الانقطاع في الاستثناء، فقال "وكل موضوع يعلم ان ما بعد الا خارج عن الاول، فهو بمعنى لكن، كقوله: (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) <sup>(٨)</sup>، وكقولهم: ما في الدار واحد إلا حمراً والا وتدا. قال الشاعر:

ليس بيني وبين قيس عتاب \*\*\* غير طعن الكلى وضرب الرقاب <sup>(٩)</sup>

وقال آخر:

حلفت يمينا غير ذي مثوية \*\*\* ولا علم إلا حسن ظن بصاحب <sup>(١٠)</sup>

معناه: لكن حسن ظني بصاحبي ... ومثله: "ولا عاصم اليوم من أمر الله الا من

<sup>(١)</sup> وهذا مقرر لدى النحاة، قال السيوطي: "إن" اصل ادوات الشرط وام الباب. الاشباه والنظائر ٢ / لا، واهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ / ٤٥٨. والمبرد في المقتضب ٢ / ٧٦ وروايته: تعطف بالناء بدلا من الباء، وهو المناسب للكأس لانها مؤنثة.

<sup>(٢)</sup> التبيان ٥ / ١٧٥.

<sup>(٣)</sup> ضيف: المدارس النحوية ص ٢٠٧.

<sup>(٤)</sup> الاشفاق: ١.

<sup>(٥)</sup> الرماني: كتاب معاني الحروف ص ١٠١.

<sup>(٦)</sup> ابن هشام: مغني اللبيب ١ / ٢٦٤.

<sup>(٧)</sup> النساء: ١٥٧.

<sup>(٨)</sup> البيت لابن الابهم التغلبي. انظر كتاب سيبويه ١ / ٣٦٥. والمقتضب للمبرد ٤ / ١١٣.

<sup>(٩)</sup> المثوية: الاستثناء.

<sup>(١٠)</sup> قائله النابغة الذبياني. انظر: ديوانه ص ٤٩ والكتاب ١ / ٣٦٥.

رحم ". (١) فوضع ضابطا عقليا وعززه بالشواهد. ومن الثاني ما بينه في تفسير قوله تعالى: (ان ما توعدون لآت وما انتم بمعجزين) (٢) فقال: " واللام في قوله لآت " لام الابتداء، ولا يجوز ان تكون لام القسم لان لام القسم لا تدخل على الأسماء ولا الأفعال المضارعة، إلا ان تكون معها النون الثقيلة، ولا تعلق الفعل في: قد علمت إن زيدا ليقومن "، وعلى هذا فاللام في قوله تعالى: (لعمرك إنهم في سكرتهم يعمهون)، (٣) لام الابتداء لا القسم. (٤)

وحاول الطوسي من خلال تفسيره للآي وضع ضوابط صرفية عامة، كالذي بينه وهو يفسر الغشاوة في قوله عز وجل: " وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم" (٥) فقال: " والغشاوة: الغطاء ... ويقال تغشاه السهم: اذا تجلله. وكل ما اشتمل على شيء مبني على فعالة، كالعمامة والقلادة والعصابة، وكذلك في الصناعة: كالخياطة والقصارة والصباغة والنساجة وغير ذلك. وكذلك من استولى على شيء: كالخلافة والأمرة والإجازة وغير ذلك ". (٦) فبين لنا بذلك قاعدة عامة في دلالة الأوزان على معاني الأسماء وأشار الى دلالتها على التعدي واللزوم في الأفعال، حين فسر قوله عز وجل: (فلا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) (٧)، فقال: " والفرق بين طهرت وتطهرت، أن فعل لا يتعدى، لأن ما كان على هذا البناء لا يتعدى. وليس كذلك طهر " (٨)

وهناك قواعد كثيرة نثرها في أثناء تفسيره، وهو يعرب الآي ويفسرها، منها انه " لا يعطف الشيء على نفسه " (٩)، وان عود الضمير الى الأقرب احسن في العربية. (١٠) ومنها ما يتعلق بالعامل خاصة. كاعتبار ما قبل الاستفهام لا يعمل في الاستفهام، (١١) والصفة لا تعمل في الموصوف (١٢) والكلام يسلمنا لموضوع مهم له

(١) التبيان ٣١٩/١ - ٣٢٠ والآية من سورة هود : ٤٣ .

(٢) الانعام ١٣٤ .

(٣) الحجر : ٧٢ .

(٤) التبيان ٤٣٨ / ٦ .

(٥) البقرة : ٧ .

(٦) التبيان ٦٤/١ .

(٧) البقرة : ٢٢٢ .

(٨) التبيان ٢٢١/٢ .

(٩) التبيان ٧/٣ .

(١٠) التبيان ٥٤٠/٣ .

(١١) التبيان ٣٨٠ / ٥ .

له في تفسير الطوسي أهمية واضحة، الا وهو التعليل الذي صحب اكثر مباحثه ودراساته النحوية. واكثر من كلف به البصريون. وامامهم الخليل - اول من بسط القول في العلل النحوية. - ثم " انفتح باب العلل واسعا أمام النحاة فأخذ كل حاذق منهم يجلب اليه كل ما يستطيع من غرائب ونوارد. " (٢) وما اورده الطوسي من تعليل يشعر بما بلغه من دقة منطقية. وقد اقامه على اسس كثيرة منها: ان العامل لا يكون جزءاً من المعمول. كالمضاف اليه، فانه لا يعمل في المضاف لانه من تمامه. (٣) ومنها مراعاة المرتبة في الوضع اللغوي، كتقدم المضاف على المضاف اليه دون العكس، لان المضاف اليه جزء من المضاف، وذلك ما يشعرا به كلامه: " ان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف، لانه لو عمل فيما قبله للزم ان يقدر وقوعه في موضعه، فاذا قدر ذلك لزم تقدم المضاف اليه على المضاف. ومن ثم لم يجز: القتال زيد حين يأتي. " (٤) ومراده ان اصل الكلام: زيد حين القتال يأتي. فلو اجزنا عمل المضاف اليه في الاسم الذي قبل المضاف، وهو زيد، للزم ان يقدم المضاف اليه عليه ليعمل فيه، وهذا ممتنع. ومن هذه العلل المشكلة التي يلحظها الطوسي علة في ابدال حرف باخر. فيذكر في تفسير قوله تعالى: (يريدون ان يطفنوا نور الله بافواههم ويأبى الله الا ان يتم نزوه ولو كره الكافرون)، (٥) ان " واحد الأفواه: فم في الاستعمال. وأصله: فوه، فحذفت الهاء وابدلت من الواو ميما، لانه حرف صحيح من مخرج الواو مشاكل لها. " (٦) ومن هذه العلل التقارب المعنوي مع أمن اللبس الذي علل به نيابة حروف الجر - او حروف الصفات او الاضافة كما يحلو له ان يسميها احياناً - بعضها عن بعض. (٧) ويسمى هذا التقارب تأخيا ايضا. ومنها الايدان بالعمل، الذي جعله علة في جواز تسكين لام الامر دون لام التعليل " لانه لما كان عملها التسكين، جاز فيها ذلك لايدانه بعملها" (٨) وهذا يعني ان في المبني دلالة على العمل، كما جعلوا فيه دلالة على

(١) التبيان ٥ / ٣٨٥ .

(٢) ضيف : مقدمة كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي ص (ب) .

(٣) التبيان ٣ / ٧٦ .

(٤) التبيان ٤ / ٤٣ .

(٥) التوبة : ٣٢ .

(٦) التبيان ٥ / ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٧) التبيان ٣ / ٥٥٠ .

(٨) التبيان ٢ / ١٣١ .

المعنى، فقالوا: الجزم للجزم. ومنها ضعف العامل، الذي علل به دخول لام التعديّة على المفعول به المقدم على فعله في مثل قوله عزّ وجل: (ان كنتم للرؤيا تعبرون).<sup>(١)</sup> بل ان الطوسي لا يقف عند العلل الثواني والثالث. فمثلا في تفسير قوله تعالى: (فاينما تولوا فثم وجه الله).<sup>(٢)</sup> يبين علة بناء الظروف "ثم"، وعلة بنائه على الحركة وعلة بنائه على الحركة بالفتح، فيقول: "وانما بنى لان فيه معنى الاشارة الى المكان لا بهامها، وبنى على الحركة لالتقاء الساكنين، وفتح لخفة الفتحة في المضاعف -"<sup>(٣)</sup>.

(٤)

### اصول النحو وأدلته

عنى الطوسي في تفسيره بأصول النحو وأدلته، التي عرفت بأدلة صناعة الاعراب.<sup>(٤)</sup> وقد جعلها ابو بكر البركات الانباري ثلاثة هي: النقل والقياس واستصحاب الحال، ولم يعد الاجماع منها مع انه دليل وحجة، اذ هو معتد به في الشريعة، فكيف لا يكون كذلك في غيرها. ذلك ان الاجماع لا ينعقد على شيء الا لحصول العلم به وظهور دلالاته وامره. وهذه الادلة تشعرنا بالوشيجة الوطيدة بين اصول الفقه واصول النحو، فلا بدع اذا ان يعنى بها الطوسي في تفسيره، وهو الاصولي، بعد ان عنى بها في كتبه الاصولية والفقهية. وعرف الانباري النقل بأنه "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة. فخرج عنه اذا ما جاء في كلامهم غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم كالجزم بلن والنصب بلم ... وكسر نون "من" مع لام التعريف نحو: من الغلام، وضم نون "عن" معه نحو: عن الرجل ..."<sup>(٥)</sup> ثم فسر النقل الى قسمين، تواتر واحاد، وجعل التواتر شاملا للغة والقرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب، وبين ان هذا القسم دليل قطعي من ادلة النحو يفيد العلم.<sup>(٦)</sup> تبين لنا من دراسة مباحث الطوسي النحوية دراسة دقيقة متأملّة. ان القرآن

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) البقرة : ١١٦ .

(٣) التبيان ١ / ٤٢٥ .

(٤) ابن الانباري : الاغراب في جدل الاعراب ص ٤٥ .

(٥) ابن الانباري : لمع الادلة في اصول النحو ص ٨١ وما بعدها .

(٦) نفسه ص ٨١ - ٨٢ .

والقراءات اهم ادلته النقلية في النحو. وقد مر علينا سالفاً استدلاله ببعض الآي على وجود نحوية، ونود ان نتحدث هنا عن القراءات خاصة. ففي تفسير قوله تعالى: (فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم) <sup>(١)</sup>، يعرب الطوسي كلمة (واحدة) في الآية الكريمة فيقول: " فواحدة: نصب على انه مفعول به. والتقدير: فان خفتم الا تعدلوا فيما زاد على الواحدة، فانكحوا واحدة "، ثم يجيز حالة اخرى هي الرفع، مستدلاً بقراءة احد القراء العشرة وبآية قرآنية وردت في موضع آخر فيقول: " ولو رفع كان جائزاً، وقد قرأ به ابو جعفر المدني. وتقديره: فواحدة كافية، او واحدة مجزية، كما قال " فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان " <sup>(٢)</sup> فمضد قراءة ابي جعفر بقرآن اجمع القراء على قراءته بحرف واحد، ليدعم تلك القراءة، وليجعل استدلاله بها على الحكم النحوي اقوى. فيسلم له الوجه الذي رآه. وفي تفسير قوله عز وجل: (وما كان قولهم الا ان قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا)، <sup>(٣)</sup> يبين ان قولهم: نصب بانه خبر كان، والاسم " أن قالوا"، وانما اختير ذلك لان ما بعد الايجاب معرفة فهو احق بان يكون الاسم "، ثم يحتج له بقوله تعالى: " ما كان حجتهم الا أن قالوا " <sup>(٤)</sup> وبقوله: (وما كان جواب قومه الا أن قالوا). <sup>(٥)</sup> ثم يجيز حكماً اخر ويحتج له بقراءة شاذة فيقول: " ويجوز الرفع على انه اسم كان. وقد قرئ به في الشواذ " <sup>(٦)</sup>.

اما ادلته النحوية من الشعر فهي كثيرة في تفسيره، وقد قصرها على الشعر الذي يعتد به في الاحتجاج عند النحاة. فجاءت شواهد النحوية من الشعر الذي يعتمد به في الاحتجاج عند النحاة. فجاءت شواهد النحوية من الشعر خالية من اشعار المولدين <sup>(٧)</sup> والمحدثين، لانها مستقاة من مصادر النحو الاصلية مثل كتاب سيبويه وغيره. وكثير منها ينسب الى قائله عند الاحتجاج به كبيت امرئ القيس المشهور في كتب النحو: <sup>(٨)</sup>

(١) النساء : ٣ .

(٢) التبيان ١٠٧/٣ .

(٣) آل عمران : ١٤٧ .

(٤) الجاثية : ٢٥ .

(٥) الاعراف : ٨٢ .

(٦) التبيان ١٣ / ٣ .

(٧) انظر عدم الاحتجاج بكلام المولدين : السيوطي : الاقتراح في علم اصول النحو ص ٧٠ .

(٨) انظر مثلاً كتاب سيبويه ١٤٧ / ٢ والمقتضب للمبرد ٣٢٦ / ٢ .

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي  
أَذْ بَيْنَ إِنْ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ " لَا " مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَنْ  
يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) <sup>(١)</sup>.

وكثير من شواهد معروفة لدى كبار النحاة من بصريين وكوفيين، وآية ذلك أنه  
كثيرا ما ينسب انشادها لواحد أو أكثر منهم، وخاصة سيبويه الذي اعتد بشواهد  
التي أوردها في كتابه، كبيت الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَادْهَبْ \*\*\* فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وقد انشده شاهدا على أن العطف على الضمير المجرور جائز في ضرورة  
الشعر <sup>(٢)</sup>. وكبيت الاخفش الذي انشده دليلا على أن " الـي " تكون في موضع  
" الباء " <sup>(٣)</sup>. وبيتي أبي عبيدة في زيادة كان <sup>(٤)</sup>، وبيت ثعلب في أن اللام في قوله  
تعالى (لضوا عنهم) <sup>(٥)</sup>، ليست لام التعليل، أو على حد تعبيره، ليست لام  
الغرض. <sup>(٦)</sup> فكل هذه الشواهد وغيرها كثير نقله عن هؤلاء النحاة وعن غيرهم من  
المشهورين، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين.

وقد لا يكتفي الطوسي بالاستدلال على الحكم النحوي بشاهد شعري واحد، بل  
يعدد الشواهد، كأنه بذلك يعزز من قوة الحكم أو الوجه النحوي الذي يراه، ويدلل  
على أن الشواهد عليه متضافرة، وليست قليلة أو نادرة. كما في استدلاله على  
جواز جر ورفع كلمة (فئة) في قوله تعالى: (قد كان لكم في فئتين التقتا فئة تقاتل  
في سبيل الله وأخرى كافرة)، <sup>(٧)</sup> إذ أورد ثلاثة شواهد <sup>(٨)</sup>، الأول قول كثر <sup>(٩)</sup>:  
وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ \*\*\* وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ  
وبين أنه انشد بالرفع والجر، والثاني قول يزيد بن مفرغ الحميري: <sup>(١٠)</sup>

(١) التبيان ٢/ ٥٠٢. والآية من آل عمران: ٧٣.

(٢) التبيان ٣/ ٩٨ وقارن بكتاب سيبويه ١/ ٣٩٢.

(٣) التبيان ١/ ٧٩.

(٤) التبيان ٧/ ١٢٢ - ١٢٣.

(٥) التوبة: ٩٥.

(٦) التبيان ٥/ ٢٨٢.

(٧) آل عمران: ١٣.

(٨) التبيان ٢/ ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٩) ديوان كثير ص ٩٩. والكتاب ١/ ٢١٥.

(١٠) أبو تمام: الوحشيات ص ١١٣. والبغدادى: خزائن الادب ٢/ ٣٧٨. وقد نسب البيهقي للنجاشي.

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ \*\*\* وَرَجُلٌ رَمَاهَا صَانِبُ الْحَدَثَانِ  
فَأَمَّا الَّتِي صَحَّتْ فَأَزْدُ شَنْوَاءَةٍ \*\*\* وَأَمَّا الَّتِي سَلَّتْ فَأَزْدُ عُثْمَانَ  
وَالثَّالِثُ قَوْلُ شَاعِرٍ لَمْ يَسْمَعْهُ: <sup>(١)</sup>

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نَصَفَيْنِ شَامِتٌ \*\*\* وَآخِرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ  
وَنَقَلَ الطُّوسِي عَنْ كِبَارِ النُّحَوِيِّينَ بَعْضًا مِنْ أَقْوَالِ الْعَرَبِ، وَاتَّخَذَهَا شَاهِدًا عَلَى  
مَسَائِلِ نَحْوِيَّةٍ مُتَبَايِنَةٍ. كَقَوْلِهِمْ: " لَبِئْسَ مَا تَزْوِيحٌ وَلَا مَهْرٌ " الَّذِي حَكَاهُ عَنْ أَبِي  
عَبِيدَةَ، شَاهِدًا عَلَى مَا قَالَهُ الْفَرَاءُ مِنْ أَنَّ " مَا " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (بِئْسَ الَّذِي اشْتَرَوْا  
بِهِ أَنْفُسَهُمْ إِنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) <sup>(٢)</sup>، بِمَعْنَى شَيْءٍ، وَالتَّقْدِيرُ: " بِئْسَ الَّذِي اشْتَرَوْا  
بِهِ أَنْفُسَهُمْ إِنْ يَكْفُرُوا، فَمَا اسْمُ بَيْئَسٍ وَ " إِنْ يَكْفُرُوا " الْاسْمُ الثَّانِي ". وَبَيْنَ أَنَّ أَبَا  
عَبِيدَةَ قَالَ: " وَالْعَرَبُ تَجْعَلُ " مَا " وَحْدَهَا فِي هَذَا الْبَابِ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ التَّامِّ ... بِغَيْرِ  
صَلَةٍ ". <sup>(٣)</sup>

وَيَبْدُو اعْتِدَادُ الطُّوسِيِّ بِأَشْعَارِ الْعَرَبِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ النَّحْوِيِّ، أَكْثَرَ مِنْ اعْتِدَادِهِ  
بِأَقْوَالِهِمْ، وَآيَةٌ ذَلِكَ كَثْرَةُ شَوَاهِدِهِ الشَّعْرِيَّةِ، وَاهْمَالُهُ بَعْضَ أَقْوَالِهِمُ الْمُنْقُولَةِ عَنْهُمْ  
وَالْإِكْتِفَاءُ بِالشَّعْرِ الَّذِي لَهُ عَيْنُ الدَّلَالَةِ إِذَا رُوِيَ مَعَ تِلْكَ الْأَقْوَالِ. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا  
عَبِيدَةَ اسْتَدَلَّ عَلَى زِيَادَةِ كَأَنَّ بِشَاهِدَيْنِ شَعْرِيَيْنِ، وَقَوْلُ سَمْعِهِ مِنْ قَيْسِ بْنِ غَالِبٍ  
الْبُدَوِيِّ هُوَ: " وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشْبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبَسَ لَمْ يَوْجِزْ كَانَ  
مِثْلَهُمْ " <sup>(٤)</sup> فَنَقَلَ الطُّوسِيُّ الشَّاهِدَيْنِ مِنْ أَبِي عَبِيدَةَ وَاهْمَلَ الْقَوْلَ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْ  
قَيْسِ الْبُدَوِيِّ. <sup>(٥)</sup>

وَلَمْ نَرِ الطُّوسِيَّ يَسْتَشْهَدُ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فِي النَّحْوِ، مَعَ أَنَّهُ اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي  
اللُّغَةِ فِي عِدَّةٍ مِنْ مَوَاضِعَ مِنْ تَفْسِيرِهِ. وَقَدْ مِثَّلْنَا ذَلِكَ سَالِفًا. وَيَبْدُو أَنَّهُ نَهَجَ فِي هَذَا  
نَهَجَ قَدَامِي النَّحَاةِ، الَّذِينَ لَمْ يَسْتَشْهَدُوا بِالْحَدِيثِ، وَاسْتَشْهَدُوا بِالشَّعْرِ الَّذِي يَخْضَعُ

<sup>(١)</sup> نسبته سيبويه في الكتاب ١ / ٣٦ للغجرير . وروايته فيه : نصفان - بالرفع بدلا من - نصفين - بالنصب .  
والوجه على أي من اللفظتين النصب خبرا لكان . وأما رفع شامت فعلى الاستئناف خبرا لمبتدأ محذوف .  
وليس بدلا من خبر كان ولهذا قال سيبويه بعد إيراد الشواهد : - أضمر فيها - .

<sup>(٢)</sup> البقرة : ٩٠ .

<sup>(٣)</sup> التبيان ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ .

<sup>(٤)</sup> أبو عبدة : مجاز القرآن ٢ / ٧ - ٨ والشاهد مشهور في كتب النحو كشرح ابن عقيل على الفية ابن  
مالك وغيره .

<sup>(٥)</sup> التبيان ٧ / ١٢٢ - ١٢٣ .



للضرورة، حتى قال احد الدارسين ان كتاب سيبويه لم يرد فيه غير حديث واحد، جاء على سبيل التوكيد لغيره من النصوص وليس للاحتجاج<sup>(١)</sup>، حتى ان ابا حيان النحوي انكر على ابن مالك استشهاده، بالحديث في كتبه، حين شرح كتابه " التسهيل "، وذكر الاسس التي اعتقد ان السابقين انصرفوا لأجلها عن الاستشهاد به.<sup>(٢)</sup> وكان الطوسي لم يشأ ان يخرج عن ذلك الاجماع الذي عقده النحاة، وخاصة انه يتقيد باجماعهم ويعتد به. واذا كان هذا صنيع الطوسي بالمنقول من ادلة النحو، فلا بد لنا بعد هذا ان نبحث في صنيعه بالمنقول، واعني بذلك القياس واستصحاب الحال اللذين يعد ان من ادلة النحو المعتبرة على ما نقلناه عن ابن الانباري سالفاً، وخاصة القياس الذي أعطي أهمية كبرى من بين ادلة النحو، حتى قيل: " انما النحو قياس ينبغ " وحتى قال الانباري: " النحو كله قياس ... فمن انكرو القياس فقد انكر النحو<sup>(٣)</sup> " وعرف القياس بتعريفات عدة منها ما رآه ابن الانباري من أنه " حمل غير المنقول على المنقول، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وان لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم ".<sup>(٤)</sup> وعرف النحو بأنه علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب<sup>(٥)</sup>، والتعريفان يشيران بالعلاقة العملية بين القياس والنحو. وكأنهما توأمان لا يفترقان في واقع اللغة. ولقد رأينا الطوسي في فصل سابق، يأخذ بالقياس العقلي، بل الشرعي. ونراد هنا يأخذ بالقياس النحوي الذي يعد ضرباً من القياس العقلي لأن العلة النحوية كالعلة العقلية".<sup>(٦)</sup> فيذكر القياس والأقيس، وما هو من قبيل القياس المركب، وما لا يقلس عليه. ويعلل تارة ويهمل اخرى،، مكتفياً بالوصف. فنراه مثلاً ينتصر لرأي سيبويه في ان (ان تبروا) في قوله تعالى: (ولا تجعلوا الله عرضة ليمانكم ان تبروا وتصلحوا)<sup>(٧)</sup> موضعه النصب، لانه لما حذف المضاف وصل الفعل. خلافاً للخليل

(١) عيد : الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٣٠ .

(٢) نفسه ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٣) ابن الانباري : لمع الادلة ص ٩٥ .

(٤) ابن الانباري : الاغراب في جدل الاعراب ص ٤٥ .

(٥) المصدر السابق ص ٩٥ وانظر تعريفات اخرى في الاقتراح في علم اصول النحو للسيوطي ص ٢٩ - ٣١ .

(٦) ابن الانباري : لمع الادلة ص ١١٢ .

(٧) البقرة ٢٢٤ .

والكسائي اللذين عداه مجروا بحذف اللام مع " ان " خاصة. وكان آية انتصار الطوسي لسيبويه وصفه لرايه بانه " هو القياس ".<sup>(١)</sup> وكانه لم ير في اعتبار الجر مع الام خاصة وجهها، ورأى ان تعميم القاعدة وطردها هو الصحيح. وذلك ما عبر عنه بالقياس. وفي تفسير قوله تعالى: (ولما بلغ اشده اتيناه حكما وعلما وكذلك نجزي المحسنين)<sup>(٢)</sup>، يقيس الطوسي ما لم يرد في كلام العرب على ما ورد فيه، فيبين ان: الاشد جمع لا واحد له من لفظه مستعمل، وفي القياس واجده: شد. كواحد الاضر: ضر، وواحد الاشر: شر. ويستشهد بقول الشاعر:<sup>(٣)</sup>

هل غير أن كثير الاشرُ واهلكتُ \*\*\* حربُ الملوك أكاثر الأموال<sup>(٤)</sup>

وفي تفسير قوله تعالى في الآية التي اوردناها سالفا: (غفرانك ربنا واليك المصير)<sup>(٥)</sup>، يعلل الطوسي القياس بالاولوية، فيبين ان نصب " غفرانك " بفعله الذي اخذ منه اقوى من نصبه بفعل محذوف تقديره: نسألك " لانه على الفعل الذي اخذ منه اولى، من حيث كان يدل عليه بالتضمن، نحو حمداً وشكراً، أي: أحمد حمداً وأشكرُ شكراً.<sup>(٦)</sup>

ويشير الطوسي الى ما يسميه الشرطية المركبة في مقدمة القياسات. حين يعرب قوله عز وجل: (فأما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي أي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)<sup>(٧)</sup>، فيقول: " وقوله: (إما يأتينكم) شرط وجوابه الفاء وما بعد قوله " فمن " شرط آخر، وجوابه الذي بعده، من قوله " فلا خوف عليهم " وهو نظير المبتدأ والخبر الذي يكون خبره مبتدأ وخبراً. وهذا في مقدمة القياسات يسمى: الشرطية المركبة، وذلك ان المقدم فيها اذ وجب، وجب التالي المرتب عليه ".<sup>(٨)</sup> ويبين مالا يجوز ان يقال في العربية قياساً على كلام الله، مثل ان تقول: ضربت الا

(١) التبيان ٢ / ٢٢٧ .

(٢) يوسف : ٢٢ .

(٣) انشده الطبري في تفسيره ١٣ / ١٧٧ من طبعة الحلبي الثانية ولم ينسبه .

(٤) التبيان ٦ / ١١٧ .

(٥) البقرة : ٢٨٥ .

(٦) التبيان ٢ / ٣٨٣ .

(٧) البقرة ٣٨ .

(٨) التبيان ١ / ١٧٤ .

اخاك، قياساً على قوله تعالى: (ويأبى الله إلا أن يتم نوره).<sup>(١)</sup> وعلة ذلك " أن في الإباء معنى النفي، فكأنه قال: لا يمكنهم الله إلا أن يتم نوره. وإذا لم يكن في اللفظ مستثنى منه، لم تدخل " إلا " في الإيجاب وتدخل في النفي على تقدير الحذف. قال الشاعر: <sup>(٢)</sup>

وهل لي أم غيرها إن تركتها أبى الله ألا أن أكون لها إبتاً

والتقدير في الآية: ويأبى الله كل شيء إلا اتمام نوره، في قول الزجاج " .<sup>(٣)</sup>

ونلاحظ في بعض المواضع أن الطوسي يأخذ في مباحثه النحوية باستصحاب الحال، دليلاً من أدلة النحو. فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى: (لن يضروكم إلا أذى)،<sup>(٤)</sup> إذ جعل الاستثناء في الآية الكريمة متصلاً وليس منقطعاً باعتبار أن الأصل في الاستثناء الاتصال، لأنه الحقيقة " وإذا أمكن حمله على الاستثناء الحقيقي لم يجز حمله على المنقطع ". فلما أمكن حمل الآية عليه، كان لا بد من اعتباره " والمعنى في الآية: لن يضروكم إلا ضرراً يسيراً. فالأذى وقع موقع المصدر الأول " .<sup>(٥)</sup> وخطأ على هذا الأساس كلاً من أبي القاسم البلخي المفسر المعتزلي وأبي جعفر الطبري، لأنهما جعلاً الاستثناء هنا منقطعاً.<sup>(٦)</sup>

والطوسي يشعر أن استصحاب الحال، وإن كان من أدلة النحو، إلا أنه ضعيف، وأنه لا يجوز التمسك به إن كان هناك مانع، فإن عدم المانع صح أن يستدل به " إذا استقرت " سيرة العقلاء على الأخذ بالحالة السابقة ما لم يثبت خلافها " .<sup>(٧)</sup> أو كما يفهم من كلام لابن القيم: " أن المستمسك بالاستصحاب يستمسك بالأصل الذي كان ثابتاً، ولم يَمَّ دليل على نفيه فهو لا يقيم دليلاً على صحة ما يدل عليه الأصل، ولكن يرد به كل مدع للتغيير، ما لم يكن مغير بالفعل " .<sup>(٨)</sup>

وعنى الطوسي بالإضافة إلى النقل والقياس واستصحاب الحال بالاجماع الذي

(١) التوبة : ٣٢ .

(٢) البيت من شواهد الفراء في معاني القرآن ٤٣٣/١ . ولم ينسبه .

(٣) التبيان ٢٤٣/٥ .

(٤) آل عمران : ١١٠ .

(٥) التبيان ٥٥٩ / ٢ .

(٦) التبيان : نفس المكان .

(٧) الحيدري : أصول الاستنباط ص ١٨٨ .

(٨) أبو زهرة : أصول الفقه ص ٣٠٠ .

يعد حجة في الشريعة عند الشيعة الامامية، <sup>(١)</sup> كما يعد حجة عنده ايضاً - اذ عدد اجماع اهل العصر حجة، <sup>(٢)</sup> وكذلك اجماع المفسرين على ما رأيناه في التفسير بالمنقول. <sup>(٣)</sup> وجعل اجماع النحاة دليلاً على صحة الوجه النحوي وقوته وارجحيته. يقول في تفسيره (الم) من سورة البقرة متحدثاً عن اعراب الحروف المقطعة في اوائل السور: " واجمع النحويون على ان هذه الحروف، وجميع حروف الهجاء، مبنية على الوقف لا تعرب، كما بنى العدد على الوقف. ولأجل ذلك جاز ان يجمع بين ساكنين كما جاز في العدد. تقول: واحِذْ اثنانِ ثلاثاً اربعةً، فتقطع الف اثنين، وهي الف الوصل، وتذكر الهاء في ثلاثة واربعة. فلو لم تنو الوقف لقلت: ثلاث - بالشاء - ". <sup>(٤)</sup>

ويبدو ان الاجماع الذي يحكيه الطوسي عند النحويين محصل في الكثر لا منقول. او بعبارة اخرى: هو الذي استقراه من اقوالهم. والدليل على ذلك انه ادعى اجماعهم على ان اللام الثانية في قوله تعالى: (ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق) <sup>(٥)</sup>: لام القسم. على حين كان الاخفش يراها " لام الابتداء، تدخل بعد العلم وما اشبهه. ومبتدأ بعدها <sup>(٦)</sup> تقول: لقد عَلمْتُ لزيدَ خيرَ منكم " <sup>(٧)</sup> فلا اجماع اذاً على انها للقسم، لان الاخفش يخالف في ذلك وخلافه يعتد به لانه من كبار النحاة البصريين، وممن له اثر في مدرسة الكوفة. على ان بعض المتأخرين جعلها للابتداء ايضاً، مثل ابن الانباري كمال الدين، غير انه عاد فجعلها للقسم في الحقيقة على تقدير: والله لمن اشتراه. <sup>(٨)</sup> ويبدو ان الطوسي لم يطلع على رأي الاخفش في هذه المسألة، والا يبين خلافه فيها. بدليل انه لم يغفل عن مخالفته لاجماع النحويين في مسائل اخرى، كالعامل في كلمة " الذين " من قوله

<sup>(١)</sup> الحيدري : اصول الاستنباط ص ٢٩ وما بعدها .

<sup>(٢)</sup> التبيان ٣ / ٤٤٩ . وانظر اجماع الصحابة في ٢ / ٥٣٧ .

<sup>(٣)</sup> واخذ باجماع المفسرين في بعض الاحكام الفقهية . كقطع اليمين من يد السارق دون الشمال . انظر ٣ / ٥١٦ .

<sup>(٤)</sup> التبيان ١ / ٥٠ .

<sup>(٥)</sup> البقرة : ١٠٢ .

<sup>(٦)</sup> كذا وردت في الاصل ، والمعنى واضح اذ اراد ان مدخولها مبتدأ .

<sup>(٧)</sup> الاخفش : معاني القرآن الورقة ٦٤ و .

<sup>(٨)</sup> ابن الانباري : البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ١١٥ .

تعالى: (يا ايها الذين امنوا استعينوا بالصبر والصلاة) <sup>(١)</sup> اذ بين " ان العامل فيها ما يعمل في صفة المنادى عند جميع النحويين، الا الاخفش فانه يجعله صلة لأي ويرفعه بانه خبر ابتداء محذوف، كانه قيل: يامن هم الذين آمنوا " <sup>(٢)</sup>

وكانت عناية الطوسي بالعوامل والمعلومات واضحة في تفسيره، اذ كان يشير الى العوامل اللفظية، وهو يعرب الآي. يقول في تفسير قوله عز وجل: (وقال اركبوا فيها باسم الله مجراها ومرساها) <sup>(٣)</sup> مشيرا الى العامل اللفظي الظاهر والمقدر في نصب " بسم الله " : " والعامل في " بسم الله يحتمل ثلاثة اشياء: احدهما: " اركبوا " والثاني: ابتدئوا ببسم <sup>(٤)</sup>، والثالث: اجراها وارساها " <sup>(٥)</sup> وفي تفسير قوله تعالى: (اولئك هم المؤمنون حقا) <sup>(٦)</sup>، يشير الى العامل في نصب حقا، ويعدده معنويا فيقول: " وقوله: " حقا " منصوب بمعنى دلت عليه الجملة. وهي قوله: " اولئك هم المؤمنون. والمعنى: أحق ذلك حقا " <sup>(٧)</sup>

وربط الطوسي في بعض المواضع بين عمل الادارة واختصاصها، فجعل دخول اذا على الاسم في قوله تعالى (لئن اتبعتم شعبي انكم اذا لخاسرون <sup>(٨)</sup>)، لالغانها، لانها " اذا الغيت عن العمل صلح ذلك فيها، وجعلها كهمزة الاستفهام " في انها لا تختص لانها لا تعمل " <sup>(٩)</sup>

وكان العكس هو الصحيح وهو انها لا تعمل لانها لا تختص. ويلاحظ ان الطوسي لم يلتفت الى ان " اذا " لم تعمل في جميع القرآن، سواء ادخلت على الاسم كما في الآية، ام على الفعل كما في قوله تعالى: (واذا لا يلبثون خلافاك إلا قليلا) <sup>(١٠)</sup> وغير ذلك من الآي، ولم يشر الى ذلك.

واستعمل الطوسي المصطلحات النحوية الشائعة في عصره، من مثل تسمية

(١) البقرة / ١٥٣ .

(٢) التبيان ٣٤/٢ .

(٣) هود : ٤١ .

(٤) في الاصل : ابتدوا .

(٥) التبيان ٥٥٩ / ٥ .

(٦) الانفال : ٤ .

(٧) التبيان ٧٧/٥ .

(٨) الاعراف : ٩٠ .

(٩) التبيان ٤٧٠/٤ .

(١٠) الاسراء : ٧٦ .

لام التعليل: لام الغرض، <sup>(١)</sup> والنصب على المفعولية المطلقة: النصب على المصدر <sup>(٢)</sup> والعلمية: التعريف. <sup>(٣)</sup> وسمى النائب عن المفعول المطلق مثل " قليلاً " في قوله تعالى: (فقليلاً ما يؤمنون<sup>(٤)</sup>): نعت المصدر المستر. <sup>(٥)</sup> وسنرى انه اخذ بمصطلحات الكوفيين الى جانب مصطلحات البصريين.

(٥)

### مذهب النحوي

يبدو الطوسي بغداديا في مذهبه النحوي، اذ كان ينتخب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعا. <sup>(١)</sup> فلم نره يلتزم باستمرار بآراء احدى المدرستين ومقولاتها النحوية، ولا بمصطلح من مصطلحاتها، غير ان، فيما نحس، الى مدرسة البصريين أقبل. اذ كان يؤثر في كثير من الاحيان آراءهم وخاصة تلك التي تتفق واتجاهه العام في النحو، كالقول بعدم اقحام بعض الحروف في التنزيل وزيادتها فيه، كما ان قياسهم على الكثير الشائع في اللغة يلائم اتجاهه اللغوي العام، اذ كان كما بينا سالفا، لا يعتد بالشواهد القليلة او النادرة في تفسير الكتاب العزيز.

فما تابع فيه البصريين اعرابه الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية فاعلا للفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، <sup>(٢)</sup> كالذي بينه في تفسير قوله تعالى: (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً او اعراضاً فلا جناح عليهما أن يَصْلِحَا بينهما صلحاً). <sup>(٣)</sup> فقال: (وإن امرأة خافت): ارتفعت المرأة بفعل مضمر دل عليه ما بعد الاسم، وتقديره: وان خافت امرأة خافت. <sup>(٤)</sup> وهذا خلاف رأي الكوفيين الذين يجعلون الاسم المرفوع بعد ان مبتدأ والجملة الفعلية التي بعده خبراً، او كما يقول ابن

(١) التبيان ٢٧٩/٧ .

(٢) التبيان ٣ / ٨٩ . ٢٤٢ / ٤ .

(٣) التبيان ٤ / ٤٠٤ . ٤٦١ .

(٤) البقرة : ٨٨ .

(٥) التبيان ١ / ٣٤٣ .

(٦) انظر في منهج المدرسة البغدادية : ضيف المدارس النحوية ص ٤٢٥ . والبحث الادبي ص ٥٧ .

(٧) فتكون جملة الفعل المذكور لا محل لها من الاعراب لانها مفسرة .

(٨) النساء : ١٢٨ .

(٩) التبيان ٣ / ٣٤٨ .

الانباري: " يرتفع بما عاد اليه من الفعل من غير تقدير فعل " (١) وكان ابو الحسن الاخفش يجيز ان يرتفع الاسم بعد ان بالابتداء " (٢) ولعله هو الذي فتح الباب للكوفيين في القول بذلك مخالفة للبصريين. ولما كان القول بزيادة حرف في القرآن ليس بصحيح عنده، ما دام في الامكان حمله على معنى، (٣) فان القول بعدم القحام الواو اجود من القول باقحامها، (٤) ولذا يأخذ برأي البصريين في أن جواب " لَمَّا " في قوله عز وجل: " فلما ذهبوا به واجمعوا ان يجعلوه في غياهب الجب وأوحينا اليه لتنتبهم بأمرهم هذا " (٥)، محذوف والواو في " واجمعوا " ليست مقحمة، ويقرر الجواب: " عظمت فتنتهم او كبر ما قصدوا اليه "، ويبين ان الكوفيين يجعلون الواو مقحمة، وان البصريين لا يجيزونه. (٦) ونراه يتابع البصريين في ان الاسم مشتق من السمو وهو الرفع، ويخطئ من يجعله مشتقا من وسم - بعد ايراد قوله بصيغة التضعيف: " قيل " -، لمخالفته القياس في الاشتقاق، وهو " ان ما حذف واو الفعل منه لا يدخله الف الوصل، نحو عدة وزنه ووزن ... وايضا كان يجب اذا صغر ان يرد الواو فيه، فيقال: وسيم، كما يقال: وعيدة ووزينة ووصيلة ... والامر بخلافه " (٧) وبالمثل يتابعهم في ان المصدر اصل المشتقات، وان الفعل مشتق منه، خلافا للكوفيين الذين يرون الفعل هو الاصل (٨)، فيجعل الفعل (اتلو) في قوله تعالى: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّكُمْ) (٩)، مشتقا من التلاوة. (١٠)

ومما أخذ به من آراء الكوفيين النحوية قولهم ان " حتى " تنصب الفعل المضارع بنفسها، وليس بأن مضمرة بعدها، وذلك ما يتجلى في تفسير قوله تعالى: (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) (١١) اذ قال

(١) ابن الانباري : الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٣٢٣ .

(٢) الرماني : كتاب معاني الحروف ص ٧٤ .

(٣) التبيان ١ / ١٢٨ ، ٣٦٦ ، ٤٨٤ .

(٤) التبيان ٧ / ٢٧٩ .

(٥) يوسف : ١٥ .

(٦) التبيان ٦ / ١٠٩ .

(٧) التبيان ١ / ٢٧ .

(٨) ينظر في خلافهم : السيوطي : الاشباه والنظائر ١ / ٥٦ وضيف : المدارس النحوية ص ١٩٦ .

(٩) الانعام : ١٥١ .

(١٠) التبيان : ٤ / ٣١٤ .

(١١) البقرة : ١٢٠ .

(تتبع): نصب بحتى. وحكى الزجاج والخليل وسيبويه وجميع البصريين أن الناصب للفعل "ان" بعد "حتى"، <sup>(١)</sup> ثم ذكر حجة البصريين في ذلك وهي: "ان حتى تخفض الاسم في قوله: (حتى مطلع الفجر) <sup>(٢)</sup>، ولا يعرف في العربية حرف يعمل في اسم وفعل، ولا ما يكون خافضاً لا سم يكون ناصباً لفعل فصار ذلك مثل قولك: جاء زيد ليضربك، فانها - يريد اللام - تنصب باضمار "أن" لكونها جارة للاسم". <sup>(٣)</sup> وهو بيان لرأي البصريين في ان الحرف لا يعمل حتى يكون مختصاً. وفي النفس مما قالوه شيء، وخاصة ان عدم التقدير اسلم من التقدير.

والامر كذلك في المصطلحات، اذ نراه يختار من هؤلاء وهؤلاء. وذلك ما يشعرونا به في اعراب "عيناً"، من قوله تعالى: (فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا)، <sup>(٤)</sup> فيختار اصطلاح البصريين، ويشير الى ما يقابله لدى الكوفيين فيقول: "ونصب عيناً على التمييز، وعند الكوفيين على التفسير". <sup>(٥)</sup> وينعكس الامر حين يعرب الضمير "هو" في قوله تعالى: (وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر) <sup>(٦)</sup>. اذ نراه يذكر انه "عماد لطلب ما الاسم اكثر من طلبها الفعل، كما قال الشاعر: <sup>(٧)</sup> وهل هو مرفوع بما هاهنا رأس" <sup>(٨)</sup>

مختاراً بذلك مصطلح الكوفيين، في مقابل ضمير الفصل عند البصريين. وحين يعرب "اتبع" الاولى في قوله تعالى: (اذ تبرا الذين اتبعوا من الذين اتبعوا)، <sup>(٩)</sup> يسمى الفعل للمجهول "ما لم يسم فاعله"، اخذاً بمصطلح الكوفيين وعلى رأسهم الفراء، <sup>(١٠)</sup> فيقول: "واتبعوا: ضمت الالف فيه لضممة الثالث، وضممة الثالث لما لم يسم فاعله.. لانه انما يضم له اول المتحرك من الفعل فيما بنى عليه. والالف الوصل لا يعتد به، لانه وصلة الى التكلم بالساكن فاذا اتصل بمتحرك استغنى عنه".

<sup>(١)</sup> التبيان ١ / ٤٤١ .

<sup>(٢)</sup> القدر : ٥ .

<sup>(٣)</sup> التبيان ١ / ٤٤١ .

<sup>(٤)</sup> البقرة : ٦٠ .

<sup>(٥)</sup> التبيان ١ / ٢٧٠ .

<sup>(٦)</sup> البقرة : ٩٦ .

<sup>(٧)</sup> البيت من شواهد الفراء في معاني القرآن ١ / ٥٢ . وصدر ما اورده الطوسي منه بثوب ودينار وشاة ودرهم . ولم ينسبه الفراء . بل قال : انشدني بعض العرب ١ / ٥١ .

<sup>(٨)</sup> التبيان ١ / ٣٥٩ .

<sup>(٩)</sup> البقرة : ١٦٦ .

<sup>(١٠)</sup> ينظر استعمال الفراء لهذا المصطلح في : المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٢٠٠ .



القراء،<sup>(١)</sup> فيقول: " واتبعوا: ضمت الالف فيه لضمة الثالث، وضمة الثالث لما لم يسم فاعله.. لانه انما يضم له اول المتحرك من الفعل فيما بنى عليه. والـف الوصل لا يعتد به، لانه وصله الى التكلم بالساكن فاذا اتصل بمتحرك استغنى عنه".<sup>(٢)</sup>

على ان الطوسي وان كان يختار عادة احد المصطلحين المتباينين البصري او الكوفي، الا انه قد يأخذ بمقابله احيانا، وكأنه يسوي بينهما ولا يرى باساً في ذكر ايهما شاء. فمثلاً نراه يستعمل في بعض المواضع مصطلح " التفسير " الكوفي المقابل للتمييز عند البصريين، فيقول في وقوفه عند قوله تعالى: (ومن يكن الشيطان له قريناً فساء قريناً)<sup>(٣)</sup> " وقوله (ف ساء قريناً): نُصِبَ على التفسير، كقوله: (ساء مثلاً)<sup>(٤)</sup> وتقديره ساء مثلاً مثل الذين. وتقول: نعم رجلاً، وتقديره: نعم الرجل رجلاً<sup>(٥)</sup> مع انه في المثال السالف اختار مصطلح البصريين.

(١) ينظر استعمال القراء لهذا المصطلح في: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٢٠٠.

(٢) التبيان ٦٥/٢.

(٣) النساء: ٣٨.

(٤) الاعراف: ١٧٧، وتمامها: " ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا وانفسهم كانوا يظلمون ".

(٥) التبيان ١٩٨/٣.

## الفصل الخامس البلاغة وفنونها



عنى الطوسي في تفسيره ببلاغة القرآن عناية تلفت نظر الباحث، إذ لم يدخر وسعاً في الوقوف عند الآى وقفات يبين فيها ما في مفرداتها وتراكيبها من وجود بلاغية، في ضوء ما انتهت اليه بحوث البلاغة ومصطلحاتها في عصره. وقد افادته هذه البحوث - عملياً - عمقا في فهم النص القرآني ووجود تأويله وقسدره على ترجيح بعض الأقوال على بعض، بحجج بلاغية صرف أحيانا. فضلا عما يسرت له من إظهار للناحية الجمالية في تعابير القرآن، وهي ناحية قصر عن بلوغها كل ماعرفته العربية من تراث قولي. وكان جل همه، فيما يبدو، من تحرير مباحث البلاغة وتبيين وجوها. الدفاع عن القرآن وبيان سلامة تعبيره والإشادة ببلاغته وفصاحته التي طأطأت لها الرؤوس اجلالا وأعظاما. وذلك بالتنبيه عليها في مواضعها المختلفة من التنزيل. وهذا لاشك يخدم قضية الإعجاز القرآني ودلائل الإيحاء به.

## (١)

### اعجاز القرآن

استهل الطوسي المقدمة التي كتبها لتفسيره والتي جعلها بعنوان: ذكر جمل لابد من معرفتها قبل الشروع في التفسير"، بكلمة وجيزة عن أعجاز القرآن، بيّن فيها أن "القرآن معجزة عظيمة على صدق النبي عليه السلام بل هو أكبر المعجزات وأشهرها، وأن الكلام في جهة إعجازه واختلاف الناس فيه لا يليق بهذا الكتاب، لانه يتعلق بالكلام في الأصول - بحسب رأيه -، وأن علماء التوحيد ذكروه واطنبوا فيه واستوفوه غاية الاستيفاء<sup>(١)</sup>.

ثم نشر بعد هذا آراءه في جهة إعجازه في أثناء تفسيره، وقد تبين لنا من دراسته أن الإعجاز يقوم عنده على أربعة أسس: أحدها - ماتضمنه القرآن من الاخبار عن الغيوب والحوادث المستقبلية<sup>(٢)</sup> - والثاني - ماتضمنه من قصص الاولين وأخبار الماضيين<sup>(٣)</sup> - والثالث - سلامته من التناقض والاختلاف. فالطوسي يذكر في تفسير الآية الكريمة (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه

(١) التبيان ٣/١.

(٢) التبيان: ٤٠٦/٢ - ٤٠٧/١ - ٤٢٢.

(٣) التبيان ٢/٤٥٨ - ٢/٤٥٩.

اختلافا كثيرا<sup>(١)</sup>، انها دالة على أربعة أشياء، منها: أن القرآن لو كان من عند غير الله. لكان على قياس كلام العباد. من وجود الاختلاف فيه، ومنها: أن المتناقض من الكلام ليس من فعل الله، لأنه لو كان من فعله لكان من عنده لا من عند غيره. ثم ينفي بعد ذلك الاختلاف عن القرآن، فيقول: أن القرآن ليس فيه اختلاف تناقض ولا اختلاف تفاوت، لان اختلاف التناقض أن يكون احد الشينين يدعو الى فساد الاخر وبطلانه. واختلاف التفاوت هو في الحسن والقبح والخطأ والصواب وليس في القرآن شيء من الاختلافين. وأما اختلاف التلاوة. مثل اختلاف وجوه القراءات واختلاف مقادير السور والآيات، واختلاف الأحكام في الناسخ والمنسوخ، فكله صواب وكله حق..<sup>(٢)</sup> والرابع- وهو المتعلق بهذا الفصل: فصاحته وبلاغته ونظمه وحسن ترصيفه وتأليفه، فتلك هي دلائل الإعجاز الادبي للقرآن عنده، اذا رددنا كلامه بعضه الى بعض في المواضع المختلفة من تفسيره. وهي المقصودة بالمتبيلة في آية البقرة (فأتوا بسورة من مثله)، وآية هود (فأتوا بعشر سور مثله)، وآية الإسراء (لاياتون بمثله)، ونحوها من آيات التحدي والتعجيز، ففي الآية الأولى يذكر الطوسي أن " قوله " مثله " : أراد به مايقاربه في الفصاحة ونظمه وحسن ترصيفه وتأليفه، ليعلم أنه اذا عجزوا عنه، ولم يتمكنوا منه، أنه من فعل الله تعالى جعله تصديقاً لنبيه " وبين أن قوله " من مثله " لايعني أن القرآن له مثل عند الله ولولاه لم يصح التحدي " بل ان " الإعجاز يصح وان لم يكن له مثل. بل ذلك ابلغ في الإعجاز، لان ذلك جار مجرى قوله (هاتوا برهانكم). وانما نفى البرهان أصلاً.<sup>(٣)</sup>

ويبين في تفسير الآية الثانية، أن قوله تعالى (فأتوا)، وان كان لفظه لفظ الامر فالمراد به التهديد والتحدي " وان " المثل المذكور في الآية ماكان مثله في البلاغة والنظم او مايقاربه. لأن البلاغة ثلاث طبقات، فأعلاها معجز وأدناها ووسطها ممكن. فالتحدي وقع بما هو في اعلى طبقة في البلاغة.<sup>(٤)</sup> وهو في هذا التقسيم لطبقات البلاغة يستمد من الرماني.<sup>(٥)</sup> ثم يقول : ولايجوز أن يكون المراد

(١) النساء: ٨٢.

(٢) التبيان ٣/ ٢٧٠-٢٧١.

(٣) التبيان ١/ ١٠٤.

(٤) التبيان ٥/ ٤٥٧.

(٥) النكت في اعجاز القرآن ص ٧٥.

بالمثل الا المثل في الجنسية، لن مثله في العين - يريد في النص - يكون حكايته وذلك لا يقع به تحد. واما يرجع الى ما هو متعارف بينهم في تحدى بعضهم بعضا، كمنافضات امرئ القيس وعلقمة وعمرو بن كلثوم والحارث بن حلزة.. وغيرهم<sup>(١)</sup>.

ونراه في الآية الثالثة يشير الى أنها تحد للخلق جميعا، أن يأتوا بمثل هذا القرآن، وأنهم يعجزون عن ذلك ولا يستطيعون معارضته والاتيان بمثله" في فصاحته وبلاغته ونظمه على الوجه الذي هو عليه من كونه في الطبقة العليا من البلاغة، وعلى حد يشكّل - يخفى - على السامعين "ما بينهما من التفاوت". ثم يبين أن "المثلية التي تحدوا بالمعارضة بها معتاده بينهم"، ويكرر ما بينه عند الآية السابقة من مناقضات الشعراء الجاهليين كامرئ القيس وغيره<sup>(٢)</sup>.

والطوسي حين يثبت عجز العرب عن معارضة القرآن، لا ينفى عنهم حصافة العقل ولا سمو البلاغة، لأنه لو نفاهما عنهم لما جعل للتحدي وجهاً ولا للعجزاز بيته، فنراه يذكر أنهم عجزوا عن الجنس والنظير، مع أنهم أقوام "عقلاء ألباء في الذروة العليا من الفصاحة والغاية القصوى من البلاغة واليهم المفزع في ذلك". ثم يبين أن النبي (ص) "جاءهم بكلام من جنس كلامهم وجعل عزهم عن مثله حجة عليهم، ودلالة على بطلان قولهم يريد في أنه ليس من عند الله - ووبخهم وقرعهم وأمهلهم المدة الطويلة.. وخبرهم أن عجزهم إنما هو عن النظير والجنس. مع أنه -يريد النبي(ص) - ولد بين أظهرهم ونشأ معهم ولم يفارقهم في سفر ولا حضر، وهو من لا يخفى عليهم حالة لشهرته وموضعه. وهم أهل الحمية والانفة، يأتي الرجل منهم بسبب كلمة على القبيلة، فبذلوا أموالهم ونفوسهم في اطفاء أمره، ولم يتكلفوا معارضته<sup>(٣)</sup> بسورة ولا خطبة فدل ذلك على صدقه<sup>(٤)</sup>. وحمل الطوسي "من" في قوله تعالى(فأتوا بسورة من مثله)على التبويض، وقدر المعنى: فأتوا ببعض ما هو مثل له وهو سورة"، واحتج لذلك بقوله (بسورة مثله)<sup>(٥)</sup>. وهذا

(١) التبيان ٤٥٧/٥.

(٢) التبيان ٥١٦/٦-٥١٧.

(٣) الضمير يعود على الكلام المتقدم ذكره في أول النص.

(٤) التبيان ١٠٣/١.

(٥) التبيان ١٠٤/١.

يشعرنا أن أقل قدر عنده للاعجاز يصح التحدي به سورة، وهو الذي يشهد له ظاهر التنزيل.

وإذا كان قد بين على وجه الاجمال في غير موضوع أن القرآن من جنس كلام العرب، كما هو واضح مما مر، فقد فصل ذلك وبينه في أحد المواضع، فذكر في وقوفه عند قوله تعالى (وكذلك أنزلناه حكماً عربياً)،<sup>(١)</sup> أن "العربي هو الجاري على مذهب العرب في كلامها، فالقرآن عربي على هذا المعنى، لأن المعاني فيه على ما تدعو اليه الحكمة، والالفاظ على مذاهب العرب في الكلام".<sup>(٢)</sup> غير أنه لم يخف في وقوفه عند آيتي الحاقة (وما هو بقول شاعر قليلاً ما تؤمنون\* ولا يقول كاهن قليلاً ما تذكرون). "أن القرآن صنف من الكلام خارج عن الانواع المعتادة من شعر الشعراء وسجع الكهان وخطب الخطباء، بل رأى أن ذلك أدل على اعجازه لبعده عما جرت به العادة في تأليف الكلام".<sup>(٣)</sup> وهو في هذا يوافق الرماني<sup>(٤)</sup> والباقلاني<sup>(٥)</sup>.

(٢)

### مفهوم البلاغة والفصاحة

عرف الطوسي البلاغة بأنها "ايصال المعنى الى النفس بأحسن صورة من اللفظ".<sup>(٦)</sup> وهو تعريف الرماني لها.<sup>(٧)</sup> ورأى أن اشتقاقها من البلوغ وهو الانتهاء، فقال: "بلغ الرجل بلاغة: إذا صار بليغاً.. وأصل الباب: البلوغ، وهو الانتهاء، فمنه البلاغة، لانها تبلغ بالمعنى الى القلب".<sup>(٨)</sup> وكأنه ذهب في هذا الاصل مذهب العسكري في الصناعتين، إذ كان يرى أن جماع مادة "بلغ" في اللغة يرجع الى معنى الانتهاء، يقول: "البلاغة من قولهم: بلغت الغاية، إذا انتهيت اليها. وبلغتها

(١) الرعد: ٣٧.

(٢) التبيان ٦/٢٦١.

(٣) التبيان ١٠/١٠٩.

(٤) النكت في اعجاز القرآن ص ١١١.

(٥) نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٦.

(٦) التبيان ٤/٣٤.

(٧) الرماني: النكت ص ١٧٥.

(٨) التبيان ٢/١٥٧-١٥٨.

غيري، ومبلغ الشيء: منتهاه والمبالغة في الشيء: الانتهاء الى غايته. فسميت البلاغة بلاغة لأنها تنهي المعنى الى قلب السامع فيفهمه<sup>(١)</sup>.

فالطوسي اذا استمد تعريف البلاغة من الرمانى، وأصل اشتقاقها من العسكري. وهذا يدل على اطلاعه على كتابيهما المشهورين: النكت والصناعتين. ويرى أن البليغ هو الذي يبلغ بعبارة كثير مافي قلبه<sup>(٢)</sup>، فكان البلاغة عنده تعبير عن أحاسيس النفس المختلفة وخلجاتها المتباينة، والانتهاء بها الى حيث يراد لها من نفوس الناس وقلوبهم. والبليغ - عنده - منشئ البلاغة، لا الذي يأتي بها على وجه الحكاية<sup>(٣)</sup>، ونراه يعبر في تفسير قوله تعالى ( فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً )<sup>(٤)</sup> عن نظرته الى البلاغة وتقويمه لها، فيرى أن " في الآية دلالة على فضل البلاغة، وأنها أحد أقسام الحكمة. لما فيها من بلوغ المعنى، الذي يحتاج الى التفسير باللفظ الوجيز مع حسن الترتيب<sup>(٥)</sup> ". وكسل مدار البلاغة - عنده - على الإيجاز في اللفظ مع حسن ترتيبه، مصداقاً لقول القدامى " البلاغة الإيجاز<sup>(٦)</sup> "، باعتبار أن الإيجاز سمة العربية الأولى وخصيصتها الكبرى. بل انه ليذهب الى أبعد من هذا، فيرى أن الآية الكريمة دالة على فضل البلاغة وفيها " حث على اعتمادها"<sup>(٧)</sup>، أو بعبارة أخرى على العناية بها في التعبير، وخاصة حين يراد به التأثير في نفوس الآخرين وإقناعهم بمراد المتكلم. وهذا يرجع الى أن الكلام قسمان: بليغ وغير بليغ، والبليغ هو الذي يعول عليه في إنهاء المعنى الى قلوب الآخرين والتأثير فيهم.

وكثيراً ما يذكر في القراءات أن هذه اللفظة فصيحة وهذه أفصح منها لالشيء الا لما بينهما من تغاير في حركة فأنها أو عينها، فنراه مثلاً يذكر أن في " يبطشون " قراءتين احدهما بضم الطاء والاخرى بكسرهما، ويشير الى أنهما لغتان. ثم يقول " والكسر أفصح وأكثر "<sup>(٨)</sup> ومثل ذلك يذكر في قراءة ( يعزب )، ثم يبين

(١) العسكري : الصناعتين ص ١٢ .

(٢) التبيان ٢٤٢/٣ .

(٣) التبيان ٤٣٨/٤ .

(٤) النساء : ٦٣ .

(٥) البيان ٢٤٢/٣ .

(٦) العسكري : الصناعتين ص ١٧٩ .

(٧) التبيان ٢٤٢/٣ .

(٨) التبيان ٥٩/٥ . عند تفسير الآية ١٩٥ من الاعراف .



أن ضم الزاي أفصح وأكثر.<sup>(١)</sup> وكان ابن سنان الخفاجي يذهب الى مثل هذا فيرى أن القرآن يتفاضل بعضه على بعض في الفصاحة، ويرى أن الشبهة في هذا تدخل على الاعاجم من الفقهاء والمتكلمين لجهلهم بهذه الصناعة.<sup>(٢)</sup>

ويرى الطوسي أن فصاحة الالفاظ قد ترجع الى وضعها في مواضعها المناسبة من التعبير، بحيث لا يغني عنها غيرها، في أداء المعنى الذي ترتب عليها وهي في ذلك الوضع، فنراه مثلاً يقف عند قوله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم).<sup>(٣)</sup> فبين أنه قال في الآية الأولى (إن الله غفور رحيم) لأنه كما أخبر عن المولى<sup>(٤)</sup> أنه يلزمه الفيء أو الطلاق، بين أنه إن فاء (فإن الله غفور رحيم)، بأن يقبل رجوعه ولا يتبعه ما ارتكبه". وأنه قال في الثانية (سميع عليم)، وأنه يسمعه، لأنه على صفة توجب إدراكه لذلك، وأنه عالم ببيانه" ثم يعقب على ذلك بقوله "فلا الذي ذكر في الآية الأولى يليق بهذه الآية ولا الذي ذكر هنا يليق هناك، وذلك من عظم فصاحة القرآن وجلالة موقعه".<sup>(٥)</sup> وإيجاز اللفظ مع ثراء المعنى، صورة من صور فصاحة اللفظ عند الطوسي. وهي تبلغ الذروة في القرآن، وتصبح خرقاً للمادة وتجاوزاً للمألوف في مثل قوله تعالى (خلصوا نجياً).<sup>(٦)</sup>

ولابد أن نشير في خاتمة هذا الموضوع الى أن الطوسي كثير ما يشيد في وقوفه عند الآي، بفصاحة القرآن وبلاغته، معبراً بذلك عما تجيش به نفسه من اجلال لكتاب الله المعجز المبين فنراه مثلاً يوازن بين آية القصص (ولكم في القصص حياة يا أولي الاباب لعلمكم تتقون)،<sup>(٧)</sup> وبين قولهم: القتل أنفى للقتل. فيبين أولاً أن بينهما من التفات في الفصاحة والبلاغة ما بين السماء والارض، ثم يشير بعد ذلك الى أن الفرق بينهما من أربعة وجوه: أحدها: أن الآية أكثر فائدة. وثانيها، أنها أوجز في العبارة. وثالثها، أنها أبعد عن الكلفة بتكرير

(١) التبيان ٣٩٩/٥. عند تفسير الآية ٦١ من يونس.

(٢) ابن سنان: سر الفصاحة ص ٢١٣.

(٣) البقرة: ٢٢٦-٢٢٧.

(٤) وهو الحالف.

(٥) التبيان ٢٣٧/٢.

(٦) التبيان ١٧٨/٦ عند تفسير الآية ٨٠ من يوسف.

(٧) البقرة: ١٧٩.

الجملة. ورابعها، أنها أحسن تأليفاً بالحروف المتلائمة ثم يصل القول في هذه الوجوه وببسطه، مستمداً من الرماني.<sup>(١)</sup>

### وجوه البلاغة

لم يرد الطوسي وجوه البلاغة التي ذكرها في تفسيره الى علوم البلاغة التي اتضحت أكثر عند المتأخرين. وهي : المعاني والبيان والبدیع، وانما كان يكتفي ببيان تلك الوجوه والتنويه بحسنها وروعتها في نظم القرآن وتعبيره. وكأنه رأى ان هذا الأسلوب يتناسب ومنهجه كمفسر وهو البحث عن مواطن البلاغة القرآنية ووجوهها وصورها، بصرف النظر عن انتمائها لهذا العلم من علومها أو ذاك. ولعله وجد في اختلاف معاصريه ومن سبقهم، في تقسيم البلاغة، ما يصحح له هذا المنهج ويسوغه. ولمنهجية البحث آثرنا أن نوزع هذه الملاحظ والوجوه على علوم البلاغة الثلاثة، التي انتهى اليها تقسيم البلاغة حتى يومنا هذا. ولنبدأ أولاً بالكلام على مايتعلق بعلم المعاني.

(٣)

### علم المعاني

عنى الطوسي بموضوعات علم المعاني المختلفة من خبر واتشاء ووصل وفصل وتقديم وتأخير وإيجاز وإطناب ونحوها.

#### ١-الخبر والانشاء:

فالخبر: فيما يقرره الطوسي " أصل الجمل" ولذلك يؤكد " بأبلغ التأكيد وهو القسم"، ولا يجوز تأكيده بالنون الثقيلة مثلاً، لان هذه النون يؤكد بها الامر والنهي، من حيث أن الخبر يدل على حصول المخبر به، أو على حد تعبيره " على كون المخبر به"، وليس كذلك الأمر والنهي لانهما لايد لان على حصول المدلول عليه، فالزوم لذلك الخبر التأكيد بالقسم وما يتبعه من جوابه، واختص هذان بنون التأكيد ليدل على اختلاف المعنى في المؤكد.<sup>(٢)</sup> وبذا يجعل الطوسي التغيرات المعنوي بين الخبر والانشاء، سببا في التغيرات اللفظي بينهما. ويشير الى ان الخبر قد يؤكد بما يؤكد به القسم كاللام في مثل قوله تعالى( ولقد جاءت رسلنا ابراهيم

(١) أنظر التبيان ١٠٥/٢-١٠٦ وقارن بالنكت ص ٧٧-٧٨.

(٢) التبيان ٢٣/٢.

بالبشرى<sup>(١)</sup> يقول: "وقوله لقد دخلت اللام لتأكيد الخبر، كما يؤكد القسم".<sup>(٢)</sup> وأشار الى ماتحدثه "قد" عند دخولها على الخبر، فبين أنها قد تفيد وقوعه على وجه التقريب من الحال. فإذا قلت: قد ركب الأمير، فأنت تقول ذلك لقوم يتوقعون ركوبه<sup>(٣)</sup> أو عبارة أخرى أنها قد تفيد تحقق الخبر ووقوعه لمن هو غير خالي الذهن منه. وأشار في وقوفه عند قوله عز وجل (رب أن قومي كذبون. فافتح بيني وبينهم فتحا)<sup>(٤)</sup> الى ملحظ أدق يتعلق بأغراض الخبر أيضا، أذ بين أن نوحا عليه السلام قال (ان قومي كذبون) "مع أن الله تعالى عالم بأنهم كذوب، لأنه كالعلة فيما جاء بعده. فكأنه قال: افتح بيني وبينهم فتحا لأنهم كذبونني، الا أنه جاء بصيغة الخبر دون صيغة العلة". ثم وضع في ضوء ذلك قاعدة تتعلق بأغراض الخبر، وهي "أنه إذا كان - الخبر - على معنى العلة حسن أن يأتي بما يعلمه المتكلم والمخاطب".<sup>(٥)</sup> ومعنى هذا ان الخبر قد يلقي على من هو عالم به، غير خالي الذهن منه، ولاشاك فيه أو منكر له، وذلك حين يكون كالعلة لما بعده.

ولعل اهم ما قدمه في موضوع الخبر، بيانه لبعض معانيه الاضافية، التي حفلت بها الآيات القرآنية، فهو يضع أيدينا على طائفة منها في غير موضع من تفسيره. فيلاحظ مثلا في "وجوب ثبات الواحد للعشرة" في القتال، الذي دل عليه قوله تعالى (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين)<sup>(٦)</sup>، أنه ورد بلفظ الخبر والمراد به الأمر.<sup>(٧)</sup> ويلحظ في بعض الآيات أن الخبر قد يتضمن أكثر من معنى اضافي، فقوله تعالى (قليل ما تذكرون)، "معناه الاستبطاء في التذكير وخرج مخرج الخبر، وفيه معنى الأمر".<sup>(٨)</sup> أي كأنه قال: تذكروا كثيرا لا قليلا. فهذا معنى آخر يضاف الى معنى الاستبطاء الذي رآه. وقوله تعالى (ان الله بما تعملون بصير) في عقب قوله (واقموا الصلاة وآتوا الزكاة وامتدوا لانفسكم من خير

(١) هود: ٦٩.

(٢) التبيان ٢٦/٦.

(٣) التبيان ٤٦٩/٥.

(٤) الشعراء: ١١٧، ١١٨.

(٥) التبيان ٢٦/٦.

(٦) الانفال: ٦٤.

(٧) التبيان ١٥٣/٥.

(٨) التبيان ٣٤٤/٤. عند تفسير الآية ٣ من الاعراف.

تجدوه عند الله<sup>(١)</sup>، "معناه: لا يخفى عليه شيء من أعمالكم، جازاكم على الإحسان بما تستحقونه من الثواب، وعلى الإساءة بما تستحقونه من العقاب، فاعملوا عمل من يدري أنه يجازيه من لا يخفى عليه شيء من عمله. ففي ذلك دلالة على الوعد والوعيد والأمر والزجر. وإن كان خبراً عن غير ذلك في اللفظ".<sup>(٢)</sup>

وكان للعقيدة الإسلامية دورها في اخراج بعض الاخبار عن ظواهرها الى معان أخرى ملائمة للمسلمات الإسلامية، فتنزيه الأنبياء عن الكذب قبل النبوة وبعدها جعله يخرج الخبر في قول ابراهيم عليه السلام حين رأى الكوكب: "هذا ربي"،<sup>(٣)</sup> الى معنى الفرض والتقدير، مستعينا في التدليل على ذلك بمعرفته الكلامية. يقول "... انه قال ذلك فارضاً مقدار لا مخبراً، بل على سبيل الفكر والتأويل، كما يقول الواحد منا لغيره اذا كان ناظراً في شيء، ومحتماً بين كونه على إحدى صفتين: أنا نفرضه على احدهما لننظر فيما يؤدي ذلك الفرض اليه من صحة أو فساد. ولا يكون بذلك مخبراً. ولهذا يصح من أحدنا اذا نظر في حدوث الاجسام وقدمها، أن يفرض كونها قديمة ليتبين ما يؤدي اليه ذلك الفرض من الفساد".<sup>(٤)</sup>

وفي الإنشاء عني الطوسي بأسلوب الأمر والنهي والنداء والاستفهام والترجي وما إليها. وأشار الى طرف من معانيها الإضافية التي خرجت إليها عن مقتضى ظواهرها.

فنراه ينص على ان الامر في الأصل يقتضي الوجوب او على حد تعبيره "الإيجاب"، الا أنه قد ينصرف عنه بدليل، فيخرج الى معنى النذب في مثل قوله تعالى: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء..)<sup>(٥)</sup> ولهذا خطأ من قال إن الآية دالة على وجوب التزويج، إذ هو عنده مندوب لا واجب.<sup>(٦)</sup>

(١) البقرة: ١١٠.

(٢) التبيان ١/ ٤٠٩.

(٣) الانعام: ٧٦.

(٤) التبيان ٤/ ١٨٣.

(٥) النساء: ٣.

(٦) التبيان ٣/ ١٠٧-١٠٨.

وقد يخرج الأمر الى معنى الاباحة والتخيير، كما في آية البقرة: "كلوا من طيبات ما رزقناكم".<sup>(١)</sup> ونراه يقف عند قوله تعالى (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين)<sup>(٢)</sup> فيبين أنه جاء على لفظ الامر والمراد به الانتكار ويقدر المعنى: ان أتيتم ببرهان صحت مقالكم. ثم يقول: "ولن يأتوا به لان كل مذهب باطل البرهان عليه".<sup>(٣)</sup> ويبدو لنا أن معنى التحدي أو التعجيز اقرب الى طلب الاثبات بالبرهان وأشكل به من الانتكار. والتعليل الذي ذكره في آخر كلامه يقوي ذلك وينصره. وقد يحتمل للامر اكثر من معنى اضافي، فهو في قوله تعالى (اعملوا على مكانتكم)<sup>(٤)</sup> يراد به التهديد، وانما جاء بصيغة الامر لشدة التحذير، ونظيره: اعملوا ما شئتم، ويحتمل له معنى آخر هو التباعد، على تقدير: "اعملوا على مكانتكم" ان رضيتم بالعقاب. أي أنكم في منزلة من يؤمر به ان رضيتم بالعقاب ثم يقول "فهذا على التباعد أن بقيموا عليه، كالتباعد ان يرضوا - به-".<sup>(٥)</sup>

ونراه يتكلم على النهي في مواضع من تفسيره، فيبين في بعضها أنه قد يكون مع الزجر لمن هو دونك.<sup>(٦)</sup> ويقارن بينه وبين الامر من بعض الوجود، فيرى انهما قد يلتقيان في الدلالة على اكثر من معنى، فقد يراد باحدهما ما يراد بالآخر من التهديد والزجر<sup>(٧)</sup>. وقد يختلفان في المفهوم الذي يؤديه كل منهما. فاذا قلنا: انتهوا عن شرب الخمر، لم يكن معناه معنى قولنا: لاتشربوا الخمر لانه اذا قال: انتهوا، دل ذلك على أنه يريد الامر ينافي شرب الخمر. وصيغة النهي انما تدل على كراهة الشرب، لأنه قد ينصرف عن الشرب الى أخذ أشياء مباحة. وليس كذلك المأمور به، لأنه لا ينصرف عنه الا في محذور. والمنهي عنه قد ينصرف الى غير مفروض".<sup>(٨)</sup>

(١) التبيان ٨١/٢ عند تفسير الآية ١٧٢ من البقرة.

(٢) البقرة: ١١١.

(٣) التبيان ١/٤١١.

(٤) الانعام: ١٣٥.

(٥) التبيان: ٢٨٣/٤.

(٦) التبيان: ٥٧٤/٢.

(٧) التبيان: ١٠٨/٣.

(٨) التبيان ١٩/٤.

بل أنه ليقارن بين أسلوبين من أساليب النهي، فيفرق بينهما من حيث الدلالة وقوة المعنى، فيرى أن قوله تعالى ( فلا تكن من الممترين )<sup>(١)</sup> "أبلغ في النهي" من قول القائل: لا تكن ممترياً" لأنه إشارة الى قوم قد عرفت حالتهم في النقص والعيب"<sup>(٢)</sup> ومراده ان ادخال المنهي في جملة الممترين ابلغ في التأثير على نفسه مما لو جعل لوحده، للعلة التي بينها وهي كونه في زمرة قوم هذه صفتهم وتلك اخلاقهم. وكأن هذا يحفز على التخلص من رقبة هؤلاء والافراد عنهم بالايمان والتصديق. وهو ملحظ دقيق كما ترى، يكشف عن روعة التعبير القرآني وسمو بلاغته في معانيه.

ويفصح الطوسي عن بعض المعاني التي يخرج اليها النهي عن دلالاته الاصلية، ولا تعدم العقيدة دورها في توجيه بعض هذه المعاني، فقوله تعالى لآدم وحواء " ولا تقربا هذه الشجرة " صيغته صيغة النهي، والمراد به النذب"<sup>(٣)</sup> دون نهى الحظر والتحريم، لان الحرام لا يكون الا قبيحا. والانبياء لا يجوز عليهم شيء من القبائح لا كبيرها ولا صغيرها"<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى على لسان ابراهيم ويعقوب عليهما السلام ( فلا تموتن الا وأنتم مسلمون )<sup>(٥)</sup>، النهي فيه عن شيء والمراد ترك شيء آخر، فلم ينهوا عن الموت، اذ الموت ليس في مقدورهم فيصح أن ينهوا عنه، وانما نهوا في الحقيقة عن ترك الاسلام وتقديره: لاتعرضوا للموت على ترك الاسلام بفعل الكفر. ومثله من كلام العرب: رأيته هاهنا، فالنهي في اللفظ للمتكلم، وهو في الحقيقة للمخاطب. فكأنه قال: لاتعرض لأن أراك بكونك هاهنا. ومثله: لا يصادفك الامام على ما يكره، وتقديره لاتعرض: لأن يصادفك على ما يكره. فالاصل في هذا أن التعرض لوقوع الشيء بمنزلة ايقاع الشيء.<sup>(٦)</sup> وكأنه عنده من انزال السبب منزلة المسبب.

وعرض الطوسي لاسلوب النداء في القرآن، ملتفتا الى دلالاته وكيفياته، فبين أن الاصل فيه تنبيه المنادي ليقبل عليك، وقد يخرج مخرج التنبيه في نداء

(١) آل عمران: ٦٠.

(٢) التبيان: ٤٨٣/٢.

(٣) التبيان: ١٥٩/١.

(٤) التبيان: ٢١٧/٧.

(٥) البقرة: ١٣٢.

(٦) التبيان: ٤٧٤/١.

الباري عزّ وجلّ ، للتأكيد ، كما في قولك: يا الله اغفر لي. والغاية منه "أن يقبل عليك برحمته، ولذلك تسأل سؤال المحتاج ان يُنبّه على حاله. لان ذلك ابلغ في الدعاء وأحسن في المعنى"<sup>(١)</sup>، وأشار الى سبب حذف حرف النداء في مثل قوله تعالى (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة)<sup>(٢)</sup> فبين أن التقدير: ياربنا، وانما حذف حرف النداء، وهو في الاصل لتنبية المنادى، للاستغناء عنه ، لان الله سبحانه لا يغيب عنه شيء- تعالى عن ذلك-<sup>(٣)</sup>. وقارن بين أسلوبين من اساليب النداء وردا في سياق واحد،<sup>(٤)</sup> أحدهما حذف فيه حرف النداء وهو قوله "رب اني أعوذ بك" والآخر اثبت فيه حرف النداء وهو قوله ( يا نوح اهبط بسلام)، فبين أنه حذف في الاول وأثبت في الثاني" لان ذلك نداء تعظيم، وهذا نداء تنبيه، فوجب أن يأتي بحرف التنبيه".<sup>(٥)</sup> .

وعنى الطوسي بأسلوب الاستفهام في القرآن وكلام العرب من شعر ونثر عناية واضحة، وسماه في بعض المواضع "السؤال"<sup>(٦)</sup> وفي آخر الاستخبار"<sup>(٧)</sup>، وعرف بأنه "طلب الاخبار بصيغة مخصوصة في الكلام"<sup>(٨)</sup> وأنه "يقتضي الاخبار مما يحتاج اليه"<sup>(٩)</sup>. وهذا لاشك يتعلق بمعناه الأصلي الحقيقي، دون معانيه الاضافية المجازية. وأشار الى بعض اصوله وقواعده العامة، فبين أن "كل ما يزرع العقل عنه بما فيه من الداعي الى الفساد لا يجوز السؤال عنه، كسؤال الجدل لدفع الحق ونصرة الباطل، وكالسؤال الذي يقتضي فاحش الجواب، لأنه كالأمر بالقبيح"<sup>(١٠)</sup>، وكأنه بهذا يرسم لنا بعض قواعد الاستفهام المقررة في علم الكلام، وما يتطلبه أدب الجدل والمناظرات. ونراه يحتفي بكثرة في الكشف عن معانيه الاضافية وقد ذكر في موضوع واحد ثلاثة منها ثم نثر البقية في ثنايا تفسيره.

(١) التبيان ١٧١/٢ .

(٢) البقرة: ٢٠١ .

(٣) التبيان: ١٧١/٢ .

(٤) هود: ٤٧ و ٤٨ .

(٥) التبيان: ٤٩٦/٥ .

(٦) التبيان ٢٣٨/١٠٣٥٠/٤ .

(٧) التبيان ٢٣/٢ .

(٨) التبيان: ٢٣٨/١٠٠ .

(٩) التبيان: ٧٥/٢ .

(١٠) التبيان: ٢٣٨/١٠٠ .

ونحن نشير الى طرف منها دون توخي الاستقصاء والحصص. فالاستفهام قد يراد به عنده التوبيخ والتقريع، وهذا خبر في المعنى، كقولك: ألم أحسن إليك فكفرت نعمتي؟ ألم أعطك فجحدت عطيتي؟ ومنه قوله تعالى (ألم أعهد اليكم) وقوله (ألم يأتكم رسول) وعد منه قول الشاعر:

ألستم خير من ركب المطايا\*\*\* وأندى العالمين بطون راح<sup>(١)</sup>؟.

وبين أنه "لو كان سائلا لما كان مادحا"<sup>(٢)</sup>. ويبدو أن الاستفهام فيه للتقريع، لأن الشاعر كان يبغى الصلة، فأراد أن يبين انهم خير الناس، لا أن يوبخهم ويقرعهم. وأشار الى الاستفهام الذي يراد به توبيخ الذات في مثل قو العجاج: أطربا وأنت قسري؟ فبين أن "معنى قسري كبير السن" ثم قال "وهذا توبيخ لنفسه. أي كيف اطرب مع الكبير والشيب"؟<sup>(٣)</sup>

وأشار الى الاستفهام الذي يراد به التخفيض وبين أن فيه معنى (ألا) كقولك: هلا تقوم؟ وألا تضرب زيدا؟ وفسره: بقم واضرب<sup>(٤)</sup>. وأوضح أنه جعل الهمزة وهل في المثالين حرفي استفهام مركبين مع (لا) مع أن الظاهر في "هلا" و "الا" انهما صيغتان خاصتان بالتحضيض دون أن تكونا خارجتين اليه من معنى الاستفهام الاصلي.

وأشار غير مرة الى الاستفهام المراد به التقريع، وجعل منه قوله تعالى: (أهؤلاء الذين اياكم كانوا يعبدون)<sup>(٥)</sup> وبين أنه "على وجه التقرير لهم، وإن كان بلفظ الاستفهام"<sup>(٦)</sup>. وهذا عنده من التقرير بالاثبات، أو على حد تعبيره بالايجاب. وأما التقرير بالنفي، فمثل قوله تعالى (وإن يخذ لكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده)<sup>(٧)</sup> والقاعدة التي يضعها لتضمن حرف الاستفهام لمعنى النفي "أن جوابه يجب أن يكون بالنفي فصار ذكره يغني عن ذكر جوابه"<sup>(٨)</sup>.

(١) البيت لجريز. انظر ديوانه ص ٩٨.

(٢) التبيان: ٣٥٠-٣٤٩/٤.

(٣) التبيان: ٣٥٠/٤.

(٤) التبيان: نفس المكان.

(٥) سيا: ٤٠.

(٦) التبيان: ٤٠٢/٨.

(٧) آل عمران: ١٦٠.

(٨) التبيان ٣٣/٣.



واشار الى الاستفهام المراد به التقرير بالعجز والجهل. وضرب له مثلاً قولك: هل تعلم الغيب؟ وهل تعرف ما يكون غدا؟ وقول الشاعر: وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر؟ وبين ان المعنى "وليس يصلح العطار ما أفسد الدهر".<sup>(١)</sup> والتفت الطوسي الى الاستفهام التعجبي في مثل آية البقرة: "الم تر الى الذي حاج ابراهيم في ربه"، وقد لاحظ فيه أن "الى" عملت عملها من دون بقية حروف الجر - في خروجه الى هذا المعنى. وعلل ذلك بقوله "لأنها لما كانت نهاية صارت بمنزلة: هل انتهت رؤيتك الى من هذه صفته؟، لتدل على بعد وقوع مثله وعلى التعجب منه".<sup>(٢)</sup> و اشار كثيراً الى الاستفهام الاتكاري في مثل قوله تعالى (قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغَى رِباً وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ)،<sup>(٣)</sup> وعلل افادته هذا المعنى بأنه لاجواب لصحابه الا بما هو قبيح في العقول منكر فيها<sup>(٤)</sup> ولم ينس ما يترتب عليه وعلى الاستفهام التقريري من فائدة عملية في الجدل، بل بين أن اللفظ حين يخرج مخرج الاستفهام يكون ابلغ في الكلام وأشد مظهرة في الحجاج، فان كان تقريرياً لزمّت الحجة. وان كان انكارياً ظهرت الفضيحة.<sup>(٥)</sup>

وكان للعقيدة الاسلامية دورها في توجيه كثير من معاني الاستفهام، فالاستفهام الذي ورد على لسان الملائكة في آية البقرة (أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا) كان على وجه الاستخبار منهم والاستعلام على وجه المصلحة والحكمة، لا على وجه الاتكار، كأنهم قالوا: إن كان هذا كما ظننا ف عرّفنا عن وجه المصلحة فيه<sup>(٦)</sup>، وعلى هذا فالاستفهام حقيقي، وهو المناسب للطاعة والتسليم اللذين يتحلى بهما ملائكة الله، ولذلك وجهه الطوسي هذا التوجيه. والاستفهام في قول رسول من رسل الله (مَتَى نَصَرَ اللَّهُ) معناه الدعاء بالنصر "ولا يجوز أن يكون معناه الاستبطاء لنصر الله على كل حال، لان الرسول يعلم أن الله لا يؤخره عن الوقت الذي توجبه الحكمة".<sup>(٧)</sup>

(١) التبيان: ٣٥٠/٤.

(٢) التبيان: ٣١٦/٢.

(٣) الانعام: ١٦٤.

(٤) التبيان: ٣٣٦/٤ و ٤٥٢/٨.

(٥) التبيان: ٤٧٥/١.

(٦) التبيان: ١٣٢/١.

(٧) التبيان: ١٩٩/٢.

وهذا كما ترى راجع الى عصمة الانبياء. وهكذا نجد الطوسي يشير الى كثير من المعاني الاضافية للاستفهام ويوجهها ويغلها... وما اوردناه مثل منها، لان الكلام عليها بالتفصيل ليس مرادنا هنا. وأشار الطوسي الى اسلوب القسم وبين أنه يطلب به التصديق، ولذلك تدخل عليه نون التوكيد، لانها تدخل في غير الواجب<sup>(١)</sup>. كما بين أن القسم من مواضع التأكيد في العربية، وأنه أحق لذلك بالتأكيد من كل ماتخله النون. ومن هنا كان لابد من مجئها مع لام القسم في الفعل المضارع، لانها اذا جازت في غير القسم من الامر والنهي والعرض والجزاء، لزممت فيه لانه أحق بها من غيره<sup>(٢)</sup>.

### بد الفصل والوصل:

عنى الطوسي بموضوع الفصل والوصل بين الجمل في القرآن الكريم، وهو الموضوع الذي أولاه معاصره عبد القاهر الجرجاني أهمية واضحة في كتابه القيم 'دلائل الاعجاز'<sup>(٣)</sup>. وكان لايقنع بوصف الجمل بالعطف أو الاستئناف، بل كان يعلل ذلك في كثير من المواضع، وهذا هو المنهج الأمثل في هذا الموضوع لدى عبد القاهر<sup>(٤)</sup>. ففي قوله تعالى (لن يضرركم الا أذى وان يقاتلكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون)<sup>(٥)</sup>، يذكر الطوسي أن قوله (ثم لا ينصرون) رفع على الاستئناف ولم يعطف لجري الثاني على مثال الاول، لان سبب التولية القتال وليس كذلك منع النصر، لان سببه الكفر<sup>(٦)</sup> فهو يلحظ أن العطف لا يصح لأن منع النصر ليس معلولاً للقتال، وانما هو معلول لأمر آخر لا ارتباط له بما تقدم وهو الكفر. واذا فالكلام مقطوع عما قبله وليس موصولا به، ولا بد على هذا من رفعه على الاستئناف.

ونراه يقف عند قوله تعالى (اولما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا)<sup>(٧)</sup> ليبين وجه وصله بقوله قبل ذلك "لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم

(١) التبيان ٤٣١/٥.

(٢) التبيان: ٣٠/٣.

(٣) الجرجاني: دلائل الاعجاز ص ٢٣٠ وما بعدها.

(٤) دلائل الاعجاز ص ٢٣٧ وفيها يلوم اولئك الذي يقتنعون في الفصل بالقول: ان الكلام استئناف وقطع عما قبله، ويصفهم بالفلة الشديدة.

(٥) آل عمران : ١١١.

(٦) التبيان ٥٥٩/٢.

(٧) آل عمران: ١٦٥.

رسولا من أنفسهم.... فيقول" انما دخلت الواو في (أولما اصابتمكم) لعطف جملة على جملة، الا أنه تقدمها ألف الاستفهام لان له صدر الكلام" ثم يبين أنه وصل بما قبله" ليدل على تعقله به في المعنى، وذلك أنه وصل التقريع على الخطيئة بالتذكير بالنعمة لفرقة واحدة"،<sup>(١)</sup> فكان المسوغ للوصل هنا، التقابل بين المعنيين في الجملتين، لأن التقابل ضرب من الاتصال لمعنوي بين اجزاء الكلام.

على أن الطوسي عني بضرب آخر من الوصل، وهو الوصل المعنوي بين الآي والعبارات بمعزل عن حرف العطف، أو بعبارة أخرى بالوصل الذي لا يقوم على العطف بالحرف. بل يقوم على الترابط والتناسب المعنوي بين آية وأخرى، أو بين جملة وأخرى. وقد سماه في بعض المواضع "النظم"<sup>(٢)</sup>. افراد له فيها - بهذا العنوان - بابا خاصا به. وكأنه أراد بذلك ان يدلل على الوحدة العضوية بين الاجزاء والوحدات الاساسية للقرآن، وهي الآي. اذ أنها تشبه اللبنة في البناء، فاذا دلت على إحكام هذه اللبنة وقوة ارتباط بعضها ببعض، دلت على قوة ذلك البناء الذي يضمها جميعا وتماسكه وهذا لاشك يخدم قضية الإعجاز القرآني من بعض الوجوه، لان الطوسي جعل النظم، كما بيناه سالفا، من مظاهر الإعجاز القرآني ودلالته. ولنذكر بعض الامثلة: يكشف الطوسي في وقوفه عند آية آل عمران لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" عن وجه الاتصال بينهما وبين الآية التي قبلها" ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل منهم ملء الارض ذهباً ولا افتدى به" فيقول: " ووجه اتصال هذه الآية بما قبلها، أنه تعالى لما ذكر في الآية الاولى" فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهباً ولو افتدى به" ، وصل ذلك بقوله لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون؛" لنلا يؤدي امتناع غناء الفدية - يريد عدم فاندتها- الى الفتور في الصدقة وما جرى مجراها من وجوه الطاعة"<sup>(٣)</sup> فواضح أن الاتصال هنا ليس اتصالا بحرف عطف بين جملتين بل هو قطع من هذه الجهة، ولكنه اتصال في المعنى بين آيتين من غير عاطف.

ويعلل الطوسي بعض وجوه هذا الضرب من الوصل بالمشاكلة، ويضع في ذلك قاعدة عامة هي " ان حمل الكلام على الاتصال اذا صح المعنى، أولى من

(١) التبيان ٤٠/٣.

(٢) التبيان: ٥٣١/٢.

(٣) التبيان: ٥٣١/٢.

حملة على الانفصال. لأن الاتصال أقرب الى التشاكل وابتعد من التنافر<sup>(١)</sup>، ولهذه العلة رجح ان قوله عز وجل(ان الله لا يخلف الميعاد)<sup>(٢)</sup>متصل، على وجه الحكاية بالدعاء في نفس الآية وهو ( ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه)، وليس منقطعاً عنه ومستأنفاً من عند الله سبحانه<sup>(٣)</sup>

ويعلل بعض وجوه باتصال بين الآي، باتصال الدليل بالمدلول عليه ويلاحظ ذلك في اكثر من موضع في التنزيل، فيذكر مثلاً تحت باب "النظم" أن وجه اتصال الآية الكريمة( والله مافي السموات وما في الارض والى الله ترجع الأمور)<sup>(٤)</sup>، بالآية التي قبلها(تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق وما الله يريد ظلماً للعالمين)، اتصال الدليل بالمدلول عليه، لأنه " لما قال "وما الله يريد ظلماً للعالمين"، وصله بذكر غناه عن الظلم، اذ(هو)<sup>(٥)</sup> الغنى عنه العالم بقبحه ومعناه لايجوز وقوعه منه".<sup>(٦)</sup>

### جاء التقديم والتأخير:

وقف الطوسي مرات عند ظاهرة التقديم والتأخير في التنزيل، وعللها بعزل متباعدة ، منها: تقديم الاكثر مبالغة في الصفة على مادونه، وهذا عنده من باب تقديم الاعرف، كتقديم "الرؤف" على " الرحيم" في قوله تعالى " أن الله بالناس لرؤوف رحيم" وفيه يقول " وانما قدمت الرأفة على الرحمة لان الرأفة أشد مبالغة من الرحمة ، ليجري- على طريقة التقديم بما هو أعرف- مجرى اسماء الأعلام. ثم إتباعه بما هو دون منه".<sup>(٧)</sup> ومنها تقديم السبب على المسبب، كتقديم المسند على المسند اليه في آية الانفال( وأن للكافرين عذاب النار)؛ لدلالته على الكفر الذي هو السبب للعذاب. ومرتبة السبب قبل مرتبة المسبب " فيما يقرره الطوسي<sup>(٨)</sup>. ومن ذلك التقديم لاجل العناية والاهتمام بالمقدم، يقول في آية البقرة:

(١) التبيان: ٤٠٢/٢.

(٢) آل عمران: ٩.

(٣) التبيان: ٤٠٢/٢.

(٤) آل عمران : ١٠٩.

(٥) ما بين القوسين زيادة من عندنا يقتضيها الكلام.

(٦) التبيان: ٥٥٥/٢.

(٧) التبيان: ١١/٢.

(٨) التبيان: ٩٠/٥.

فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه<sup>(١)</sup>:" فان قيل: اذا كانوا انما هدوا للحق من الاختلاف، فلم قيل: للاختلاف من الحق؟، قيل: لأنه لما كانت العناية بذكر الاختلاف- يريد الذي تقدم ذكره في الآية قبل ذلك- كان أولى بالتقديم، ثم تفسيره بمن".<sup>(٢)</sup> ويقول تعليقا على آيتي هود ( ولقد ارسلنا نوحا الى قومه اني لكم نذير مبين\* أن لاتعبدوا الا الله..."، وانما بدئ بالدعاء الى العبادة دون سائر الطاعات ، لانها أهم ما يدعي اليه من خالف الحق فيه،ولانه يجب أن يفعل كل واحدة من الطاعات على وجه الاخلاص والعبادة فيها لله".<sup>(٣)</sup>

### دالايجازوالاطناب:

ووقف الطوسي عند مواضع الايجاز والاطناب في القرآن مشيرا الى قوتها وروعيتها دالا على قيمها البلاغية. وكانت عنايته بالايجاز خاصة واضحة، وقد جعله، كما أسلفنا، من دلائل الفصاحة، ونوه في أول تفسيره عن ايجاز القرآن واطنابه. وسمى الاول اختصارا وايجازا واقتصارا، وسمى الثاني اطالة واسهابا،وعلل ورودهما فيه بالمصلحة الدينية التي قصد اليها الكتاب المبين<sup>(٤)</sup>. وتسمية الاطناب إطالة، تسمية بالوصف لا باصطلاح، وهي قائمة على أن المطنب مطيل، وهذه التسمية جائزة لدى الباقلائي؛ اذ ذكر الاطالة في مقابل الايجاز واستشهد في مدحهما بقول داود بن صديق:

يَرمون بالخُطْب الطويل وتارة \*\*\* وحي الملاحظ خيفة الرقباء<sup>(٥)</sup>

الان كثيرا من البلاغيين يفرقون بين الاطالة والاطناب ولايسوون بينهما في الدلالة. فالرماني يرى الاطالة عيبا والاطناب بلاغة<sup>(٦)</sup>، ويذهب العسكري مذهبه فيرى الاطالة عيبا، ويعد الاطناب بلاغة،<sup>(٧)</sup> ثم يأتي من بعد ابن سنان الخفاجي، فاذا به ينتصر لرأي الرماني في التفرقة من حيث المفهوم بين الاطالة والاطناب<sup>(٨)</sup>.

(١) البقرة: ٢١٣.

(٢) التبيان ١/١٩٦.

(٣) التبيان: ٥/٤٧٠.

(٤) التبيان: ١/١٠-١١.

(٥) الباقلائي: نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٢٥٣.

(٦) الكرمانى: النكت في اعجاز القرآن ص ٧٨.

(٧) العسكري: الصناعتين ص ١٩٦.

(٨) ابن سنان: سر الفصاحة ص ٢٠٠.

والخلاف بين الفريقين لفظي، إذ لاشك أن الطوسي ومن عبر عن الاطناب بالاطالة لم يريدوا منها، إلا ما لا يند عن سمت الفصاحة والبلاغة من الكلام الكثير المبسوط. ونحن نذكر ذلك هنا. ونرى التنويه عنه ضروريا، لنلا يظن قارئ كلامه الذي في أول تفسيره أنه يذهب بمفهوم الاطالة والاسهاب ونحوهما من معاني تكثير اللفظ، الى غير مفهوم الاطناب عند البلاغيين. وفي الاجاز، نراه يلتفت الى ايجاز الحذف، وما يدل عليه من قرائن لفظية ومعنوية وحالية فيقول تعليقا على الآية الكريمة: (يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله وانتم تشهدون)<sup>(١)</sup>: "فيه حذف، وتقديره: وأنتم تشهدون ما عليكم فيه الحجة. فحذف للايجاز مع الاستغناء عنه بالتوبيخ الذي تضمنه الكلام"<sup>(٢)</sup> فهو يشير هنا الى قرينة الاجاز المعنوية؛ لأن التوبيخ معنى وليس لفظا أو حالا. كما يشير الى قرينته اللفظية حين يقدر محذوفا بعد الطلب في آية البقرة: (فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا)، فيقول "معنى الكلام: قلنا اضرب بعصاك الحجر فضربه فانفجرت منه. فترك ذلك الخبر.. إذ كان فيما ذكر دلالة على المراد" كما يقدر محذوفا في قوله بعد ذلك "قد علم كل أناس مشربهم" فيقول "فترك ذكر "منهم" لدلالة الكلام عليه"<sup>(٣)</sup>. ويلتفت الى الاجاز بحذف المضاف في قوله عز وجل (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها)<sup>(٤)</sup> ويسميه اختصارا بعد أن يبين ان المراد: أهل القرية وأهل العير، فيقول "وحذف المضاف الذي هو الاصل، واقام المضاف اليه - من القرية والعير - مقامه، اختصاراً لدلالة الكلام".<sup>(٥)</sup> ويقدر في قوله تعالى (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره)<sup>(٦)</sup> محذوفا هو "في الصلاة". ويحس ان القرينة على المحذوف هنا حالية فيقول "انه اجتزأ بدلالة الحال عن دلالة الكلام، ولو لم يكن هناك حال دالة، لم يكن بد من ذكر هذا المحذوف، اذا اريد به الافهام لهذا المعنى".<sup>(٧)</sup>

(١) آل عمران: ٧.

(٢) التبيان: ٤٩٧/٢.

(٣) التبيان: ٢٦٩/١.

(٤) يوسف: ٨٢.

(٥) التبيان: ١٨٠/٦.

(٦) البقرة: ١٥٠.

(٧) التبيان: ٢٦/٢.

ونراه يشير الى حذف جواب الشرط في غير موضع، ملتفتا الى ملحظ دقيق عند حذفه مع (لو) خاصة وهو المبالغة في تصويره. وذهاب الفكر والخيال مذاهب شتى في ماهيته، وعدم تحديده بشيء معين. وذلك يجعل حذفه ابلغ عنده من ذكره. ففي تفسير آية البقرة (ولو يرى الذين ظلموا اذ يرون العذاب أن القوة لله جميعا)<sup>(١)</sup> يقول "وجواب" لو "محذوف، كأنه قيل: لرأوا مضرة اتخاذهم للأنداد. ولرأوا أمرا عظيماً لا يحصر بالأوهام. وحذف الجواب يدل على المبالغة، كقولك: لو رأيت الشياطين تأخذ فلاناً".<sup>(٢)</sup> وفي تفسير آية الانفال (ولو ترى اذ يتوفى الملائكة الذين كفروا يضررون وجوههم وأدبارهم) يقول "وجواب (لو) محذوف وتقديره: لرأيت منظراً عظيماً وأمراً عجيماً، أو عقاباً شديداً. وحذف الجواب في مثل هذا أبلغ لأن الكلام يدل عليه... وإنما حذف جواب (لو) لأن ذكره يخص وجهها، ومع الحذف يظن وجوه كثيرة، فهو أبلغ".<sup>(٣)</sup>

وبالمثل يشير الى حذف القول حين يرد جواباً لأما الشرطية، ويبين أنه يحذف لدلالة الحال في مثل آية آل عمران: (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم)<sup>(٤)</sup> فيقول "جواب أما... محذوف، وتقديره: "فأما الذين اسودت وجوههم" فيقال لهم "أكفرتم بعد إيمانكم". فحذف لدلالة اسوداد الوجوه على حال التوبيخ، حتى كأنه ناطق به"،<sup>(٥)</sup> ثم يشير الى أن القول قد يحذف أيضاً لقريئة لفظية، في مواضع كثيرة من التنزيل، أو على حد قوله "استغناء بما قبله من البيان، كقوله (ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا)<sup>(٦)</sup> رؤوسهم عند ربهم ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا) اي: يقولون ربنا، لدلالة تنكيس الرأس من المجرم على سؤال الإقالة".<sup>(٧)</sup> ويلتفت الطوسي الى إيجاز القصر في مواضع من القرآن، ويشيد بما فيه من فصاحة عدة مرات، كما في آية الانعام: (وله ماسكن في الليل والنهار)،<sup>(٨)</sup> إذ يقول أي ما اشتمل عليه الليل والنار، فجعل الليل والنهار، فجعل الليل والنهار كالمسكن

(١) البقرة: ١٦٥.

(٢) التبيان: ٦٤/٢.

(٣) التبيان: ١٣٧/٥ - ١٣٨.

(٤) البقرة: ١٠٩.

(٥) التبيان: ٥٥٦/٢.

(٦) في الاصل: ناكسوا بألف بعد الواو وهو خطأ مطبعي فيما يبدو.

(٧) التبيان: ٥٥٢/٢.

(٨) الانعام: ١٣.

لما اشتملا عليه، لانه ليس يخرج منهما شيء، فجمع كل الاشياء بهذا اللفظ القليل الحروف. وهذا من أفصح ما يكون من الكلام.<sup>(١)</sup> ويقول في معنى (خلصوا نجيا)<sup>(٢)</sup>: "اي انفردوا من غير أن يكون معهم غيرهم ممن ليس منهم. وهذا من عجيب فصاحة القرآن الخارقة للعادة، لانه بقوله "خلصوا" دل على ماقلناه من معنى الكلام الطويل".<sup>(٣)</sup> فهو اذاً يلحظ ما في اسناد الخلوص الى إخوة يوسف - للدلالة على انفرادهم التام - من ايجاز رائع لا يرقى اليه ايجاز. وكثيرا ما يشير الى أن الایجاز في القرآن لا يقوم مقامه التصريح لما فيه من فوائد وقيم بلاغية، يقول في وقوفه عند قوله تعالى (هل اتاك حديث الجنود)<sup>(٤)</sup>: معناه: تذكر يا محمد حديثهم تذكر معتبر فانك تنتفع به. وهذا من الایجاز الحسن والتفخيم الذي لا يقوم مقامه التصريح، لما يذهب الوهم في أمرهم كل مذهب ويطلب الاعتبار كل مطلب.<sup>(٥)</sup>

ونلاحظ أن الطوسي كثيرا ما يصف الایجاز الذي يتبينه في الآي، بعدم اخلاسه بالمعنى<sup>(٦)</sup> وهذا يعني ان صحة المعنى عنده شرط في حسن الایجاز ومشروعيتها، والا لم يكن ايجازا بلاغيا. وهو أمر يجري مجرى البدائه ولا يحتاج الى تدليل.

وبالمثل نراه يقف عند صور الاطناب وصنوفه المتعددة في التزيل، متمسكا لها الوجوه والتعليقات المسوغة لورودها فيه. وأكثر ما عني به التكرار وأول ما يلفتنا منه تكرار القصص في القرآن، فهو فيما يرى الطوسي وسيلة لنشر هذا القصص المفيد في اطراف الارض واذا عته بين الناس والقائه في كل سمع، واثباته في كل قلب، لان رسول الله (ص) كان يبعث الى القبائل المتفرقة بالسور المختلفة، فلو لم تكن الاتباء والقصص مكررة لوقعت قصة موسى الى قوم وقصة عيسى الى قوم، وقصة نوح الى قوم آخرين، فاراد الله بلطفه أن ينشر هذا القصص بتكراره في مواضع متعددة.<sup>(٧)</sup>

(١) التبيان: ٨٧/٤.

(٢) يوسف: ٨٠.

(٣) التبيان ١٧٨/٦.

(٤) البروج: ١٧.

(٥) التبيان: ٣٢١/١٠.

(٦) التبيان: ٣٨٣/٣، ٦٠/٦.

(٧) التبيان: ١٤/١.



ونراه يشير في أعقاب ذلك الى غرض القرآن من تكرار العبارات والالفاظ من مثل قوله تعالى ( ان مع العسر يسرا) وقوله " كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون" وقوله " الرحمن الرحيم" وقوله " يسمع سرهم ونجواهم"، مع أن السر هو النجوى، فيعقله على وجه الاجمال بارادة التوكيد. ويذكر دفاعاً عن القرآن ورداً على الطاعنين فيه . أن هذا الاسلوب عربي صميم وأنه ليس طارناً على البيان العربي، بل هو معروف متداول بين العرب ، فيقول: ان القرآن نزل بلسان العرب، ومذهبهم في التكرار لغرض التوكيد وزيادة الافهام معروف كما أن مذهبهم في الايجاز والاختصار لغرض التخفيف معروف ايضاً<sup>(١)</sup>. وبذلك يشعرون أن التكرار عنده ضرب من الاطناب، لأنه جعله في مقابل الايجاز. وهو اذ يذكر هذا في مقدمة تفسيره، يشير الى أنه ذكره على الجملة تنبيهاً عن الجواب عما لم يذكره، وأنه قد يستوفيه فيما بعد اذا جرى ما يقتضي ذكره.<sup>(٢)</sup>

ولا نكاد نوغل في قراءة تفسيره، حتى يلقانا بألوان من أسباب التكرار القرآني وعقله. فمن ذلك التكرار لطول الكلام، أو طول القصة على حد تعبيره كتكرار ( تحسبن ) في قوله عز وجل: (ولا تحسبن الذين يفرحون بما أوتوا ويحيون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب)<sup>(٣)</sup>. ومن ذلك التكرار للمبالغة، كتكرار الاستقامة في قوله تعالى ( قل انني هداني ربي الى صراط مستقيم\* دينا قيما ملة ابراهيم حنيفا ومن كان من المشركين)<sup>(٤)</sup>. ومنه التكرار لغرض تقرير شيء من الاشياء، كتكرار عبارة ( فبأي آلاء ربكمَا تكذبان)، في سورة الرحمن ، اذ يراد به التقرير بالنعمة والتذكير بها على التفصيل، نعمة نعمة.<sup>(٥)</sup>

ونراه يشير الى غير التكرار من صور الاطناب، كالتفصيل بعد الاجمال في الآية الكريمة: (فأما الذين كفروا فأعذبهم عذاباً شديداً في الدنيا والآخرة ومألهم من ناصر)<sup>(٦)</sup>، يقول " معنى قوله " أما" تفصيل المجمل على قولك: فيجازي العباد، أما

(١) التبيان: ١٤/١.

(٢) التبيان: ١٦/١.

(٣) التبيان: ٧٦/٣. عند تفسير الآية ١٨٨ من آل عمران.

(٤) التبيان: ٣٣٤/٤.

(٥) التبيان: ٤٦٨/٩.

(٦) آل عمران: ٥٦.

المؤمن فبالثواب وأما الكافر فبالعقاب".<sup>(١)</sup> وأشار الى التفصيل الذي يراد به بيان الماهية في مثل قوله تعالى ( وما أدراك ما القارعة \* يوم يكون الناس كالفراش المبثوث وتكون الجبال كالعهن المنفوش )<sup>(٢)</sup> يقول " ومعناه: انك يا محمد - صلى الله عليه وآله - لاتعلم كبر وصفها وحقيقة أمرها على التفصيل، وانما تعلمها على طريق الجملة. ثم وصفها تعالى فقال ( يوم يكون الناس كالفراش المبثوث... )<sup>(٣)</sup>، وسماه في آيتي القارعة: " وما أدراك ماهية. نار حامية"، تفسيراً فقال: " .. اي انك تعلمها على الجملة ولا تعلم تفصيلها وأنواع مافيه من العقاب... ثم فسر الله تعالى فقال ( نار حامية ) أي هي نار شديدة الحرارة".<sup>(٤)</sup>

ونراد يشير الى الجمل المعترضة. الفعلية والاسمية. ففي وقوفه عند قوله تعالى ( ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم او يعذبهم فأنتهم ظالمون )،<sup>(٥)</sup> يذكر أن في قوله ( أو يتوب عليهم ) قولين: أحدهما بالعطف على " ليقطع طرفاً من الذين كفروا او يكبتهم"<sup>(٦)</sup> أو يتوب عليهم". ويكون ( ليس لك من الامر شيء ) اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه. كما تقول: ضربت زيداً - فافهم ذاك - وعمراً.<sup>(٧)</sup> وفي تفسير قوله تعالى ( ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون ان كنتم مؤمنين )،<sup>(٨)</sup> احتمل أن تكون جملة ( وأنتم الأعلون ) الاسمية اعتراضاً بوعده مؤكداً، وتقديره: ولا تنهوا ولا تحزنوا ان كنتم مؤمنين وأنتم مع ذلك الأعلون.<sup>(٩)</sup>

### هـ - وضع الظاهر موضع المضمهر أو العكس

ولم يفت الطوسي التبادل بين الظاهر والمضمهر في التزيل، بل وقف عنده مراراً مبيناً ما يلابسه من مقاصد بلاغية، ففي آية البقرة: ( من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين )<sup>(١٠)</sup> بين أنه لم يقل " فإنه "

(١) التبيان: ٤٧٩/٢.

(٢) القارعة: ٤-٥.

(٣) التبيان: ٣٩٩/١٠.

(٤) التبيان: ٤٠١/١٠.

(٥) آل عمران: ١٢٨.

(٦) يريد الآية التي قبلها.

(٧) التبيان: ٥٨٥/٢.

(٨) آل عمران: ١٣٨.

(٩) التبيان: ٦٠١/٢.

(١٠) البقرة: ٩٨.

بدلاً من "فإن الله". لنلا يظن أن الضمير يرجع إلى جبريل أو ميكال. كما لم يقل "لهم" بدلاً من "للكافرين" لأنه يجوز أن ينتقلوا عن العداوة بالإيمان<sup>(١)</sup> ومراده أن القرآن أراد بالاظهار تخصيص عداوة الله لهم بحال كفرهم، وليس على كل حال، لأنهم لو آمنوا فيما بعد، لزالَت عنهم عداوتُه لهم سبحانه. ويبدو لي وجه آخر، كأنه أظهر مما ذكر، وهو أن عداوة هؤلاء لله وملائكته ورسله... تسهم بالكفر وتخرجهم من أن يعدوا مؤمنين. وبذلك جمع التعبير: "عدو للكافرين" بين أمرين: عداوة الله لهم ووصفهم بالكفر. وفي آية القدر (أنا أنزلناه في ليلة القدر)، يلحظ الطوسي وضع المضمرة موضع الظاهر وهو القرآن، ويعلله بالظهور وعدم اللبس، فيقول "وانما كنى عما لم يجر له ذكر، لأنه معلوم لا يشتبُه الحال فيه".<sup>(٢)</sup>

### و- استعمال الأفعال:

ويقف الطوسي عند استعمال الأفعال في القرآن بصيغ معينة، ليبين ماينطوي عليه من أغراض بلاغية، فيلاحظ أن المضارع قد يرد في موضع الماضي للدلالة على الدوام والاستمرار وتجدد الحدث أنا بعد أن. يقول في قوله عز وجل (الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون)<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى (ثم ينقضون) عطف المستقبل على الماضي، لأن الغرض أن من شأنهم نقض العهد مرة بعد مرة أخرى، في مستقبل أوقاتهم بعد العهد اليهم<sup>(٤)</sup> وبمثل ذلك يعمل ورود الفعل المضارع تصدّون في آية الحج (ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله)<sup>(٥)</sup> فيقول "لان المعنى: ومن شأنهم الصد ثم ينظر له بقوله (الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله).<sup>(٦)</sup>

ويلحظ ان الماضي قد يرد في موضع المضارع، ويبين ان الغرض منه "ارادة التقريب"، ويضرب له مثلاً قوله تعالى (ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة)، (ولو

(١) التبيان: ١/٣٦٤.

(٢) التبيان: ١٠/٣٨٤.

(٣) الأنفال: ٥٦.

(٤) التبيان: ٥/١٤٣.

(٥) الحج: ٢٥.

(٦) التبيان: ٧/٣٠٦.

تري اذ وقفوا على النار).. ويحكى ذلك عن ابي علي الفارسي<sup>(١)</sup> وكأنه اراد بالتقريب، تقريب الحدث والاشعار بتحقيق وقوعه. بدليل قوله في آية الانفال (ليقضي الله أمرا كان مفعولاً)<sup>(٢)</sup>: "وانما قال (كان مفعولاً) والمعنى: يكون مفعولاً في المستقبل، لتحقيق كونه لامحالة حتى صار بمنزلة ما قد كان، اذ قد علم الله أنه كائن لامحالة.<sup>(٣)</sup> والمشهور عند النحويين أن (كان) في مثل هذا الموضع تدل على الاستمرار، ولا تختص بزمان معين. ولعله اراد أن الاستقبال بعض مدلولاتها:

على أن الطوسي قد يتمسك بظاهر دلالة الفعل الزمانية وصيغته التي وردت في التنزيل، حين يرى أن العدول عنهما لاداعي له، ففي قوله تعالى ( أعد الله لهم جنات تجري من تحتها الانهار)<sup>(٤)</sup>، لم ير أن إعداد الجنات مستقبل، لان ذلك ترك للظاهر، وانما رآه واقعاً، وقد أخر عنه القرآن قبل مجيئه، لان تصويره "أدعى الى الطاعة واكد في الحرص عليها".<sup>(٥)</sup>

#### ز- التغليب:

أشار الطوسي غير مرة الى تغليب المذكر على المؤنث في القرآن. كما في آية البقرة: (ويحب المتطهرين)، اذ بين انه "لم يقل المتطهرات، لان المؤنث يدخل في المذكر لتغليبه عليه"<sup>(١)</sup>، وبين أن العرب يغلبون المذكر على المؤنث في مثل هذا "تنبيهاً على الأكمل"، كما يغلبون المخاطب على الغائب، فيقولون: بلغنا كما، وان كان أحدهما حاضراً، والآخر غائباً.<sup>(٢)</sup> كما اشار مرات الى تغليب العاقل على غيره، كالذي في قوله عز وجل ( والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع)<sup>(٣)</sup> يقول: "وانما قال "منهم" تغليبا لما يعقل على ما لا يعقل".<sup>(٤)</sup>، وأشار الى تغليب الاكثر على الأقل

(١) التبيان: ٦٥/٢.

(٢) الانفال: ٤٤.

(٣) التبيان: ١٣١/٥.

(٤) التوبة: ٨٩.

(٥) التبيان ٢٧٦/٥-٢٧٧.

(٦) التبيان: ٢٢٢/٢ وانظر ١٣٣/٣ و١٩٦/٦.

(٧) التبيان: ١٢/٢.

(٨) النور: ٤٥.

(٩) التبيان ٤٤٨/٧ وانظر ٤٨٦/٨.

في مثل قوله تعالى (والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها)،<sup>(١)</sup> إذ بين أنه أخبر عنهم بعبارة "يقولون"، وإن كان فيهم الوالدان لا ينطقون تغليبا للاكثر، كقولك: قال أهل البصرة وإن كان قولا لبعضهم<sup>(٢)</sup> وجعل التغليب في مثل "سنة الغمرين" من باب تغليب الأخف على الأثقل، وعلل ذلك بقوله "لأن المفرد أخف من المضاف"<sup>(٣)</sup>. ومراده أن غمر غلب على ابي بكر رضى الله عنهما، لانه اسم مفرد وليس مركبا، إذ الاضافة ضرب من التركيب في الكلام. والمفرد أخف من المركب. وأشار الى ضرب من التغليب سماه تغليب الأوائل على الثواني، في وقوفه عند آية البقرة: (يتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشرا)<sup>(٤)</sup> وهو أنه قال "عشرا" "لتغليب الليالي على الايام اذا اجتمعت في التاريخ وغيره، لأن ابتداء شهور الاهلة لليالي منذ طوع السهلال. فلما كانت الاوائل، غلبت، لان الاوائل أقوى من الثواني" ثم احتج له بقول الشاعر: أقامت ثلاثا بين يوم وليلة.<sup>(٥)</sup>

(٤)

### علم البيان

#### أ- التشبيه:

يتكلم الطوسي على التشبيه في مواضع من تفسيره، مشيراً الى بعض قواعده وصوره، فيرى أن التشبيه يكون أحسن حين يحذف منه وجه الشبه، ويجد مصداق ذلك في مثل قوله عز وجل: (مثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً)،<sup>(١)</sup> فيبين أن المعنى عند أكثر المفسرين: مثل الذين كفروا في دعائك إياهم، كمثل الناعق في دعائه المنعوق به من البهائم التي لاتفهم، كالبقرة والابل والغنم.. ثم يقول: والحذف في مثل هذا أحسن، كقولك في سيئ الفهم: هو

(١) النساء: ٧٥.

(٢) التبيان ٢٥٩/٣ وانظر ٧٧/٦.

(٣) التبيان: ٣٦٦/٤.

(٤) البقرة: ٢٣٤.

(٥) التبيان ٢٦٣/٢-٢٦٤.

(٦) البقرة: ١٧١.

كالحمار، وفيمن هو شجاع: زيد كالأسد، لأن المعنى في أحد الشينين أظهر، فيشبهه به الآخر ليظهر بظهوره. وهذا من باب حسن البيان<sup>(١)</sup>

ونراه يشير الى التشبيه الذي يتعدد فيه طرفا التشبيه، ثم يكتفي في كل طرف - للإيجاز - بذكر شيء واحد، يدل على ماهو محذوف. ففي الآية الأنفة، يفترض الطوسي ان سائلا يسأل هذا السؤال: "كيف قوبل الذين كفروا - وهم المنعوق به - بالناعق، ولما يقابل المنعوق به بالمنعوق به - في ترتيب الكلام - أو الناعق بالناعق؟ ويجب: بأن ذلك" للدلالة على تضمين الكلام تشبيه اثنين باثنين: الداعي للإيمان للمدعو من الكفار، بالداعي الى المراء للمدعو من الاتعام. فلما أريد الإيجاز، أبقى ما يدل على ما ألقى. فأبقى في الاول ذكر المدعو، وفي الثاني ذكر الداعي. ولو ترتب على ماقال السائل لبطل هذا المعنى<sup>(٢)</sup>. ومراده ان التشبيه في الآية، لو كان كما أراده السائل: مثل الذين كفروا كمثل الذي لا يسمع دعاء ونداء، أو مثل الداعي الى الإيمان كمثل الناعق بالاتعام، لما دل على هذا التعدد الذي في طرفيه، ولا شعر أنه تشبيه شيء بآخر لاتشبيه شينين بشينين.

ويسمى الطوسي التشبيه المركب تمثيلاً، ويلحظ أنه لا يراد به تشبيه شيء بشيء، بل يراد تشبيه حال بحال وصورة بصورة، او على حد تعبيره "فعل بفعل". فنراه في وقوفه عند آية البقرة (مثلهم كمثل الذي استوقدوا ناراً فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم...) <sup>(٣)</sup> يتساءل: كيف اضاف المثل الى الجمع ثم شبهه بالواحد في قوله "كمثل الذي استوقدوا ناراً" هلا قال: كمثل الذين استوقدوا ناراً؟ ويجب بأن ذلك جائز حسن، لانه جعله مثلاً لأفعالهم وليس مثلاً لأجسامهم. وينظر له بقوله تعالى (تدور اعينهم كالذي يغشى عليه من الموت)، ويقدر المعنى: كدور أعين الذين يغشى عليه من الموت، ويقول: "لأن التمثيل وقع للفعل بالفعل". ثم يشير بعد ذلك الى التشبيه المفرد، كتشبيه جماعة من الرجال في تمام الخلق والطول بجماعة النخل، ويبين أن المطابقة العددية بين المشبه والمشبه به في مثل هذا لازمة، فلا يجوز تمثيل الجماعة بالمفرد، بل تمثل الجماعة بالجماعة والمفرد بالمفرد، ثم يحلل التشبيه في الآية ليوضح الفرق بينهما فيقول: "والفرق بينهما أن معنى الآية:

(١) التبيان: ٧٧/٢.

(٢) التبيان ٧٨/٢ - ٧٩.

(٣) البقرة: ١٧.

أن مثل استضاءة المنافقين بما اظهروا من الاقرار بالله وبمحمد صلى الله عليه وآله، وبما جاء به قولاً، وهم مكذبون به اعتقاداً، كمثّل استضاءة الموقد، ثم اسقط ذكر الاستضاءة واضاف المثل اليهم<sup>(١)</sup> وبذلك بين لنا الطوسي الفرق بين اسلوب التشبيه المركب واسلوب التشبيه المفرد. وأهم من ذلك كله التفاته الى التشبيه الذي يكون فيه المشبه به خيالياً وهمياً، اذ وصفه بأنه "متصور"، ونظر له ببعض الشواهد التي اعتمدها البلاغيون من بعد شاهدها له. فقال في آية البقرة: (مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثّل حبة اتبنت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء)<sup>(٢)</sup>: "فان قيل: هل رُئي في سنبلة مائة حبة حتى يضرب المثل بها؟ قيل عنه ثلاثة اجوبة: اولها أن ذلك متصور، فشبه لذاك وان لم ير، كما قال امرؤ القيس: ومسونة زرق كانياب أغوال، وقال تعالى "طلغها كأنه رؤوس الشياطين".<sup>(٣)</sup>

ومما يجدر التنويه عنه أنه عدّ التشبيه مثل قولهم: "إذ هو الشمس ضياء استعارة". ورأى أنه أبلغ من قولهم: هو كالشمس ضياء وهذا يعني أن الاستعارة عنده ابلغ من التشبيه.

#### بدا الحقيقة والمجاز:

وعنى الطوسي بمباحث علم البيان الاخرى من حقيقة ومجاز واستعارة. وقد رأيناه، عند الكلام على منهجه اللغوي، يذكر الدلالات اللغوية والشرعية والعرفية - الفلسفية والكلامية - للالفاظ، وهي التي تمثل جانب الحقيقة من دلالة اللفظ.<sup>(٤)</sup> ونضيف هنا بايجاز ماله تعلق بالحقيقة والمجاز. فالطوسي حين يوازن بين الحقيقة والمجاز، يرى أن المجاز أفضل من الحقيقة، الا أن أفضليته ليست مطلقة، بل هي نسبية تختص بموضوع دون آخر. وهو يفصح عن هذا الرأي اذ يقول "فان قيل: هلا كان القرآن كله حقيقة ولم يكن فيه من المجاز؟ فان الحقيقة أحسن من المجاز. قلنا: ليس الامر على ذلك فان المجاز في موضعه أولى وأحسن

(١) التبيان: ١/٨٤-٨٥.

(٢) البقرة: ٢٦١.

(٣) التبيان: ٢/٣٣٢.

(٤) التبيان: ٢/٣٨.

من الحقيقة. ويرى ان هذه الافضلية النسبية تعود الى مافي المجاز " من الایجاز من غير اخلال بمعنى"، كالمبالغة بالاستعارة التي لاتنوب منابها الحقيقة<sup>(١)</sup>.

والطوسي يحمل بعض ما قيل أنه مجاز على الحقيقة العرفية، وهي التي حددت بأن " يشتهر المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة منكرأ<sup>(٢)</sup>. فالمعروف أن البلاغيين يعدون مثل قوله تعالى " تجري من تحتها الانهار" مجازا عقليا أو حكيميا، متأثرين بهذه التسمية بعبد القاهر الجرجاني.<sup>(٣)</sup> ويقدرّون الكلام: مياه الانهار. والطوسي يقدر هذا التقرير ويقول "لأن الماء هو الجاري دون الانهار"، ولكنه يعده حقيقة عرفية اذ يقول " غير أنه بعرف الاستعمال سقط عنه اسم مجاز، كما سقط من قولهم: هذا شعر امرئ القيس وان كان المراد أنه حكاية عنه"<sup>(٤)</sup>. على حين يعد قوله تعالى " واسأل القرية" مجازا لامحالة لانه لابد فيه من تقدير أهلها.<sup>(٥)</sup> وكأنه يجعل التقدير في المجاز العقلي الذي من هذا النوع، ضابطا لتمييزه من الحقيقة العرفية.

وللطوسي آراء في الحقيقة والمجاز تتعلق بأصول البلاغة، منها: عدم قياسية المجاز. فلا يصح أن تقول مثلا: لاظلم الا على الظالمين، قياسا على قوله تعالى: ( لاعدوان إلا على الكافرين)، " لان ذلك مجاز والمجاز لايقاس عليه عند أكثر المحصلين لئلا تلتبس الحقيقة بالمجاز"،<sup>(٦)</sup> وهذا الحصر نسبي اذ هو متعلق بعصر الطوسي. لان معظم العلماء يقولون بقياسية المجاز والنقل، متى تحقق بين المعنيين العلاقات المقررة في علم البيان، مما جرت عادة العرب أن يعتمدوا عليه في تعبيرهم المجازي.<sup>(٧)</sup> ومنها أخذه عند الترجيح باستصحاب الاصل - وهو الحقيقة -، اذا احتمل الكلام وجهين احدهما حقيقة والاخر مجاز. وليس هناك من دليل قطعي على أن المتكلم أراد أحدهما.<sup>(٨)</sup> فيكون الرجوع الى المعنى الحقيقي رجوعاً الى الاصل واستصحاباً له. ومنها: أن المجاز يتعلق بالحقية وجوداً وعدمًا،

(١) التبيان ٣٨/٣.

(٢) العلوي: الطراز ٥٢/١.

(٣) دلائل الاعجاز ص ٢٨٦ وما بعدها وقد مثل له من التنزيل بقوله تعالى " فما ربحت تجارتهم".

(٤) التبيان ٢٣٢-٢٣٣.

(٥) التبيان ٢٣٣/٣.

(٦) التبيان: ١٤٨/٢.

(٧) وافي: فقه اللغة ص ٢٢٦.

(٨) التبيان: ٦٨-٦٩.



فإذا استحالت الحقيقة استحالة المجاز، يقول تعليقاً على آية يونس ( قالوا اتخذ الله ولداً سبحانه): " ولا يجوز اتخاذ الولد على الله على وجه التنبئ، لانه لما استحال حقيقة عليه استحالة مجازه المبني عليها".<sup>(١)</sup> وهذا كما ترى يتعلق بتنزيهه الخالق عن الشبيه والمثيل.

### جمال المجاز العقلي:

تنبيه الطوسي الى المجاز العقلي في غير موضع من التنزيل، والتفتت الى بعض علاقاته. الا أنه لم يسمه مجازاً عقلياً أو حكيمياً، كما سماه عبد القاهر ومن تابعه من البلاغيين، فنراه يلتفت الى المجاز العقلي الذي علاقته الاسناد الى الزمان، في قوله تعالى: ( ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ماقدّمتم لهن)،<sup>(٢)</sup> فيقول " اضاف الاكل الى السنين لانها بمنزلة ما يأكل ذلك، لوقوع الاكل فيها ، كما يكون الاكل في الآكل " ثم ينظر له بقول الشاعر:

نهارك يامغرور سهوً وغفلةً \* \* \* وليك نومٌ والردى لك لازم<sup>(٣)</sup>.

ويشير الى المجاز العقلي الذي علاقته الاسناد الى الفاعل والمراد المفعول، كما في قوله تعالى (فهو في عيشة راضية) يقول " أي مرضية، ففاعل - ههنا - بمعنى مفعول".<sup>(٤)</sup>

### جمال المجاز المرسل:

ووقف الطوسي مراراً عند المجاز المرسل، في آي التنزيل وأشار الى كثير من علاقاته، كالجزئية - وهي تسمية الشيء باسم جزئه - في مثل قوله تعالى ( بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن) فبين انه " اما جاز ( أسلم وجهه لله)<sup>(٥)</sup>، على معنى أسلم نفسه لله، على مجرى العرب في استعمال وجه الشيء وهم يريدون نفس الشيء. الا أنهم ذكروه باللفظ الاشرف الأتبع ودلوا عليه. كما قال " كل شيء هالك الا وجهه اي إلا هو، " ثم اجتج له بيتين من الشعر احدهما للاعشى والآخر لذي الرمة.<sup>(٦)</sup>

(١) التبيان: ٤٠٦/٥.

(٢) يوسف: ٤٨.

(٣) التبيان: ١٥٠/٦.

(٤) التبيان: ٤٠٠/١٠.

(٥) البقرة: ١١٢.

(٦) التبيان: ٤١٢/١.

واشار الى المجاز المرسل الذي علاقته اعتبار ماكان، في وقوفه عند قوله تعالى ( وآتو اليتامى أموالهم)<sup>(١)</sup> مستدلا عليه بحديث الرسول (ص)، ومنظرا له بقول العرب، اذ قال " وسماهم يتامى بعد البلوغ وايناس الرشد مجازا، لأن النبي (ص) قال: (لا يتم بعد احتلام)، كما قالوا في النبي (ص): انه يتيم أبي طالب، بعد كبره، يعنون أنه رباة".<sup>(٢)</sup>

وبالمثل التفت الى المجاز المرسل باعتبار مايؤول اليه الشيء، حين وقف عند آية هود (فأما الذين شقوا ففي النار)<sup>(٣)</sup>، فقال " وانما سمي الشقي شقيا قبل دخوله في النار؛ لانه على حال تؤديه الى دخولها من قبائح اعماله. وجعل منه قول النبي (ص): (إن الشقي شقي في بطن أمه)، وعلق عليه بقوله " لان المعنى: أن المعلوم من حاله أن سيشقى بارتكاب المعاصي التي تؤديه الى عذاب النار، كما يقال لولد شيخ هرم: هذا يتيم، ومعناه انه سييتيم"<sup>(٤)</sup>.

وتنبه الى المجاز المرسل الذي علاقته المسببية في مثل الآية الكريمة (ولقد كنتم تمنون الموت من قبل ان تلقوه فقد رأيتموه وانتم تنظرون)<sup>(٥)</sup>، فبين ان لمي رأيتموه حذفنا ومعناه رأيتم اسباب الموت، لأن الموت لا يرى، كما يقال الشاعر:

ومحلماً يمشون تحت لوائه \*\*\* والموت تحت لواء آل محلم<sup>(٦)</sup>

#### الاستعارة:

اشار الطوسي الى الاستعارة القرآنية في مواضع من تفسيره، واشاد بحسنها وروعها في مثل قوله تعالى، "واشتعل الرأس شيبا"، مبينا انها من احسن الاستعارات " وان القرآن اراد بذلك ان الشيب انتشر في الرأس كما ينتشر شعاع النار"<sup>(٧)</sup>. وقد رأينا سائفا ينظمها في سلك المجاز، ونراه في وقوفه عند آية البقرة: (وان منها لما يهبط من خشية الله)<sup>(٨)</sup> يعدها ضربا من المجاز اللغوي والتشبيه، ملاحظا ما أحدثته اضافة الخشية الى الحجارة، من تشخيص لهذا

(١) النساء: ٢.

(٢) التبيان: ١٠١/٣.

(٣) هود: ١٠٦.

(٤) التبيان ٦٦/٦-٦٧.

(٥) آل عمران: ١٤٣.

(٦) التبيان: ٥/٣.

(٧) التبيان: ١٠٤/٧.

(٨) البقرة: ٧٤.

العنصر الصامت من عناصر الطبيعة ،واضفاء صفة الحي المدرك عليه .ومنظراً لها بآية" الكهف فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض"<sup>(١)</sup> . ونراه ينزع الى اعتبار التعبير استعارياً في بعض الآي التي يصادم ظاهرياً عقيدته كحرية الاختيار في الأفعال وعدم الجبر ،فهو يحمل الختم في آية البقرة (ختم الله على قلوبهم)<sup>(٢)</sup> على الاستعارة ويؤوله بالشهادة فيقول :أي شهد عليها بأنها لاتقبل الحق . ويقول القائل :أراك تختم على كل ما يقول فلان ،أي تشهد به وتصدق به ،وقد ختمت عليك بأنك لاتعلم ،أي شهدت ،وذلك استعارة<sup>(٣)</sup> .فهو يلتفت هنا الى الاستعارة التصريحية التبعية ،اذ يجعل الشهادة على قلوب المنافقين مشبهة بالختم عليها ،ويجري الاستعارة في الفعل.

ويقطن الطوسي الى (الاستعارة العنادية) ،وهي التي تستعمل في ضد او نقيض ،اذ يستعار فيها الشي لصدده<sup>(٤)</sup> . فيقول تعليقا على قوله تعالى : (فبشرهم بعذاب أليم ) :أي ضعه موضع البشارة ويحتج بقول الشاعر :

اخاف زيادا أن يكون عطاؤه \*\*\* أداهم سؤداً او منحدرجة سمنرا<sup>(٥)</sup>

ويلتفت الطوسي الى الاستعارة التمثيلية ،فيسمىها مثلاً وتمثيلاً ،ملاحظاً ان من فاندتها تصوير المعنوي بصورة الحسي ،لتقريب المعنى وتوضيحه في الأذهان ،ففي آية البقرة (فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها)<sup>(٦)</sup> ،يقول فالعروة الوثقى :الايمن بالله عن مجاهد ،وجرى مجرى المثل لحسن البيان بإخراج ما لايقع به الاحساس الى ما يقع به<sup>(٧)</sup> . وفي آية الشورى (تكاد السموات ينفطرن من فوقهن)<sup>(٨)</sup> يقول ذلك على وجه التمثيل ليس لأن السموات تفعل شيئاً او تنكر شيئاً ،وانما السموات لو انشقت لمعصيته

(١) التبيان: ١/ ٣١١.

(٢) البقرة: ٧.

(٣) التبيان: ١/ ٦٣.

(٤) السيوطي: الاتقان ٢/ ٤٦.

(٥) التبيان: ٣/ ٢١.

(٦) البقرة: ٢٥٦.

(٧) التبيان: ٢/ ٣١٣.

(٨) الشورى: ٥.

استعظاما لها . اولشي من الاشياء ،لتفطرت استعظاما لكفر من كفر بالله وعبد معه غيره<sup>(١)</sup> .

### الكناية والتعريض:

لم تتخذ (الكناية) في تفسير الطوسي طابعها البلاغي المعروف ،وانما اتخذت طابعا نحويا صرفا غير مشوب بأية لمحة بلاغية .وهو ما اثار استغرابا حقا ،اذ كانت الكناية معروفة بسمتها البلاغية في مؤلفات البلاغيين الذين سبقوا عصره ،كالجاحظ وابن المعتز وقدامة بن جعفر وابي هلال العسكري<sup>(٢)</sup> وغيرهم .اما (التعريض) ، فهو عند الطوسي التعريض البلاغي المعروف . وقد اشار اليهما معا عند تفسير قوله تعالى (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او كننتم في أنفسكم)<sup>(٣)</sup> ، فقال والفرق بين التعريض والكناية ، ان التعريض :تضمن الكلام دلالة على شي ليس يذكر فيه . والكناية :العدول عن الذكر الأخص بالشيء الى ذكر يدل عليه . فالاول كقول القائل :ما اقبح البخل ،يعرض بأن المخاطب بخيل ، ولعن الله الملحدين ،يعرض له بالاحاد . والثاني ،كقولك :زيد ضربته كنييت عنه بالهاء الموجودة في : ضربته<sup>(٤)</sup> . فواضح انه اراد بالكناية الكناية بالضمير عن الظاهر . وهي ليست من الكناية البلاغية في شيء .

(٥)

### علم البديع

لم تكن عناية الطوسي بموضوعات البديع مثل عنايته بموضوعات المعاني والبيان ،وكأنه وجد الميزة الكبرى لبلاغة القرآن واعجازه البلاغي تتجلى في هذين العلمين الهامين من علوم البلاغة .

وقد اشار من خلال تفسيره لآي الى المقابلة والازدواج والفواصل والاسجاع والمشكلة والمجانسة والمطابقة والالتفات ونحوها من الموضوعات التي ادرجها المتأخرون ،كالسكاكي ،ضمن علم البديع .

(١) التبيين: ١٤٣/١-١٤٤ .

(٢) ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ص ٥٤ ، ٧٣ ، ٩٠ ، ١٤٢ .

(٣) البقرة: ٢٣٥ .

(٤) التبيين: ٢/٢٦٦ .

## المقابلة:

لم يكتف الطوسي في كلامه على المقابلة القرآنية بالوصف وبيان صور التقابل وكيفياته وإنما شفعه في الغالب بالتعليل . او بعبارة اخرى بالسبب الذي من اجله قابل القرآن بين لفظتين او عبارتين ،وله في ذلك ملاحظ ذات قيمة.ونلاحظ انه جعل التقابل ضربين:احدهما لفظي والآخر معنوي ،وذكر من التقابل اللفظي عدة صور . فمنه التقابل بين اسمين في مثل آية الانعام ( ان ربك سريع العقاب ) وانه (لغفور رحيم)<sup>(١)</sup> يقول" وانما قابل بين العقاب والغفران ولم يقابل بالثواب؛ لأن ذلك ادعى الى الاقلاع عما يوجب العقاب، لانه لو ذكر الثواب، لجاز أن يتوهم أنه لمن لم يكن منه عصيان".<sup>(٢)</sup> ومنه التقابل بين فعلين، لا من جهة المعنى ولكن من جهة الزمن. يقول في آية الانعام ( فان كذبوك فقل ربكم ذو رحمة واسعة)<sup>(٣)</sup> : " وانما قابل بين لفظ الماضي في قوله ( كذبوك ) بالمستقبل في قوله، فقل" لتأكيد وقوع القول بعد التكذيب، اذ كونه جوابا يدل على ذلك".<sup>(٤)</sup> ومن ذلك التقابل بين تركيب وتركيب أو صورة وصورة، وقد نوه عنه في سورة المرسلات، اذ لاحظ التقابل بين صورة العذاب الحي التي دل عليها قوله تعالى في مخاطبة الكافرين (اتطلقوا الى ظل ذي ثلاث شعب\* لا ضليل ولا يُغنى من الذهب).<sup>(٥)</sup> ويبين صورة النعيم الحسي لأهل الجنة، التي دل عليها قوله بعد ذلك بعشر آيات ( ان المتقين في ظلال وعيون) فقال" وجاء الكلام- على التقابل- للكافرين من قوله (في ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغنى من الذهب)، مقابل أهل الجنة في ظل قصور الجنة واشجارها".<sup>(٦)</sup>

واشار الى التقابل المعنوي في وقوفه عند آية آل عمران: ( ولیمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين) فقال" وانما قابل بين التمحيص والمحقق، لان محق هؤلاء باهلاك ذنوبهم، نظير محق أولئك باهلاك أنفسهم.وهذا مقابلة في

(١) الانعام: ١٦٥ .

(٢) التبيان: ٣٣٩/٤ .

(٣) الانعام: ١٤٧ .

(٤) التبيان: ٣٠٨/٤ .

(٥) المرسلات: ٣١٠٣٠ .

(٦) التبيان: ٢٣٥/١٠ .

المعنى".<sup>(١)</sup> ونلاحظ هنا أن التقابل المعنوي اتخذ عند شكل التناظر بين معنيين، على حين اتخذ التقابل اللفظي، كما رأينا أنفاً، شكل التضاد، وكأنه ذهب في هذا مذهب أبي هلال العسكري، من أن المقابلة لفظية ومعنوية وأنها تكون "على جهة الموافقة أو المخالفة"<sup>(٢)</sup>، إلا أنه يخالفه في التمثيل؛ إذ جعل أبو هلال اللفظية من قبيل ما بين "نورث" و "ورث".<sup>(٣)</sup> وهذا من التجنيس عند الطوسي.

**المشكلة:**

يرى الطوسي أن الكلام مع المشكلة أبلغ<sup>(٤)</sup>، ويسمى المزاجية، ويجريها فيما يدل على الجزاء من العبارات، متابعاً في ذلك المبرد<sup>(٥)</sup> والرماني<sup>(٦)</sup>. ففي قوله تعالى (ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين)،<sup>(٧)</sup> يذكر أن في معنى الآية قولين: الثاني (مكروا) "باضمار الكفر" (ومكر الله) بمجازاتهم عليه بالعقوبة "ثم بقول" والمكر وإن كان قبيحاً، فأنما أضافة تعالى الى نفسه لمزاجية الكلام، كما قال (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)، وليس باعتداء وإنما هو جزاء، وهذا أحد وجوه البلاغة<sup>(٨)</sup> ويسمى المزاجية في بعض المواضع ازدواجاً، إذ يذكر في آية النساء: (إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم)، إن معنى الخداع من الله يحتمل أمرين "أحدهما أن يجازيهم على خداعهم. فسمى الجزاء باسم الشيء للازدواج، كما قال (وجزاء سيئة سيئة مثلها)، والجزاء ليس بسيئة، وقال (ومكروا ومكر الله)، والله لا يمكر، غير أنه يجازي عليه<sup>(٩)</sup>.

### الفواصل والاسجاع:

وغني الطوسي بالفاصلة القرآنية، وأشار الى حسن موقعها في الآية، وتناسقها معنوياً مع ما قبلها من الكلام، بحيث لا تغني عنها لفظة أخرى. وكان

(١) التبيان: ٣/٣.

(٢) العسكري: الصناعتين ص ٣٤٦.

(٣) المصدر نفسه: المكان نفسه.

(٤) التبيان: ٢/١٤٨.

(٥) ما اتفق لفظاً واختلف معناه ص ١٣ وما بعدها.

(٦) النكت في اعجاز القرآن ص ٩٩.

(٧) آل عمران: ٥٤.

(٨) التبيان: ٢/٤٧٦.

(٩) التبيان: ٣/٣٦٥.

لايقنع بالوصف دون التعليل، يقول في آية البقرة (قوله معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى): "ولو وقع موقع" حليم" حميد" أو "عليم"، لما حسن، لانه تعالى نهاهم ان يتبعوا الصدقة باليمن، وبين أنهم ان خالفوا ذلك فهو غني عن طاعتهم، حليم في ان لايعاجلهم بالعقوبة".<sup>(١)</sup>

وفرق الطوسي بين الفواصل والاسجاع في التسمية والوصف، فلم يسمها اسجاعا ولم يجعلها كسجع الكهان في الخصائص والصفات، كما فرق بينهما وبين القوافي الشعرية. ففي تفسير آيتي الحاقة: (وما هو بقول شاعر قليلا ماتؤمنون\* ولا بقول كاهن قليلا ماتذكرون).<sup>(٢)</sup> يقول "فالكاهن: هو الذي يسجع في كلامه على ضرب من التكلف لتشاكل المقاطع، وهو ضد ماتوحبه الحكمة في الكلام، لانها تقتضي أن يتبع اللفظ المعنى، لانه انما يحتاج الى الكلام للبيان به عن المعنى. وانما البلاغة في الفواصل التي يتبع اللفظ فيها المعنى. فتشاكل المقاطع ثلاثة اضرب" فواصل بلاغة وسجع كهانة وقواف تتبع الزنة".<sup>(٣)</sup>

فواضح ان الطوسي جعل سجع الكهان معيبا لكونه متكلفا ليراعي المعنى، وانما يراعي التناسق الموسيقي بين أواخر الالفاظ. وبذلك أخلاه من سمة البلاغة، على حين أثبتها للفواصل لانها تتبع المعنى وتراعيه. ويكاد رأيه هذا يقرب من رأي الرماني، لولا ان الرماني يعمم العيب على الاسجاع كلها؛ اذ يقول "الفواصل بلاغة والاسجاع عيب"<sup>(٤)</sup>، على حين يخصصه الطوسي بسجع الكهان كما هو جلي من كلامه السالف. وهذا جيد، لان سجع النبي(ص)<sup>(٥)</sup> والخلفاء الراشدين<sup>(٦)</sup> وبلغاء العرب والمسلمين، مغاير تماما لسجع الكهان؛ لأنه يأتي عفوا خاطرا ولا يحيف على المعنى. ولعل الطوسي يعد هذا الضرب من السجع من قبيل الفواصل، بعد أن ميزها من سجع الكهان ووصفها عموما بالبلاغة.

(١) التبيان: ٣٣٥/٢.

(٢) الحاقة: ٤٢، ٤١.

(٣) التبيان: ١٠٩/١٠.

(٤) الرماني: النكت في اعجاز القرآن ص ٩٧ وقد نقد ابن سنان عليه هذا الاطلاق والتعميم. وبين ان من الاسجاع ما هو محمود ان خلا من التكلف. انظر سر الفصاحة ص ١٦٤-١٦٥.

(٥) انظر في الصناعتين ص ٢٦٧ نماذج من سجع النبي(ص).

(٦) انظر في نكت الانتصار للباقلاني بعض الاسجاع المستحسنة، مروية عن أبي بكر الصديق ص ٢٦٦.

وينوه الطوسي بالتلاؤم الموسيقي بين الالفاظ بصورة متعددة، فهو يرى مثلا أن القرآن قد يحدث تغييرا في روي الفاصلة، لتتسجم مع أخواتها في بقية الآيات. وهنا يجعل التقاء بينهما وبين القافية، مع احتفاظها طبعا بصفة البلاغة، التي ميزها بها من القافية، من حيث ان الأخيرة تتبع الزنسة فلا تتقيد أحيانا بالمعنى. فنراه مثلا يلحظ أن ( مواقيت ) لم تصرف في آية البقرة ( قل هي مواقيت للناس والحج )<sup>(١)</sup> وصرفت ( قوارير ) في آيتي الانسان ( ويطاف عليهم بأنية من فضة وأكواب كانت قواريرا \* قواريرا قدروها تقديرا ) فيعلل ذلك بقوله " لان ( قوارير ) فاصلة في رأس آية فصرفت لتجري على طريقة واحدة في الآيات كالقوافي<sup>(٢)</sup> . ويلحظ أن الباء اثبتت في " اتبعوني " في قوله تعالى ( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله )،<sup>(٣)</sup> وحذفت من " اطيعوني " في قوله تعالى ( فاتقوا الله وأطيعون )، فيرى أن الحال مختلفة في الموضعين؛ إذ إن الاولى " وسط آية " والثانية " رأس آية نوي بها الوقف، لتشاكل رؤوس الآي، لان سبيل الفواصل سبيل القوافي<sup>(٤)</sup> . يريد في اتزان حروف الروي وتلاؤمها في الجرس. وكان ابن سنان يذهب الى أنهم حذفوا الباء من ( يسري ) و ( الوادي ) للموافقة في الفواصل<sup>(٥)</sup> . والضرب الآخر من المشاكل، وهو الخاص بغير الفواصل، يكون التغيير فيه بالعدول عن صيغة الى أخرى، لتكون الالفاظ متناسقة في الوزن منسجمة في البنية، ففي قوله تعالى ( فلعلك تارك بعض مايوحى اليك وضائق به صدرك )<sup>(٦)</sup>، يقول: و ( ضائث ) و ( ضيق ) واحد، الا أن ( ضائق ) هنا أحسن لمشاكلته لقوله ( تارك )<sup>(٧)</sup> . وهو ملحظ شكلي كما ترى، والذي يبدو لنا أن هذا الاستعمال متعلق بالمعنى، لما في ( ضائق ) من دلالة تختلف عن ( ضيق )، إذ إن ضيق صفة مشبهة وهي تفيد ثبوت الصفة للموصوف، وظاهر الآية يشعر بأن ذلك الضيق موقوت

(١) البقرة: ١٨٩.

(٢) التبيان: ١٤١/٢.

(٣) آل عمران: ٣١.

(٤) التبيان: ٤٣٨/٢.

(٥) ابن سنان: سر الفصاحة ص ١٦٥-١٦٦.

(٦) هود: ١٢.

(٧) التبيان: ٤٥٦/٥.



بحالة معينة وظروف خارجية آنية، ولذلك عبر عنه القرآن باسم الفاعل دون الصفة المشبهة.

#### المجانسة:

أشار الطوسي استطراد إشارة عابرة الى الجنس والطباق في تفسير آية آل عمران: (ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين)، فيبين ان المجانسة نحو قوله (يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والابصار)، وأن المطابقة نحو قوله (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا)، بالنصب على مطابقة الجواب للسؤال<sup>(١)</sup>، حتى اذا بلغ آية الروم (فأقم وجهك للدين القيم)، عاد الى ذكر الجنس ثانية، موردا مزيذا من الشواهد القرآنية. فيبين أن الكلام في الآية "مجانس فيه للبلاغة" وأنه مثل قوله (انصرفوا صرف الله قلوبهم) وقوله (يوماً تتقلب فيه القلوب والابصار) وقوله (يمحق الله الربا ويربي الصدقات)<sup>(٢)</sup> وهذا يعني أن مفهوم التجانس عنده هو نفس رآه البلاغيون الاوائل الذين سبقوه كالرمامي<sup>(٣)</sup>، أو عاصروه كالبلقلائي<sup>(٤)</sup>، وابن سنان الخفاجي<sup>(٥)</sup> وعبد القاهر الجرجاني<sup>(٦)</sup>، وهو ما أخذ به المتأخرون قاطبة. على حين كان مفهوم المطابقة عنده أشبه بالتناسب، اذ عدها التوافق بين الجواب والسؤال، وهو مفهوم مشوب بالغموض، فضلا عن مغاييرته لما عليه البلاغيون، لأنهم لا يختلفون في أن المطابقة في الكلام هي الجمع بين الشيء وضده<sup>(٧)</sup>...

#### الالتفات:

الالتفات في نظر الطوسي ضرب من التصرف في الكلام، واسلوب معروف في كلام العرب<sup>(٨)</sup>، وله في تفسيره صورة متعددة نشرها في غير موضوع منه. من ذلك الالتفات من الغيبة الى الخطاب، نوه به في وقوفه عند آية البقرة (واذ أخذنا

(١) التبيان: ٤٧٦/٢.

(٢) التبيان: ٢٥٨/٨.

(٣) النكت في اعجاز القرآن ص ١٠٠.

(٤) نكت الانتصار ص ٢٦٢.

(٥) سر الفصاحة ص ١٨٣-١٨٦.

(٦) دلائل الاعجاز ص ٤٥٦ واسرار البلاغة ص ٤.

(٧) العسكري: كتاب الصناعتين ص ٣١٦ وقارن بقول الجرجاني في اسرار البلاغة ص ١٤.

(٨) التبيان: ٣٢٧/١.

ميثاق بني اسرائيل لاتعبدون الا الله وبوالوالدين احسانا وذوي القربى واليتامى  
والمساكين وقولوا للناس حسناً<sup>(١)</sup>؛ إذ لاحظ أنه قال - في قراءة من قرأ بالياء -  
(لاتعبدون) ثم عدل الى خطابهم فقال (وقولوا للناس حسناً)، فبين أن " العرب تفعل  
ذلك كثيراً " وأنهم " اتما استخاروا ان يصيروا الى المخاطبة بعد الخبر، لان الخبر  
انما كان عن مخاطبوه بعينة لا من غيره " <sup>(٢)</sup> ومراده أن المقصود بكلامهم في  
الحالين واحد ، ولهذا التفتوا. ومن ذلك الانتقال من الخطاب الى الغيبة. ففي آية  
يونس: (حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) يقول " عدل عن الخطاب الى الاخبار  
عن الغائب تصرفاً في الكلام " <sup>(٣)</sup> ومنه الالتفات من التكلم الى الغيبة في مثل آتي  
البقرة: (ولقد اصطفيناك في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين، إذ قال له ربه  
اسلم)، يقول " وانما قال: ( اصطفيناك ) على لفظ المتكلم، مع قوله (اذ قال له ربه)،  
على لفظ الغائب، للتصرف في الكلام، كما قال:

باتت تشكى <sup>(٤)</sup>إلى النفس مجهشة \* \* \* وقد حملتك سبعا بعد سبعينا <sup>(٥)</sup>

وبيت لبيد هذا يصلح أن يكون شاهداً للنوع الاول، وان كان التفاتاً لأنه اخبرنا  
ثم خاطبها، كما هو واضح. وبذا ننهي بحثنا عن البلاغة في تفسير الطوسي.  
متوخين فيما أوردناه الإيجاز دون بسط الكلام وتكثير الشواهد على كل وجه بلاغي  
أو التفريع في المقاربات ونحو ذلك..

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) التبيان: نفس المكان.

(٣) التبيان: ٣٦٠/٥.

(٤) في الاصل: (تشكى) بالياء. ة لاصح ما اثبتناه لان الاصل: تشكى، ثم حذت احد التابعين تخفيفاً.

(٥) التبيان: ٤٧١/١ - ٤٧٢.



## نتائج البحث :

(١) دلني البحث في حياة الطوسي على أن أبا جعفر محمد بن الحسن الطوسي المفسر الامامي، ولد في مدينة طوس حراسان سنة ٣٨٥ للهجرة وتلقى دراساته الاولى فيها، وانتقل الى بغداد طلبا للعلم سنة ٤٠٨ للهجرة فأخذ من كبار العلماء الاماميين والسنيين، واستقل بالإمامة العلمية لجماعة الامامية، بعد وفاة أستاذه المرتضى سنة ٤٣٦ للهجرة. وانتقل الى النجف عند نشوب الفتنة سنة ٤٤٨ هـ، وتوفي فيها سنة ٤٦٠ للهجرة، تاركا آثارا علمية متنوعة الموضعات: في الحديث والتفسير، والفقه واصوله، والعبادات، والادعية، والعقائد، وعلم الكلام، والتراجم والسير. وتبين لي أن الطوسي كان واسع الثقافة متنوع المعرفة، معتدلا في تشيعه، له عدد كبير من التلاميذ، وترك طائفة منهم آثارا علمية عديدة.

(٢) ودلني البحث في ( تفاسير الامامية قبل الطوسي )، على أن الطوسي تقدمته عدة تفاسير للامامية، عنيت بالمأثور عن الأئمة وبعض الصحابة والتابعين، من أقدمها التفسير المنسوب للامام الحسن العسكري. وقد استبعدت أن يكون له، لضعف مادته العلمية. وركاكة اسلوبه، ولما فيه من غلو لا يلائم اعتقاد الامام العسكري ولتعارض طائفة من رواياته مع ما روي عن بقية الائمة. ومنها تفسير القمي وتفسير العياشي وتفسير فرات الكوفي. وقد تبين لي أن هذه التفاسير كثيرا ما تنسب إلى الائمة تأويلات بعيدة عن ظاهر النص القرآني وروحه وسياقه، ولا أرى أنها صحيحة النسبة اليهم ولهذا لم أتناوله في الكتاب بالدرس وتنسب اليهم مقدمات في علوم القرآن والتفسير ذات اهمية وتأويلات للآي قريبة من المظاهر، يمكن نسبته في رأيي اليهم. كما دلني البحث على أن الشريفيين الرضوي والمرتضى نحا في تفسير الآي نحا جديدا، في مناهج التفسير عند الامامية، عنيا فيه بالعقل واللغة والبلاغة، نتيجة للحياة العقلية التي ازدهرت في القرن الرابع الهجري، ولعنائتهما بتراث المعتزلة الفكري.

(٣) وتبين لي من البحث في ( مصادر الطوسي في تفسيره ) أنه رجع في تحريره إلى مصادر كثيرة متنوعة، فاعتمد من كتب معاني القرآن على كتاب الفراء والافخش وأبي عبيدة والفضل بن سلمة والزجاج. واعتمد في معرفة الروايات المنسوبة إلى الائمة على تفاسير شيعية قديمة، وهي تفسير ابي الجارود الزيدي وتفسير القمي وتفسير العياشي. كما اعتمد على تفاسير غير شيعية في

مقدمتها تفسير الطبري الذي اقام على رواياته في التفسير وأسباب النزول والنسخ هيكلاً تفسيره. واستقى منه أكثر ما أورده من الروايات المأثورة عن النبي (ص) والصحابة والتابعين، وعني بآرائه ومقولاته في التفسير واللغة والنحو. ورجع إلى تفاسير عدة للمعتزلة، مثل تفسير أبي على الجبائي وأبي القاسم البلخي وأبي مسلم الاصفهاني وعلي بن عيسى الرماني. واعتمد في إيراد الاحاديث النبوية على كتب شيعية مثل كتاب الأموال لمحمد بن علي الصدوق، ومحمد بن محمد بن النعمان المفيد، كما اعتمد على كتب سنية كثيرة مثل مسند الامام احمد بن حنبل، وكتب الصحاح، وتفسير الطبري الذي استقى منه جل ما أورده من أحاديث. واعتمد من كتب السير على كتاب السيرة لابن اسحق والمغازي للواقدي، فنقل منها شيئاً من أسباب النزول من التفسير. ورجع في بيان القراءات المشهورة وتوجيهها والاحتجاج لها، إلى كتاب القراءات وعللها لابن خالويه، والحجة للقرأة السبعة للفراسي. وكان رجوعه إلى الكتاب الثاني أكثر، إذ اعتمد عليه من بداية تفسيره. واعتمد على كتب في اللغة والنحو في مقدمتها كتاب العين المنسوب للخليل بن احمد، كتاب سيبويه، وجمهرة اللغة لابن دريد، وتهذيب اللغة للأزهري. وتبين لي أن الطوسي كان يلون منهجه في الإفادة من هذه المصادر، فقد يورد نص الكلام الذي ينقله كاملاً، أو يجتزئ ببعضه دون بعض، أو يأخذ معناه دون أن يلتزم بألفاظه، أو يذكره من غير عزو. وبنيت ملاحظاتي هذه، على دراسة مقارنة معززة بنصوص الكتب التي رجع إليها الطوسي، مطبوعة كانت أو مخطوطة، ونصوص المصادر التي نقلت عن تلك الكتب عند عدم وجودها.

(٤) واتضح لي من البحث في ( مادة التفسير ) أن الطوسي عني بالمنقول عن الرسول (ص) والصحابة والتابعية عناية فائقة لم يسبقه إليها مفسر امامي، وأنه كان يدرس الاحاديث النبوية دراسة علمية، ينقد فيها الاسانيد والمتون ويختار من المنقول عن الصحابة والتابعين على أسس متنوعة، أهمها الاجماع، والاحتكام إلى النص القرآني، واللغة، وسبب النزول. ويعني بالمنقول في أسباب النزول والمبهمات القرآنية والناسخ والمنسوخ. كما يعنى بالمنقول عن الائمة فيورده غالباً ف خاتمة المنقول عن الصحابة والتابعين، الا أنه، فيما تبين لي لم ينقد أسانيد الروايات المنسوبة إلى الائمة، مع أنها مسندة في عصره، وهو متمكن من نقدها. وكان يوازن بين هذه المنقولات فيقبل بعضها ويرفض بعضاً، ويرجع

ما يراه أكثر قوة، بأدلة متنوعة منها جودة المعنى ومواءمة اللغة، والقرب من الظاهر. وعني أيضا بتفسير القرآن بالقرآن في مواضع عديدة من تفسيره، وخاصة في نفي التعارض بين الآي، وتأويل المتشابه وتفصيل المجمل، وعمد إلى التفسير العقلي والتأويل، بعد أن انتصر للتفسير بالرأي في مقدمة تفسيره واحتج له بظواهر عدد من الآي، فأخذ بالقياس العقلي، وأنواع من القياس الشرعي، وحدد كثيرا من الألفاظ القرآنية تحديدا منطقيا كلاميا، وفسر بعض مآعده أكثر المفسرين متشابهها، وخصص العام بدليل العقل واستنبط احكاما فقهية من القرآن، وعني باستدلالا فلسفي، وناقش كبار المتعزلة كابي القاسم البلخي وأبي علي اجباني، بأساليب كلامية، واهتم بقضايا العلم الطبيعي، وما يتعلق بعناصر الطبيعة وظواهرها من حقائق علمية. مثل تكون السحاب وكروية الارض. وأورد بعض الاسرائيليات، ورفض منها ماصادم العقيدة الاسلامية.

(٥) وتبين لي من البحث في ( القراءات واللهجات)، أن الطوسي عني بالقراءات القرآنية واللهجات العربية عناية لم يتقدمة فيها مفسر امامي، وأنه أورد قراءات لكثير من الصحابة والتابعية وأهل البيت، كما عني بالقراءات العشر المشهورة، فذكر قراءها ورواتها وطرقها، ووجهها واحتج لها، ووازن بينها على أسس متنوعة ، كاللغة والنحو والبلاغة والقراءات، كما عني بالقراءات الشاذة وبين وجوه شذوذها: من مخالفة للمجمع عليه وشروط عن سنن اللغة وأساليبها، ومجافاة لقواعد النحو والصرف، الا أنه مع ذلك لم يعدم توجيهها والاحتجاج لها، وبيان موافقة بعضها لمعاني القراءات المشهورة. ايمانا منه بأن القراءات الشاذة كثيرا ماتحتفظ بأكثر من صفة من صفات القراءة المشهورة. ولاحظت أن الطوسي لم يعد القراءات الثلاث بعد السبع شاذة، بل اعتد بها ، فأوردها مع السبع في غير موضع من تفسيره. وتبين لي أن الطوسي عني باللهجات العربية، وربطها بالقراءات القرآنية، وعزا كثيرا منها إلى القبائل التي نطقت بها، واحتج لطائفة منها بالمنقول من كلام العرب وخاصة الشعر، وارجعها إلى ظواهر لهجية متعددة، كاختلاف القبائل في الحركات والسكنات ، والابدال والقلب المكاني، وتباين صيغ الافعال والمشتقات، والمد والقصر، وتسهيل الهمز والادغام، والامالة.

(٦) ودلني البحث في ( اللغة والنحو) على أن الطوسي عني بتفسير الألفاظ القرآنية تفسيراً لغوياً، مشيراً إلى أصول اشتقاقها، ونظائرها او نقائصها في

العربية، وكان يستشهد في أثناء ذلك بأقوال كبار اللغويين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء والاختصاص وأبي عبيدة والمبرد والزجاج وابن دريد والزهري، ويمزج اللغة والكلام أحياناً، ويشير إلى المعاني الاصطلاحية للالفاظ القرآنية، ويعتمد بظاهر القرآن كثيراً، فيلغى التفسير الباطني والرمزي، ويستبعد أن يكون للقرآن بواطن لا يعلمها الا قوم مخصوصون، وذلك ما يجعله، في رأيي، يخطو بالتفسير عند الإمامية خطوة هامة، ويبين الالفاظ المشتركة في التنزيل، ويشير إلى معانيها المتعددة، كما يبين الازدواج ويناقش بعض المعتزلة فيها. ويفرق معنوياً بين الالفاظ القرآنية التي يظن انها بمعنى واحد. ويشير إلى مفهوم بعض الالفاظ في اللغة ومفهومها في استعمال القرآن، والتي تطور الدلالات بكثرة الاستعمال والى الاصل الحسي والمعنوي للالفاظ التي يفسرها. الا أن كلامه في هذه المسألة لم يسلم من الاضطراب، اذ يجعل الحسي أصلاً للمعنوي، أو العكس، هو يعني بالشواهد اللغوية المتنوعة، فيستشهد بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر، ويعتمد بأشعار القدامى دون المولدين، ويعرب كثيراً من الالفاظ والتراكيب القرآنية مبيناً وجوهاً النحوية المتباينة. ويلحظ السياق عند الاعراب، ويجعل الاعراب تابعاً للمعنى، بحروف المعاني، ويضع قواعد نحوية وصرفية عامة، الا أن اعرابه لم يسلم من المهنات. وهو يعني بأصول النحو وأدلتها المنقولة والمعقولة، فيستشهد لوجوه النحو بالقرآن الكريم والقراءات، وبالشعر العربي القديم، وبأمثال العرب، ويعنى بالقياس واستصحاب الحال، وهو يستعمل المصطلحات النحوية الشائعة في عصره ويذهب في النحو مذهب البغداديين، فيختار من مدرستي البصرة والكوفة دون ان يلتزم بأراء ومصطلحات احدى المدرستين.

٧) ودلني البحث في ( البلاغة وفنونها، على أن الطوسي) عني ببلاغة القرآن الكريم وفسر اعجازه بأربعة أمور: أخبار القرآن على الغيوب والحوادث المستقبلية وتضمنه لقصص الاوليين وأنباء الماضين، وسلامته من التناقض والاختلاف وأخيراً وهو المتعلق باعجازه الادبي: نظمة وحسن ترصيفه وتأليفه وفصاحته وبلاغته. وقد عرف البلاغة مستمداً من الرمانى وأبى هلال العسكري، واشاد ببلاغة القرآن وفصاحته، وعني بموضوعات ( علم المعاني)، فأشار إلى الخبر والانشاء وبين كثيراً من معانيهما الاضافية، وعني بالفصل والوصل بين

الجمال القرآنية، والتقديم والتأخير، والإيجاز والاطناب، ووضع الظاهر موضع المضمهر أو العكس واستعمال الأفعال بصيغ معينة لمعان معينة، والتغليب بأنواعه. كما عني بموضوعات ( علم البيان) فأشار إلى بعض قواعد التشبيه المفرد، والتشبيه الخيالي أو الوهمي. وعرض للحقيقة والمجاز، وأشار إلى الحقيقة العرفية وعرض لبعض أصول البلاغة، فمنع قياسية المجاز، وأخذ باستصحاب الأصل. كما أشار إلى المجاز العقلي، والمجاز المرسل بأنواعه، والاستعارة التصريحية والعنادية والتمثيلية، والكناية والتعريض، إلا أن الكناية عنده، لم تتجاوز مفهومها النحوي. وذكر من موضوعات ( علم البديع): المقابلة والمشاكلة والفواصل والأسجاع والمجانسة، والالتفات. واحتج للوجوه البلاغية المختلفة، بكثير من الأشعار العربية القديمة. فكان تفسيره لذلك أجمع تفاسير الإمامية كافة. لمواد التفسير وعلوم القرآن، ومما يتعلق بهما من لغة ونحو وصرف وبلاغة، مما يجعله حرباً بأن يأخذ مكانه بين التفاسير الجيدة الأصلية، التي تنبغي العناية بها، لأنها من تراثنا الإسلامي والعربي، الذي نعتز به ونفخر بالمحافظة عليه. ولم يمنعنا ذلك كله من نقد بعض ما فيه من آراء ووجهات نظر سواء تعلقت بوجوه التأويل أو باللغة أو بالنحو... فليس نقدنا انتفاضاً منه، ولكنه تقويم لما فيه، وفتح لباب النظر في مواده على أسس علمية موضوعية بعيدة عن التعصب الذي مرده الإعجاب. وتقبل كل ما يكتبه أسلافنا، من غير تأمل وتمحيص.



## المصادر والمراجع

- ١ ابن الأثير: ابو الحسن علي بن أبي الكرم: الكامل في التاريخ. دارصادر ودار بيروت للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٢ ابن الأثير: ابو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: الاعراب في جدل الاعراب. بتحقيق سعيد الأفغاني الطبعة الثانية، دار الكفر للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ٣ = = البيان في غريب اعراب القرآن. بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد ومراجعة مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ٤ = = لمع الادلة في أصول النحو. طبع مع رسالة الاغراب في جدل الاعراب.
- ٥ = = نزهة الالباء في طبقات الادباء. بتحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، مطبعة المدني - القاهرة. لم تذكر سنة الطبع.
- ٦ ابن تغري بردي: جمال الدين يوسف الأنابكي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٩٦٣ م.
- ٧ ابن تيمية: تقي الدين احمد بن عبد الحليم: مقدمة في أصول التفسير. بتحقيق الدكتور عدنان زرور. الطبعة الثانية، دار القرآن الكريم الكويت سنة ١٩٧٢.
- ٨ ابن الجزري: احمد بن محمد بن محمد: شرح طيبة النشر في القراءات العشر. الطبعة الاولى ن مطبعة الحلبي - القاهرة سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.

- ٩ ابن الجزري: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي:  
تحرير التيسير في قراءات الائمة العشر بتحقيق  
عبد الفتاح القاضي ومحمد الصادق قمحاوي.  
الطبعة الاولى . مطبعة النهضة الجديدة - القاهرة  
سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ١٠ ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء: بشرح  
برجستراسر صورة بالاوفست لطبعة القاهرة سنة  
١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م.
- ١١ = = النشر في القراءات العشر. بتصحيح ومراجعة  
على محمد الضباع. مطبعة مصطفى محمد علي  
مصر سنة ١٩٢٦م.
- ١٢ ابن جني: ابو الفتح عثمان:  
التصريف الملوكي. بتحقيق محمد سعيد  
النعسان، الطبعة الثانية، دار المعارف للطباعة-  
بيروت سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ١٣ = الخصائص. بتحقيق محمد علي النجار، الطبعة  
الثانية. دار المهدي للطباعة والنشر - بيروت لم  
تذكر سنة الطبع.
- ١٤ = = المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات  
والايضاح عنها. بتحقيق على النجدي ناصف  
ورفيقيه، لجنة احياء التراث الاسلامي - القاهرة  
سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ١٥ = = المنصف. بتحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله  
أمين، مطبعة الحلبي القاهرة، سنة ١٣٧٩هـ -  
١٩٦٠م.
- ١٦ ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن علي:  
المنتظم في تاريخ الملوك والامم. الطبعة  
الاولى. مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيد اباد  
الدكن سنة ١٣٥٧ هـ.
- ١٧ ابن حزم أبو محمد علي بن حزم الظاهر:  
الإحكام في أصول الأحكام ، الطبعة الثانية.  
مطبعة العاصمة - القاهرة. لم تذكر سنة الطبع

- ١٨ ابن حنبل: الامام احمد:  
الرد على الزنادقة والجهمية. ضمن كتاب:  
عقائد السلف، بتحقيق الدكتور علي سامي النشار  
وعمار جمعي الطالبي. دار المعارف للطباعة  
والنشر - مصر سنة ١٩٧١ م.
- ١٩ = = مسند الامام احمد. شرح أحمد محمد شاكر، دار  
المعارف للطباعة والنشر - مصر سنة  
١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م.
- ٢٠ ابن خالويه: الحسين بن احمد بن أبي عبد الله:  
القراءات وعللها. نسخة مصورة عن مكتبة  
مراد ملا، معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة  
الدول العربية - القاهرة. رقم ٥٢ قراءات.
- ٢١ = = مختصر في شواذ القرآن، نشر برجستراسر،  
صورة بالافست لطبعة المطبعة الرحمانية،  
بمصر سنة ١٩٣٤ م.
- ٢٢ ابن خلكان: شمس الدين احمد بن محمد:  
وفيات الاعيان، بتحقيق محيي الدين عبد الحميد  
الطبعة الاولى، مطبعة السعادة - مصر سنة  
١٩٤٨ م.
- ٢٣ ابن دريد محمد بن الحسن  
جمهرة اللغة . الطبعة الاولى، مطبعة مجلس  
دائرة المعارف العثمانية - حيد اباد الدكن سنة  
١٣٤٥ هـ.
- ٢٤ ابن أبي ربيعة عمر:  
الديوان. بشرح محمد العناني، مطبعة السعادة -  
مصر سنة ١٢٣ هـ.
- ٢٥ ابن سنان محمد بن عبد الله بن محمد الخفاجي:  
سر الفصاحة. بتحقيق على فودة ، الطبعة  
الاولى، المطبعة الرحمانية - مصر سنة ١٣٥٠  
هـ ١٩٣٢ م.

- ٢٦ ابن سيدة: ابو الحسن علي بن اسماعيل الاندلسي:  
المخصص، الطبعة الاولى، مطبعة بولاق سنة  
١٣١٦هـ.
- ٢٧ ابن شهر آشوب: محمد بن علي المازندراني:  
معالم العلماء. راجعه وقدم له محمد صادق بحر  
العلوم، المطبعة الحيدرية- النجف سنة ١٣٨٠هـ -  
١٩٦١ م.
- ٢٨ ابن الصلاح: ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن:  
مقدمة في علوم الحديث. مطابع أوفست  
كونوغرافير- بيروت سنة ١٩٣٢هـ - ١٩٧٢ م.
- ٢٩ ابن عطية: عبد الحق بن غالب:  
مقدمة المحور الوجيز. ضمن كتاب: مقدمتان  
في علوم القرآن، نشر آرثر جفري. الطبعة  
الثانية، مطبعة الصاوي- القاهرة سنة  
١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م.
- ٣٠ ابن العماد: ابو الفلاح عبد الحي الحنبلي:  
شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب  
التجاري - بيروت.  
احمد:
- ٣١ ابن فارس: صاحبني في فقه اللغة. مطبعة المؤيد - القاهرة  
سنة ١٣٢٨هـ - ١٩١٠ م.
- ٣٢ ابن قاضي شهبه: طبقات النحاة واللغويين، بتحقيق الدكتور  
محسن غياض، مطبعة النعمان - النجف سنة  
١٩٧٤.
- ٣٣ ابن قتيبة: ابو محمد عبد الله بن مسلم:  
تأويل مشكل القرآن، بتحقيق السيد احمد  
الصقر، الطبعة الثانية، مطبعة الحضارة العربية-  
القاهرة سنة ١٣٩٣ هـ - ١٣٩٣ - ١٩٧٣ م.
- ٣٤ = = المعارف. تحقيق الدكتور ثروت عكاشة مطبعة  
دار الكتب- القاهرة سنة ١٩٦٠ م.

عماد اسماعيل الدمشقي:	ابن كثير	٣٥
الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث. دار الفكر - بيروت. لم تذكر سنة الطبع		
تفسير القرآن العظيم، الطبعة الاولى مطبعة المنار - القاهرة سنة ١٣٤٧ هـ --	= =	٣٦
البداية والنهاية. الطبعة الاولى، مكتبة المعارف - بمصر سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م.	= =	٣٧
عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير. اختصار وتحقيق احمد محمد شاكر، مطابع دار المعارف - القاهرة سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م.	= =	٣٨
ابو عبد الله محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجه، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة الحلبي - مصر سنة ١٩٥٢ م.	ابن ماجه	٣٩
ابو بكر احمد بن موسى: كتاب السبعة في القراءات. بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، مطابع دار المعارف - مصر سنة ١٩٧٢ م.	ابن مجاهد	٤٠
احمد بن يحيى: طبقات المعتزلة، بتحقيق سوسنه ديلفد - فكور، المطبعة الكاثوليكية - بيروت سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.	ابن المرتضى	٤١
جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، نسخة مصورة عن طبعة بولاق سنة ١٣٠٨ هـ، مطابع كوستانتينوبوليس وشركاء - القاهرة.	ابن منظور	٤٢
ناصر الدين احمد بن محمد الاسكندري: الاتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال، بهامش تفسير الكشف للزمخشري، الطبعة الثانية، مطبعة الاستقامة - القاهرة سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م.	ابن المنير	٤٣

- ٤٤ ابن النديم محمد بن اسحق:  
الفهرست المطبعة الرحمانية- مصر سنة  
١٣٤٨هـ.
- ٤٥ ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف الانصاري:  
مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، بتحقيق محيي  
الدين عبد الحميد، مطبعة المدني- القاهرة. لم  
تذكر سنة الطبع.
- ٤٦ ابن هشام ابو محمد عبد الملك  
سيرة النبي(ص)، بتحقيق محيي الدين عبد  
الحميد، مطبعة المدني ودار الاتحاد العربي  
للطباعة- القاهرة سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ٤٧ ابو تمام حبيب بن أوس الطائي:  
الوحشيات، بتحقيق عبد العزيز الميمنى  
الراجكوتي، مطابع دار المعارف- مصر سنة  
١٩٦٣ م.
- ٤٨ ابو حيان: محمد بن يوسف الاندلسي:  
البحر المحيط، الطبعة الاولى، مطبعة السعادة-  
القاهرة سنة ١٣٢٨ هـ.
- ٤٩ أبو زهرة: محمد:  
أصول الفقه، دار الثقافة العربية للطباعة-  
القاهرة سنة ١٩٧٣ م.
- ٥٠ == الامام الصادق. دار الثقافة العربية للطباعة-  
القاهرة. لم تذكر سنة الطبع.
- ٥١ أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الانصاري:  
النوادر في اللغة. الطبعة الثانية. دار الكتاب  
العربي- بيروت سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٦٧ م.
- ٥٢ أبو زيد: محمد بن أبي الخطاب القرشي:  
جمهرة اشعار العرب. ضبطها وشرحها احد  
فضلاء العلماء، المطبعة الرحمانية مصر سنة  
١٣٤٥هـ - ١٩٢٦ م.

- ٥٣ أبو شامة: عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي:  
المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز  
بتحقيق طيار التي قولاج، دار صادر للطباعة  
والنشر - بيروت سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٥٤ أبو الطيب: عبد الواحد بن علي:  
مراتب النحويين، بتحقيق أبي الفضل ابراهيم،  
الطبعة الثانية، مطبعة نهضة مصر - القاهرة. لم  
تذكر سنة الطبع.
- ٥٥ أبو عبيدة: معمر بن المثنى التيمي:  
مجاز القرآن ، بتحقيق الدكتور محمد فؤاد  
سزكين، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة - مصر  
سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ٥٦ الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعد البلخي:  
معاني القرآن، نسخة مصورة عن مكتبة القدس  
الشريف، محفوظة بمكتبة المشهد بايران. رقم  
٢٢٠ تفسير، الرقم العمومي ١٥٢٢.
- ٥٧ الاشعري: أبو الحسن علي بن اسماعيل:  
اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع. المطبعة  
الكاثوليكية - بيروت سنة ١٩٥٢م.
- ٥٧ = = مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين. بتحقيق  
محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية مطبعة  
السعادة - مصر سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٥٩ الأعشى: ميمون بن قيس:  
الديوان. بشرح وتعليق الدكتور محمد محمد  
حسين، المطبعة النموذجية القاهرة سنة ١٩٥٠م.
- ٦٠ الأنصاري: عبد الواحد:  
مع الله، مطبعة المعارف - بغداد سنة ١٩٦٧م.

- ٦١ الباقلائي أبو بكر بن الطيب:  
الانتصار لنقل القرآن. بتحقيق الدكتور محمد  
زغلول سلام، دار بورسعيد للطباعة والنشر -  
الاسكندرية سنة ١٩٧١م.
- ٦٢ = = الاتصاف فيما يجب اعتقاده ولايجوز الجهل به.  
بتحقيق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية مطبعة  
السنة المحمدية - القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ -  
١٩٦٣م.
- ٦٣ بحر العلوم: مهدي الطباطبائي:  
الفوائد الرجالية، بتحقيق محمد صادق بحر  
العلوم وحسين بحر العلوم الطبعة الاولى، مطبعة  
الاداب - النجف سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
- ٦٤ البخاري: أبو عبد الله محمد بن اسماعيل:  
صحيح البخاري. بشرح الكرماني، الطبعة  
الاولى، المطبعة المصرية - القاهرة سنة  
١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.
- ٦٥ البستاني: فؤاد أفرام  
دائرة المعارف، طبعة بيروت سنة ١٩٦٢م.
- ٦٦ البغدادي: عبد القادر بن عمر:  
خزانه الادب. الطبعة الاولى، مطبعة بولاق سنة  
١٩٠٠م.
- ٦٧ البغوي: أبو محمد حسين بن مسعود:  
معالم التزيل في التفسير. بذيل تفسير ابن كثير  
الطبعة الاولى، مطبعة المنار - القاهرة ١٣٤٥ هـ.
- ٦٨ البلخي: أبو القاسم عبد الله بن أحمد:  
ذكر المعتزلة. ضمن ثلاث رسائل بعنوان فضل  
الاعتزال وطبقات المعتزلة، بتحقيق فؤاد السيد،  
الدار التونسية للنشر - تونس سنة ١٣٩٣هـ.



- ٦٩ بنت الشاطئ: الدكتورة عائشة عبد الرحمن:  
التفسير البياني للقرآن الكريم. الطبعة الثالثة.  
مطابع دار المعارف - مصر سنة ١٩٦٨م.
- ٧٠ الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى:  
صحيح الترمذي. بشرح ابن العربي، الطبعة  
الاولى، مطبعة الصاوي - مصر سنة ١٣٥٣هـ -  
١٩٣٤م.
- ٧١ ثعلب: أبو العباس احمد بن يحيى:  
مجالس ثعلب. بتحقيق عبد السلام محمد  
هارون، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف -  
مصر سنة ١٩٦٠م.
- ٧٢ الجرجاني: عبد القاهر:  
أسرار البلاغة، صححه وعلق حواشيه محمد  
رشيد رضا، مطبعة الترقى - مصر سنة  
١٣١٩هـ -
- ٧٣ ==: دلائل الاعجاز، علق عليه محمد بعد المنعم  
خفاجي، مطبعة الفجالة الجديدة القاهرة سنة  
١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٧٤ جرير: ابن عطية:  
الديوان . بشرح محمد اسماعيل عبد الله  
الصاوي، الطبعة الاولى ، مطبعة الصاوي، مصر  
سنة ١٣٥٣هـ.
- ٧٥ الجشمي أبو السعد المحسن بن محمد:  
شرح العيون، ضمن ثلاث رسائل بعنوان: فضلى  
الاعتزال وطبقات المعتزلة، بتحقيق فؤاد السيد،  
الدار التونسية للنشر - تونس سنة ١٣٩٣هـ -  
١٩٧٤م.

- ٧٦ جمال : محمد :  
فحول الشعراء. الطبعة الثانية، المطبعة  
الوطنية- بيروت سنة ١٣٥٣هـ - ١٩٣٣م.
- ٧٧ جواد: الدكتور مصطفى:  
المباحث اللغوية في العراق. مطبعة لجنة البيان  
العربي- القاهرة سنة ١٩٥٥م.
- ٧٨ جولد تسهر: اجنتس:  
مذاهب التفسير الاسلامي، ترجمة الدكتور عبد  
الحليم النجار، مطبعة السنة المحمدية القاهرة سنة  
١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ٧٩ الجوهري: اسماعيل بن حماد:  
الصبحاح. بتحقيق احمد عبد الغفور . مطابع دار  
الكتاب العربي- مصر سنة ١٩٥٦م.
- ٨٠ الجويني: الدكتور مصطفى الصاوي:  
مناهج في التفسير. شركة الاسكندرية للطباعة  
والنشر- الاسكندرية سنة ١٩٧١م.
- (٨١) == : منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان اعجازه . مطابع دار  
المعارف - القاهرة سنة ١٩٥٩ .
- (٨٢) الحاكم الحسكاني : عبيد الله بن عبد الله الحذاء الحنفي :  
شواهد التنزيل لقواعد التفضيل ، بتحقيق محمد باقر  
المحمودي ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات - بيروت . لم  
تذكر سنة الطبع .
- (٨٣) الحاكم النيسابوي : ابو عبد الله محمد بن عبد الله :  
المستدرک على الصحيحين . مطابع النصر الحديثة -  
الرياض - لم تذكر سنة الطبع .
- (٨٤) الحسيني : احمد :  
فهرس مخطوطات خزانة الروضة الحيدرية ، مطبعة النعمان  
- النجف سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- (٨٥) الحكيم : محمد تقسي :  
 الاصول العامة للفقهاء المقارن . دار الاندلس للطباعة والنشر  
 - بيروت سنة ١٩٦٣ م .
- (٨٦) الحلّي : الحسن بن يوسف :  
 الرجال . بتحقيق محمد صادق بحر العلوم الطبعة الثانية /  
 المطبعة الحيدرية - النجف سنة ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م .
- (٨٧) حمودة : عبد الوهاب :  
 القراءات واللهجات . الطبعة الاولى ن مطبعة السعادة - مصر  
 سنة ١٣٦٨ هـ = ١٩٤٦ م .
- (٨٨) الحموي : ياقوت بن عبد الله : معجم البلدان . دار بيروت ودار صادر  
 للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م .
- (٨٩) الحموي : معجم الأدباء . مطبعة الحلبي ومطبعة دار المأمون - مصر سنة  
 ١٣٥٧ هـ = ١٩٣٨ م .
- (٩٠) الحيدري : علي نقى :  
 اصول الاستنباط . شركة النشر والطباعة العراقية - بغداد سنة  
 ١٣٦٩ هـ = ١٩٥٠ م .
- (٩١) الخازن : علاء الدين علي بن محمد البغدادي :  
 لباب التأويل في معاني التنزيل . الطبعة الاولى مطبعة التقدم  
 العلمية - مصر سنة ١٣٣٢ هـ .
- (٩٢) الخزاعي : كثير بن عبد الرحمن :  
 الديوان . جمع وشرح الدكتور احسان عباس ، دار الثقافة -  
 بيروت سنة ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م .
- (٩٣) الخضري : محمد :  
 اصول الفقه ، الطبعة السادسة دار الاتحاد العربي للطباعة -  
 القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م .
- (٩٤) خليفة : حاجي :  
 كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون . الطبعة الاولى ، مطبعة  
 العالم سنة ١٣١٠ هـ .

- (٩٥) الخنساء : تماضر بنت عبد الحرث :  
الديوان . دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر - بيروت سنة  
١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- (٩٦) الخوانساري : محمد باقر :  
روضات الجنات في احوال العلماء والسادات بتحقيق اسد الله  
اسماعيليان ، طهران - قسم سنة ١٣٩٠هـ .
- (٩٧) الخياط : ابو الحسن عبد الرحيم بن محمد بن عثمان :  
الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد المطبعة الكاثوليكية - بيروت  
سنة ١٩٥٧م . ومطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة سنة  
١٣٤٤هـ = ١٩٢٥م .
- (٩٨) الداني : ابو عمر عثمان بن سعيد :  
التيسير في القراءات السبع . بتصحيح اوتو برتزل . صورته  
بالاوفست مكتبة المثنى ببغداد عن طبعة مطبعة الدولة -  
استانبول سنة ١٩٣٠م .
- (٩٩) الداودي : شمس الدين محمد بن علي بن احمد :  
طبقات المفسرين ، بتحقيق علي محمد عمر ، الطبعة الاولى ،  
مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة سنة ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .
- (١٠٠) الدمياطي : احمد بن محمد البناء: اتحاف فضلاء البشر في قراءات  
الاربعة عشر . مطبعة عبد الحميد احمد حنفي - مصر سنة  
١٣٥٩هـ .
- (١٠١) الذهبي : شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان :  
معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار . بتحقيق محمد  
سيد جاد الحق ، الطبعة الاولى ، مطبعة دار التأليف - مصر  
سنة ١٩٦٩م .
- (١٠٢) الذهبي : الدكتور محمد حسين :  
التفسير والمفسرين . مطابع دار الكتاب العربي - القاهرة سنة  
١٣٨١هـ = ١٩٦١م .

(١٠٣) الرازي : ابو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر :  
مفاتيح الغيب ، الطبعة الاولى ، المطبعة الخيرية - مصر سنة  
١٣٠٨ هـ .

(١٠٤) الرضي : الشريف محمد بن الحسين الموسوي :  
حقائق التأويل في متشابه التنزيل . دار التراث الاسلامي  
للطباعة والنشر - بيروت . لم تذكر سنة الطبع .  
(١٠٥) الرقيات : عبيد الله بن قيس :

الديوان ، بتحقيق الدكتور محمد يوسف نجم دار صادر ودار  
بيروت للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ .

(١٠٦) الرماني : ابو الحسن علي بن عيسى :  
الجامع لعلم القرآن . الجزء الثاني عشر ، من مصورات المكتبة  
الخالدية بالقدس الشريف . معهد احياء المخطوطات العربية  
التابع لجامعة الدول العربية - القاهرة .

(١٠٧) الرماني : كتاب معاني الحروف . بتحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل  
شليبي ، مطبعة دار العالم العربي - القاهرة سنة ١٩٧٣ م .  
(١٠٨) الرماني : النكت في اعجاز القرآن . بتحقيق محمد خلف الله والدكتور  
محمد زغلول سلام الطبعة الثانية مطابع دار المعارف - مصر  
سنة ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٨ م .

(١٠٩) روندلسن : دوايت . م :  
عقيدة الشيعة ، مطبعة السعادة - مصر سنة ١٣٦٥ هـ -  
١٩٤٦ م .

(١١٠) الزبيدي : ابو بكر محمد بن الحسن : طبقات النحويين واللغويين .  
بتحقيق ابي الفضل ابراهيم ، مطابع دار المعارف - مصر سنة  
١٩٧٣ م .

(١١١) الزجاج : ابراهيم بن السري :  
كتاب (فعلت وأفعلت) ، ضمن كتاب (فصيح ثعلب والشروح التي  
عليه) ، نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي . المطبعة  
النموذجية - القاهرة سنة ١٣٦٨ هـ = ١٩٤٩ م .

(١١٢) الزجاج: معاني القرآن ، بتحقيق هدى محمد قراعة ، مكتبة جامعة القاهرة - رسالة جامعية - رقم ١٣٩٥ ، سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م . وبحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية - القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

(١١٣) الزجاجي : ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق :  
الايضاح في علل النحو . بتحقيق مازن المبارك وتقديم الدكتور شوقي ضيف ، مطبعة المدني - القاهرة سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .

(١١٤) الزجاجي : كتاب اللامات ، بتحقيق الدكتور مازن المبارك / مطبعة الهاشمية - دمشق سنة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م .

(١١٥) الزرقاني : محمد عبد العظيم :  
مناهل العرفان في علوم القرآن . دار احياء الكتاب العربية . القاهرة . لم تذكر سنة الطبع .

(١١٦) الزركشي : بدر الدين محمد بن عبد الله :  
البرهان في علوم القرآن . الطبعة الاولى ، دار احياء الكتاب العربية - القاهرة سنة ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م .

(١١٧) الزركلي : خير الدين :  
الاعلام . طبعة بيروت سنة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م .

(١١٨) الزمخشري : جار الله محمود بن عمر :  
الكتشاك عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل .  
بتصحيح مصطفى حسين احمد الطبعة الثانية ، مطبعة الاستقامة - القاهرة سنة ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٣ م .

(١١٩) الزنجاني : ابراهيم الموسوي :  
عقائد الامامية الاثنى عشرية ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات - بيروت سنة ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م .

(١٢٠) الزجاني : فضل الله :

شرح اوائل العقالات ، بذيل اوائل المقالات لمحمد ابن محمد  
بن العمان المفيد ، طبعة الثالثة المطبعة الحيدرية النجف سنة  
١٣٩٣هـ = ١٩٧٣ م.

(١٢١) السامرائي : الدكتور فاضل صالح :

الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري . مطبعة الارشاد -  
بغداد سنة ١٣٨٩ هـ = ١٩٧٠ م.

(١٢٢) السبكي : تاج الدين عبد الوهاب بن علي :

طبقات الشافعية الكبرى ، بتحقيق عبد الفتاح محمد الحلو  
ومحمود محمد الطناحي، الطبعة الاولى ن مطبعة الحلبي -  
مصر سنة ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦ م .

(١٢٣) سركيس : يوسف ألبان :

معجم المطبوعات العربية والمعربة ، القاهرة سنة ١٩٢٨ م.

(١٢٤) السجستاني : معجم ابو بكر عبد الله بن أبي داود :

كتاب المصاحف . بتصحيح الدكتور آرثر جفري ، الطبعة  
الاولى ، المطبعة الرحمانية - مصر سنة ١٣٥٥هـ =  
١٩٣٦ م.

(١٢٥) السمنودي : محمد بن حسن بن محمد :

شرح السمنودي على متن الدرة المممة للقراءات العشر لابن  
الجزري . مطبعة المعاهد - مصر سنة ١٣٤٢ هـ

(١٢٦) سيبويه : ابو بشر عمرو بن عثمان :

الكتاب . مطبعة بولاق - القاهرة سنة ١٣١٦هـ . وطبعة  
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بتحقيق عبد السلام  
هارون .

(١٢٧) السيرافي : ابو سعيد الحسن بن عبد الله :

اخبار النحويين البصريين . نشر فريتس كرنكو صورة بالافست  
لطبعة المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٣٦ م.

- (١٢٨) السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر :  
الاتقان في علوم القرآن . الطبعة الثالثة مطبعة الحلبي  
مصر سنة ١٣٧٠ هـ = ١٩٥١ م .
- (١٢٩) السيوطي : الاشباه والنظائر في النحو . بتحقيق طه عبد الرؤف سعد ،  
شركة الطباعة الفنية المنحدّة - القاهرة سنة ١٣٩٥ هـ =  
١٩٧٥ م .
- (١٣٠) السيوطي : الاقتراح في علم اصول النحو . بتحقيق الدكتور احمد محمد  
قاسم ، الطبعة الاولى ، مطبعة السعادة - القاهرة سنة  
١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- (١٣١) السيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، بتحقيق ابي الفضل  
ابراهيم . الطبعة الاولى ، مطبعة الحلبي - مصر سنة  
١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م .
- (١٣٢) السيوطي : طبقات المفسرين . طبعة ليدن سنة ١٨٣٩ م .
- (١٣٣) شاهين : الدكتور عبد الصبور :  
القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث . مطابع دار  
القلم - القاهرة سنة ١٩٦٦ م .
- (١٣٤) شحاتة : الدكتور عبد الله محمود :  
القرآن والتفسير ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ..  
القاهرة سنة ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م .
- (١٣٥) الشرباصي : الدكتور احمد :  
قصة التفسير ، مطابع دار القلم - القاهرة سنة ١٩٦٢ م .
- (١٣٦) شرف الدين : عبد الحسين العاملي :  
مؤلفو الشيعة في صدر الاسلام . مطبعة النعمان - النجف . لم  
تذكر سنة الطبع .
- (١٣٧) الشنتناوي : احمد وجماعته :  
دائرة المعارف الاسلامية ، القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ = ١٩٣٣  
م . لم تذكر المطبعة .



- (١٣٨) الشهرستاني : محمد بن عبد الكريم :
- نهاية الاقدام في علم الكلام . حرره وصححه الفرد جيوم .  
اعادت طبعه بالاوفست مكتبة المثنى ببغداد .
- (١٣٩) الشوكاني : محمد بن علي بن محمد : ارشاد القحول الى تحقيق الحق من  
علم الاصول . الطبعة الاولى ، مطبعة السعادة - مصر سنة  
١٣٢٧ هـ .
- (١٤٠) الصالح : الدكتور صبحي :
- علوم الحديث ومصطلحه . الطبعة الخامسة ، مطابع دار  
العلم للملايين - بيروت سنة ١٣٨٨=١٩٦٩ م .
- (١٤١) الصدر : حسن الكاظمي :
- تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام . شركة النشر والطباعة العراقية  
المحدودة - بغداد سنة ١٣٧٠ هـ = ١٩٥١ م .
- (١٤٢) الصدر : محمد باقر :
- المعالم الجديدة للاصول . مطبعة النعمان - النجف سنة  
١٣٨٥ هـ .
- (١٤٣) الصدوق : محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي :
- امالي الصدوق . المطبعة الحيدرية - النجف سنة ١٣٨٩ هـ  
= ١٩٧٠ م .
- (١٤٤) الفاقسي: علي النوري :
- غيث النفع في القراءات السبع . في هامش سراج القارئ  
المبتدئ للفاصح . مطبعة الحلبي مصر ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٥ م .
- (١٤٥) الصفدي : صلاح الدين خليل بن أيبك :
- الوافي بالوفيات . باعتناء هـ . رستر ، الطبعة الثانية -  
استانبول سنة ١٩٣١ م .
- (١٤٦) ضيف : الدكتور شوقي :
- البحث الادبي : طبيعته ، مناهجه ، اصوله مصادره . مطابع دار  
المعارف بمصر سنة ١٩٧٢ م .

(١٤٧) ضيف :

البلاغة تطور وتاريخ . الطبعة الثانية ، مطابع دار المعارف  
بمصر . لم تذكر سنة الطبع .

(١٤٨) ضيف : سورة الرحمن وسور قصار ، عرض ودراسة . مطابع دار  
المعارف - مصر سنة ١٩٧١ م.

(١٤٩) ضيف : المدارس النحوية . الطبعة الثانية ، مطابع دار المعارف - مصر  
سنة ١٩٧٢ م.

(١٥٠) الطبرسي : ابو علي الفضل بن الحسن :

مجمع البيان في تفسير القرآن . دار مكتبة الحياة - بيروت  
سنة ١٣٨٠ هـ = ١٩٦١ م .

(١٥١) الطبري : ابو جعفر محمد بن جرير :

جامع البيان عن تأويل أي القرآن . بتحقيق محمود محمد شاكر ،  
مطابع دار المعارف بمصر . والطبعة الثانية بمطبعة الحلبي -  
مصر سنة ١٩٥٤ .

(١٥٢) الطهراني : اغا بزرك :

حياة الطوسي . في اول تفسير التبيان للطوسي . طبعة النجف  
١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م .

(١٥٣) الطهراني : الذريعة الى تصانيف الشيعة . مطبعة الغري - النجف سنة  
١٣٥٥ هـ

(١٥٤) الطوسي : ابو جعفر محمد بن الحسن : الاستبصار فيما اختلف من  
الاخبار . بتحقيق حسن الموسوي الخرسان ، دار الكتب  
الاسلامية النجف سنة ١٩٥٦ م .

(١٥٥) الطوسي : التبيان في تفسير القرآن . بتحقيق وتعليق احمد شوقي  
الامين واحمد حبيب القصير العاملي المطبعة العلمية -  
النجف سنة ١٣٧٦ هـ ١٩٥٧ م .

(١٥٦) الطوسي : تلخيص الشافي في الامامة ، بتقديم وتعليق حسين بحر  
العلوم ، الطبعة الثانية مطبعة الاداب - النجف سنة ١٣٨٣  
هـ = ١٩٦٣ م .

(١٥٧) الطوسي : رجال الطوسي . بتحقيق محمد صادق بحر العلوم ، الطبعة الاولى ، مطبعة الحيدرية - النجف سنة ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م .

(١٥٨) الطوسي : الغيبة . النجف - سنة ١٣٥٨ هـ .  
(١٥٩) الطوسي : الفهرست . الطبعة الثانية ، المطبعة الحيدرية - النجف سنة ١٣٨٠ هـ = ١٩٦١ م .

(١٦٠) العامري : لبید بن ربيعة :  
الديوان . بتحقيق الدكتور احسان عباس ، مطبعة الحكومة - الكويت سنة ١٩٦٢ م .

(١٦١) العاملي : محسن الامين :  
ايعان الشيعة الجزء الاول في مطبعة الانصاف - بيروت سنة ١٩٥١ م . والثامن والثالث عشر في مطبعة ابن زيدان - دمشق سنة ١٩٣٨ م ، ١٩٣٩ م . والحادي والعشرين في مطبعة الاتفاق - دمشق سنة ١٩٤٦ م . والثالث والاربعون في مطبعة الانصاف - بيروت سنة ١٩٥٨ م . وهي الاجزاء التي رجعنا اليها .

(١٦٢) العاملي : محمد بن الحسن الحر :  
امل الآمل . بتحقيق احمد الحسني . الطبعة الاولى . مطبعة الاداب - النجف سنة ١٣٨٥ هـ  
(١٦٣) العاملي : الفصول المهمة في اصول الائمة - الطبعة الثانية . المطبعة الحيدرية - النجف سنة ١٣٧٨ .

(١٦٤) العاملي : محمد بن الحسين :  
الكشكول ، بتحقيق طاهر الزاوي ، مطبعة الحلبي - القاهرة سنة ١٩٦١ م .

(١٦٥) عبد الجبار : احمد الهمداني (القاضي) :  
تنزيه القرآن عن المطاعن . دار النهضة الحديثة - بيروت .  
لم تذكر سنة الطبع .

(١٦٦) عبد الجبار : شرح الاصول الخمسة . بتحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ، الطبعة الاولى مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة سنة ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥ م .

(١٦٧) عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة . ضمن كتاب بهذا العنوان فيه ثلاث رسائل ، بتحقيق فؤاد السيد ، الدار التونسية للنشر - تونس سنة ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٤ م .

(١٦٨) عبد الجبار : متشابه القرآن . بتحقيق الدكتور عدنان زرزور مطبعة دار النصر - القاهرة . لم تذكر سنة الطبع .

(١٦٩) العبسي : عنقرة بن شداد :

الديوان . دار صادر ودار بيروت - بيروت سنة ١٣٧٧هـ

= ١٩٥٨ .

(١٧٠) العسقلاني : احمد بن علي بن حجر :

تهذيب التهذيب . مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند سنة ١٣٢٦ هـ .

(١٧١) العسقلاني : شرح نخبة الفكر في مصطلح الاثر مطبعة الحلبي - مصر سنة ١٣٥٣هـ = ١٩٣٤ م .

(١٧٢) العسقلاني : لسان الميزان . الطبعة الاولى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدر ايمسداد الدكن سنة ١٣٣١ هـ .

(١٧٣) العسكري : ابو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل :

كتاب الصناعات . بتحقيق علي محمد البجاوي ومحمد ابي الفضل ابراهيم ، مطبعة الحلبي - مصر لم تذكر سنة الطبع .

(١٧٤) العسكري : الامام الحسن بن علي :

تفسير الحسن العسكري ( منسوب ) . طبعة حجرية - ايران سنة ١٣١٥ هـ .

(١٧٥) العلوي : يحيى بن حمزة :

الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز . مطبعة المقتطف - مصر سنة ١٣٣٢هـ = ١٩١٤ م .

- (١٧٦) العياشي : ابو النضر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي :  
تفسير العياشي . بتصحيح وتعليق هاشم الرسولى المحلاتسي .  
المطبعة العلمية - قم . لم تذكر سنة الطبع .
- (١٧٧) عيد : الدكتور محمد :  
الرواية والاستشهاد باللغة . مطبعة دار نشر الثقافة - مصر  
سنة ١٩٧٢ م .
- (١٧٨) الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد :  
المستصفى من علم الاصول . الطبعة الاولى مطبعة بولاق - مصر  
سنة ١٣٢٤ هـ .
- (١٧٩) الفارسي : ابو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار :  
الحجة للقرأة السبعة . مصورة بمكتبة جامعة القاهرة ن رقم  
٢٤٠١٢ ، عن مكتبة مراد ملا والمطبوعة بتحقيق علي  
النجدي ناصف ورفيقيه .
- (١٨٠) الفراء : ابو زكريا يحيى بن زياد :  
معاني القرآن ، بتحقيق محمد علي علي النجار واخرين ،  
الطبعة الاولى ، مطبعة دار الكتب - مصر سنة ١٣٧٤ هـ =  
١٩٥٥ م .
- (١٨١) الفراهيدي : الخليل بن احمد :  
كتاب العين ( منسوب ) . مخطوطة بمكتبة الآثار العراقية -  
قسم المخطوطات رقم ٧٧٣ و ٥٠٩ لغة .
- (١٨٢) الفرزدق : همام بن غالب بن صعصعة :  
الديوان . جمع وتعليق عبد الله اسماعيل الصاوي الطبعة الاولى ،  
مطبعة الصاوي - القاهرة سنة ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٦ م .
- (١٨٣) فنسك : ارنست جان :  
مفتاح كنوز السنة . ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة  
مصر . القاهرة سنة ١٩٣٤ م .

(١٨٤) الفياض : الدكتور عبد الله :

تاريخ الامامية واسلافهم من الشيعة منذ نشأة التشيع حتى  
مطلع القرن الرابع . الطبعة الاولى ، مطبعة اسعد - بغداد سنة  
١٩٧٠ م .

(١٨٥) القاري ء : علي بن سلطان :

المنح الفكرية على متن الجزرية . دار الكتب العربية  
الكبرى - القاهرة سنة ١٣٣٥ هـ = ١٩١٦ م .

(١٨٦) القاصح : ابو القاسم علي بن عثمان البغدادى :

سراج القارئ المبتدئ . الطبعة الثالثة مطبعة الحلبي - مصر  
سنة ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م

(١٨٧) القرطبي : ابو عبد الله محمد بن احمد الانصاري :

الجامع لاحكام القرآن . مطبعة دار الكتب - مصر سنة ١٣٥٩  
هـ = ١٩٤٠ م .

(١٨٨) القزويني : معز الدين محمد المهدي الحسيني :

قلائد الخرائد في اصول العقائد ، بتحقيق جودت كاظم  
القزويني ، مطبعة الارشاد - بغداد سنة ١٩٧٢ م .

(١٨٩) القسطلاني : شهاب الدين احمد بن محمد :

لطائف الاشارات لفنون القراءات . بتحقيق عامر السيد عثمان  
وعبد الصور شاهين ، مطابع الاهرام التجارية - القاهرة سنة  
١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .

(١٩٠) القشيري : ابو الحسين مسلم بن الحجاج :

صحيح مسلم . بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي الطبعة الاولى ،  
مطبعة الحلبي - مصر ، سنة ١٩٥٥ م .

(١٩١) القمي : ابو الحسن علي بن ابراهيم :

تفسير القمي . بتصحيح وتعليق طيب الموسوي الجزائري .  
مطبعة النجف - النجف سنة ١٣٨٦ هـ .

(١٩٢) القمي : عباس بن محمد :

الكني والالقاب مطبعة العرفان - صيدا سنة ١٣٥٨ هـ .

- (١٩٣) القمى : مفاتيح الجنان . طبعة ايران . لم تذكر سنة الطبع .
- (١٩٤) القيسي : قاسم : تاريخ التفسير . مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد  
سنة ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦ م .
- (١٩٥) القيسي : ابو بكر مكي بن ابي طالب :  
الابانة عن معاني القراءات بتحقيق وتعليق الدكتور عبد الفتاح  
اسماعيل شلبي ، مطبعة الرسالة - القاهرة . لم تذكر سنة  
الطبع.
- (١٩٦) القيسي : الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها بتحقيق  
الدكتور محيي الدين رمضان . مطبوعات مجمع اللغة العربية  
بدمشق - دمشق سنة ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م .
- (١٩٧) الكاشي : محسن محمد بن مرتضى : الصافي في تفسير القرآن . مطبعة  
حجرية - طهران سنة ١٢٨٦ هـ .
- (١٩٨) كامل : الدكتور مراد :  
اللهجات العربية الحديثة في اليمن المطبعة الفنية الحديثة -  
القاهرة سنة ١٩٦٨ م .
- (١٩٩) كحالة : عمر رضا :  
معجم المؤلفين ، مطبعة الترقى - دمشق سنة ١٣٧٦ هـ =  
١٩٥٧ م .
- (٢٠٠) الكليني : محمد بن يعقوب :  
اصول الكافي . الطبعة الثالثة . دار الكتب الاسلامية - النجف  
سنة ١٣٨٨ هـ .
- (٢٠١) كمال الدين : هادي احمد :  
فقهاء الفحاء . مطبعة المعارف - بغداد سنة ١٩٦٢ م .
- (٢٠٢) الكندي : امرؤ القيس بن حجر بن حارث : الديوان بتحقيق محمد ابي  
الفضل ابراهيم مطابع دار المعارف - مصر سنة ١٩٥٨ م .
- (٢٠٣) الكوفي : فرات بن ابراهيم : تفسير فرات الكوفي . مخطوطة بمكتبة آية  
الله الحكيم في النجف . رقم ٦١٩ ( عربي تفسير ) .

(٢٠٤) المامقاني : عبد الله : تنقيح المقال في احوال الرجال . المطبعة  
المرتضوية . النجف سنة ١٣٥٢ هـ .

(٢٠٥) المبرد : ابو العباس محمد بن يزيد :  
الكامل . بتحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم والسيد شحاته ،  
مطبعة نهضة مصر - القاهرة . لم تذكر سنة الطبع .

(٢٠٦) المبرد : ما اتفق لفظه واختلف معناه . باعتناء عبد العزيز  
الميمنى الراجكوتى ، المطبعة السلفية ، القاهرة سنة  
١٣٥٠ هـ .

(٢٠٧) المبرد : المقتضب . بتحقيق محمد عبد الخالق عزيمة مطابع شركة  
الاعلانات الشرقية - القاهرة سنة ١٣٨٨ هـ .

(٢٠٨) المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية : المنتخب من السنة ن الطبعة الثانية .  
مطابع شركة الاعلانات الشرقية - القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

(٢٠٩) المرتضى : ابو لقاسم علي بن الحسن الموسوي :  
الأمالي " غرر الفوائد ودرر القلائد " . بتحقيق محمد ابي  
الفضل ابراهيم ، مطبعة الحلبي - مصر سنة ١٩٥٤ م .

(٢١٠) المرتضى : جمل العلم والعمل . بتحقيق رشيد الصفار الطبعة الاولى ،  
مطبعة النعمان - النجف سنة ١٣٧٨ هـ = ١٩٦٧ م .

(٢١١) المرتضى : رسائل الشريف المرتضى . بتحقيق احمد الحسيني ، مطبعة  
الاداب - النجف سنة ١٣٨٦ هـ .

(٢١٢) المظفر : محمد رضا :

عقائد الامامية . الطبعة الثالثة مطبعة النعمان - النجف  
سنة ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م .

(٢١٣) المفيد : محمد بن محمد بن النعمان :

اوائل المقالات . بشرح فضل الله الزنجاني ، المطبعة الثالثة ،  
الطبعة الحيدرية النجف سنة ١٣٨١ هـ = ١٩٦٢ م .

(٢١٤) المفيد : شرح عقائد الصدوق . مطبوع مع اوائل المقالات .



- (٢١٥) النابغة : ابو امامة زياد بن معاوية :  
الديوان . بتحقيق فوزي عطوي . الشركة اللبنانية للكتاب  
للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٩٦٩ م .
- (٢١٦) النجاشي : ابو العباس احمد بن علي بن احمد :  
الرجال . طبعة بومباي سنة ١٣١٧ هـ .
- (٢١٧) نجف : محمد طه :  
اتقان المقال في احوال الرجال . المطبعة العلوية - النجف سنة  
١٣٤١ هـ .
- (٢١٨) النسفي : ابو البركات عبد الله بن احمد بن محمود :  
مدارك التنزيل وحقائق التأويل . مطبعة محمد علي صبيح -  
مصر سنة ١٣٦٨ هـ = ١٩٤٨ م .
- (٢١٩) النقاش : محمد بن الحسن بن زياد :  
شفاء الصدور المذهب في تفسير القرآن الكريم . مخطوطة بـدار  
المتب المصرية رقم ٥٢ تفسير .
- (٢٢٠) النوبختي : ابو محمد الحسن بن موسى :  
فرق الشيعة . بتصحيح هـ . ريتر . صورة بالافست لطبعة  
استانبول سنة ١٩٣١ م .
- (٢٢١) الهذليون :  
ديوان الهذليين . الطبعة الاولى مطبعة دار الكتب المصرية -  
القاهرة سنة ١٣٦٧ هـ = ١٩٤٨ م .
- (٢٢٢) ابو الحسن علي بن احمد :  
اسباب النزول . الطبعة الثانية . مطبعة الحلبي - مصر سنة  
١٣٨٧ هـ = ١٩٦٨ م .
- (٢٢٣) وافي : الدكتور علي عبد الواحد :  
فقه اللغة . الطبعة السادسة . مطبعة الرسالة القاهرة سنة ١٣٨٨  
هـ = ١٩٦٨ م .
- (٢٢٤) الواقدي : محمد بن عمر بن واقد :  
كتاب المغازي ، بتحقيق مارسن جونس مطابع دار المعارف -  
مصر سنة ١٩٦٦ م .

- (٢١٨) النسفي : ابو البركات عبد الله بن احمد بن محمود :  
مدارك التنزيل وحقائق التأويل . مطبعة محمد علي صبيح -  
مصر سنة ١٣٦٨ هـ = ١٩٤٨ م.
- (٢١٩) النقاش : محمد بن الحسن بن زياد :  
شفاء الصدور المهذب في تفسير القرآن الكريم . مخطوطة  
بدار الكتب المصرية رقم ٥٢ تفسير .
- (٢٢٠) النويختي : ابو محمد الحسن بن موسى :  
فرق الشيعة . بتصحيح هـ . ريبتر . صورة بالافست لطبعة  
استانبول سنة ١٩٣١ م .
- (٢٢١) الهذليون : ديوان الهذليين . الطبعة الاولى مطبعة الكتب المصرية -  
القاهرة سنة ١٣٦٧ هـ = ١٩٤٨ م .
- (٢٢٢) الواحدي : ابو الحسن علي بن احمد :  
اسباب النزول ، الطبعة الثانية ، مطبعة الحلبي - مصر سنة  
١٣٨٧ هـ = ١٩٦٨ م .
- (٢٢٣) وافى : الدكتور علي عبد الواحد : فقه اللغة . الطبعة السادسة . مطبعة  
الرسالة القاهرة سنة ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م .
- (٢٢٤) الوافدي : محمد بن عمر واقد :  
كتاب المغازي ، بتحقيق مارسدن جونس مطابع دار المعارف - مصر سنة  
١٩٦٦ م .



## ثبّت الموضوعات

مقدمة

تمهيد: ( في حياة الطوسي وتفسير معاصرة لتفسيره  
المبحث الاول: في حياة الطوسي

(١) نشأته:

(٢) شيوخه وثقافته

(٣) آثاره

(٤) تلاميذه ووفاته

المبحث الثاني: تفسير للرضي والمرضى

١- التفسير في حائق التأويل للمرضى:

٢- التفسير في أمالي المرضى

الفصل الاول(مصادر التبيان)

(١) كتب معاني القرآن

(٢) كتب التفسير بالمأثور

(٣) كتب التفسير العامة

(٤) كتب الحديث النبوي والسير

(٥) كتب القراءات واللغة والنحو

الفصل الثاني:(مادة التفسير)

(١) النقل عن الرسول والصحابة والتابعين

(٢) أدلة الترجيح بين المنقول

(أ)الاجماع

(ب)اللغة

(ج)سبب النزول

(د)المنقول في المبهات والنسخ

(٣)النقل عن ائمة التفسير

(٤)تفسير القرآن بالقرآن

(٥)التفسير العقلي والتأويل

الفصل الثالث (بالقراءات واللهجات)



